

التمهيد

لما في الموكدا من المعاني والآثار

تأليف:

الشيخ محمد يوسف بن عبد الله بن محمد
بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد

(368 - 463 هـ)

الجزء الثالث عشر

★

تحقيق:

محمد الفلاح

1405 هـ - 1984 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

جاء دور الجزء الثالث عشر يقدم للقراء والباحثين المهتمين
بالفقه الاسلامي والحديث النبوي .

تقدمه لهم وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية .

ودور المحقق فيه مقابلة صور النسخ التي وضعت رهن اشارته
وهي صور ثلاث فيها من التصحيف الشيء الكثير فاحدى هذه
الصور تبتدي بالحديث الثاني لمحمد بن المنكدر وتستمر الى ما بعد
نهاية هذا الجزء وهي بخط مغربي جميل وتصعب الاستفادة منه
من حين لآخر، أو تمنحي كلماتها حتى لا تقرأ الا بالاستعانة
بغيرها او بالحزر والتخمين. وهي كثيرة التصحيف .

وقد رمزنا لها بحرف (أ) ، أما الصورة الثانية فهي مكتوبة
بخط مشرقي وهي التي اعتمدناها في تخريج الكتاب الذي نضعه
بين يدي القارئ ؛ لوضوحها غالبا ، وهي أكثر الصور الثلاث

تحريراً وقد رمزنا لها بحرف : ب وهي مأخوذة من النسخة
السعودية : نسخة الرياض .

أما الصورة الثالثة وهي الظاهرية فهي مكتوبة بخط سقيم
لا أصفه بالخط المغربي ولا الشرقي ، لولا أنه ينقط الفاء نقطة
من فوق والقاف اثنتين من فوق ان بدا لكانها أن يعجم الحرف
وفي الغالب لا ينقطه ، وبكل أمر قراءة الكلمة إلى «فطنة» القاريء
ولا شك ان هذه النسخة من النسخ الأولى التي شاعت
عن المؤلف لأنها تنقص كثيراً من النصوص الموجودة في
الآخرين كما يعلم القاريء ذلك بالاطلاع على الكتاب

غير أنها أصح من الصورتين الآخرين وأقوم . ويظهر أنها
خالية من الطرر التي تنسرب إلى صلب الكتاب من هوامشه فيما
نظن وإلى هذا نعزو الزيادات التي انفردت بها النسختان : الف ، بـ .
وقد أثبتنا كل هذه الزيادات في الصلب .

ومحاولتنا في هذا الجزء كالمحاولات التي قمنا بها في
الجزأين : السادس والثامن .

وأغرقتنا في ذكر الفروق التي فراها أحياناً فافهمه ولكن
كما قلنا في الجزء الثامن : نريد أن نضع بين يدي القاريء كل
ما اشتملت عليه النسخ التي وضعت رهن إشارتنا

على أنه كان من الإليق ان نضيف إلى هذه الصور الثلاث
نسخة توجد بالخزانة العامة بالرباط لم نضعف بها ، وما كل ما
يتمنى المرء بدركه .

وقد بذلنا في هذه المقابلة جهوداً مضنية يعلمها من يقوم
بهذا العمل وحده دون معين ، ومن يكون له عمل أساسي يتعيش
منه غير التحقيق .

والسبب فيما يلاحظه القاريء من أخطاء مطبعية هو بعد المحقق من مركز المطبعة وكثرة اشغاله فقد كنا أحياناً لا نطلع الا على تجربة واحدة ومع ذلك اردنا ان نسلاني هذه الاخطاء باثبات جدول نشير فيه الى الصواب غالباً .

ولا اشتكي من التعب الذي نالني في البحث عن صحة الكلمات وصوابيتها وصحة النص فان ما استفدته من عملي لجدير ان يغطي هذا التعب الذي يرجع أكثره الى قصوري

أما أحاديث الموطأ فقد اقتصرنا على غزوها الى الصحيحين أو أحدهما واستفدنا كثيراً من شرح الزرقاني على الموطأ، ومن الموطأ التي حققها ورتبها محمد فؤاد عبد الباقي ولكن من غير إشارة الى ذلك .

أما الموطأ التي نشير إليها في الهامش فهي الطبعة التي علق عليها السيد أحمد راتب عرموش فهذه الطبعة هي التي نشير الى صفحاتها وأبوابها .

وان الوزارة ستقدم هذه القطعة التي أطلقنا عليها الجزء الثالث عشر الى الجمهور الاسلامي الممتنى بحفظ آثاره وإحيائها، وهي مشكورة على هذا العمل الجليل الجديد، والاسهام باحياء هذا الكتاب النفيس المتميز، الذي لم يؤلف مثله ولم تستطع كل الاجيال التي جاءت بعد زمن المؤلف ان تنهج نهجه فضلاً عن ان تفوقه .

وفرجو - مخلصين - ان تتم الوزارة هذا العمل وان تحيي كل ما وصلت اليه أيديها من كنوز الاسلام ومؤلفات العلماء الاعلام وهي فاعلة إن شاء الله . حتى تقفني وننال رضى الله

ورضى المجدد لهذه الامة أمر دينها صاحب الجلالة مولانا الحسن
الثاني دام له الحفظ والتمكين والنصر المبين لمعلي كلمة الله
في هذا البلد الامين وحصن الاسلام الحصين آمين .

المحقق

طنجة :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمد بن يحيى بن حبان

لما لك عنه أربعة احاديث (مسندة ١) صحاح

وهو محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ ، وقد ذكرنا (جده هذا) (2) في الصحابة بما يعني عن ذكره ها هنا ، ويكنى محمد بن يحيى بن حبان ابا عبد الله ، وكان ثقة مأمونا على ما جاء به ، حجة فيما نقل ، سكن المدينة ، ومات بها ، سنة احدى وعشرين ومائة ، وهو ابن اربع وسبعين سنة .

قال محمد بن عمر الواقدي : كانت لمحمد بن يحيى بن حبان حلقة في مسجد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم .

وكان يفتي ، وكان مالك يثني عليه ، ويصفه بالعلم والعبادة .

قال يحيى بن معين : وقد سمع (ابن) (3) عمر .

(1) زيادة من : و . ب . ج .

(2) جده منقذا : ب . ج . جده هذا . ا .

(3) من ابن عمر : ج . ب . ابن عمر : ا .

حديث أول لمحمد بن يحيى بن حبان

مالك من محمد بن يحيى بن حبان ومن أبي الزناد ، من
الأعرج ، من أبي هريرة . أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ،
نهى عن الملامسة والمنازمة (1) . (قال أبو عمر : هكذا هذا الحديث
في الموطأ عند جماعة رواه (1) بهذا الإسناد ، وقد روى فيه مسلم
بن خالد (2) عن مالك إسناداً آخر (محفوظاً أيضاً) (2) من حديث
أبي شهاب وإن كان غير معروف لمالك .

حدثنا (3) خلف بن قاسم : حدثنا أحمد بن أحمد بن الحسن
بن إسحاق بن عتبة الرازي حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح بن
صفوان السهمي . حدثنا أبي حدثنا مسلم بن خالد الزنجي أخبرنا مالك بن
أنس ، وزباد ، عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، أنه
سمع أبا سعيد الخدري يقول : نهى (4) رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، عن الملامسة والمنازمة . واللامسة : لمس الرجل الثوب (5)

(1) الرواة : ب . رواه ، أ .

(2) محفوظاً أيضاً : ب .

(3) حدثنا : أ . حدثناه : ب .

(4) نهى : مزودة من : ب .

(5) ثوبه : ب . الثوب : أ .

(1) الموطأ - باب البيوع - الملامسة والمنازمة حديث 1862 ص 463
وأخرجه البخاري عن أسامه بن مسلم عن يحيى بن عمار عن مالك .
(2) مسلم بن خالد الهذلي ، مولاهم الفقيه الإمام المعروف بالزنجي .

لا (1) ينظر اليه ، ولا يغبر عنه ، والمنابذة ان يطرح الرجل الثوب الى الرجل قبل ان يخلبه وينظر اليه ، هكذا جاء هذا التفسير في درج هذا (2) الحديث وقد فسرته مالك في الموطأ بمثل ذلك المعنى ، وذكر الدارقطني هذا الخبر عن ابي العباس أحمد بن الحسن الرازي باسناده (3) مثله ، الا انه قال في موضع «زياد» وابن زياد ، وقال : هو عبد الله بن زياد بن سمعان المزني متروك الحديث ، وهذا وهم ، وغلط ، وظن لا يفني من الحق شيئاً ، وليس ذكر ابن زياد في هذا الحديث له وجه (4) وانما هو زياد لا ابن زياد وهو زياد بن سعد الخراساني ، والله اعلم ، وقال مالك بأثر هذا الحديث والملامسة ؛ ان يلمس الرجل الثوب ولا ينشره ، ولا يتبين ما فيه ، او يتتاعه ليلاً ، وهو لا يعلم ما فيه . قال (5) والمنابذة : ان ينبذ الرجل الى الرجل ثوبه ، وينبذ الرجل الآخر (اليه) (6) ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما لصاحبه هذا بهذا ، فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمنابذة (7) .

قال أبو عمر : في هذا الحديث على المعنى الذي فسرته مالك دليل على أن بيع من باع ما لا يقف على عينه ولا يعرف مبلغه من كيل أو وزن أو فرع أو عدد أو شراء من اشترى

(1) مزهدة من : ب .

(2) هذا : زهدة من : ا .

(3) باسناده : ا باسناده : ب .

(4) حجه : ا . وجه : ب .

(5) قال : من : ا .

(6) إليه من : ا .

(7) هذه الزيادة ليست موجودة في ج .

ما لا يعرف قدره ، ولا عينه ، ولا وقف عليه فتأمله ، ولا اشتراه
على صفة باطل ، وهو عندي داخل تحت جملة ما نهى عنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، من بيع الفرر والمامسة وقد جاء نحو
هذا التفسير مرفوعاً في الحديث ، من حديث أبي سعيد
الخدري .

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان . قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ،
قال : حدثنا المطلب (1) بن شعيب (1) قال : حدثنا عبد الله بن صالح ،
قال : حدثني الليث ، قال : حدثني يونس ، عن ابن شهاب قال :
أخبرني عامر بن سعد ، أن أبا سعيد الخدري قال : نهى رسول
الله ، صلى الله عليه وسلم عن لبستين ، وعن بيعتين . نهى عن
المامسة ، والمنابذة في البيع ، والمامسة : لمس الرجل ثوب
الآخر بيده ، بالليل والنهار ، ولا يقلبه إلا بذلك ، والمنابذة : أن
ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه ، وينبذ الآخر إليه ثوبه ، ويكون
ذلك بيعهما على غير نظر ولا قراض هكذا روى هذا الحديث
يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد الخدري

(1) شعيب : ب . ج . شبيب بالباء الموحدة ودل العين : أ . وهو تصحيف .

(1) والمطلب من شعيب : ترجمه في الصفا وقال : له حديث منكر عن
كتاب الليث فيه شيء وقال في الميزان : حدث عن سمية بن أبي مريم وأبي
صالح كتاب الليث . قال ابن عدي لم أجه له حديثاً منكراً سوى هذا حدثنا
مصعب النجاري حدثنا مطلب بن شعيب حدثنا أبو صالح كتاب الليث عن يونس
عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا أتاكم كريم قوم
فأكرموه . قال في لسان الميزان وفيه أكثر الطبراني عن مطلب هذا . وقال
سعيد بن يونس كان ثقة في الحديث . (ت . 282) .

حدث به عنه ابن وهب ، وعنبسة ، والليث ، ولم يذكر بعضهم فيه هذا التفسير وقد يمكن أن يكون التفسير قول الليث أو لابن شهاب ، قاله أعلم .

وروى (1) هذا الحديث معمر وابن عيينة عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري وليس في حديثهما التفسير الذي في حديث الليث عن يونس ، وهو تفسير مجتمع عليه ، لا تدافع ولا تنازع فيه . والملامسة والمنازمة بيوع كان أهل الجاهلية يتبايعونها . وهي ما تقدم وصفه ، فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ، وهي كلها داخلة تحت الفرر ، (والقمار) (2) فلا يجوز شيء منها بحال .

وقد روى هذا الحديث جعفر بن برقان (1) عن الزهري عن سالم عن أبيه فأخطأ في إسناده عند أهل العلم بالحديث ، وفسره أيضاً تفسيراً حسناً بمعنى ما تقدم .

حدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمان ، قال : حدثنا قاسم ابن أصبغ قال : حدثنا الحرث بن أبي أسامة ، قال : حدثنا كثير

(1) وروى : ب . ج . ونفي : ا . لفظ لا يقرأ .

(2) كلمة والقمار غير موجودة في ج .

(1) جعفر بن برقان بضم الموحدة ، من الطبقة السابعة صدوق . يهم في حديث الزهري ، صاحب ميون بن مهران التي عشرة سنة ، اتى عليه كثير من العلماء (2، 154) وما جاء في التزيين من أنه توفي سنة 152 نلمله تصحيف .

ابن هشام ، قال : نا جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين : عن الملامسة والمنابذة ، وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية . قال كثير فقلت لجعفر : ما المنابذة وما الملامسة ؟ قال : المنابذة ان يقول الرجل للرجل اذا نبذته اليك فهو لك بكذا وكذا ، واللامسة : ان يعطى للرجل الشيء ثم يلمسه المشتري وهو مغطى لا يراه

قال أبو عمر : الاصل في هذا الباب كله النهي عن القمار والمخاطرة وذلك الميسر المنهى عنه ، مع نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن بيع الغرر ، وعن بيع الحصة . ومعنى بيع الحصة : انهم (كانوا) (1) يقولون ، اذا تبايعوا ببيع الحصة في أشياء حاضرة العين : أي شيء منها وقعت عليه حصاتي هذه فهو لك بكذا ، ثم يرمي الحصة

هذا كله (كان) (2) من بيوع أهل الجاهلية ، فنهى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم عنها .

وقال مالك في الساج المدرج في جرابه ، والثوب القبطي المدرج : انه لا يجوز بيعهما حتى ينشر أو ينظر الى ما في أجوانهما (3) ، وذلك ان بيعهما من بيع الغرر وهو من الملامسة . قال : وفرق (4) بين ذلك وبين بيع البز وغيره في الاعتدال على البرنامج الامر المعمول به من عمل الماضين .

(1) كانوا : مزيدة من : ا . ج .

(2) كان : مزيدة أيضا من : ا . ج .

(3) أجوانهما : ب . ج . اجزائهما : ا .

(4) وفرق : ج . فرق : ا . ب .

(وعند مالك وأصحابه من الملامسة البيع من الامعى على
 اللبس بيده ، وبيع البز وسائر السلع ليلا ، دون صفة قال الشافعي
 في تفسير الملامسة والمنازمة نحو قول مالك (1) قال الشافعي :
 معنى الملامسة : ان ياتيه بالثوب مطويا فيلمسه المشتري أو يأتيه
 به في ظلمة فيقول رب الثوب : أبيعك هذا على انه اذا وجب
 البيع فنظرت اليه فلا خيار لك . والمنازمة : ان يقول : انبذ اليك
 ثوبي هذا وتنبذ (2) الى ثوبك على ان كل واحد منهما بالآخر ،
 ولا خيار اذا عرفنا الطول والعرض فهذا يدل من قوله على ان
 الملامسة والمنازمة لو كان فيهما (3) خيار الرؤية (4) والنظر ، لم
 يبطل ، والله اعلم

وقال أبو حنيفة وأصحابه : الملامسة والمنازمة بيعان لاهل
 الجاهلية كان اذا وضع يده على ما ساوم به ملكه بذلك صاحبه ،
 واذا نبذه اليه ملكه ايضا ، ووجب ثمنه عليه وان لم تطب نفسه ،
 فكان ذلك يجري مجرى القمار ، لا على جهة التبائع .

وقال الزهري الملامسة ان القوم كانوا يتبايعون السلع ولا
 ينظرون اليها ولا يخبرون عنها ، والمنازمة ان يتنازعا
 القوم السلع ولا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها ، فهذا من
 ابواب القمار .

(1) زيادة من : ا . ب .

(2) وتنبذ : ا . ب . او تنبذ : ج .

(3) فيهما : ب . فيه : ا . ج .

(4) الرؤية : ا . ج . للرؤية : ب .

قال ابو عمر : في قول الزهري هذا اجازة للبيع على الصفة ،
الا ترى الى قوله ولا يخبرون (عنها ؟) (1) وقال ربعة : الملامسة
والمنابذة من ابواب القمار .

قال ابو عمر : ابطل رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ،
ما كان عليه اهل الجاهلية من اخذ الشيء على وجه القمار ،
واباحه بالتراضي ، وبذلك نطق القرآن في قوله عز وجل : «يا ايها
الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل . الا ان تكون
تجارة عن تراض منكم» وقد نهى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ،
عن بيعوع كثيرة ، وان تراضى بها المتبايعان كلها أو
اكثرها مذكورة في كتابنا هذا في مواضعها (2) والحمد لله .
(والحكم في بيع الملامسة والمنابذة كله وما كان مثله ان
ادرك فسخ ، وان فات رد الى قيمته يوم قبض بالغ ما بلغ (3))

واختلف الفقهاء من هذا الباب في البيع على البرنامج ،
وهو بيع ثياب او سلع غيرها على صفة موصوفة والثياب حاضرة
لا يوقف على عينها لغيبها في عدلها ولا ينظر اليها فأجاز (4)
ذلك مالك واكثر أهل المدينة إذا كان فيه الذرع والصفة ، فإن
وافقت الثياب الصفة لزم (5) المبتاع على ما أحب أو كره
وهذا (عنده) (6) من باب بيع الغائب على الصفة لمغيب الثياب

(1) عنها : مزيدة من : ا . ج .

(2) مواضعها : ا . ب . موضعا : ج .

(3) زيادة من : ا . ب .

(4) فأجاز : ا . ب . واجاز : ج .

(5) لزم : ا . ج . لزم : ب .

(6) عنده : ا . ب . عندي : ج .

والمتاع (1) في الاعمال وقال ابو حنيفة والشافعي وجماعة : لا يجوز البيع على البرنامج البتة ، لانه بيع عين حاضرة غير مرئية ، (والوصول الى رؤيتها ممكن) (2) فدخل بيعها في باب الملامسة والفرق والقمار عندهم ، واما مالك فالصفة عنده تقوم مقام المعاينة (وقد روى عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، انه قال : لا نصف المرأة المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر اليها ، فأقام هنا الصفة مقام المعاينة) (8) وقال مالك يجوز بيع السلع كلها وان لم يرها المشتري اذا وصفها له ، ولم يشترط النقد ، قال : فان لم يصفها لم يجز ، ولا يجوز بيع الغائب عنده البتة ، الا بالصفة او على رؤية تقدمت ، واختلفوا ايضا في بيع الغائب على الصفة . فقال مالك لا بأس ببيع الاعيان الغائبة على الصفة وان لم يرها البائع ولا المشتري اذا وصفوها فاذا جاءت على الصفة لزمها البيع ، ولا يكون لواحد منهما خيار الرؤية ، الا ان يشترطه ، فان اشترطه كان ذلك (له) (4) .

وبقول مالك في ذلك قال احمد بن حنبل ، واسحق بن راهوية ، وابو حنبل ، وابو ثور . وقال ابو حنيفة ، واصحابه ، والثوري ، والاوزاعي : جاز بيع الغائب ، على الصفة وعلى غير الصفة : وصف اولم يوصف وللمشتري خيار الرؤية اذا رآه . وروى محمد بن كثير عن الاوزاعي في بيع الغائب على الصفة انه جاز ، ويلزم البائع والمشتري اذا وافق .

(1) والمتاع : ا . والمتاع : ب . ج .

(2) تهمة من : ا .

(8) زيادة من : ا . ج .

(4) له زيادة من : ب . ج .

الصفة ، ولا خيار في ذلك ، كقول مالك سواء ، وإن لم يوافق الصفة فله الخيار ، إلا أن الأوزاعي فيما روى عنه محمد بن كثير يجعل المصيبة من المشتري إذا كان على الصفة وإن لم يقبضه المشتري على مذهب ابن عمر ، واختلف قول مالك في هذا الموضع فمرة قال : المصيبة من المشتري ، إذا خرج البيع على الصفة وأدركته الصفقة على ذلك حيا سالما قبضه أو لم يقبضه ، وهو قول ابن عمر وسليمان بن يسار . ومرة قال : المصيبة من البائع أبدا حتى يقبضه المبتاع ، وهو قول سعيد ابن المسيب ، وإلى ذهب ابن القاسم جعل النماء والنقصان والموت في ذلك من البائع (أبدا) (1) حتى يقبضه المبتاع (2) .

وتحصيل قول مالك في هذه المسألة (في بيع الغائب) (8) خاصة على الصفة أو على رؤية كانت أن البيع إذا انعقد في ذلك أو في شيء منه فهلك المبيع بعد الصفقة وقبل القبض أن مصيبته من البائع إلا أن يكون المشتري قد اشترط عليه البائع أن المصيبة منك أن أدركته الصفقة حيا وهو أحد قولي مالك . وقد كان مالك يقول أن المصيبة من المبتاع إلا أن يشترط أنها من البائع حتى يقبضها مبتاعها ، والشرط عنده في ذلك لمن اشترطه نافع لازم .

(1) أبدا مزيدة من : ج .

(2) في : ١ . يقبضه من المبتاع . وهو خطأ .

(8) زيادة من : ١ . ج .

وذكر اسماعيل ابن اسحاق (1) عن عبد الملك بن الماجشون ان بيع الصفة ما يحدث فيه بعد الصفقة ليس فيه عهدة، وانه كبيع البراءة، ومصيبته أبداً قبل القبض من المبتاع، ولا يجوز عند مالك النقد في بيع الغائب من العروض كنها حيواناً أو غيره إذا كانت غيبته بعيدة فإذا كانت غيبته قريبة مثل اليوم واليومين جاز النقد فيه. وقد اختلف أصحابه (2) منه واختلفت أقوالهم في حد المغيب الذي يجوز فيه النقد في الطعام والحيوان مما (3) يطول ذكره، ولا خلاف عنهم ان النقد في العقار المأمون كله جائز، إذا لم يكن بيع خيار. وللشافعي في بيع الغائب ثلاثة أقوال، أحدهما كقول مالك، والثاني كقول أبي حنيفة، والثالث الذي حكاه عنه الربيع والبويطي انه لا يجوز بيع (4) الأعيان الغائبة بحال فلا يجوز عنده على القول الثالث، وهو الذي حكاه البويطي عنه إلا بيع عين مرئية، قد أحاط البائع والمبتاع علماً بها، أو بيع مضمون في الذمة موصوف وهو السلم.

وقال المزني الصحيح من قول الشافعي ان شراء الغائب لا يجوز، وصف أو لم يوصف، ذكر أبو القاسم القزويني (5) القاضي قال: الصحيح عن الشافعي اجازة بيع الغائب على خيار الرؤية،

(1) اسحاق : ا . ج . سعيد : ب .

(2) اصحاب مالك : ا . اصحابه : ب . ج .

(3) ما : ا . ج . ايما : ب .

(4) بيع : ب . ج . مع : ا .

(5) القزويني : ا . ج . القهرواني : ب .

إذا نظر إليه ، وافق الصفة أو لم يوافقها ، مثل قول أبي حنيفة والثوري سواء ، قال هذا في كتبه المصرية ، وقال بالعراق في بيع الغائب مثل قول مالك سواء أنه لا خيار له إذا وافق الصفة حكاه عنه أبو ثور ، وبه قال أبو ثور ، وقال أبو حنيفة وأصحابه في المشتري يرى الدار من خارجها ، ويرى الثياب مطوية من ظهورها فيرى مواضع طيها ثم يشتريها انه لا يكون له خيار . الرؤية في شيء من ذلك

وأما هلاك المبيع قبل القبض فائبا كان ، أو حاضرا ، عند الشافعي وأبي حنيفة فمن البائع ابدا .

ومن الدليل على جواز بيع الغائب مع ما تقدم في هذا الباب أن السلف كانوا يتبايعونه ، ويجيزون بيعه . فمن ذلك أن عثمان وعبد الرحمن بن عوف تبايعا فرسا غالبا عنهما ، وتبايع عثمان أيضا وطلحة داراً لثمان بالكوفة ، ولم يعينها (1) ، عثمان ولا طلحة ، وقضى جبير بن مطعم لطلحة فيها بالخيار ، وهو المبتاع ، فعلمه المراقبون على خيار الرؤية ، وحمله أصحاب مالك على انه كان اشترط الخيار فكان (2) بيع الخيار اجماع من الصحابة ، إذ لا يعلم لهؤلاء مخالف منهم ، ودخل في معنى الملامسة والفرق أشياء بالاستدلال بطول ذكرها . ان ذكرناها خرجنا عن شرطنا وهما له قصدنا وبالله عصمتنا وتوفيقنا .

(1) يملها : ج . يعينها : ا . ب .

(2) فكان : اذا تهرت حرفا صح رفع اجماع بهما وهي مرفوعة في النسخ الثلاث والاعلام مع هذا الاحتمال غير ظاهر ونرى ان كان فعل وان « اجماع » يجب نصبها .

حديث ثان لمحمد بن يحيى بن حبان

مالك من محمد بن يحيى بن حبان ، عن الاخرج ، عن أبي هريرة ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم قال : لا يخطب احدكم على خطبة أخيه (1) .

قال أبو عمر : هذا حديث صحيح ، كابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عن أبي هريرة من وجوه ، ورواه أيضا ابن عمر ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم .

والمعنى فيه عند أهل العلم بالحديث ان الغاطب اذا ركن اليه ، وقرب أمره ، ومالت النفوس بعضها الى بعض في ذلك ، وذكر الصداق ونحو ذلك - لم يجوز لاحد حينئذ الخطبة على رجل قد قناهت حاله وبلغت ما وصفنا .

والدليل على ذلك ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم . قد خطب لأسامة بن زيد فاطمه بنت قيس اذ (1) أخبرته ان معاوية وأبا جهم ، خطباها ، ولم ينكر أيضا خطبة واحد منهما ، وخطبها ، على خطبتهما إذ لم يكن من فاطمة ركون وميل . والله أعلم .

وهذا الباب يجري مجرى قوله صلى الله عليه وسلم : لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يسوم (2) احدكم (3) على سوم

(1) اذا : ا . ج . إذا : ب .

(2) يسوم : ا . ج . يسوم : ب .

(3) احدكم : ا . ب . الرجل : ج .

(1) البوطا . كتاب النكاح - ما جاء في الخطبة - حديث 1100 ص 255 وأخرجه البخاري .

أخيه . الا ترى انه لو ترك البائع مع أول مساوم لآخذ السلعة بما شاء . ولكن في ذلك ضرر بين داخل على الناس

وقد فسر مالك والشافعي وابو عبيد هذا الحديث بمعنى ما ذكرناه . ومعلوم ان الحال التي اجاز فيها رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، الخطبة لاسامة في الحديث المذكور غير الحال التي نهى ان يخطب فيها الرجل على خطبة أخيه وإذا كان ذلك كذلك فالوجه فيه ما وصفنا . ان شاء الله تعالى .

حدثنا عبد انوار بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن اصبح : حدثنا محمد بن شاذان (1) قال : حدثنا المعلى بن منصور ، قال : حدثنا الليث بن سعد عن ابي الزبير ، قال : سألت عبد الحميد بن عبد الله بن ابي عمرو بن حفص عن طلاق جده فاطمة بنت قيس فقال عبد الحميد : طلقها ألبتة ثم خرج الى اليمن ، وذكر الحديث . وفيه فانتقلت الى ابن ام مكتوم حتى خلعت ، فخطبها معاوية بن ابي سفيان وابو جهم بن حذيفة ، فذكرت ذلك لرسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فقال : اما معاوية فغلام من غلمان قريش لا يملك شيئاً واما أبو جهم بن حذيفة فاني اخاف عليك عصاه . ولكن ان شئت دللتك على رجل : أسامة بن زيد . قالت : نعم ! يا رسول الله ! فزوجها أسامة بن زيد . ففي (2) هذا الحديث اوضح الدلالة على معنى النهي ان يخطب الرجل على خطبة أخيه ، وأن (3) الوجه فيه ما ذكرنا ، والله أعلم .

(1) شاذان : ا . ج . شاذان : ب .

(2) ففي : ب . ج . فني : ا .

(3) وان : ب . ج . ولان : ا .

وذكر ابن وهب قال : أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه ،
عن هبيل الله بن سعد ، عن الحارث بن أبي ذباب أن جريراً
البجلي أمره عمر بن الخطاب أن يخطب امرأة من دوس ، (1)
ثم أمره (2) مروان بن الحكم من بعد ذلك أن يخطبها (عليه) (3)
ثم أمره عبد الله بن عمر ، بعد ذلك (4) فدخل عليها فأخبرها .
بهم : الاول ، فالاول ، ثم خطبها لنفسه (5) فقالت : والله ما أدري
انلعب (6) أم أنت جاد ؟ قال : بل جاد . فنكحته ، وولدت (7)
له ولدين

وهذا يبين لك معنى قوله ، صلى الله عليه وسلم : لا
يخطب أحدكم على خطبة أهيه أنه كما قال مالك ، والشافعي
وجمهور الفقهاء أن ذلك أن تركن إليه ويتراضيا ويتفقا
على صداق معلوم ، وهي تشترط لنفسها ، ونحو ذلك مما تعلم
به الموافقة والركون ، والله أعلم . وذكر اسماعيل (بن) (8)
أبي أويس قال : سئل مالك عن رجل خطب امرأة وركن
إليه ، وانفقا على صداق معروف حتى صارت من (اللواتي) (9)

-
- (1) دوس : أ . ب . أوس : ج .
 - (2) امرته : أ . ج . امره : ب .
 - (3) (عليه) لا توجد في : أ .
 - (4) (بعد ذلك) من : ب .
 - (5) لنفسه : ب . معهم : أ . ج .
 - (6) انلعب أم : أ . ب . اللعب وانت : ج .
 - (7) فولدت : ب . ج . وولدت : أ .
 - (8) اسماعيل بن : ب . اسماعيل عن أبي : أ . ج .
 - (9) اللاتي : ب . البيل : أ . اللواتي : ج .

قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، قال: قال (1) مالك : اذا كان (هكذا) (2) فملكها (8) رجل آخر ، ولم يدخل بها فانه يفرق بينهما ، وان دخل بها مضى (النكاح) (4) وبسما صنع حين خطب امرأة نهى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ان تخطب على (تلك) (6) الحال . قال : وسمعت مالكا يقول : اكراه اذا بعث الرجل رجلا يخطب له امرأة ، ان يخطب الرسول لنفسه ، واراها خيانة قال (8) ولم اسمع احدا ارخص في ذلك

قال أبو عمر : ذلك (7) عندي على انه لم يذكر الرجل المرسل له ، ولو ذكره وذكر نفسه لم يكن بذلك باس ، على حديث عمر المذكور ، والله أعلم .

(ولم يختلف العلماء في أنه اذا ام يكن ركون ولا رضى ان النكاح جائز ، واختلفوا اذا وقع النكاح مع الثاني بعد الركون الى الاول والرضى به ، فقول مالك ما ذكرنا وقد روى عنه انه يفسخ على كل حال ، وروى عنه انه لا يفسخ أصلا . وهو قول أبي حنيفة واصحابه . وقول الشافعي انه لا يفسخ ، واختلف عنه هل هو عاص بفعله ذلك ام لا

(1) قال : سائطة من : ا .

(2) هذا هكذا : ب . وما أثبتناه هو في : ا . ج .

(3) فملكها : ا . ب . فتزوجها : ج .

(4) (النكاح) : مزيدة من : ا . ب .

(6) تلك : ا . ب . هذا : ج .

(8) « قال » مزيدة من : ج .

(7) هذا : ج . ذلك : ا . ب .

وقال داود : يفسخ النكاح على كل حال (1) وقال ابن القاسم : إذا تزوج الرجل المرأة بعد أن ركنت إلى غيره فدخل بها (فانه) (2) يتحلل الذي خطبها (3) عليه ، ويعرفه بما صنع ، فان حلله ، والا فليستغفر (4) الله من ذلك وليس يلزمه طلاقها ، وقد أثم فيما فعل . وقال ابن وهب : ان ام يجعله الاول في حل مما صنع فليطلقها فان رغب فيها الاول وتزوجها فقد برئ هذا من الاثم ، وان كره تزويجها (5) فليراجعها (6) الذي فارقتها بنكاح جديد ، وليس يقضي عليه بالفراق . وقال ابن القاسم انما معنى النهي في ان يخطب الرجل على خطبة أخيه في رجلين صالحين ، واما إذا كان الذي خطبها أولا فرسكنت اليه رجل سوء فانه ينبغي للولي ان يحضها على تزويج الرجل الصالح الذي يعلمها الخير ويعينها عليه .

(قال ابو عمر : نحصيل مذهب مالك في نكاح من خطب على خطبة أخيه في الحال الذي لا يجوز له ان يخطب فيها انه ان ام يكن دخل (بها) (7) فرق بينهما وان كان دخل مضى النكاح ويؤس ما صنع) (8)

-
- (1) زيادة من : ا . ب .
 - (2) فانه : مزيدة من : ا . ب .
 - (3) خطبها : ا . خطب : ب . ج .
 - (4) فليستغفر : ب . فليتق : ا . فاستغفر : ج .
 - (5) تزوجها . ج . تزويجها : ا . ب .
 - (6) فليراجعها : ا . ب . فليراجعها : ج .
 - (7) بها من : ا .
 - (8) زيادة من : ا . ب .

وقال الشافعي : هي مصيبة ، ويستغفر الله منها . والنكاح ثابت ، دخل ، او لم يدخل . وهو مع هذا مكروه ، لا ينبغي لاحد ان يفعله ، وبمثل ما قال الشافعي يقول أبو حنيفة وأصحابه وجماعة . وهو القياس ، لان النكاح لو كان فاسدا محرما ، غير منعقد لم يصح بالدخول . وعلى أصل مالك انما يصح بالدخول من النكاح ما كان فسادا في الصداق وأما ما كان فسادا في العقد فمحال ان يصح بالدخول ، والنكاح مفتقر الى صحة العقد وقد ينعقد مع السكوت عن الصداق فانهم .

(وقد روى عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في حديث أبي هريرة هذا في النهي عن (1) ان يخطب الرجل على خطبة أخيه ألقاظ زائدة ، وهي في معنى ما ذكرنا ، لا تخالفه ان شاء الله .

حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم ، قال : حدثنا محمد بن شاذان ، قال : حدثنا المعلى بن منصور ، قال : حدثنا . المغيرة ابن عبد الرحمان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى ينكح ، او يترك .

(1) عن : ١ .

وحدثنا عبد الوارث قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا ابن
وضاح ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن ابراهيم دحيم (1) الدمشقي
قال : حدثنا الوليد ، قال : حدثنا الازاعي قال : حدثني ابو كثير
انه سمع ابا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
لا يستام الرجل على سوم أخيه ، حتى يشتري أو يترك . ولا
يخطب على خطبة أخيه ، حتى ينكح ، أو يترك .

وقد رويت أيضاً في حديث ابن عمر في ذلك الفاظ
سندعها في باب نافع من كتابنا هذا ان شاء الله (2) .

(1) في : ١ . ابن دحيم ولفظ ابن لا معنى له .
(2) زيادة من : ١ . ب . وبالإضافة الى القسوق التي اشرنا اليها فان
نسخة ج . فيها تقديم وتأخير هو الصحيح في تلك الزيادات .

حديث ثالث لمحمد بن يحيى بن حبان

مالك ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن الاعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين : يوم الفطر ويوم الاضحى (1).

(قال أبو عمر) : (1) قد مضى القول في معنى هذا الحديث في باب ابن شهاب عن أبي عبيد .

وصيام هذين اليومين لا خلاف بين العلماء انه لا يجوز على حال من الاحوال لا لمتطوع ولا لناذر ، ولا لقاض فرضاً ، ولا لمتمتع لا يجد هدياً ، ولا لاحد من الناس كلهم أن يصومهما ، (وهو) (2) اجماع لا تنازع فيه ، فارتفع القول في ذلك ، وهما يومان حرام صيامهما ، فمن نذر صيام واحد منهما فقد نذر معصية ، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من نذر ان يعصي الله فلا يعصه ، ولو نذر ناذر صيام يوم بعينه او (صياماً بعينه) (3) مثل صيام ستة بعينها وما كان مثل ذلك فوافق

(1) (قال أبو عمر) مزينة من : ا .

(2) وهو : ا . وهذا ب . ج . .

(3) صياماً بعينه مزينة من : ا . ب .

(1) الموطأ : كتاب الصيام . صيام يوم الفطر والاضحى والدهر . حديث 669 ص 208 وأخرجه مسلم .

ذلك يوم فطر او أضحي فاجمعوا ان لا يصومهما واختلفوا في
قضاؤهما ، ففي (أحد) (1) قولي الشافعي ، وزفر بن الهذيل ،
وجماعة ، ليس عليه قضاؤهما . (وهو قول ابن كنانة صاحب
مالك) (2) . وقال (3) أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، وحمد : يقضيهما .

وهو قول الحسن بن حي والاوزاعي ، وآخر قولي
الشافعي (4) وقد روى عن الاوزاعي انه يقضيهما الا ان ينوي
ان لا يقضيهما ولا يصومهما . واختلف قول مالك في ذلك على
ثلاثة أوجه (5) أحدها انه يقضيهما والاخر أنه يقضيهما الا أن
يكون نوى ان لا يقضيهما والثالث أنه لا يقضيهما الا ان
يكون نوى أن يصومهما روى الرواية الاولى عنه ابن
وهب ، والروایتين الاخرين (6) ابن القاسم . قال ابن وهب : قال
مالك : فيمن نذر ان يصوم ذاك الحجة فانه يفطر يوم النحر ويومين
بعده ويقضي وأما آخر أيام التشريق فانه يصومه . ورى ابن القاسم
عن مالك فيمن نذر صيام سنة بعينها انه يفطر يوم الفطر وأيام النحر
ولا قضاء عليه الا أن يكون نوى ان يصومها . قال : ثم سئل
بعد ذلك عن أوجب صيام ذي الحجة فقال : يقضي أيام الذبح
الا ان يكون نوى أن لا قضاء لها قال ابن القاسم : قوله الاول
حب الي ان لا قضاء عليه الا ان ينوي ان يقضيه ، فاما آخر

(1) احد مزيدة من : ا . ب .

(2) زيادة في : ا . ب

(3) وقال : ا . ب . ففي قول : ج

(4) وآخر قولي الشافعي : زيادة من : ا . ب

(5) اوجه : ا . ب نقول : ح .

(6) الاخيرتين : ب الاخيرين : ا واصلاحها بالآخرين

أيام التشريق الذي ليس فيه دم فإنه يصومه ولا يدعه وقال
 الليث بن سعد فيمن جعل على نفسه صيام سنة : أنه يصوم ثلاثة
 عشر شهراً لمكان رمضان ، ويومين لمكان الفطر والاضحى ،
 ويصوم أيام التشريق . وقال : المرأة في ذلك مثل الرجل ، وتقضي
 أيام الحيض . وروي عنه فيمن نذر صيام الاثنين والخميس يوافق
 ذلك الفطر والاضحى أنه يفطر ، ولا قضاء عليه ، وهذا خلاف
 الاول الا اني أحسب أنه جعل الاثنين والخميس كمن نذر
 صيام (1) سنة بعينها والجواب الاول في سنة بعينها والقياس ان
 لا قضاء (2) في ذلك ؛ لان من نذر صوم يوم بعينه ابدا لا يخلو
 ان يدخل يوم الفطر والاضحى في نذره او لا يدخل ، فان دخل
 في نذره فلا يلزمه . لان من قصد الى نذر صومه لم يلزمه (3) ،
 ونذر ذلك باطل ، فان (4) لم يدخل في نذره فهو أبعد من أن
 يجب عليه قضاؤه ، وعلى ما ذكرنا يسقط الاعتكاف عن نذر
 يوم الفطر ، ويوم النحر ، عند من يقول : لا اعتكاف الا بصوم
 وقد اختلف عن مالك في هذه المسألة فروي عنه انه ان اعتكف
 بجزئه ، وروي عنه انه لا يعتكف (5) ، ولا شيء عليه ، لانه لا
 اعتكاف الا بصوم . وهو الصحيح على أصله . وقال الشافعي : من

(1) صوم : ب صيام : ا .

(2) من قوله فيمن نذر ان يصوم الى قوله القياس ان لا قضاء اثبتناه من ؛

ا . ب . اماج ففيها من الاضطراب والزيادة والنقص ما منعنا من اثباته .

(3) لم يلزمه : ا . فلا يلزمه : ب . ج .

(4) فان : او ان : ج ب .

(5) يعتكف : ا . يعتكفى : ب . ج .

نذر اعتكاف يوم الفطر ويوم النحر اعتكف (1) ولم يصم واجزأه ،
وهو قول كل من يرى الاعتكاف جائزاً بغير صوم وقال محمد
ابن الحسن : يعتكف يوماً مكانه ، اذا جعل ذلك على نفسه ،
ويكفر (مكانه) (2) عن يمينه ان اراد يميناً .

وقد مضى القول في صيام أيام التشريق في باب مرسل
ابن شهاب في هذا الكتاب والحمد لله .

(1) اعتكفه : ب : ج . اعتكف : ا .

(2) مكانه : مزهدة من ا .

حديث رابع امحمد بن يحيى بن حبان

مالك عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن الاعرج ، عن
أبي هريرة ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن
الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح
حتى تطلع الشمس (1) .

قال أبو عمر : هذا حديث لا يختلف في ثبوته وصحة (1)
اسناده . وقد روى من وجوه كثيرة عن النبي ، صلى الله عليه
وسلم وقد اختلف العلماء في هذا الباب اختلافاً كثيراً لاختلاف
الآثار فيه . فقال منهم قائلون لا بأس بالتطوع بعد الصبح وبعد
العصر ، لان النهي انما قصد به الى ترك الصلاة عند طلوع الشمس ،
وعند غروبها ، واحتجوا من الآثار ، برواية من روى النهي عن
الصلاة في هذه الاوقات ، وروى ذلك جماعة من الصحابة ، وقد
ذكرنا ذلك في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا عند ذكر
حديث الصنابحي واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم :
لا تصلوا بعد العصر الا ان تصلوا والشمس مرتفعة .

(1) وصحة : ب ، ج . . وصحته : ا .

(1) الدوطا - كتاب الصلاة - النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر
حديث 818 ص 146 وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي عن هريرة .

وبقوله صلى الله عليه وسلم : لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها ، وباجتماع المسلمين على الصلاة على الجنازة بعد الصبح وبعد العصر ، اذا لم يكن عند الطلوع ، وعند الغروب ، قالوا : فالنهي (1) عن الصلاة بعد العصر والصبح هذا معناه وحقيقته ، قالوا : ومخرجه (2) على قطع الذريعة ؛ لانه او أبيحت الصلاة بعد الصبح والعصر لم يؤمن التماذي فيها الى الاوقات المنهي عنها ، وهي حين طلوع الشمس وغروبها (3) هذا مذهب ابن عمر ، وقال به جماعة ، ذخير عبد الرزاق : أخبرنا (4) ابن جريج عن نافع سمع ابن عمر يقول : اما أنا فلا انهي أحدا يصلي من ليل أو نهار ، غير ان لا يتحرى طلوع الشمس ، ولا غروبها ، فان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ، وروى مالك عن ابن دينار عن عبد الله بن عمر معناه ، وهو قول عطاء وطاووس ، وعمر وابن جريج وروى عن ابن مسعود نحوه . قال أبو هريرة : مذهب ابن عمر في هذا الباب خلاف مذهب أبيه ، لان عمر رضي الله عنه حمل الحديث في هذا الباب على العموم ، فكان يضرب بالدرة من رآه يصلي نافلة بعد الصبح ، او بعد العصر ، وحديثه في ذلك ما رواه ابن عباس قال : حدثني رجال مرضيون ، منهم عمر ، وأرضاهم عندي عمر ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر ، حتى تغرب الشمس . حدثناه عبد الوارث بن سفيان : حدثنا قاسم

(1) فالنهي : أ ، ب . وانهي ج .

(2) ومخرجه علي : أ ، ب . ومخرجه قد يكون على : ج .

(3) وغروبها : أبو حين غروبها : ب ، ج .

(4) أخبرنا : ب ، أن : أ ، ج .

ابن أصبغ: حدثنا بكر بن حماد ، حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن شعبة عن قتادة ، قال : سمعت أبا العالية يحدث عن ابن عباس قال : حدثني ناس أعجبهم الي عمر ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن الصلاة بعد العصر ، حتى تقرب الشمس ، وعن الصلاة بعد الصبح ، حتى تطلع الشمس . ومذهب عائشة في هذا الباب كمذهب ابن عمر . حدثنا أحمد بن فتح ، قال : حدثنا اسحاق بن ابراهيم قال : حدثنا أحمد بن خالد ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ، قال : حدثنا عفان بن مسلم الصفار ، ومحمد بن أبي نعيم ، قالا : حدثنا وهيب (1) عن ابن طاووس عن أبيه عن عائشة قالت : أوهم . عمر؟ انما نهى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم عن الصلاة ان يتحرى بها طلوع الشمس أو غروبها ، وذكر عبد الرزاق ، عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : تكره الصلاة في ثلاث ساعات ، وتحرم في ساعتين . تكره بعد العصر ، وبعد الصبح ، ونصف النهار في شدة الحر ، وتحرم حين يطلع قرن الشمس ، حتى يستوي طلوعها وحين تنصرف حتى يستوي غروبها . قال : وأخبرنا ابن جريج ، قال : سمعت أبا سعيد الاعمى يخبر عن رجل يقال له السائب مولى الفارسيين عن زيد بن خالد الجهني انه رآه عمر بن الخطاب ، وهو خليفة ، ركع بعد العصر (2) ركعتين فمشى اليه ، وضربه بالدرّة ، وهو يصلي ، فقال له زيد : يا أمير المؤمنين اضرب؟ فوالله لا ادعها : اني رأيت رسول الله ، صلى الله عليه وسلم يصليهما ، قال ،

(1) وهيب أ ، ج وهب : ب .

(2) بعد العصر ساقطة من : ج .

فقال له عمر ، يا زهد بن خالد : لولا اني أخشى ان يتغلظهما
الناس سلماً الى الصلاة حتى الليل ، لم اضرب فيهما . وقال آخرون :
اما الصلاة بعد الصبح اذا كانت تطوعاً أو صلاة سنة (1) ولم تكن
قضاء فرض ، فلا تجوز ألبتة ، لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس نهياً مطلقاً
ومعنى نهيه في ذلك عن غير الفرض (المعين ، والذي يجب منه
على الكفاية كالصلاة على الجنائز) (2) بدليل قوله صلى الله
عليه وسلم : من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس
فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
الشمس فقد أدرك العصر . وقد مضى القول في هذا المعنى
موجوداً (8) في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا فأغنى عن
اعادته ها هنا (وممن ذهب الى هذا ابن عمر فيما أخبرنا عبد
الله بن محمد بن يوسف ، قال : حدثنا (4) أحمد بن محمد بن
اسماعيل ، قال : حدثنا محمد بن الحسن قال : الزبير بن بكار ،
قال : حدثنا عبيد مصعب بن عبد الله وابراهيم بن حمزة ، عن
جدي عبد الله بن مصعب ، عن قدامة بن ابراهيم بن محمد بن
حاطب قال : ماتت همتي - وقد أوصت ان يصلى عليها (5) عبد
الله بن عمر - فجئته حين صلينا الصبح فأعلمته ، فقال : اجلس
فجلست حتى طلعت الشمس وصفت . قال ابراهيم بن حمزة في

(1) في : ب بعد كلمة سنة (او نافلة) ولا داعي لزيادتها .

(2) زيادة من أ ب

(3) مجود : أ ب ج مجرد : أ

(4) حدثنا : أ . أخبرنا : ب .

(5) في : ب يصلها عليها

حديثه : وبلغت الكباش (1) الذي في غربي مسجد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ثم قام يصلي عليها . قالوا : فبلوغ الشمس الكباش الذي في غربي المسجد (2) علم عند أهل المدينة لصلاة السجدة .

قالوا فهذا ابن عمر ، وهو يبيع الصلاة بعد العصر قد كرهها بعد الصبح .

قال أبو عمر : قد ذكرنا مذاهب العلماء في وقت الصلاة على الجنائز في باب زيد بن أسلم من حديث الصنابحي (3) ، قالوا فالصلاة (4) بعد العصر لا بأس بها ما دامت الشمس مرتفعة بيضاء لم تدن للغروب ؛ لأن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قد ثبت عنه أنه كان يصلي النافلة بعد العصر ، ولم يرو عنه أحد أنه صلى بعد الصبح نافلة ولا تطوعاً ولا صلاة سنة بحال ، واحتجوا بقول عائشة : ما فرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد العصر في بيتي قط ، وبنحو ذلك من الآثار التي أباحت الصلاة بعد العصر ، (ولم يأت شيء منها في الصلاة بعد الصبح) (5)

حدثنا سعيد بن نصر قال : حدثنا قاسم بن أصبغ قال : حدثنا ابن وضاح . قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . وحدثنا محمد بن إبراهيم قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب قال : حدثنا اسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا

(1) الكباش : ب . الكتاب : أ .

(2) المسجد : ب . مسجد : أ .

(3) هذه التكملة من : أ . ب .

(4) فالصلاة : أ . ب . وأما الصلاة : ج .

(5) تكملة من : ب .

جرير ، من منصور ، من هلال بن يساف (1) عن وهب بن
الاجدع ، عن علي قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :
لا يصلي بعد العصر الا أن تكون الشمس مرتفعة . زاد اسحاق
في حديثه بيضاء نقية .

وحدثنا سعيد بن نصر قال : حدثنا قاسم بن أصبغ قال :
حدثنا محمد بن وضاح قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة .
حدثنا وكيع ، عن هشام بن مروة ، عن أبيه عن عائشة قالت :
ما ترك رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ركعتين بعد العصر
في بيتي . ورواه ابن عينة (وجماعة) (2) عن هشام .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال : حدثنا قاسم بن أصبغ
قال : حدثنا ابراهيم بن اسحاق بن أبي العنيس قاضي الكوفة
قال : حدثنا جعفر بن عون ، قال : حدثنا (8) مسعر ، عن حبيب
ابن أبي ثابت ، عن أبي الضحى عن مسروق . قال : حدثني
الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله المبرأة انه كان صلى
الله عليه وسلم ، يصلي الركعتين بعد العصر ، فلم أكذبها .

حدثنا عبد الوارث قال : حدثنا قاسم بن أصبغ : حدثنا
بكر بن حماد . وحدثنا سعيد بن نصر قال : حدثنا قاسم بن
أصبغ قال (4) : حدثنا اسماعيل بن اسحاق قال : حدثنا مسدد ،
قال : حدثنا أبو عوانة ، عن المفيرة ، عن أم موسى قالت (5)

(1) يساف : ب ، ج . يسار : أ .

(2) زيادة من : أ ج .

(3) حدثنا : أ ج . أخبرنا : ب .

(4) قال : أ . ج . قال : ب .

(5) أم موسى قال : كذا في النسخ الثلاث ولعلها قالت .

بعثني فاخته ابنة فرظة الى عائشة تسألها عن الركعتين بعد العصر ، فأبنتها (وما أبالي) (1) ما قالت بعد الذي رأيت من علي ، فقالت : كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، يصلي بعد العصر ركعتين .

وقرأت علي عبد الوارث بن سفيان ، ان قاسم بن أصبغ حدثهم قال : حدثنا محمد بن اسماعيل الترمذي قال : حدثنا أبو نعيم (2) ، قال : حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال : حدثني أبي عن عائشة ، انه دخل عليها يسألها عن الركعتين بعد العصر ، فقالت : والذي هو ذهب بنفسه ، يعني النبي عليه السلام ما تركهما حتى لقي الله .

وروى هذا عن عائشة من وجوه كثيرة رواه الاسود وغيره عنها قالوا : والآثار (3) قد تعارضت في الصلاة بعد العصر ، والصلاة فعل خير ، وقد قال الله عز وجل : « وافعلوا الخير » ، فلا يجوز أن يمتنع من فعل الخير الا بدليل لا معارض له . وممن رخص في التطوع بعد العصر علي بن أبي طالب ، والزبير ، وابنه عبد الله ، ونعيم الداري ، والنعمان بن بشير ، وأبو أيوب الانصاري ، وعائشة ، وأم سلمة : أما (4) المومنين ، والاسود بن يزيد ، وهمرو ابن ميمون ، ومسروق ، وشريح ، وعبد الله بن أبي الهذيل ، وأبو بردة ، وعبد الرحمان بن الاسود ، وعبد الرحمان بن اسحاق (5) ،

(1) وما أبالي : مزيدة من : أ .

(2) ابراهيم : أ . أبو نعيم : ب . أبو نعيم : ج .

(3) والآثار : أ . الآثار : ب . ج .

(4) اما المومنين : أ . ب . أم المومنون : ج .

(5) في ب . بعدها وعبد الرحمان بن السلمي .

والاحنف بن قيس، وهو قول داود بن علي. وذكر عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه، ان أبا أيوب الأنصاري كان يصلي قبل صلاة عصر ركعتين بعد العصر، فلما استخلف عمر تركهما، فلما توفي عمر تركهما، فقليل له: ما هذا؟ فقال: ان عمر كان يضرب الناس عليهما. وقال أحمد بن حنبل: لا نفعله، ولا نعيب من فعله، وقال آخرون: انما المعنى في نهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الصلاة بعد الصبح والعصر على التطوع المبتدأ، والنافلة، واما الصلوات المفروضة (1) أو الصلوات المسنونات أو ما كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يواظب عليه من النوافل فلا. واحتجوا بالاجماع في الصلاة على الجنائز بعد العصر، وبعد الصبح، اذا لم يكن عند الطلوع ولا عند الغروب، وبقوله صلى الله عليه وسلم: من أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس: الحديث، وبقوله: من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها، وبما حدثناه سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا عبد الله بن نمير، قال أبو بكر: حدثنا سعد بن سعيد وقال عثمان بن سعيد بن سعيد قال: حدثني محمد بن ابراهيم بن الحارث، عن قيس بن عمرو قال: رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد الصبح ركعتين، فقال له رسول الله، صلى الله عليه

المفروضات: 1 ج. المروضة: ب.

وسلم : صلاة الصبح مرتين ؟ فقال الرجل لم ~~أكن~~ صليت
الركعتين قبلها فصليتهما الآن ، فسكت رسول الله صلى
الله عليه وسلم (1) .

قال أبو عمر : رواه ابن هبينة (1) عن سعيد (2) بن سعيد
عن محمد بن إبراهيم عن قيس بن عاصم فغلط فيه ابن هبينة ،
وانما هو قيس بن عمرو وقد ذكرناه في الصحابة ونسبناه هناك ،
وهو جد سعيد ، وعبد ربه ويحيى بنى (3) سعيد الانصاري ، قال
أبو داود : (وروى) (4) هذا الحديث عبد ربه ، ويحيى ابنا سعيد
مرسلا ان جدهم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وقال : سفيان بن عيينة ~~كان~~ عطاء بن أبي رباح يروي هذا
الحديث عن سعيد (2) بن سعيد .

قال أبو عمر : وقد رواه (5) عمر بن بن قيس عن سعيد (2)
ابن سعيد فخالف في اسناده . حدثنا (6) عبد الوارث بن سفيان ،
قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا مضر بن محمد ، قال :
حدثنا عبد الرحمان بن سلام ، قال : حدثنا عمر بن قيس ، عن
سعيد (2) بن سعيد أخى يحيى بن سعيد ، قال : سمعت جعفر بن

-
- (1) ابن هبينة : ب ج . أبو هبينة : وهو تصحيف .
 - (2) سعيد بن سعيد : ب . سعيد بن سعيد : أ ، د . خطأ .
 - (3) بنى : أ . ابن : ب .
 - (4) وروى : قسمة من أ . ج .
 - (5) رواه : ب ، ج ، روى أ .
 - (6) في أ سعد بن أبي سعيد وهو خطأ بل هو سعيد بن سعيد .
-

(1) أخرجه أبو داود في سننه في باب «من فاتته متى يقضيها» ولكن
في أبي داود رخصتان لمرتين .

عاصم بن عمر قال : سمعت سهل بن سعد الساعدي يقول : دخلت المسجد ورسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في الصلاة ولم أكن صليت الركعتين ، فدخلت مع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في الصلاة فصليت معه ، وقمت أصلي (الركعتين) (1) ، فقال : ألم تكن صليت معنا ؟ قلت بلى ! ولم أكن أصليت الركعتين فصليت الآن ، فسكت وكان إذا (2) رضى شيئاً سكت . وذلك في صلاة الصبح . قال أبو عمر : عمر بن قيس هذا هو المعروف بسند وهو أخو حميد بن قيس ، وهو ضعيف لا يحتاج بمثله (1) .

ومن حجة القائلين بهذا القول ما ذكره عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة قالت : لم أر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر صلاة قط إلا مرة ، جاءه ناس بعد الظهر فشغلوه في شيء ، فلم يصل بعد الظهر شيئاً حتى صلى العصر ، فلما صلى العصر دخل بهني فصلى ركعتين . هذا أصح من حديث ابن أبي لبيد لذكر عائشة فيه ، والله أعلم .

وانما قلنا هذا لما ثبت عن عائشة في الركعتين بعد العصر . وحديث ابن أبي لبيد حدثناه سعيد بن نصر ، قال : حدثنا

(1) الركعتين مزيدة من ! ج

(2) والله مزيدة من : ب ، ج .

(1) تقدم ذكره في باب حبيب بن قيس واشهر هناك ايضاً الى ضعفه قال البخاري : متروك . والاجماع على تضعيفه .

قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن اسماعيل (الترمذي) (1)
قال : حدثنا الحميدي ، قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا عبد الله بن
أبي لبيد وكان من عباد (أهل) (2) المدينة أنه سمع أبا سلمة
ابن عبد الرحمن يقول : قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة
فبينما هو على المنبر اذ قال : يا كثير بن الصلت اذهب الى
هائشة أم المؤمنين فسلها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، الركعتين بعد العصر . قال أبو سلمة فذهبت معه وأرسل
عبد الله بن عباس عبد الله بن الحارث بن نوفل معنا ، فقال :
اذهب ، فاسمع ما تقول أم المؤمنين . قال أبو سلمة : فجاءها
فسأها فقالت : لا علم لي ، ولكن اذهب الى أم سلمة ، فدخل
وسألها ، فقالت أم سلمة : دخل علي رسول الله ، صلى الله عليه
وسلم ، ذات يوم بعد العصر فصلى عندي ركعتين لم أكن أراه
يصليهما . فقلت يا رسول الله : لقد صليت صلاة لم أكن أراك
تصلها ، فقال : اني كنت أصلي بعد الظهر ركعتين وأنه قدم
علي وفد بني قميم فشغلوني عنهما ، فهما هاتان الركعتان قالوا
ففي قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ركعتي الفجر بعد
الصبح ، وقضائه (الركعتين) (3) بعد الظهر ، وهما من سننه
صلى الله عليه وسلم ، شغل عنهما فقضاها بعد العصر - دليل على
ان نهي عن الصلاة بعد الصبح ، وبعد العصر ، انما هو (عن) (4)
غير الصلاة المسنونات ، والمفترضات ، لانه معلوم ان نهي انما

(1) الترمذي : من أ .

(2) أهل من ج .

(3) الركعتين : أ ، ج الركعتان : ب

(4) (من) : أ ، ج على : ب

يصح (هن) (1) غير ما أباحه ، ولا سبيل الى استعمال الاحاديث عنه ، صلى الله عليه وسلم ، الا بما ذكرنا . قال : وفي صلاة الناس بكل مصر على الجنائز بعد الصبح والعصر دليل على ما ذكرت . هذا قول الشافعي وأصحابه في هذا الباب ، وكذلك روى المزني عنه فيمن لم يركع ركعتي الفجر حتى صلى الصبح انه يركعهما بعد طلوع الشمس . وقد مضى ذكر ما للعلماء في الصلاة على الجنائز ، في باب زيد بن أسلم عن عطاء عن الصنابحي . وقال آخرون : لا يجوز أن يصلي أحد بعد العصر ، ولا بعد الصبح شيئاً من الصلوات المستنونات ولا التطوع كله المعهود منه وغير المعهود الا انه يصلي على الجنائز بعد الصبح و (بعد) (2) العصر ، ما لم يكن الطلوع والغروب ، فان خشى عليها التغير صلى عليها عند الطلوع والغروب ، وما عدا ذلك فلا ، لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ، وهو نهى صحيح ثابت لا يجب ان يعارض بمثل الآثار التي تقدمت (3) وهو على عمومه فيما هدا الفرائض ، والصلاة على الجنائز ، لقيام الدليل على ذلك مما لا معارض له ، وممن قال بهذا القول مالك ابن أنس وأصحابه ونحو قول مالك في هذا الباب مذهب أحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، قال أحمد وإسحاق : لا يصلي بعد العصر الا صلاة فاتئة أو على جنازة الى ان تطفئ (1) الشمس للغيوبة .

(1) (هن) من : أ .

(2) بعد : مزيدة من : أ .

(3) قدمت : أ . تقدمت : ب ، ج .

(1) طفلت الشمس تطفل كتدخل : مالت للغروب . لسان العرب مادة طفل .

قال أبو عمر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس، من حديث عمر (1) وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وسعد بن أبي وقاص، ومعاذ بن عفراء وغيرهم، وهي أحاديث صحاح لا مدفع فيها، وإنما اختلف العلماء في تأويلها، وخصوصها وعمومها لا غير، والقول بعموم هذه الأخبار الصحاح على حسب ما ذهب إليه مالك أولى ما قيل في هذا الباب، وهو مذهب عمر ابن الخطاب، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وسعد، ومعاذ ابن عفراء (2) وابن عباس، وحسبك بضرب عمر على ذلك بالدرة لانه لا يستجيز ذلك من أصحابه إلا بصحة ذلك عنده روى الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر ضرب المنعكدر في الصلاة (3) بعد العصر، وروى الثوري عن عاصم عن زر بن حبیش (4)، قال: رأيت عمر يضرب الناس على الصلاة بعد العصر وروى عبد الملك بن عمير عن أبي غادية (1) مثله، وذكر عبد الرزاق عن ابن جريح قال: أخبرني عامر بن مصعب أن طاوسا أخبره: أنه سأل ابن عباس عن ركعتين بعد العصر فنهاه عنهما، قال: فقلت: لا ادعهما، فقال ابن عباس: وما كان لمومن ولا مومنة

(1) عمر: أ. ج. ابن عمر: ب. وهو غير صحيح.

(2) معاذ بن عفراء متأخر في: ج. عن سعد وابن عباس

(3) الصلاة: أ. ج. صلاة: ب.

(4) زر: ج. زيد بن حبیش: أ. زر بن أبي حبیش: ب. والصواب ما في: ج.

(1) أبو غادية في ترجمته اضطراب وانظر تعجيل المنفعة لابن حجر والاصابة أيضا.

إذا قضى الله ورسوله أمرا ان تكون لهم الخبرة من أمرهم الى مبينا . فهذا ابن عباس مع سعة علمه قد حمل (1) النهي الذي رواه في ذلك على صومه وقال آخرون : لا يطلى بعد الصبح الى ان تطلع الشمس وترتفع ، ولا بعد العصر الى ان تغيب الشمس ، ولا عند استواء الشمس ، صلاة فريضة نام عنها صاحبها . أو نسيها ، ولا صلاة تطوع . ولا صلاة من الطلوات على حال ، لعموم نهى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عن الصلاة في هذه الاوقات وممن قال ذلك ابو حنيفة وأصحابه .

قال أبو عمر: قد مضى القول في باب زيد بن أسلم عن (2) من قال هذا القول ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم : من نام عن الصلاة أو نسيها فليصاها إذا ذكرها وفي قوله عليه السلام من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر- دليل على أن نهيه عن الصلاة بعد الصبح والعصر ليس عن (3) الفرائض والفوات، والله أعلم ومن تدبر ما أوردنا في ذلك (4) الباب اكتفى وبالله التوفيق، والهدى . وقال أبو ثور لا يطلي احد تطوعا بعد الفجر الى أن تطلع الشمس ، ولا إذا قامت الشمس الى أن تزل الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ، الا صلاة فائتة

(1) حمل : ج . حمل : ب . حد : أ .

(2) عن : ب . على : أ . ج .

(3) من ج . ب . على : أ .

(4) ذلك : ب . ج . هذا : أ .

أو على جنازة أو على أثر طواف (1) أو صلاة لبعض الآيات أو ما يلزم من الصلوات .

قال ابو عمر : من حجة من ذهب هذا المذهب حديث عمرو بن عبسة . وحديث كعب بن مرة ، وحديث الصابحي عن النبي عليه السلام ، بمثل هذا المنى ويخصها ببعض ما ذكرنا من الآثار . وقد ذكرنا أحاديث (2) عمرو بن عبسة وما كان مثلها في باب حديث زيد بن أسلم . من كتابنا هذا في حديث الصابحي فأغنى عن ذكرها (3) هنا ، ومما يخص به أيضا هذه الآثار وما كان مثلها على مذهب أبي ثور ومن قال بقوله قوله ، صلى الله عليه وسلم : يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اي ساعة شاء حدثناه (4) محمد بن ابراهيم بن سعيد ، قال حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمان ، قال : حدثنا احمد بن شعيب ، قال : حدثنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفوان قال : سمعت (5) أبا الزبير قال : سمعت عبد الله (6) بن باباه (6) يحدث عن جبر بن مطعم ان النبي صلى

(1) طوف : ب ؛ ج . تطوف .

(2) احاديث : ب ؛ ج . حديث : ا .

(3) ذكره : ب . ذكر : ا . ذكرها : ج .

(4) حدثناه : ا ، ج . حدثنا : ب .

(5) سمعته : ب ؛ ج . سمعت : ا .

(6) مامه : ا . باباه : ج . بأبيه : ب .

(1) عبد الله بن باباه مولى آل جبر ويقال ابن بابي روى عن جبر بن مطعم وابن عمر وعبد الله بن عمرو .
وقال علي بن المديني عبد الله بن باباه هو من اهل مصكة قال ابن ابي حاتم سئل عنه ابي فقال : هو صالح الحديث .

الله عليه وسلم قال: يا بني عبد مناف، لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وطى أي ساعة شاء، من ليل، أو نهار. وذكر الشافعي عن عبد الله بن المؤمل عن حميد مولى عفراء، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، عن أبي ذر، أنه أخذ بحلقة باب الكعبة فقال: انعرفوني؟ من عرفني فأنا الذي عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمعت أذناي عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم يقول: لا صلاة بعد الصبح، حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس، إلا بمكة، إلا بمكة، (1) وهذا حديث وان لم يكن بالقوي، لضعف حميد مولى عفراء، ولأن مجاهدا لم يسمع من أبي ذر، ففي حديث جبير بن مطعم ما يقويه، مع قول جمهور علماء المسلمين به، وذلك ان ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، والحسن، والحسين، وعطاء، وطاوس، ومجاهدا والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، كانوا يطوفون بعد العصر، وبعضهم بعد الصبح أيضا ويصلون بأثر فراغهم (2) من طوافهم ركعتين في ذلك الوقت، وبه قال الشافعي، وأحمد، وإسحاق (3) وأبو ثور، وداود بن علي وقال مالك بن انس: من طاف بالبيت بعد العصر آخر ركعتي الطواف، حتى تغرب الشمس، وكذلك من طاف بعد الصبح لم يركعهما حتى تطلع الشمس وترتفع، وقال أبو حنيفة يركعهما الا عند غروب الشمس وطلوعها واستوائها. وبعض أصحاب مالك يرى الركوع للطواف بعد الصبح، ولا يراه بعد العصر. وهذا

(1) «الإمامة» مكررة ثلاث مرات في: ١ ج.

(2) فراغهم: ب ج. طوافهم: ١.

(3) في: ١ أبو سحاق وهو غير صحيح.

لا وجه له في النظر ؛ لان الفرق بين ذلك لا دليل عليه ، من خبر ثابت ولا قياس (صحيح) (1) والله أعلم . وحكم سجود التلاوة بعد الصبح والعصر كحكم الصلاة عند العلماء على أصولهم التي ذكرناها . وبالله توفيقنا .

قال أبو عمر : روى الوليد بن مسلم (1) عن مالك عن محمد ابن يحيى بن حبان ، عن عبد الرحمان الاعرج ، عن أبي هريرة . قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابستين . اشتمال السماء . والاحتباء في ثوب واحد كاشفا عن فرجه .

وهذا حديث غريب من حديث مالك . ولم يروه عنه بهذا الاسناد الا الوليد بن مسلم فيما علمت . والله أعلم

مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي . حديثان احدهما موقوف يسند (2) من غير رواية مالك (8) وهو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي (4) من أنفسهم يكنى أبا عبد الله . وكان من ساكني المدينة ، وبها كانت وفاته في سنة أربع وأربعين ومائة ، في خلافة ابي جعفر ، وكان

(1) صحيح : من ١٠ ب .

(2) يسند : ١٠ يستند : ب .

(8) حديث واحد : ج . حديثان احدهما موقوف يسند من غير رواية مالك : ١٠ ب .

(4) في : ب وقيل ابا الحسن مؤيدة في هذا الجدل ولا معنى لها .

(1) الوليد بن مسلم تقدمت ترجمته في الجزء 2 ص 45 .
وهذا الحديث الذي روه مسلم بن الوليد عن مالك عن محمد بن يحيى بن حبان لا مناسبة للاتبان به في هذا الباب . وهذا الموضع .

كثير الحديث روى عنه مالك . وابن مينة ، والثوري ، وجماعة من الائمة ، الا أنه يخالف في أحاديث فاذا خالفه في أبي سلمة الزهري ، أو يحيى بن كثير . فالقول قولهما (1) عن أبي سلمة عند أهل العلم بالحديث . وقال يحيى بن معين : محمد بن عمرو ابن علقمة اعلى من سهيل بن أبي صالح . وقال يحيى القطان : محمد بن عمرو أحب الي من ابن حرملة . وقال يحيى بن معين ايضا : محمد ابن عجلان (2) أوثق من محمد بن عمرو قال : لم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتى اشتهاها اصحاب الاسناد فكتبوها .

قال أبو عمر : محمد بن عمرو ثقة محدث ، روى عنه الائمة ووثقوه ، ولا مقال فيه الا كما ذكرنا : انه يخالف في أحاديث ، وانه لا يجري مجرى الزهري وشبهه ، وكان شعبة مع نفسه وانتقاده الرجال يثنى عليه . ذكر العقيلي قال حدثني محمد بن سعد الشاشي ، قال : حدثنا محمد بن موسى الواسطي ، قال : سمعت يزيد بن هارون يقول : قال شعبة : محمد بن عمرو أحب الي من يحيى بن سعيد الانصاري في الحديث .

قال أبو عمر : حسبك بهذا . ويحيى بن سعيد أحد الائمة الجلة . وقد روى ابن أبي مريم عن خاله موسى بن سلمة (3)

(1) قولهما : أ ، ب ، قول هؤلاء : ج

(2) عجلان : أ ، ج . عمرو : ب تصحيف .

(3) ابن سلمة : أ ، ج ابن أبي سلمة : ب وهو غور صحيح .

وموسى بن سلمة ترجم في الخلاصة والتذهيب والتقريب وغيرها وابن أبي مريم ابن اخته واختلفوا هل هو بالتحية او بالفوقية ولكن ابا هم سماه خاله فيكون سعيد ابن اخته دون ابيس .

قال : أنيت عبد الله بن يزيد بن هرمز ، فسألته ان يحدثني .
فقال : ليس ذلك عندي . ولكن ، ان أردت الحديث ، فعليك
بمحمد بن عمرو بن علقمة . (وقال أبو مسهر : سمعت مالك بن
أنس يقول : أكثر محمد بن عمرو ، وحدثنا عبد الوارث :
حدثنا قاسم : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : سمعت يحيى بن
معين يقول : محمد بن عمرو بن علقمة ثقة) (1) قال أبو عمر :
لم يخرج مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة في موطنه حكماً ،
واستغنى عنه في الأحكام بالزهري ومثله ، وأم يكن عنده إلا في
عداد الشيوخ الثقات . وإنما ذكر عنه في موطنه من المسند
حديثاً واحداً وهو :

(1) ما بين قوسين من : ١ .

مالك ، عن محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبيه . عن
 بلال بن الحارث ، ان رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال : ان
 الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ، ما كان يظن ان تبلغ
 ما بلغت ، يكتب الله له بها رضوانه الى يوم يلقاه ، وان الرجل
 ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت
 يكتب الله له بها سخطه الى يوم يلقاه (1) .

(قال أبو عمر) (1) هكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة
 للموطأ ، وغير مالك يقول في هذا الحديث: عن محمد بن عمرو ،
 عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث فهو في رواية مالك
 غير متصل . وفي رواية من قال عن أبيه عن جده متصل مسند .
 وقد تابع مالكاً (2) على مثل روايته عن محمد بن عمرو عن
 أبيه ، (الليث بن سعيد ، وابن لهيعة ، روياه عن ابن عجلان ،
 عن محمد بن عمر ، عن أبيه) (3) ، عن بلال بن الحارث ، ام
 يقولوا (4) : عن جده ورواه الداروردي ، وسفيان بن عيينة ،
 ومعاذ بن (معاذ) (5) ، وأبو معاوية الضير ، وسعيد بن عامر ،
 ويزيد بن هارون ، ومحمد بن بشر ، وعبد الرحمن المحاربي .

(1) زيادة من : أ .

(2) مالكاً : أ . مالك : ب .

(3) زيادة من : أو هي ضرورة .

(4) يقولوا : ب . يقولوا : أ .

(5) معاذ : أ . جيل : ب .

(1) الموطأ كتاب الجامع - باب ما يومر به من التحفظ في الكلام .
 حديث 1804 ص 697 واخرجه البخاري ومسلم في كتاب الرقاق .

ومحمد ويعلى ابنا عبيد ، عن محمد بن عمرو ، عن أبيه ، عن
 جده ، عن بلال بن الحارث (وتابعهم حيوية بن شريح ، عن ابن
 عجلان عن محمد بن عمرو ، عن أبيه . عن جده (1) . وتابعهم أيضاً
 شيخ بكنى أبا سفيان : عبد الرحمان بن عبد ربه اليشكري (1)
 عن مالك ، عن محمد بن عمرو عن أبيه ، عن جده ، ورواه
 الثوري ، وموسى بن عقبة ، عن محمد بن عمرو ، عن جده ،
 علقمة ابن وقاص ، لم (2) بقولا عن أبيه ، وقال حماد بن سلمة ،
 عن محمد بن عمرو ، عن محمد بن ابراهيم ، عن علقمة بن
 وقاص ، والقول عندي فيه والله أعلم ، قول من قال عن أبيه عن
 جده ، واليه مال الدارقطني رحمه الله) (3) .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال ،
 حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ،
 قال : حدثنا محمد بن بشر . قال : حدثنا محمد بن عمرو . قال :
 حدثني أبي ، عن أبيه علقمة بن وقاص ، قال : مر به رجل له
 شرف ، فقال له علقمة : ان لك رحماً وان لك لحقاً ، وانني رأيتك
 تدخل على هؤلاء الامراء ، ونكلم عندهم بما شاء الله ان تكلم ،
 وانني سمعت بلال بن الحارث : صاحب رسول الله ، صلى الله عليه
 وسلم بقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ان الرجل ليتكلم

(1) زيادة من : أ

(2) لم : أ ولم : ب

(3) هذه الزيادة لا توجد في : ج .

(1) عبد الرحمان بن عبد الله النسوي ابو سفيان . ابن عبد ربه قاض نيسابور
 قال ابو حاتم : شيخ . خلاصة الخزرجي ، وترجمه في التتريب وغيره .

بالكلمة من رضوان الله ما يظن ان تبلغ ما بلغت ، فيكتب الله له بها رضوانه الى يوم يلقاه ، وان أحدكم ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يظن أن تبلغ ما بلغت ، فيكتب الله عليه بها سخطه الى يوم يلقاه قال علقمة : فانظر وبحك ماذا تقول وماذا تكلم ، قرب كلام قد منعني (ان) (1) أنكلم به ما سمعت من بلال ابن الحارث .

قال أبو عمر : لا أعلم خلافاً في قوله ، صلى الله عليه وسلم ، في هذا الحديث : ان الرجل ليتكلم بالكلمة انما الكلمة عند السلطان الجائر الظالم ليرضيه بها فيما يسخط الله عز وجل ، ويزين له باطلا يريد من اراقة دم ، أو ظلم مسلم ، ونحو ذلك ، مما ينحط به في حبل هواه ، فيبعد من الله ، وينال سخطه وكذلك الكلمة التي يرضى بها الله ، عز وجل ، عند السلطان ليصرفه عن هواه ، ويكفه عن معصية يريد بها . يبلغ بها أيضاً من الله رضواناً لا يحسبه ، (2) (3) والله أعلم .

وهكذا فسره ابن عيينة وغيره وذلك بين في هذه الرواية وغيرها .

وجدت في سماع أبي بخطه ، ان محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال حدثهم ، قال : حدثنا سعيد بن عثمان ، قال : حدثنا نصر بن مرزوق ، قال : حدثنا أسد بن موسى ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبيه ،

(1) أن : من : ا ، ب .

(2) يحسبه : ب . يحسبه : ا .

(3) هنا في : ج زيادة « الا بها » .

عن جده ، عن بلال بن الحارث ، قال : انكم تدخلون على هؤلاء
الامراء ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . يقول : ان
الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يظن أن تبلغ ما
بلغت ، يكتب (1) الله له بها رضوانه الى يوم يلقاه ، وان الرجل
ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يظن ان تبلغ ما بلغت .
يكتب (1) الله له بها سخطه الى يوم يلقاه وبه عن أسد قال :
حدثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمرو ، عن محمد بن
ابراهيم التيمي ، عن علقمة بن وقاص (2) ، قال : كان علقمة
يدخل على الامراء ثم جلس عنهم ، ف قيل له : ما يجلسك عنهم ؟
قال : حدثني بلال بن الحارث ، قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، يقول : ان العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله
لا يظن ان تبلغ ما بلغت ، فيكتب الله له بها رضوانه الى يوم
يلقاه وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان (3)
يظن ان تبلغ ما بلغت فيكتب الله له بها سخطه الى يوم يلقاه .
هكذا قال حماد بن سلمة في هذا الحديث : عن محمد بن عمرو
عن محمد بن ابراهيم التيمي (4) وهو عندي وهم ، والله أعلم
والصحيح ما قاتته الجماعة عن محمد بن عمرو عن أبيه .

حدثنا أحمد بن فتح بن عبد الله ، قال : حدثنا حمزة بن
محمد ، قال : حدثنا محمد بن يحيى بن الحسين ، قال : حدثنا

(1) يكتب : ب ، ج . فيكتب : ا .

(2) زيادة علقمة بن وقاص في هذا السند غير ظاهرة

(3) « كان » مزبدة من : ب .

(4) التيمي : من : ج .

عبيد الله بن محمد العيشي (1)، قال : حدثنا حماد بن سلمة ، عن أبي غالب ، عن أبي أمامة ان رجلاً سأل رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عند الجمرة ، أي الجهاد أفضل ؟ فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند ذي سلطان جائر (2) .

حدثنا قاسم بن محمد ، قال : حدثنا خالد بن سعد ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن قاسم ، قال : حدثنا بقي بن مخلد ، قال : حدثنا إبراهيم بن هشام بن يحيى الفسائي ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا عروة بن رؤيم اللخمي ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : من كان وصلة ل أخيه (1) المسلم الى ذي سلطان في مبالغ بر ، أو قال كلمة معناها ، أو اقالة عثرة ، أعانه الله على جواز الصراط يوم القيامة ، عند دحض الاقدام . وبه عن بقي بن مخلد . قال : حدثنا محمد بن المنثني : أبو موسى ، قال : حدثنا سهل بن حماد ، قال : حدثنا المختار بن نافع ، عن أبي حيان ،

(1) ل أخيه : ب ، ج الى أخيه : ا

(1) عبد الله بن محمد العيشي أو العائشي نسبة الى عائشة بنت طلحة لانه من ذريعتها واسم جده حفص ، ثقة ، جواد ، من كبار الطبقة الماشرة (ت 238) تقره و انظر ترجمته في خلاصة الخزرجي ، وفي تهذيب التهذيب وغيرها .

(2) الذي في الجامع الصغير : أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر . بدون كلمة « ذي » وكلمتي من قال . وقال : أخرجه عن أبي أمامة أحمد ، والطبراني في الكبير .

عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله عمر تركه الحق ليس له صديق .

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر ، قال : حدثنا محمد بن همد الله بن أبي دليم ، قال : حدثنا ابن وضاح قال : حدثنا صالح بن عبيد ، قال : سمعت ابن مهدي يقول : عن حماد بن زيد ، قال ابن عون : كان الرجل يفر ، بما عنده ، من الامراء جهده ، فاذا أخذ لم يجد بدا .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان . قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن عبد السلام ، قال : حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال . حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أبي نضرة (1) عن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم : لا يمنع أحدكم مخافة الناس ان يتكلم بالحق اذا علمه ، وأخبرنا (1) عبد الرحمان بن مروان ، قال : حدثنا الحسن (بن) (2) محمد بن يحيى القلزمي ، قال : حدثنا أبو سعيد حاتم بن الحسن الشاشي بمكة ، قال : حدثنا أبو حاتم : أحمد بن زرعة ، قال : حدثنا الحسن بن رشيد ، قال : حدثنا أبو مقاتل عن أبي حنيفة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ،

(1) وأخبرنا : ١ ، وقد أخبرنا : ب ، ج .

(2) ابن : ١ ، ب . أبو : ج . ولله الصواب .

(1) أبو نضرة بالضاد المعجمة وفي : ب . نضرة وهو تصحيف . اسم أبي نضرة المنذر بن مالك العبدي مشهور بضميته ، ثقة من الطبقة الثامنة . مات سنة تسع أو ثمان ومائة .

صلى الله عليه وسلم : أكرم الشهداء يوم القيامة ، حمزة بن عبد
عبد المطلب ، ثم رجل قام الى امام جائر فامر به ونهاه (1) . فقتله
(وروى من حديث ابراهيم الصائغ ، عن عطاء ، عن جابر مثله ،
قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : سيد الشهداء حمزة ،
ورجل قام الى امام جائر فامر به أو نهاه ، فقتله) (2) . (وروى
ابن أبي نعيم قال : سمعت عبد الله بن عمر يقول : وفد الشيطان
قوم ياتون هؤلاء الامراء فيمشون اليهم بالنميمة والكذب ، فيعطون
على ذلك العطايا ، ويجازون الجوائز) (3) . قرأت هلى قاسم بن
محمد . ان خالد بن سعيد حدثهم قال : حدثنا محمد بن عبد
الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ، قال :
حدثنا أبو نعيم ، قال : حدثنا عبيد الله بن الوليد الرصافي ، قال :
قلت لعطاء : أخ له صاحب سلطان يكتب ما يدخل (ويخرج) (4)
أمين على ذلك ، ان ترك قلمه صار عليه دين ، وان أخذ بقلمه
كان له فنى ولعياله قال الرأس من ؟ قلت : خالد بن عبد الله .
قال : أو ما (5) تقرأ هذه الآية ؟ « رب بما أنعمت علي فلن
أكون ظهيراً للمجرمين » صاحب القلم (6) عون لهم ، ومن
أقل من صاحب قلم (عون لهم) (7) ليرم بقلمه ، فان الله آتبه

(1) ونهاه : ا. او نهاه : ب.

(2) زيادة من : ا.

(3) زيادة من : ا. ب.

(4) ومن يخرج : ب. ج. ويخرج : ا.

(5) اما ج او ما : ا. ب.

(6) القلم : ب. ج. قلم ا.

(7) عون لهم : زيادة من ا. ج.

بغنى أو رزق . وروينا عن رجاء (1) بن حيوة قال : كنت واقفاً
باب سليمان بن عبد الملك ، فأتاني آت ، لم أره قبل ولا بعد ،
فقال يا رجاء انك قد بليت بهذا (أو بلى) (2) بك ، وفي دنوك
منه فساد دينك ، يا رجاء فعليك بالمعروف ، وعون الضعيف ،
يا رجاء انه من رفع حاجة لضعيف الى سلطان لا يقدر على
رفعها ثبت الله قدمه على الصراط يوم تزل فيه الاقدام . وهذا
فيه حديث مرفوع الى النبي ، صلى الله عليه وسلم ، حدثنا أبو
القاسم : لحلف بن القاسم بن سهل ، قال : حدثنا أبو بكر أحمد بن
صالح بن عمر المقرئ ، قال : حدثنا عبد الله بن سليمان : أبو
بكر الحراساني ، قال : حدثنا عبد الله بن صالح المصري ، قال :
حدثنا يحيى بن حسان ، قال : حدثنا الوليد بن رباح الذماري (1) ،
قال : حدثني عمي نمران بن عبيد (3) الذماري ، عن أم الدرداء
عن أبي الدرداء ، قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :

(1) رجاء : ب. ج. جابر : ا. وهو تصحيف .

(2) أو بلى : ا. وبلى : ب. ج

(3) عبيد : ج. عبد الله : ب .

(1) الوليد بن رباح الذماري قال في التقریب رباح بن الوليد بن يزيد
بن نمران الذماري بفتح الذال وقال بعضهم الوليد بن يزيد بن رباح صدوق
من الثالثة وقال في الخلاصة : رباح بن الوليد ويعكس الذماري بالفتح عن عمه
نمران بن عتبة . وعنه مروان الطاطاري وثقة ابو زرعة . وقال في الخلاصة
ايضا في ترجمة نمران هو نمران بن عتبة الذماري عن ام الدرداء وعنه الوليد
ابن رباح وثقة ابن حبان وكذا في التقریب فيكون ما جاء في النسخ من انه
ابن عبيد او ابن عبد الله خطأ غير صواب .

من رفع حاجة ضعيف الى سلطان لا يستطيع رفعها (اليه) (1)
 ثبت الله قدميه أو قال قدمه على الصراط . حدثنا (2) خلف بن
 سعيد . قال : حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن
 خالد ، قال : حدثنا اسحاق بن ابراهيم ، قال : (حدثنا (3) عبد
 الرزاق (4) قال : حدثنا (5) معمر ، عن أبي اسحاق : عبارة بن عبد
 الله ، عن حذيفة ، قال : إياكم ومواقف الفتن ، قيل : وما مواقف
 الفتن ؟ يا أبا عبد الله ! قال أبواب الامراء ، يدخل أحدكم على
 الامير فيصدقه بالكذب ، ويقول له ما ليس فيه . قال : وأخبرنا
 معمر عن قتادة ، أن ابن مسعود (قال) (6) : ان على أبواب
 السلطان فتنا كمبرك الابل والذي نفسي بيده ، لا تصيبون من
 دنياهم شيئاً الا أصابوا من دينكم مثله . حدثنا خلف بن القاسم ،
 قال : حدثنا الحسن بن رشيق . وحدثنا أحمد بن فتح ، قال :
 حدثنا حمزة بن محمد قالا : حدثنا علي بن معبد (7) بن بشر
 الرازي ، قال : حدثنا محمد بن عبد الرحمان بن خلف العنبري .
 قال : حدثنا حماد بن سلمة ، عن عبد الله بن العيزار . قال : كان
 مطرف بن عبد الله بن الشخير يقول : اللهم اني أهوذ بك من

-
- (1) اله : مزيدة : من ا .
 - (2) حدثنا : ب . وحدثنا : ا . ج .
 - (3) حدثنا : ا . اخبرنا : ب .
 - (4) الريادة من : ا . ب .
 - (5) حدثنا : ا . اخبرنا : ب . ج .
 - (6) قال مزيدة من : ب . ج .
 - (7) معبد : ب . ج . سعيد : ا .

ان أقول شيئاً من الحق أريد به سواك ، وأعوذ بك من ضر ينزل
بي يضطرني إلى معصيتك ، وأعوذ بك ان تزين لي شيئاً من
شأني يشينني عندك ، وأعوذ بك ان يكون غيري أسعد بما
أعطيتني مني ، وأعوذ بك ان أكون عبرة للناس

حديث ثان لمحمد بن عمرو (١)

مالك ، عن محمد بن عمرو بن حلقمة ، عن مليح بن عبد الله السعدي ، عن أبي هريرة ، أنه قال: الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام ، فإنما فاصبته بيد شيطان (١) .

(قال أبو عمر:) (٢) هكذا رواه مالك موقوفاً (٣) لم يختلف عليه فيه ، ورواه الدراوردي عن محمد بن عمرو ، عن مليح . عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام ، مرفوعاً . ولا يصح إلا موقوفاً (٤) بهذا الاسناد ، والله أعلم ، (ورواه حفص بن عمر العدني ، عن مالك ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي هريرة - عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء ، ولم يتابع عليه عن مالك) (٥) وأما حديث محمد بن زياد

-
- (١) حديث ثان لمحمد بن عمرو: هذا عنوان غير موجود في : ج .
 - (٢) زيادة من : أ .
 - (٣) مرفوعاً : ج . موقوفاً : أ وهو الصواب .
 - (٤) الا موقوفاً : أ . ب . ولا يصح مرفوعاً : ج .
 - (٥) زيادة من : أ . ب .
-

- (١) الموطأ - كتاب الصلاة - باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام حديث ٢٥٦ ص . ٧٢ .
- وأخرجه عهد الرزاق من هذا الوجه ، موقوفاً . قاله الحافظ . أنظر الزرقاني .

من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : أما يخشى
الذي يرفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار ؟
فحديث صحيح ، مرفوع ، رواه شعبة ، وحماد بن زيد ،
وحماد بن سلمة ، ويونس بن عبيد ، عن محمد بن زياد
(ماقول فيه كالقول في حديث محمد بن عمرو ولا خلاف في
معناها عند الفقهاء ، وأما أهل الظاهر فيجب على أصولهم إيجاب
الاعادة على من فعل ذلك ، لأنه فعل ما نهى عنه (وكان عمل
عندهم بطالقه الذمعي سهل) (1) وحجتهم هندي في هذه المسألة
قوله صلى الله عليه وسلم (إنما جعل الامام ليؤتم به ، فإذا ركع
فاركعوا ، وإذا رفع فوفعوا) (2) (3)

(1) هذه عبارة غير ظاهرة المعنى .

(2) زيادة من : ب .

(1) رواه مالك في الموطأ في باب صلاة الامام وهو جالس عن ابن شهاب
عن انس ببعض تغيير وزيادة .

مالك، عن محمد بن عمرو بن حلحلة الدبلي حديثان

حديث أول لمحمد بن عمرو بن حلحلة

مالك عن محمد بن عمرو بن حلحلة الدبلي ، عن معبد (1)
بن كعب بن مالك ، عن أبي قتادة بن ربعي انه كان يحدث :
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مر عليه بجنائزة فقال :
مستريح ومستراح منه ، فقالوا : يا رسول الله ؛ ما المستريح وما
المستراح منه ؟ قال : العبد المومن يستريح من نصب الدنيا
واذاها الى رحمة الله ، والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد
والشجر والدواب (1) (قال ابو عمر :) (2) هكذا هو في جميع
الموطآت بهذا الاسناد ، ولا خلاف فيه عن مالك ، (وأخطأ فيه على
مالك سويد بن سعيد ، فرواه عن محمد بن عمرو بن حلحلة

(1) معبد : ب . ج . صعيد : أ .

(2) زيادة من : أ .

(1) الموطأ كتاب الجنائز جامع الجنائز حديث 878 ص 160 واخرجه
البخاري في كتاب الرقاق ومسلم في كتاب الجنائز .

من معبد (1) (بن كعب، من أبيه، وليس بشيء) (2) ورواه وهب
 ابن كيسان، عن محمد بن عمرو بن مليح الديلي (3) قال: كنا في
 جنازة رجل من جهيلة، (4) ومعنا معبد بن كعب السلمي، قال
 معبد (1) بن كعب: سمعت أبا قتادة يقول: مر على النبي صلى
 الله عليه وسلم، بجنازة، فذكر الحديث سواء إلى آخره، وذكره (5)
 ابن أبي شبة، عن عبيد الله بن موسى، عن إبراهيم بن اسماعيل
 بن أبي حبيبة، عن وهب بن كيسان، ورواه محمد بن اسحاق،
 عن معبد بن كعب، فلا أدري سمعه أم لا؟ حدثنا سعيد
 ابن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن
 وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شبة، قال: حدثنا يزيد
 بن معاوية، عن محمد بن اسحاق، عن معبد (1) بن كعب عن
 أبي قتادة. وحدثنا عبيد (6) (1) بن محمد، قال: حدثنا هب
 الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا
 محمد بن سلج، قال: حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، قال:

-
- (1) معبد: ب، ج، سعيد: أ وهو لا يصح.
 - (2) زيادة من: أ، ب.
 - (3) الديلي: الدؤلي: ب، ج.
 - (4) جهيلة: ب، ج. جفته: أ.
 - (5) ذكره: ب، ج، وذكره: أ.
 - (6) عبيد الله: ج، عبيد: أ، ب، وهو الصواب.
-

(1) عبيد بن محمد، كان رجلاً صالحاً يضرب به المثل في الزهد، سمع
 الحسن بن سلمة صاحب عبيد الله بن الجارود، وعبيد الله بن مسرور صاحب
 عيسى بن مسكين، قال أبو هريرة بن عبيد الله: قرأت على عبيد بن محمد
 الزاهد من عبيد الله بن منجر. جذوة المقتبس.

حدثنا محمد بن اسحاق ، عن معبد بن هععب بن مالك ، عن
أبي قتادة الانصاري ، قال : بينما نحن مع رسول صلى الله عليه
وسلم ، جلوسا أنه أت فقال : يا رسول الله : مات فلان بن
فلان ، فقال : عبد الله دهى فاجاب ، مستريح ومستراح منه. فقلنا
يا رسول الله. مستريح ماذا؟ قال: عبد الله الرجل المومن استراح
من الدنيا ونصبها وهموها واحزانها ، وانضى الى رحمة الله .
قلنا : ومستراح منه ماذا؟ قال : الرجل السوء ، في حديث ابن
أبي شبة قال : عبد الله (1) الرجل السوء يستريح منه العباد
والبلاد والشجر والدواب .

وهذا حديث (2) ليس فيه معنى بشيء ، والحمد لله .

(1) عبد الله : ساقط من : أ .

(2) الحديث : أ . ب . حديث : ج .

حديث ثان لمحمد بن عمرو بن حلحلة

مالك ، عن محمد بن عمرو بن حلحلة ، عن محمد بن عمران الانصاري ، عن أبيه ، أنه قال : عدل إلي عبد الله بن عمر ، وأنا نازل تحت سرحة بطريق مكة ، فقال : ما أنزلك تحت هذه السرحة ؟ فقلت : أردت ظلها ! فقال : هل غير ذلك ؟ فقلت : لا . ما أنزلني الا ذلك . فقال ابن عمر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كنت بين الاخشبين من ملي ونفح بوده نحو المشرق ، فإن هناك واديا يقال له السرر به شجرة سر تحتها سبعون نبيا. [1] .

(قال أبو عمر (1) :) لا أعرف محمد بن عمران هذا الا بهذا الحديث ، وإن لم يكن أبوه عمران بن حبان الانصاري ، أو عمران بن سودة ، فلا أدري من هو ؟ وحديثه هذا مدني ، وحسبك بذكر مالك له في كتابه ، وأما قوله : وأنا نازل تحت سرحة ، فالسرحة الشجرة ، قل الخليل : السرح الشجر الطوال (2) الذي له شعب وظل (8) ، واحدها (4) سرحة ، (قال حميد بن ثور .

-
- (1) قال أبو عمر : مزيدة من : أ
 - (2) الطوال : أ ، ج الطويل : ب .
 - (8) واصل : أ ، وظل : ب ، ج .
 - (4) واحدها : ج ، ب ، واحدها : أ .
-

(1) الموطأ - كتاب الحج - جامع الحج ، حديث 958 ص 292 وأخرجه النسائي في كتاب الحج .

أبى الله إلا أن سرحلة مالك على كل افتنان العضاه تروق
وقد ذكره أبو ذؤيب الهذلي في شعره فقال :

الكلبي إليها وخيرا لرسو ل اعلهم بدواحي الهبر
بآية ما وقفت والركا ب بين الحجون وبين السرر [1]
فقال تبرت في أمرنا وما كنت قبلنا حديثا ببر

قال الاصمعي : السرر على أربعة أميال من مكة عن يمين
الجبل، كان عبد الصمد بن علي [2] قد بنى عليه مسجدا (1)
وأما قوله : نفخ (2) بيده، فالنفخ هنا الإشارة بيده كأنه يقول :
رمي بيده نحو المشرق ، أي مدها وأشار بها والسرر : اسم
الوادي والاشخبان الجبلان .

قال ابن وهب في (3) قوله : اذا هلت بين الاخشبين
من ملئ، قال: يعني الجبلين اللذين تحت العقبة بنى فوق المسجد

(1) زيادة من : أ .

(2) ونفخ : ب . ج . نفخ : أ

(3) (في) مزيدة من أ ، ج .

(1) البيت الثاني مذكور في كثير من المراجع : معجم ما استعجم ،
واسان العرب ، وشرح القاموس والاغانى ، ومعجم البلدان ، وغيرها .

والبيت الاول صحته من اللسان ومن معجم ما استعجم لانه غير مقروء في
النسخة المنفردة بهذه الابهات وهي : أ . اذ لم اظفر بشعر الهذليين الآن والحجون :
بفتح الحاء المعجمة .

(2) عبد الصمد بن علي . كان عاملا لابي جعفر المنصور على مكة ،
وهو أول من بنى درج الصفا . فاحدثها ولم تكن قبله ، كما بنى مسجد
السرر . قال الازرقى ان العامة تسميه مسجد عبد الصمد . انظر تاريخ مكة
للأزرقى ج 2 ص 120 و 202 طبعة دار الاندلس ، وانظر أيضا معجم البلدان
لباقوت الحموي .

قال أبو عمر : الاخشاب الجبال . أنشد ابن هشام لأبي
قيس بن الأسلت (1) .

فقوموا فقلوا ربكم وتمسحوا بأركان هذا البيت بين الاخشاب
(ويقال : ان الاخشاب اسم لجبال مكة وملى خاصة .
قال الخليل) (1) قال اسماعيل بن يسار النسائي (2)

ولعمرو من حبس الهدى له بالأخشاب بن صبيحة الدهر
وقال العامري في بيعة ابن الزبير :

يسابح بين الاخشاب وانما يد الله بين الاخشاب تباع (2)
واما قوله : سر نحتها سمعون لبيا : ففيه قولان : احدهما
انهم (3) بشروا نحتها بما سرهم واحدا بعد واحد ، أو مجتمعين
أو نبثوا نحتها ، فسروا من السرور ، والقول الآخر انها (4) قطعت

(1) زيادة من : ب .

(2) زيادة من : أ ، ب .

(3) انهم : أ . ب . انه : ج .

(4) انها : أ اله : ب ، ج .

(1) أبو قيس صفي بن الأسلت اختلف في اسلامه وهذا البيت من
قصيدة مطلعها :

أما راكبي اما عرضت فبأن مغلغلة عني لؤي بن غالب
وفي هذه القصيدة روح اسلامية أو إنسانية على الأقل ، ومن أبياتها
قوله في الحرب .

متى تبشروها تبشروها ذميمة هي الذول للأتقيين أو للآثار
تقطع أرحامها وتهلك أمة وتبري السيف من صنام وغارب

(2) اسماعيل بن يسار النسائي له ترجمه بالجزء الرابع من الاغانى طبعه بولاف .
وهذا البيت من قصيدة له يرثى بها اخاه محمدا أوردها صاحب الاغانى
مع قصة تتعلق بالقصيدة .

نحتلها سرورهم ، بمنى ولدوا (1) نحتلها يقال : قد سرّ الطفل اذا قطعت سرته .

وفي (هذا) (2) الحديث دأول على التبرك بمواضع الانبياء والصالحين ومقاماتهم ومساكنهم والى هذا قصد عبد الله بن عمر بحديثه هذا . والله أعلم .

وليس في هذا الحديث حكم من الاحكام .

وفيه الحديث عن بني اسرائيل ، والخبر عن الماضين ، وابهاحة الخوض في اخبارهم ، والتحدث بها .

(1) ولدوا : أ . ج . ولد : ب .
(2) هذا : من أ . ج .

مالك، عن محمد بن أبي امامة حديث واحد

وهو محمد بن أبي امامة بن سهل بن حنيف بن وهب (1) الانصاري ، ولد أبوه أبو امامة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سماه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، اسمع باسم جده (أبي امه) (2) أبي امامة اسمع بن زرارة الانصاري . وكان أحد النقباء ، وأبوه سهل بن حنيف جد محمد هذا من كبار الصحابة أيضا .

وقد ذكرنا أبا امامة بن سهل (وأباه سهل) (3) بن حنيف، وذكرنا أبا امامة اسمع بن زرارة جد أبي امامة بن سهل لامه (4) كل هؤلاء في كتابنا في الصحابة ، وذكرنا هناك من أخبارهم ما يوقف به على مواضعهم ومنازلهم وأحوالهم .

ومحمد بن أبي امامة هذا من ثقات شيوخ أهل المدينة ، روى عنه مالك وغيره .

(1) وهب : أ ، ج واهب : ب .

(2) أبي امه : مزينة : من أ . ب .

(3) وأباه سهل : مزينة من ب ج .

(4) زيدت هنا في الاصول : أبي امه . وهي غير ظاهرة .

مالك ، عن محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، أنه سمع أباہ يقول : اغتسل أبي سهل بن حنيف بالخرار ، فنزع جبة كهانت عليه ، وعامر بن ربيعة ينظر ، قال : وكان سهل رجلاً أبيض حسن الجلد قال : فقال له عامر بن ربيعة : ما رأيت كالיום ولا جلد عذراء ، قال ، فوءك سهل مكانه ، واشتد وعكه ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبر أن سهلاً وعك وأنه غير رائج ، فكبره رسول الله . فأتاه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فأخبره سهل بالذي كان من أمر عامر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : على م يقتل أحدكم أخاه ؟ إلا بركعت ؟ إن العين حق ، توفضاً له . فتوفضاً عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس به بأس (1) .

قال أبو عمر (1) في هذا الحديث إن العين حق . وفيه إن العين إنما تكون مع الإعجاب ، ووبها مع الحسد . وفيه أن الرجل الصالح قد يكون مائلاً ، وإن هذا ليس من باب الصلاح ولا من باب الفسق في شيء . وفيه إن العائن لا يلفي كما زعم بعض الناس . وفيه أن التبريك (2) لا ينضر معه عين العائن . والتبريك قول القائل : اللهم بارك فيه ، ونحو هذا . وقد قيل : إن التبريك

(1) مزيدة من : أ .

(2) التبريك : ب ، ج . التبرك : أ

(1) الموطأ - هـ . كتاب الجامع - الوضوء من العين حديث 1701 ص 670 واخرجه البخاري في كتاب الطب ومسلم في كتاب السلام .

(ان يقول) (1) لبارك الله احسن الخالقين . اللهم
بارك فيه .

وفيه جواز الاغتسال بالعراء . والخرار موضع بالمدينة ،
وقيل : وادمن أوديتها .

وفيه دليل على ان العائن يجبر على الاغتسال للمعين .
وفيه ان اللشرة وشبهها لا بأس بها ، وقد ينتفع بها .

وقد ذكرنا ما في هذا الحديث من المعاني مستوعبة ،
وذكرنا حكم الاغتسال وهيأته . وما في ذلك كله مذهبنا في
باب ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل من كتابنا هذا ،
فالغنى من الامادة ، ها هنا .

(ومما يدلك على ان صاحب العين اذا اعجبه شيء ، كان
منه بقدر الله ما قضاه ، وان العين ربما قتلت . هما قال صلى
الله عليه وسلم : على م يقتل احدهم أخاه ؟ - ما رويناه (2)
عن الاصمعي انه قال : رأيت رجلا عمونا سمع بقرة تحلب فاعجبه
صوت شخبها ، فقال : ايتهن هذه ؟ قالوا : الفلانية لبقرة أخرى
يورون عنها ، فهلكنا جميعا : الموري بها ، والموري علها .

قال الاصمعي : وسميته بقول : اذا رأيت الشيء يعجبني
وجدت حرارة تخرج من صلي .

(1) زيادة من : أ ، ب .

(2) رويناه : ب رويناه : أ .

قال الاصمعي : وكان عندنا رجلان يعبدان الناس ، فمر
أحدهما بعوض من حجارة ، فقال : لالله ما رأيت كاليوم قط .
فتطايير العوض فرقتين ، فأخذته أهله ، فضبيوه (1) بالعهدهد ، فمر
عليه ثانية فقال : وأبيك لعل ما أضرت (2) أهلك فيك ، فتطايير
أربع فرق . قال : وأما الآخر فسمع صوت بول من وراء حائط ،
فقال : انه لبن الشخب (3) ، فقالوا : انه فلان : ابدلك ، فقال
وانقطاع ظمراه ، قالوا : انه لا بأس عليه ، قال : لا يبول بعدها
أبدا . قال : فما بال حتى مات .

ويقال من هذا : علت فلانا اعيله ، اذا اصبته بعين ، ورجل
معين ، ومعينون اذا أصيب بالعين . قال عباس بن مرداس :
قد كان قومك يعصبونك سيذا وأخال انك سيد معيون ، (4) .

(1) فضبيوه ج ا . فصلوه ب .

(2) ما أضرت ب لعلنا ضررت : ا .

(3) الشخب ا . الشجب ب .

(4) هذه الزهادة كلها فهم موجودة في ج .

مالك ، عن محمد بن أبي بكر الثقفى ، حديث واحد

وهو محمد بن أبي بكر ، بن عوف ، بن الرباح ، الثقفى ،
مدنى . تابعى (1) ثقة .

ردى عنه مالك بن أنس وغيره .

مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفى أنه سأل أنس بن
مالك وهما فاديهان من منى إلى مرفة ، كيف كنتم تصلعون
في هذا اليوم ، مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
قال : كان يهل المهل منا فلا ينكسر عليه ، وبكر الكبير
فلا ينكسر عليه (2) .

(1) تابعى : ب ، ج . تابع : ا .

(2) الوطأ - كتاب الحج - طبع التلبيح ، حديث 749 ص 230 . وأخرجه
الشيخان في كتاب الحج

قال : أبو عمر (1) هذا حديث صحيح ، وفيه ان الحاج
جائز له قطع التلبية قبل الوقوف بعرفة ، وقبل رمي جمرة العقبة
وهو موضع اختلف فيه السلف والخلف ، فروى الس بن مالك ما
ذكرنا (2) ومن ابن عمر مثله مرفوعا . وهو فعيل ابن عمر
وقوله في ذلك . اخبرنا عبد الله بن محمد قال : حدثنا محمد
بن بكر (3) قال : حدثنا ابو داود ، قال : حدثنا احمد بن حنبل
قال : حدثنا عبد الله بن لمير ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ،
عن (4) عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله (5) بن عبد
الله بن عمر ، عن أبيه ، قال : فدوننا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، من منى الى عرفات ، فعلى (6) الملبى ، ومنا المكبر [1] .

اخبرنا خلف بن سعيد قراءة على عليه ، ان عبد الله بن
محمد ، حدثهم قال : حدثنا احمد بن خالد ، قال : حدثنا
علي بن عبد العزيز ، قال : حدثنا القعلبي قال : حدثنا يحيى بن

(1) مزودة من ١ .

(2) ذكرنا : ١٠ ج . ذكر : ب .

(3) محمد بن بكر . ١٠ ج . محمد بن محمد بن بكر : ب وهو غير صحيح .

(4) يحيى عن عبد الله بن أبي سلمة : ج ، ب . يحيى بن عبد الله

بن أبي سلمة ١ . وفي سند أبي داود يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي
سلمة وهو الذي اثبتاه .

(5) سعيد ، ب . عبد الله : ١٠ ج وهو الصواب .

(6) في : ١ منا الملبى وفي : ب ، ج . منا الملبى .

(1) سنن أبي داود . باب متى يقطع التلبية .

صبر (1) (2) أن عمر بن عبد العزيز قال لعبيد الله بن عبد الله بن عمر : سألت أباك عن اختلاف الناس في التلبية ؟ فقال : أخبرني أبي أنه فدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من ملئ فداة عرفة ، حين صلى الصبح ، قال : فلم تكن لي همة إلا أن أرى الذي أراه يصنع ، فسمعت (2) يهمل ويهجر ، والناس كهياتهم يهللون ويهجرون ، ولببون ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، يسمع ذلك كله ، فلم أره يلقي عن شيء من ذلك كله ، ولزم التهليل والتكبير .

وحدثنا خلف بن سعيد ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد قال : حدثنا أحمد بن خالد ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ، قال : حدثنا أحمد بن هونس قال : حدثنا أبو الأحوص عن أشعث (3) عن أبيه ، وعلاج ، (2) جميعا ، عن ابن عمر ، أنه لم يفتقر من التهليل والتكبير ، حين دفع من عرفة ، حتى أتى المزدلفة ، فالن ، وأقام ، وذكر الحديث .

(1) صبر ، مصفرا : ب ، ج . عمر : أ .

(2) سمعته : أ فسمعت : ب ج .

(3) أشعث : أ أشعب : ب . خطأ .

(1) يحيى بن عمر ، روى عنه كثيرون ، ومنهم الثعلبي ترجه في التهذيب والتقريب ، وغيرهما .

(2) علاج : هو علاج ابن عمر روى عنه أبو داود عن ابن عمر لا يعرف له حديث إلا واحد مع غيره هو هذا وقال البخاري أنه رأى عبد الله بن عمر أي لم يسمع منه وإنما رآه لكن سليمان أبا الشعث سمع منه .

وذكر اسماعيل بن اسحاق ، قال : حدثنا سليمان بن حرب
قال : حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الله
بن أبي سلمة ، عن ابن عمر ، قال : غدونا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، من منى الى عرفة ، فلما الملبى ، ومنا المكبر .
قال اسماعيل : وحدثنا به علي ، قال : حدثنا جرير بن عبد الحميد ،
عن يحيى بن سعيد ، فذكره ، قال اسماعيل : وحدثنا مسدد ،
قال : حدثنا يوسف الماجشون ، عن ابيه ، ان عبد الله بن عمر
قال : غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عرفة ، فمنا
الملبى ، وما المكبر ، فلما بعاب على الملبى قلبيته ، ولا على المكبر
تكبيره ، قال : وكان عبد الله بن عمر يكبر .

قال أبو عمر : فقال قوم من العلماء بهذه الاحاديث ، قالوا :
جائز قطع التلبية للحاج اذا راح من منى الى عرفة ، فيهلل
ويكبر ولا يلبي واستحبوا ذلك ، قالوا : وان آخر قطع التلبية
الى زوال الشمس ، بعرفة ، فحسن ليس به بأس ، وأما (1) عبد الله
ابن عمر فكان يقطع التلبية في رواجه من منى الى عرفة .
وروى مالك ، عن نافع ، ان عبد الله بن عمر كان اذا فدا من
منى الى عرفة قطع التلبية . وروى حماد بن زيد ، عن أيوب
عن نافع ، عن ابن عمر ، انه كان يلبي حين يغدو من منى
الى عرفة ، وروى ابن مليه ، عن أيوب ، عن بكر بن عبد الله
المزني ، عن ابن عمر ، قال : اذا أصبحت غادياً من منى الى
عرفة فأمسك عن التلبية . فانما هو التكبير . وذكر اسماعيل
القاضي قال : حدثنا سليمان بن حرب ، قال : حدثنا جرير بن

(1) وأما : أ فاما : ب . ج .

حازم ، قال : فدونا من منى الى عرفة مع نافع ، فكان يكبر أحياناً ويلبي أحياناً .

قالوا أبو عمر : كان ابن عمر إذا قدم حاجاً أو معتمراً فرأى الحرم ترك التلبية حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة . ثم يعود في التلبية الى صبيحة يوم عرفة ، فإذا فدا من منى الى عرفة قطع التلبية ، وأخذ في التهليل والتكبير .

(ذكر مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى الى الحرم (1) حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يلبي حين يغدو من منى الى عرفة ، فإذا فدا ترك التلبية . وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم) (2)

وبما روي عن ابن عمر في هذا الباب كان الحسن البصري وغيره يقولون .

ذكر اسماعيل (القاضي) (3) قال : حدثنا علي بن المديني ، قال : حدثنا عبد الأعلى ، قال : حدثنا هشام ، عن الحسن ، في الذي يهل بالحج من مكة ، قال : يلبي حتى يغدو الناس من منى الى عرفات (4) .

(1) الى الحرم : ب للحرم : ا .

(2) ما بين قوسين مر : ا . ب .

(3) القاضي : ساقطة من : ج .

(4) مرة : ا . عرفات : ب ، ج .

وحدثنا نصر ، قال : حدثنا عبد الأعلى ، قال : حدثنا هشام ،
 عن عطاء قال : أحسبه مثل ذلك . (وحدثنا نصر) قال : حدثنا
 اسماعيل (1) بن أبي أويس ، قال : قال محمد بن هلال : رأيت عمر
 بن عبد العزيز يصيح بالناس ، بعد ما صلى الصبح يوم عرفة بمنى :
 أيها الناس إنه التهليل والتكبير (2) ، وقد انقطعت التلبية قال :
 وحدثنا علي ، قال : حدثنا الفضل بن زكين ، قال : حدثنا
 معمر بن يحيى بن سام ، سمعت أبا جعفر ، يقول : إذا رجعت
 إلى عرفة فاقطع التلبية ، وهلل وكبر .

فهذا كله وجه واحد ، وقول واحد .

وكانت جماعة آخرون (3) لا يقطعون التلبية إلا عند زوال
 الشمس بعرفة روي ذلك عن جماعة من السلف ، وهو قول
 مالك بن أنس ، وأصحابه ، وأكثر أهل المدينة .

ذكر اسماعيل قال : حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب ،
 قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : حدثنا ابن أبي ذئب ، عن
 ابن شهاب ، قال : كانت الأئمة يقطعون التلبية إذا زالت الشمس
 يوم عرفة ، وسمى ابن شهاب أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعائشة ،
 وسعيد بن المسيب .

قال أبو عمر : أما عثمان وعائشة فقد روي عنهما غير ذلك ،
 وكذلك سعيد بن المسيب ، وسنذكره في هذا الباب . وهو
 قريب مما حكى عنهم ابن شهاب .

(1) في ' ب ' قال : وحدثنا اسماعيل وفي ج : وحدثنا نصر قال حدثنا اسماعيل .

(2) التهليل والتكبير : أ ، التكبير والتهليل : ب ، ج .

(3) وكان جماعة آخرون ، ب . وكانت جماعة آخرون : أ ، ج .

وأما علي بن أبي طالب فلم يختلف عنه في ذلك فيما علمت ، روى مالك عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، أن علي بن أبي طالب كان يلبي في الحج حتى إذا زاغت الشمس من يوم عرفة ، قطع التلبية قال مالك : وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا . وهذا أم سلمة كانت تقطع التلبية ، إذا زاغت الشمس من عرفة . روى ذلك ابن أبي فديك ، عن موسى بن يعقوب الزمعي (1) [1] عن عمته عنها . وقد روي عن ابن عمر مثل ذلك ، وأرواية الأولى عنه أثبت . روى علي بن المديني ، عن الفضل بن العلاء ، عن ابن خثيم ، عن يوسف بن ماهك ، قال : حججت مع عبد الله بن عمر ثلاث حجج ، فخرجنا معه من مكة حتى صلى بنا الصلوات كلها بمنى ، ثم غدا إلى عرفة وغدوا معه ، حتى أتى نمرة ، فلما زاغت الشمس أمسك عن التلبية . وهو قول السائب بن يزيد ، وسليمان بن يسار ، وابن شهاب . فذكر اسماعيل عن إبراهيم بن حمزة ، حدثنا (2) الدراوردي ، عن ابن أخي ابن شهاب ، عن عمه ، أنه كان يقطع التلبية يوم عرفة إذا زاغت الشمس .

وفي هذه المسألة قول ثالث ، وهو أن التلبية لا يقطعها الحاج حتى يروح من عرفة إلى الموقف ، وذلك بعد جمعه بين الظهر والمصر في أول وقت الظهر ، وهذا القول قريب من

(1) الزمعي مزيدة من : أ ، ج .

(2) حدثنا : مزيدة من ب ، ج . ساقطة من : أ .

(1) الزمعي نسبة إلى أحد أجداده : زمعة وثقة ابن معين في رواية عنه .

القول الذي قبله ، روى أيضاً عن جماعة من السلف ، منهم عثمان ، وعائشة ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن المسيب وغيرهم .

وروى الدراوردي ، وابن أبي حازم ، عن ابن حرملة (1) ، انه سأل سعيد بن المسيب حتى متى ألبى في الحج ؟ قال : حتى تروح من عرفة الى الموقف ، والدراوردي أيضاً ، عن علقمة ، عن ابن أبي علقمة ، عن أمه (2) ، عن عائشة ، انها مكثت تنزل عرفة في الحج ، ومكثت نهل في المنزل وبهل من كان معها ، وتصلي الصلاتين ككلاهما : الظهر ، والعصر ، في منزلها ، ثم تروح الى الموقف ، فاذا استوت على دابتها قطعت التلبية ، ذكره اسماعيل بن اسحاق .

حدثنا ابراهيم بن حمزة ، وحدثنا الدراوردي ، وروى مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، انها كانت تترك التلبية اذا راحت الى الموقف . ومالك ، عن علقمة ابن أبي علقمة ، عن أمه ، عن عائشة مثله بمعناه . وحماد بن زهد وغيره (3) عن هشام ، عن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مثله . وروى ابن وهب ، وسعيد الله بن نافع ، والمغيرة بن عبد الرحمن ، كلهم عن عبد الله (4) بن عمر ، عن نافع ، أن عثمان كان يقطع التلبية ، اذا راح الى الموقف .

(1) ابن حرملة : ج . أبي حرملة ، ب .

(2) أمه ، ج . أبيه : ب . وأمه مرجانة روت عن عائشة .

(3) وغيره مزينة من : ج .

(1) في النسخ الثلاث عهد الله ، وهو عهد الله بن عمر بن حفص : آخر عهد الله : أحد الفقهاء السبعة . وعبد الله هذا هاشم قتي ولكنه ضعيف ، وظننته عهد الله ولكن بحثي لم يحقق ظني .

وروى علي بن المدهني ، عن يزيد بن هارون ، عن محمد
ابن عمرو ، قال : صليت مع عمر بن عبد العزيز الصبح بملى ،
ثم غدا وغدونا معه ، فرأى الناس مكبرين لا يلبى أحد ، فأمر
صاحب شرطته عبد الله بن سعد ، فركب بقله (1) ، فأمره ان
يطوف في الناس ، فينادي : أخبر الناس ان الامير بأمرهم ان
تلبوا فانما هي التلبية ، حتى تروحوا الى الموقف .

قال أبو عمر : هذه الرواية عن عمر بن عبد العزيز أصح
من التي تقدمت عنه في هذا الباب من حديث ابن أبي أويس .

وروي عن سالم ، ومحمد بن المنكدر ، ما يدخل في معنى
هذا القول ، وروي حماد بن زيد عن أيوب قال : كنا بعرفة ،
فجعل سالم بن عبد الله يكبر ، وصلى ابن المنكدر الظهر
بعرفة فلما سلم ، لبي ابنه فحصبه .

وفيها قول رابع ان المحرم بالحج يلبى أبداً حتى يرمي
جمرة العقبة يوم النحر ، ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، وهو قول عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن
عباس ، وميمونة ، وبه قال طائفة من أبي رباح ، وطاوس ، وسعيد
ابن جبير ، وابراهيم النخعي ، وهو قول جمهور فقهاء الامصار ،
وأهل الحديث ، ومن قال بذلك (2) منهم سفيان الثوري ، وأبو
حليفة ، وأصحابه ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن حي ، والشافعي ،
وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور ، وداود بن

(1) بقله : ب ، ج . قبله : ا .

(2) ذلك : ب . بذلك : ا ، ج .

علي ، والطبري ، وأبو عبيد ، إلا ان هؤلاء اختلفوا في شيء من ذلك فقال الثوري ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهم ، وأبو ثور يقطعها في أول حصاة يرمى بها من جمرة العقبة ، وقال أحمد ، واسحاق ، وطائفة من أهل النظر ، والآخر : لا يقطع التلبية حتى يرمى جمرة العقبة بأسرها ، قالوا : وهو ظاهر الحديث : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، ولم يقل أحد من رواة (هذا) (1) الحديث حتى رمى بعضها ، حتى انه قال بعضهم في حديث عائشة : ثم قطع التلبية في آخر حصاة .

حدثنا (2) عبد الوارث بن سفيان : حدثنا قاسم بن أصبغ : حدثنا بكر بن حماد : حدثنا مسدد : حدثنا عبد الله بن داود ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، عن الفضل بن عباس ، أنه كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم ، وان النبي صلى الله عليه وسلم لبي حتى (رمى) (3) جمرة العقبة ، وحدثنا عبد الوارث ، حدثنا قاسم : حدثنا بكر : حدثنا مسدد : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء ، عن ابن عباس ، ان النبي صلى الله عليه وسلم ، أرفد الفضل من جمع ، وان الفضل حدثه فذكر الحديث مثله .

وحدثنا سعيد بن نصر : حدثنا قاسم بن أصبغ : حدثنا الترمذي : حدثنا الحميدي : حدثنا سفيان : حدثنا محمد بن أبي

(1) « هذا » مزيدة من : ب ، ج .

(2) حدثنا : ب . ج . حدثناه : ١ .

(3) « رمى » ساقطة من : ١ .

حرملة ، أخبرنا هريث (هن) (1) ابن عباس ، عن الفضل بن عباس ، وكان ردف النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في المزدلفة حتى رمى الجمرة ، قال : لم أزل أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يلبي ، حتى الجمرة ، جمره العقبة . وروى سفيان بن عيينة ، عن يزيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس : سمعت عمر يهل بالمزدلفة ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! فيم الإهلال ؟ قال : هل قضينا فسكنا بعد . ذكره ابن المقري ، عبد الرحمان ابن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ، عن جده ، عن سفيان (2) .

قال أبو عمر : من اعتبر الآثار المرفوعة في هذا الباب مثل حديث محمد بن أبي بكر الثقفي عن أنس ، وحديث عمر ، وحديث ابن عباس ، وغيرها ، استدل على الإباحة في ذلك ، ولهذا ما اختلف السلف فيه هذا الاختلاف ، ولم يذكروا بعضهم على بعض . ولما كان ذلك مباحاً استحب كل واحد منهم ما ذكرنا عنه ، ومال إليه استحباباً ، لا إيجاباً ، والله أعلم .

أخبرنا إبراهيم بن شاكِر ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد ابن عثمان ، قال : حدثنا سعيد بن عثمان ، وسعيد بن حمير (8) قالوا : حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح ، قال : حدثنا اسماعيل بن

(1) هن : ساقطة أيضاً من : أ .

(2) بعد : ذكره ابن المقرئ هبه الرحمان بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ عن جده عن سفيان : أ . بعد ذكره ابن المقرئ عن جده عن سفيان : ب . بعد من الهدي : ج .

(8) حمير : ج . حمير : أ ، ب . وهو تصحيف .

خليل ، قال : حدثنا علي بن مسهر ، قال : أخبرنا الاعمش عن سليمان بن مسرة ، عن طارق بن شهاب ، قال : أفاض عبد الله من عرفات ، وهو يلبي فسمعه رجل ، فقال : من هذا الملبّي ؟ وامس بحمن التلبية ، فقل له : انه ابن أم عبد ، فاندس بين الناس وذهب ، فذكر لعبد الله ، فجعل يلبي : لبيك عند التراب . أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا اسماعيل بن اسحاق ، قال : حدثنا علي بن السديني ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن اسماعيل بن خالد ، قال : حدثني وبرة (1) قال : سألت ابن عمر عن التلبية يوم عرفة ، فقال : التكبير أحب الي ، وذكر ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : يهل ما دون عرفة ، ويكبر يوم عرفة . وذكر حماد بن زيد عن سلمة بن علقمة ، عن محمد بن سيرين ، قال : حججت زمن ابن الزبير ، فسمعت يوم عرفة يقول : لا وان أفضل النداء اليوم ، التكبير . وهذا على الأفضل عنده ، والله أعلم .

ومن حجة من اختار التلبية ، حتى يرمي في جمرة (1) المقبلة ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، كذلك فعل ، وقال : خذوا علي مناسككم (2) وهو المبين عن الله مراده ، وهي زيادة في الرواية يجب قبولها .

(1) يرمي في جمرة : ب . ج . يرمي : ا

- (1) وبرة بفتحات الكلبي ذكره في لسان الميزان ، وفي تهذيب التهذيب
 (2) رواه جابر بن عبد الله قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحته يوم النحر ويقول : لتأخذوا عني مناسككم فاني لا ادري لمي لا احي بعد حجتي هذه .
 رواه مسلم : وأبو داود وأحمد .

ومن جهة النظر (1) ان المحرم لا يحل من شيء من إحرامه ، ولا يلقى عليه شيئاً من شئنه (2) حتى يرمى جمرة العقبة ، فإذا رماها فقد حلت له أشياء كانت محظورة عليه ، وذلك أول احلاله ، فيلغى ان تكون تلبيته بالحج على حسب ما كانت عليه من حين أحرم الى ذلك الوقت ، والله أعلم .

ومعنى التلبية اجابة ابراهيم فيما ذكروا . قال مجاهد وغيره : لما أمر ابراهيم صلى الله عليه وسلم ، ان يؤذن في الناس بالحج ، قام على المقام ، فقال : يا عباد الله ! أجيئوا الله ، فقالوا : ربنا ابيك ، ربنا لبيك ، فمن حج البيت فهو ممن أجاب دعوته .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المومن ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا أحمد بن حنبل ، قال : حدثنا وكيع ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، عن الفضل بن عباس ، ان النبي صلى الله عليه وسلم ، لبى حتى رمى جمرة العقبة

واختلف الفقهاء في قطع التلبية في العمرة ، فقال الشافعي : يقطع التلبية في العمرة اذا افتتح الطواف ، وقال مالك : لا يقطع المحرم التلبية في العمرة اذا أحرم من التعميم ، حتى يرى البيت ، وأما من أحرم من المواقيت بعمرة ، فانه يقطع التلبية اذا دخل الحرم ، وانتهى اليه ، قال : وبلغني ذلك عن ابن عمر ، وعروة بن الزبير ، (واختلف العلماء في الطواف في التلبية (8) للحاج ،

(1) ومن جهة : أ ، ب . ومن حجة : ج .

(2) تقته : أ ، ج شئنه : ب .

(3) في التلبية مزيدة من : أ .

فكان ربيعة بن أبي عبد الرحمان يلبي اذا طاف بالبيت ، ولا يرى به بأساً . وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل انه لا بأس بذلك ، وأنكر ذلك سالم . قال (1) ابن عيينة : ما رأيت أحداً يقتدى به ، يلبي حول البيت ، الا عطاء بن السائب . وقال اسماعيل : لا يزال الرجل ملبياً حتى يبلغ الغاية التي إليها يكون استجابته ، وهو الموقف بعرفة .

وقد تقدم قول علي ، وابن عمر ، واختار مالك لذلك ، والحمد لله (2) .

(1) قال : ب ، ج . وقال : أ .

(2) ما بين قوسين من : أ . ب .

محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري

أمه فاطمة بنت (1) صمارة ابن عمرو بن محزوم ، ويكنى (2)
أبا عبد الملك ، وكان قاضياً بالمدينة ، قال الواقدي : توفي محمد
ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم سنة اثنتين وثلاثين
ومائة ، في دولة بني العباس ، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ،
وتوفي أبوه أبو بكر سنة عشرين ومائة . وكان أبو بكر أيضاً
قاضياً على المدينة ثم صار أميراً عليها (3) لعمر بن عبد العزيز .

لمالك عنه في الموطأ من حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، حديث واحد مقطوع عندهم ، ليس يتصل من وجهه
هذا ، ولكنه يتصل معناه من وحده .

مالك ، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم ، عن أبيه ، عن أبي النضر السلمي ، أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، قال : لا يموت ل أحد من المسلمين ثلاثة من

(1) بنت : أ. ابنة : ب. ج .

(2) ويكنى : أ. ب . يكنى : ج .

(3) « عليها » مزيدة من : أ. ج .

الولد ، فيحسبهم ، الا كانوا له جلة من النار ، فقالت امرأة ،
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله أو اثنان ،
قال : أو اثنان [1] .

(أبو النضر هذا مجهول في الصحابة والتابعين) (1)
واختلف الرواة الموطأ فيه (2) فبعضهم يقول : عن أبي النضر
السلمي ، هكذا قال القعنبي ، وابن بكير ، وغيرهما (3) ، وبعضهم
يقول : عن أبي النضر ، وهو الأكثر والاشهر ، وكذلك روى يحيى
ابن معين ، وان كانت النسخ أيضاً قد اختلفت عنه في ذلك ،
وهو مجهول (4) لا يعرف الا بهذا الخبر . (وقد (5) قيل فيه : عبد
الله بن النضر) (6) وقال بعضهم فيه : محمد بن النضر ، ولا يصح ،
(وقال بعض المتأخرين فيه : اله أنس بن مالك بن النضر ، نسب
الى جده ، وهذا جهل ؛ لان أنس بن مالك ليس بسلمي من بني
سلمة ، وإنما هو من بني عدي بن المجاز ، وزعم قائل هذا ان
أنس بن مالك يكنى أبا النضر وهذا مما لا يعلم ولا يعرف ،
وعنمية أنس بن مالك أبو حمزة بالاجماع) (7) .

-
- (1) ما بين هلالين من : أ . ب .
 - (2) فيه : أ . ب . في أبي النضر هذا : ج .
 - (3) ما اثبتناه من : أ . ب . وفي : ج . القعنبي وغيره .
 - (4) وهو مجهول : أ . ب . وأبو النضر هذا مجهول : ج .
 - (5) وقد : مزودة من : أ .
 - (6) ناقص من : ج .
 - (7) كذلك زيادة من : أ . ب .
-

(1) الموطأ - كتاب الجنائز - الحسبة في المصيبة - حديث 857 م 187م
وأخرجه البخاري في كتاب العلم ، وسلم في كتاب الهرم والصلة .

وأما ما في هذا الحديث من المعاني ، فقد مضى القول فيها
مستوعباً في باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، والحمد لله .
(والذي له جاء هذا الحديث ، وله أورده مالك في موطئه ،
الاحتساب في المصيبة والصبر لها ، وأحسن ما قيل في ذلك ،
قول فضيل بن عياض ، الصبر على المصيبات ان لا تبث) (1) .

(1) زيادة من : أ ب .

محمد بن عبد الرحمان أبو الاسود

لمالك عنه أربعة احاديث مسندة وواحد مرسل (1) .

وهو محمد بن عبد الرحمان بن نوفل بن الاسود بن نوفل (2)
ابن خويلد بن أسد القرشي (الاسدي) (3) يكنى أبا الاسود
يعرف ببيتيم عروة ، لأنه كان يتيماً في حجره ، سكن المدينة ،
(ثم سكن مصر في آخر أيام بني أمية) (4) وهو من جلة
المحدثين بها ، ثقة حجة فيما نقل . قال يحيى بن معين (هو
أحب الي من هشام بن عروة . قال مالك : كان أبو الاسود :
محمد بن عبد الرحمان صاحب عزلة ، وحج ، وغزو ، قال : وكان
الناس أصحاب عزلة .

(1) وواحد : ج ، أحدهما : ا ، ب .

(2) ابن الاسود بن نوفل : ج . ابن نوفل بن الاسود بن نوفل : ب .
ابن نوفل بن خويلد : ا .

(3) الاسدي : زيادة من : ب ، ج .

(4) زيادة من : ب .

حديث أول لابي الاسود

مالك من أبي الاسود : محمد بن عبد الرحمان بن نوفل ،
الله قال : أخبرني عروة بن الزبير ، عن عائشة أم المؤمنين . عن
جذامة بنت وهب الاسدية ، انها أخبرتها : انها سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، يقول : لقد هممت ان أنهي عن الفيلة ،
حتى ذكرت ان الروم وفارس يصلحون ذلك فلا يضر
اولادهم [1] .

(قال أبو عمر) (1) : (هكذا هو في الموطأ عند جميع
الرواة الا أبا عامر العقدي فانه جعله عن عائشة ، عن النبي صلى
الله عليه وسلم ، لم يذكر جذامة ، وكذلك رواه القعلبي في
سماعه من مالك في غير الموطأ ، ورواه في الموطأ كما رواه
سائر الرواة ، عن عائشة ، عن جذامة) (2) .

(1) قال أبو عمر : زيادة من : أ .

(2) زيادة من : أ .

(1) الموطأ - كتاب الرضاع - جامعاً ما جاء في الرضاع - حديث 1387
ص 18 وأخرجه مسلم ، وأصحاب السنن ، وأحمد : الجامع الصغير .

وهذا حديث صحيح ثابت . وفيه رواية صاحب
الصاحب . ورواية المرء عمن هو دونه في العلم ، وجذامة هذه
هي أم قيس بنت وهب بن محصن أخي عكاشة بن محصن
الاسدي ، وقد ذكرناها في كتابنا في الصحابة ، بما فيه كفاية .

(حدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا عبد الله بن عمر بن اسحاق ،
حدثنا محمد بن جعفر الامام ، حدثنا خلف بن هشام البزار .
وحدثنا خلف ، (حدثنا أحمد) (1) بن الحسن بن اسحاق ، حدثنا
جعفر بن محمد بن بكر الباسي ، حدثنا أبو جعفر : عبد الله بن
محمد بن نفيل النخيلي الحراني ، قال جميعاً : حدثنا مالك بن أنس ،
عن محمد بن عبد الرحمان بن نوفل ، عن عروة ، عن عائشة ،
عن جذامة الاسدية قالت : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :
(لقد) (2) هممت ان أذهي عن الغيلة حتى بلغني ان الروم
وفارس تفعلوه ، قال النخيلي : فلا يضرهم ، وقال خلف : فلا يضر
أولادهم) (3) ذلك (4) .

وأما الغيلة فقد فسرناها مالك في موطأه اثر هذا الحديث ،
ذكره القعنبى وغيره عن مالك ، قال : والغيلة ان يمس الرجل
امراته وهي ترضع ، حملت ، أو تحمل .

قال أبو عمر : اختلف العلماء وأهل اللغة في معنى الغيلة ،
فقال منهم قائلون : كما قال مالك : معناها أن يطمأ الرجل امرأته

(1) حدثنا أحمد ، مزينة من ب .

(2) لقد مزينة من : أ .

(3) زيادة من : أ ب .

(4) ذلك : زيادة من : ب .

وهي قرضع ، وقال الاخفش : الغيلة والفيل سواء ، وهو ان تلد
 امرأة فتهشأها زوجها وهي ترضع فتحمل فاذا حملت فسد اللبن
 على الصبي ، ويفسد به جسده ، وتضعف قوته ، حتى ربما كان
 ذلك في عقله ، قال : وقد قال النبي ، صلى الله عليه وسلم
 (فيه) : (1) انه ليمدرك الفارس فيدعثره عن سرجه ، أي يضعف
 فيسقط عن السرج قال الشاعر :

فوارس لم يخالوا في رضاع فتلبو في أكفهم السيوف .

يقال : قد أغال الرجل ولده ، وأغيل الصبي (2) ، وصبي
 مغال ومغبل ، اذا وطئ أبوه أمه في رضاعه (3) قال
 امرؤ القيس (4) :

فأهيتها عن ذي نمائم مغبل

وقال أبو هبيرة (5) الهذلي :

ومبرأ من كل غير حيضة وفساد مرضعة وداء مغبل

وأما الحديث الذي ذكره الاخفش فهو حديث أسماء بنت
 يزيد بن السكن . (والغبل لبن الفحل قال الاصمعي) (6) :

(1) فيه : من : ب ، ج .

(2) ايضا : ج . الصبي : أ ، ج .

(3) في رضاعه : أ . في أيام رضاعه : ب ، أ .

(4) قال أبو هريرة - قال امرؤ القيس : هكذا في : ج . وفي أ ، ب .

قال امرؤ القيس بدون (قال أبو هريرة) .

(5) أبو هبيرة : أ ، ج . أبو بكر : ب ، خطأ . واليهت ساقطين : ج .

(6) والغبل لبن الفحل . قال الاصمعي : هكذا في : ب وحدها ولعله مقدم

من محل لا حق او كانت طرة بالعامش فوضعت بالصلب .

ذكره ابن أبي شيبة ، قال : حدثنا ابو نعيم . قال : حدثنا
ابن ابي غنية (1) عن محمد بن مهاجر ، عن ابيه ، عن اسماء
بنت يزيد ، قالت : سمعت رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ،
يقول . لا تقتلوا اولادكم سرا ، فان الغيل يدرك الفارس
فبدعثره عن ظهر فرسه . ورواه حماد بن خالد الخياط قال : حدثنا
معاوية بن صالح ، عن مهاجر (2) مولى اسماء بنت يزيد ، قال :
سمعت اسماء تقول : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ،
لا تقتلوا اولادكم سرا ، فذكر نحوه الا انه قال : والذي نفسي
بيده ، ان الغيل ربما ادرك الفارس ، او انه ليدرك الفارس
فبدعثره ، وقال بمض اهل العلم واهل اللغة : الغيل ان ترضع المرأة
ولدها وهي حامل . وقال بعض اهل العلم (3) ايضا ، الغيل نفسه (4)
الرضاع وجمعه مغايل . (وقال الاصمعي : الغيل لبن الحامل ،
ويقال الغيل الماء الجاري على وجه الارض ، ويقال الغيل نيل
مصر الذي تنبت عليه زروعهم .) (5)

وفي هذا الحديث اباحة الحديث عن الامم الماضية بما
يفعلون . وفيه دليل على ان من نهى عنه السلام ما يكون
ادبا ورفقا واحسانا الى امته (6) ليس من باب الدبالة ، ولو نهى
عن الفيلة كان ذلك وجه نهيه عنها ، والله اعلم وقال ابن القاسم

-
- (1) ابن ابي غنية : أ . ج : ابن ابي عتبة : ب .
 - (2) مهاجر : أ . ب . مجاهد : ج . خطأ .
 - (3) العلم : أ . ب . اللغة : ج .
 - (4) نفسه : أ . ج . يفسد ب .
 - (5) ما بين الهالين ساقط من : ج .
 - (6) الى امته : ب . ج . لامته : أ .

وابن الماجشون ، وحكاه ابن القاسم عن مالك ، ولم يسمعه منه ،
في الرجل يتزوج المرأة وهي نرضع ، فيصيبها وهي نرضع : ان
ذلك اللبن له وللزوج قبله ، لان الماء يغير اللبن ، ويكون منه
الغذاء ، واحتج بهذا الحديث : لقد هممت ان انهي عن الغيلة .
قال ابن القاسم : وبلغني عن مالك اذا ولدت المرأة من الرجل
فالبين منه بعد الفصال وقيله ، ولو طلقها وتزوجت وحملت من
الثاني فاللبن منهما جميعا ابداً حتى يتبين انقطاعه من الاول .

وقال ابو حنيفة واصحابه والشافعي : اللبن من الاول في
هذه المسألة حتى تضع فيكون من الآخر . وهو قول ابن شهاب ،
وقد روى عن الشافعي انه منهما حتى تضع فيكون من الثاني .
وقد مضى القول في ابن الفحل في باب ابن شهاب عن
عروة والحمد لله (1) .

(1) بعد الحمد لله في : ج . وقال الاصمعي الفحل لبين الفحل واستمر
في نقل الزيادة التي قدمناها في رقم 4 من : 1 ، ب . إلى زروعهم فالتسخ
اذن مثقفة ولكن فيها تقديم وتأخير .

حديث ثان لابي الاسود

مالك ، عن ابي الاسود محمد بن عبد الرحمان ، عن عروة ابن الزبير ، انه اخبره عن عائشة : ام المؤمنين قالت : خرجنا مع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج وعمره ، ومنا من أهل بالحج وحده ، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج . فاما من أهل بعمره فحل ، واما من أهل بالحج او جمع الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر . (1)

قال ابو عمر : هذا حديث ثابت صحيح ، وقد روى عن مالك عن محمد بن عبد الرحمان ، عن سليمان بن يسار ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عام حجة الوداع ، خرج الى الحج ، فمن اصحابه من أهل بحج ، ومنهم من جمع الحج والعمره ، ومنهم من أهل بعمره ، فاما (1) من أهل بحج او جمع الحج والعمره فلم يحل ، واما من كان أهل بعمره فحل .

(1) فاما : ا ب واما : ج .

(1) الموطا : كتاب الحج - افراد الحج - حديث 748 ص 228 و 229 واخرجه البخاري ومسلم في كتاب الحج .

وهذا الحديث المرسل داخل في مسند أبي الاسود عن عروة عن عائشة ، هذا . وفيه خروج النساء في سفر الحج مع أزواجهن ، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء . واختلفوا في المرأة لا يكون لها زوج ولا ذو محرم معها هل تخرج الى الحج دون ذلك مع النساء أم لا ؟ وهل المحرم من الاستطاعة أم لا .

وسلذكر الاختلاف في ذلك (ان شاء الله) (1) في باب سعيد (بن أبي سعيد) (1) المقبري من كتابها هذا عند قوله صلى الله عليه وسلم: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تصافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها . رواه (2) مالك عن أبي سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي هذا الحديث ايضا أعلي الحديث المذكور في هذا الباب ، عن أبي الاسود عن عروة عن عائشة اباحة التمتع بالعمرة الى الحج واباحة القران وهو جمع الحج والعمرة .

وهذا ما لا خلاف (3) بين العلماء فيه ، وانما اختلفوا في الا فضل في ذلك ، وكذلك اختلفوا فيما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم به محرما (في خاصته) ، (4) عام حجة الوداع ، وقد ذكرنا ذلك كله وذكرنا الآثار الموجبة لاختلافهم فيه ، وأوضحنا ذلك . بما فيه كفاية ، في باب حديث ابن شهاب ،

(1) ان شاء الله وابن أبي سعيد سافطان من : ١ .

(2) رواه : ١ ج . رواية : ب .

(3) خلاف ١ ج اختلاف : ب .

(4) زيادة من : ١ ب .

عن مروة من كتابها هذا ، وفي باب ابن شهاب ، عن محمد بن الحارث بن نوفل والحمد لله .

وفيه ان من كان قارنا او مفردا لا يحل دون يوم النحر ، وهذا معناه بطواف الاناضة فهو الحل كله لمن رمى جمرة العقبة ، قبل ذلك يوم النحر ضحى ، ثم طاف الطواف المعكور ، وهذا أيضا لا خلاف فيه .

حديث ثالث لابي الاسود

مالك عن ابي الاسود: محمد بن عبد الرحمان عن عروة
عن عائشة ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم افرد الحج (1)

وهذا الحديث مستخرج من الحديث الذي قبله أخرجه مالك
رحمه الله حجة له في مذهبه لانه يذهب الى ان الافراد افضل .
وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في حجه مفردا ،
وقد مضى القول في هذا في باب ابن شهاب عن عروة
من كتابنا هذا فأغني عن اعادته ها هنا .

(1) الموطأ - كتاب الحج - افراد الحج حديث 744 ص 229 رواه في
الموطأ من طريقه : عن عبد الرحمان بن القاسم عن ابيه عن عائشة ، وعن
ابي الاسود محمد بن عبد الرحمان عن عائشة وأخرجه البخاري ومسلم كما
تقدم لانه بعض الحديث الذي قبله .

حديث رابع لابي الاسود

مالك . عن ابي الاسود : محمد بن عبد الرحمان عن عروة بن الزبير ، عن زيلب بنت ابي سلمة عن أم سلمة ، انها قالت : شكوت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اني اشتكى فقال : طوفى من وراء الناس وانت راكبة ، قالت : فطفت راكبة بعمرى ورسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، حينئذ يصلى الى جانب البيت ، وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور . (1)

(قال ابو عمر :) (1) هذا (ما) (2) لا خلاف فيه بين أهل العلم كلهم يقول : ان من كان له عذر أو اشتكى (8) مرضاً انه جائز له الركوب في طوافه بالبيت ، وفي سعيه بين الصفا والمروة واختلفوا في جواز الطواف راكباً لمن لم يكن له عذر او مرض علي ما ذكرنا عنهم في باب جعفر بن محمد من

(1) قال ابو عمر : مزيدة من : ا .

(2) سائدة من : ب ، ج .

(3) او اشتكى : ب واشتكى : ا ، ج .

(1) الموطأ - كتاب الحج - جامع الطواف حديث 839 ص 255 والخرجه البخاري في كتاب الصلاة .

كتابنا هذا فلا حاجة لاعادته هاعما . وكلهم يكره الطواف
راكبا للصحيح الذي لا عذر له . وفي ذلك ما يبين ان طواف
رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، راكبا ففي حجته ان صح
ذلك عنه كان لعذر والله أعلم ، وقد اوضحنا ذلك ونفى القول
فيه هناك ، وبالله العصمة والتوفيق .

وفي هذا الحديث ايضا من الفقه ان النساء في الطواف
يكن خلف الرجال كهيئة الصلاة ، وفيه الجهر بالقراءة في التطوع
بالنهار (١) وقد قيل ان طواف ام سلمة كان سحرا . وقد ذكرنا
الاختلاف في رميها ذلك اليوم ، وطوافها بعده فيما سلف من
كتابنا هذا في باب ابن شهاب، عن عيسى بن طلحة والحمد لله .

وفيه اباحة دخول البعير المسجد ، وذلك والله اعلم ، لان
بواه طاهر ، ولو كان بوله نجسا لم يكن ذلك ، لانه لا يؤمن
منه أن يبول ،

وقيل ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لما صلى الى
جانب البيت يومئذ من اجل ان المقام كان حينئذ ملحقا بالبيت
قبل ان يلقاه عمر بن الخطاب من ذلك المكان الى الموضع
الذي هو به اليوم (٢) من صحن المسجد .

(١) التطوع بالنهار : ١ ، ب . تطوع النهار : ج .

(٢) «اليوم» مزيدة من ١ ، ج .

قال أبو عمر : ما ادري (ما) (١) وجه هذا القول ؛ لان
جعفر بن محمد روى عن ابيه عن جابر ان رسول الله ، صلى
الله عليه وسلم ، لما طاف في حجته اتى المقام فصلى فلهذه
ركعتين ثم اتى الحجر فاستسلمه ، ثم خرج الى الصفا فبدأ
منها بالهوي .

وقد ذكرنا هذا الحديث من طرق في باب بلاغات مالك
من هذا الكتاب والوجه عندي في صلاته الى جانب البيت لان
البيت كله قبلة ، وحيثما صلى المصلي منه اذا جعله امامه كان
حسنا جائزا والله اعلم .

(١) «ما» مزبدة من : ا .

محمد بن عمارة الحزمي الانصاري (1)

لمالك عنه حديث واحد من المسند

وهو محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الانصاري .

مالك من محمد بن عمارة ، عن محمد بن ابراهيم ، عن أم ولد لابراهيم بن عبد الرحمان بن عوف ، انها سألت أم سلمة ، زوج النبي ، صلى الله عليه وسلم ، فقالت : اني امرأة أطميل ذهلي ، وامشي في المكان القذر ، فقالت أم سلمة : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، بطهره ما بعده . (2)

(قال ابو عمر :) (1) هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة رواته ، فيما علمت ، وقد رواه الحسين (2) بن الوليد عن

(1) قال ابو عمر : مزينة من ا .

(2) الحسين : ب الحسن : او الاول الصحيح وهو ثقة روى عنه احمد والذهلي وغيرهما انظر الكاشف وتهذيب التهذيب وفيه نقلا عن مياض انه وقع في رواية بعض مبيوخته الحسن مكبرا والصواب التصغير .

(1) محمد بن عمارة الحزمي الانصاري وثقة العلماء وقال فيه صاحب الجرح والتعديل : هو صالح الحديث ترجمه البخاري وغيره .

(2) الموطأ - كتاب الطهارة - ما لا يجب منه الوضوء - وهو الحديث 44 ص 27 واخرجه الاربعة الا النسائي تبجي الوصول الى جامع الاصول كما اخرج ابن ماجة والدارمي واحمد .

مالك فإخطأ فيه. حدثناه خلف بن القاسم: حدثنا الحسن بن رشيق: حدثنا أحمد بن شعيب: أخبرنا أحمد بن نصر: حدثنا الحسين ابن الوليد: حدثنا مالك عن محمد بن عمار، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن حميدة، أنها سألت عائشة فقالت: أني امرأة أطبل ذبلي وأمر بالمعكان القذر، فقالت: سئل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن ذلك، فقال: يظهره ما بعده هذا خطأ وإنما هو لام سلمة، لا لعائشة. وكذلك رواه الحفاظ في الموطأ وفهر الموطأ عن مالك.

ورواه إسحاق بن سليمان الرازي عن مالك (عن محمد بن عمار) (1) عن محمد بن إبراهيم عن أم ولد ليهود بن إبراهيم بن عبد الرحمان بن عوف، وهذا خطأ، والصواب ما في الموطأ. والله اعلم، (2) حدثنا (3) أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة ببغداد قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال: حدثنا خلف بن هشام البزار سنة ست وعشرين ومائتين، قال: قيل لمالك بن أنس، وأنا اسمع: أحدثك (4) محمد بن عمار عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمان بن عوف، أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: أني امرأة أطبل ذبلي، وأمضي في القذر، فقالت: قال رسول

(1) عن محمد بن عمار زيادة من: أ.

(2) زيادة من: أ، ب.

(3) حدثنا: أ، ب وحدثنا: ج.

(4) أحدثك: أ، ب، أحدثك: ج.

الله صلى الله عليه وسلم : يطهرة ما بعده ؟ قال خلف : قال مالك : نعم ، (في هذا الحديث ان من سلة المرأة في لبستها (1) ان تطيل ذيلها ، فلا تنكشف قدمها لانهن كن لا يلبسن الخفين ، والله أعلم ، لان المرأة اخبرت بانها تطيل ذيلها ، فلم يكر ذلك عليها . وفي حديث مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن صفية عن ام سلمة ان المقدار الذي لا تزيد عليه في ذلك ذراع . وقد مضى القول في قدم المرأة هل هي عورة ام لا في باب ابن شهاب ، وجر المرأة ذيلها معروف مشهور . قال عبد الرحمن بن حسان بن ثابت في ابيات له :

كتب القتل والقنال عليما وعلى الغاليات جر الذبول (2)

اختلف الفقهاء في طهارة الذبل على المعنى المذكور في هذا الحديث . فقال مالك : معناه في القشب اليابس والقذر الجاف الذي لا يتعلق منه بالثوب شيء ، فاذا كان هكذا كان ما بعده من المواضع الطاهرة حينئذ تطهير اليه ، وهذا عنده ليس تطهيرا من نجاسة ؛ لان النجاسة عنده لا يطهرها الا الماء . وانما هو تنظيف ، لان القشب اليابس ليس ينجس ما مسه ، الا ترى ان المسلمين مجمعون على ان ما سفت الريح من يابس القشب والعذرات التي قد صارت غبارا على ثياب الناس ووجوههم لا يراعون ذلك ، ولا يأمرون بغسله ، ولا يغسلونه لانه يابس ، وانما النجاسة الواجب غسلها ما لصق ملها وتعلق بالثوب وبالبدن ،

(1) لبستها : ا لبسها : ب .

(2) زيادة من ا ب .

فعلى هذا المحمل حمل مالك واصحابه حديث طهارة ذبل المرأة .
واصلهم ان اللجاسة لا يزيلها الا الماء ، وهو قول زفر بن الهذيل
والشافعي ، واصحابه ، وأحمد ، وغيره ، ان النجاسة لا تطهرها
الا الماء ، لان الله تعالى سماه طهورا ولم يقل ذلك في غيره .

قال ابو بكر الاثرم : سمعت ابا عبد الله ، يعلى احمد بن
حبل سئل عن حديث ام سلمة «يطهره ما بعده» قال: ليس هذا
عندي على أنه أصابه بول فمر بعده على الأرض انها تطهره .
واكتله يمر بالمكان يتقذره (1) فيمر بمكان أطيب منه فيطهره
هذا ذلك (2) ليس على الله يصيبه شيء .

وقال أبو حنيفة يجوز غسل اللجاسة بغیر الماء ، وكل ما
زال به عنها فقد طهرها ، وهو قول داود ، وبه قال جماعة من
التابعين ، ومن حجتهم الحديث المذكور في هذا الباب ، في
ذبل المرأة .

ومن حجتهم أيضا ما حدثناه عبد الله بن محمد قال : حدثنا
محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا محمد بن
عبد الله اللفلي ، وأحمد بن يونس ، قالا : حدثنا زهير ، قال :
حدثنا عبد الله بن عيسى ، عن موسى بن عبد الله بن يزيد ،
عن امرأة من بني عبد الأشهل ، قالت : قلت يا رسول الله: ان
لنا طريقا الى المسجد منتنة ، فكيف نفعل إذا مطرنا او تطهرنا ؟
قال : أليس بعدها طريق أطيب منها ؟ قالت : قلت بلى ! قال :
فهذه بهذه .

(1) يتقذره : أ ، ج يقذره : ب .

(2) هذا ذلك : أ ، ج هذا دليل : ب .

وحدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ،
قال : حدثنا شريك ، عن عبد الله بن عيسى ، عن موسى بن
عبد الله بن يزيد ، عن امرأة من بني عبد الأشهل أنها سألت
النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أن يبيني وبين المسجد طريقا
قذرا ، قال : فبعدها طريق انظف منها ؟ قالت : نعم ! قال فهذه بهذه .
ومن حجتهم أيضا قول رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :
إذا وطئ أحدكم بخفيه أو قال بملء فيه في الأذى فطهورهما
التراب ، أو قال : التراب (1) لهما طهور . وهو حديث مضطرب
الاسناد ، لا يثبت ، اختلف في اسناده على الأوزاعي ، وعلى
سعيد بن أبي سعيد اختلافا يسقط الاحتجاج به . (1)

ومن حجتهم أيضا قول عبد الله بن مسعود : كنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، لا نتوضأ من موطئ . وهذا أيضا
محمّل للتأويل ، ليس فيه حجة ، ويلزم داود على أصله أن النجاسة
المجتمع عليها لا يحكم بزوالها ولا بطهارة موضعها إلا باجماع ،
ولا اجماع في هذه المسألة إلا بما قاله مالك والشافعي من الماء
الذي جعله الله طهورا ، وخفه بذلك .

(1) فان التراب : ج التراب : ا ، ب .

(1) قال الزيلعي : ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک
وقال : حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه قال النووي في الخلاصة : رواه
أبو داود باسناد صحيح .

انظر عون المعبود : باب الأذى يصيب النمل .

فهذا وجه اللظر علدي في هذه المسألة . وبالله التوفيق
والعصمة ومن هذا الباب أيضا الأرض نصيبها النجاسة هل يتيمم
عليها أو يصلي إذا ذهب أثر النجاسة من غير أن يظهر بالماء .
فإن العلماء اختلفوا في ذلك ، فقال مالك والشافعي واصحابهما :
وهو قول زفر ، لا يظهرها الا الماء إذا علم بنجاستها ، وهي عندهم
محمولة على الطهارة حتى يستيقن (1) بنجاستها ، فإذا استوقفت
النجاسة فيها لن يظهرها الا الماء .

ولا تجوز (2) الصلاة عليها ولا التيمم . الا ان مالكا قال :
من تيمم عليها او صلى اعاد في الوقت ، وقد قال : بعيد ابدا . (8)
وكذلك اختلف اصحابه (4) فمنهم من قال : بعيد ابدا من
تيمم على موضع نجس ، ومنهم من قال بعيد في الوقت لا غير .
(هذا اما هو في نجاسة لم تظهر في التراب ، وفيما لم
تغيره النجاسة واما من تيمم على نجاسة يراها أو توشأ بماء تغيرت
أوصافه أو بعضها بنجاسة فانه بعيد ابدا . وكذلك عند جمهور
اصحاب مالك من تعدد الصلاة بالثوب النجس ابدا) (6) ولم يختلف
قول مالك واصحابه فيمن صلى بثوب نجس او على موضع نجس
سأها انه بعيد صلاته ما دام في الوقت . واختلفوا فيمن صلى
عامدا على ثوب نجس ، فقال ابن القاسم بعيد ابدا ، وقال اشهب :

(1) تبين : ا . استيقن : ب ، ج .

(2) تجوز : ا . ج . يجوز : ب .

(3) أبدا : ب ، ج ، بها : ا .

(4) اصحابه : ا . ج . اصحابهم : ب .

(5) ما بين قوسين من : ب .

لا يعيد الا في الوقت ، لان وجوب غسل اللجاسة عندهم بالسلة
لحديث (اسماء) (1) ومثله في غسل اللجاسة ، لقول الله تبارك
وتعالى وثيابك فطهر . ليستدرك فضل السلة في الوقت .

واختلف قولهم فيمن نيم على موضع نجس ، فقال اكثرهم
يعيد في الوقت وبعده ، لقول الله عز وجل : «فتيمموا صعيدا
طيبا، يعلى ظاهرا ، (وقال بعضهم الا في الوقت وهو قول اشهب
قياسا على من صلى بثوب نجس) (2) ليستدرك فضل السنة في
الوقت فاذا خرج الوقت لم يستدرك (بذلك) (3) الا ترى أن اعادة
الصلاة في جماعة سلة لمن صلى وحده فلو ان رجلا صلى وحده
في الوقت ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة بعد خروج الوقت
لم يؤمر بالدخول معهم ، ولو كانوا يجمعون في وقت تلك
الصلاة واقامت عليه لامر بالدخول معهم . ليستدرك فضل السلة
في الوقت ، ولا يؤمر بذلك بعد خروج الوقت .

وقال الشافعي ، وزفر ، والطبري (4) واحمد بن حنبل :
يعيد في الوقت وبعده من نيم على موضع نجس، أو صلى عليه ،
او بثوب نجس . واكثر علماء التابعين بالمدينة وغيرها لا يرون
اعادة على من صلى بثوب نجس في وقت ولا غيره . (5) وقد

(1) اسماء مزيدة من : ا .

(2) ما بين قوسين من ا . ب وفي : ج مكانه واما طهارة الثوب فليس
في ذلك نص آية محكمة ، وانما وجب ذلك عندهم من حديث اسماء ومثله ،
فقالوا بالاعادة .

(3) بذلك من : ب .

(4) والطبري : مزيدة من ا ، ج .

(5) في : ا غيرها ، ولا يصح .

ذكرناهم في باب هشام (بن عروة (1)) وقول ربيعة في ذلك
كقول مالك يعيد في الوقت . وقال ابو حنيفة وابو يوسف
ومحمد (2) اذا بيست الارض وذهب منها اثر النجاسة جازت الصلاة
عليها ، وأما التيمم فلا يتيمم عليها ألبة .

وقال الثوري : اذا جف فلا باس بالصلاة عليه . وقال الحسن
ابن حي : لا يصلي عليه حتى يغسله ، وان صلى قبل ذلك لم
يجزه . وقال الشافعي اذا بال الرجل في موضع من الارض صب
عليه ذنوب من الماء ، وان بال إثنان لم يطهره الا ذنوبان . قال : ولو
اشكل عليه الموضع المجس من الارض تيمم ، وليس عليه ان يتحرى .

قال ابو عمر : اختلافهم في قدر النجاسة الذي يجب غسله
من الارض ، أو الثوب ، وفي الخف ، يصيبه الروث ، أو البول .
وفي اعادة الصلاة لمن صلى بثوب نجس ، أو على موضع نجس ،
وفي الثوب تصيبه النجاسة يخفى مكانها (3) يطول ذكره ،
وسلذكر ذلك في مواضع من كتابنا هذا ان شاء الله .

ومن حجة من رأى الارض تطهر اذا بيست ما حدثنا عبد
الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا ابو داود ،
قال : حدثنا احمد بن صالح ، قال : حدثنا عبد الله بن وهب ،
قال : اخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : حدثني حمزة بن
عبد الله بن عمر ، قال : قال ابن عمر : كلت ابيت في المسجد

(1) ابن عروة : من : ج .

(2) كذا في ب ، ج وفي : ا ، محمد ، وابو يوسف ، وابو حنيفة .

(3) مكانها : ا ، ب مكانه : ج .

على (1) عهد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم . وكنت فتى شابا عزبا (2) وكانت الكلاب قبول ، وتقبل وتدبر في المسجد ، فلم يكلوا يرشون شيئا من ذلك .

قال ابو عمر ، روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر مبيته في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر إقبال الكلاب ولا ادبارها وبولها في المسجد ، ولم يذكر الا مبيته خاصة . ومن حجة من قال ان الارض لا يطهرها الا الماء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمر بصب ذنوب ، من ماء على بول الاعرابي ، ولو طهرها بمسها لتركها - والله اعلم حتى تيبس ، ومما يدل على أن الثوب (ينجس) (3) اذا باشر النجاسة الرطبة امر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، اسماء بغسل دم المحيض من ثوبها ، وسيأتي حديثها في موضعه من كتابنا هذا وذلك في باب همام بن عروة ، ونذكر هناك ما العلماء في ذلك من المذاهب والاقوال (4) والاثار والاعتلال ، (ان شاء الله ، تعالى) ، (5)

(1) على عهد : ب ، في عهد : ا ، ج .

(2) عزبا : مزينة من : ا ، ج .

(3) ينجس : مزينة من : ا ، ج .

(4) من المذاهب والاقوال : ا ، ب في طهارة الثياب وغسل النجاسات : ج

(5) ان شاء الله : ا ، ان شاء الله تعالى : ب بحول الله وعونه لا هريك

له : ج .

محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صمصمة
الانصاري المازني مدني ثقة توفي سنة تسع وثلاثين ومائة (1)
لمالك عنه حديثان .

(1) محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صمصمة الانصاري روى
عن أبيه ويحيى بن عمار وعباد بن تميم وأبي الحباب سعيد بن يسار ، وعنه
مالك وابن اسحاق والوايد بن كثير وابن عيينه . ذكره ابن حبان في الثقات
وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث وقال مالك كان لآل أبي صمصمة حلقة
في المسجد وكانوا اهل علم ودراية وكلم كان يفتي .

انظر نهذيب التهذيب

حديث أول لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن أبي صعصعة

مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن أبي
صعصعة الانصاري ثم المازني عن أبي سعيد الخدري . ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس فيما دون خمسة أوسق
في التمر صدقة ، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ،
وليس فيما دون خمس ذود (1) من الابل صدقة . (2)

(قال أبو عمر :) (1) هكذا هذا الحديث عند جميع الرواة ،
عن مالك ، في الموطأ . وفي الموطأ أيضا لمالك ، عن عمرو بن

(1) (قال أبو عمر) ناقصة من : ج .

(1) الذود : جماعة الابل : ما بين اثنين الى تسع ، ولا واحد لها من
لفظها والكلمة مؤنثة : انظر النهاية لابن الاثير مادة ذود .

(2) الموطأ - كتاب الزكاة - ما تجب فيه الزكاة - حديث 577 ص 162 .

يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله سواء . (1)

وهذا الاسناد عند أهل العلم بالحديث أصح من الاول ، لانه اختلف على محمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن أبي صعصعة ، في حديثه . وام يختلف على عمرو بن يحيى (ابن عمارة) (1) الحديث ليحيى بن عمارة ، والد عمرو بن يحيى عن أبي سعيد الخدري محفوظ ، وام يرو هذا الحديث احد من الصحابة باسناد صحيح غير أبي سعيد الخدري .

وحديثه الصحيح كله ما رواه يحيى بن عمارة ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري . وأما محمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن أبي صعصعة ، وأبوه ، وأخوه عبد الرحمان ، فليسوا بالمشاهير ، ولم يخرج ابو داود ، ولا البخاري ، حديث مالك عن محمد بن عبد الرحمان بن أبي صعصعة هذا في الزكاة ، للاختلاف عليه فيه ، وخرجا حديث عمرو بن يحيى (2) عن أبيه عن أبي سعيد من رواية مالك وغيره .

(1) (ابن عمارة) زيادة من : ب .

(1) حديث أبي سعيد من رواية عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد أخرجه الشيخان وأصحاب السنن هذا التسائي كما أخرجه الامام احمد والدارقطني في سننه

(2) وعمرو بن يحيى ترجمه السيوطي في الاسعاف وترجم في الخلاصة وغيرهما وقال عنه في مشاهير علماء الامصار هو من حفاظا هل المدينة ومتقيهم وقدماء مشايخهم توفي سنة احدى وعشرين ومائة .

ومن اضطراب هذا الحديث واختلاف أسناده ما أخبرناه عبد الله بن محمد بن أسد قال : حدثنا حمزة بن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا محمد بن منصور الطوسي ، قال : حدثنا يعقوب ، قال : حدثنا أبي ، عن ابن إسحاق : قال حدثني محمد بن يحيى بن حبان ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، وكانا ثقة ، عن يحيى بن عمار بن أبي حسن ، وعباد بن نعيم ، وكانا ثقة ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس (ذود) (1) من الإبل صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق (من التمر) (2) صدقة .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم . قال : أخبرنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا هرون بن عبد الله ، قال : حدثنا أبو أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، عن يحيى بن عمار ، وعباد بن نعيم ، عن أبي سعيد الخدري ، أنه سمع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، يقول : لا صدقة فيما دون خمسة أوسق (1) من التمر ، ولا فيما دون خمس أواق من الورق ، ولا فيما دون خمس من الإبل .

قال أبو عمر : اتفق أبو إسحاق . والوليد بن كثير ، على مخالفة مالك في هذا الحديث ، فجعله عن محمد هذا ، عن يحيى ، بن عمار وعباد بن نعيم عن أبي سعيد ، وجعله مالك عن محمد

(1) ذود : مزيدة من أ

(2) من التمر : من أ .

(3) أوسق : أ ، أوساق : ج ، ب .

(4) من : أ ، ب .

(5) الحديث من : ب .

عن ابيه ، عن أبي سعيد ، وهو عند أكثر أهل العلم بالحديث
وهم من مالك ، والله أعلم .

وفي (هذا) (1) الحديث معان من الفقه جلية ، اختلف الفقهاء
فيها ، وسنذكرها على ما يجب من ذكرها ان شاء الله تعالى
في باب عمرو بن يحيى من كتابنا هذا ، وبالله توفيقنا . (ونذكر
هناك أيضا ما فيه من شرح غريب او معنى مستغلق ان شاء الله .) (2)
اخبرنا ابو محمد عبد الله بن اسد ، قال : سمعت حمزة بن محمد
الحافظ يقول : لا تصح هذه السلسلة عن احد من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، الا عن أبي سعيد الخدري .

قال : وقد روى هذا الحديث (3) محمد بن مسلم الطائفي
عن عمرو بن دينار ، عن جابر عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ،
ورواه عمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة ، وليس بصحيحين .
قال ابو عمر : اما حديث محمد بن مسلم ، فحدثناه عبد
الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أحمد
ابن محمد البرقي ، قال . حدثنا ابو حذيفة : موسى بن مسعود ،
قال : حدثنا محمد بن مسلم الطائفي (1) عن عمرو بن دينار ،

(1) «هذا» من أ ، ب .

(2) الزيادة غير موجودة في : ج .

(3) «الحديث» من : ب .

(1) محمد بن مسلم الطائفي ترجمته في التقریب وفي الشذرات، والخلاصة،
ولكن صُكِّبَ في الخلاصة الطائفي بالباء الموحدة واليمين المعجمة، وهو صدوق
يخطي من الطبقة الثامنة. وفي تهذيب التهذيب وثقة ابن معين انظر ما قيل
فيه في هذا المرجع وسموه كلهم الطائفي وقال ابن حبان في مشاهير
العلماء كان له العناية الكثيره في العلم ، وكان بهم في الاحايين .

قال : كان جابر بن عبد الله ، يقول . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صدقة في شيء من الزرع ، أو النخل ، أو الكرم حتى يكون خمسة أوسق وفي الرقة (١) حتى تبلغ مائتي درهم انفرد به محمد بن مسلم من بين أصحاب عمرو بن دينار . وما انفرد به فلبس بالقوي . وأما حديث معمر فذكره عبد الرزاق عن معمر (١) .

(١) زيادة من : أ ، ب .

(٢) معمر زيادة في : أ ، ب .

(١) الرقة : الفضة ففي حديث رواه أبو داود . والترمذي قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : قد عفوت عن الخيل والرقيق ، نهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما ، إلى آخره .

حديث ثان لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن أبي صعصعة

مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن أبي صعصعة، قال: سمعت أبا الحباب سعيد ابن يسار يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يرد الله به خيراً يصيب له (1). قال أبو عمر: هذا حديث صحيح، ومعناه، والحمد لله، واضح. وذلك ان من أراد الله به خيراً وخيراً وخيراً في هذا الموضع رحمته، ابتلاه بمرض في جسمه، ودموت ولد يحزنه أو بذهاب مال يشق عليه، فيأجره على ذلك كله، ويكتب له اذا صبر واحتسب، بكل شيء، له حسنة بجدتها في ميزانه لم يعملها، أو بجدتها كفارة لذنوب قد عملها، فذلك، الخير المراد به في هذا الحديث، والله اعلم.

رواه عن أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، من وجوه شتى أنه لما نزلت «من يعمل سوءاً يجزيه، يكي وحزن لذلك، وقال: يا رسول الله! أنجاني بكل ما نعمل؟ فقال له رسول الله صلى

(1) الموطأ الحديث 1707 ص 678 و 678 كتاب الجامع، باب ما جاء في اجر المريض واخرجه البخاري في الطب والامام احمد انظر الجامع الصغير وذخائر المواريث.

الله عليه وسلم ، يا أبا بكر ألسنت فمرض ؟ ألسنت فلتصب ؟ ألسنت
تصيبك اللأواه ؟ قال : بلى ! قال : فذلك ما تجزون به في الدنيا .
ورويلا من حديث معاوية ، من النبي ، صلى الله عليه وسلم انه
قال : اذا اراد الله بعبد خيرا ، صرف المصيبة عن نفسه الى ماله
لأجره ، فسمحان المتفضل المنعم لا شريك له .

والآثار في هذا المعلى كثيرة جدا ، لاوجه لاجتلابها ، ومن
طلب العلم لله فالقليل يكفيه ، ومن طلبه للناس فحوائج الناس كثيرة .

محمد بن عبد الرحمان أبو الرجال (1) يكنى أبا عبد الرحمان

وانما قيل له أبو الرجال ، وقلب ذلك عليه ، لولده كانوا عشرة رجالا ، ذكورا ، فكنى ابا الرجال (1) وهو محمد بن عبد الرحمان ابن عبد الله بن حارثة بن اللعمان الانصاري من بني مالك بن النجار وقد ذكرنا حارثة بن اللعمان في كتابنا في الصحابة بما يغني عن ذكره ما هنا .

وأما محمد هذا عمرة بنت عند الرحمان بن سعد بن زرارة ابن عدس بن عبيد بن ثعلبة بن غلم بن مالك بن النجار أنصاري أيضا تابعه ، ثقة ، وابنها أبو الرجال هذا مدني ثقة روى عنه مالك ، وابن عيينة ، ومحمد بن اسحاق وغيرهم (وروى عنه يحيى بن سعيد الانصاري) (2) ولا يسي الرجال ابن معدث أيضا يسمى حارثة

(1) هذه الزيادة من أ ب .

(2) زيادة من أ ب .

(1) محمد بن عبد الرحمان : أبو الرجال ترجمته في مشاهير العلماء وقال : كان يعم في الاحاديث وقال ابن سعد كان ثقة وكذا قال أبو داود والنسائي وقال البخاري : هو ثبت .

ابن أبي الرجال ، وهو ضعيف فيما نقل عن أبيه وعن غيره (1)
وأما أبو الرجال فثقة .

لمالك عنه في الموطأ أربعة احاديث مراسيل ~~كلها~~
من متصل من وجوه .

(1) ومن مرة : ج . وهو غيره : أ ، ب .

حديث أول لمالك عن أبي الرجال

مالك ، عن أبي الرجال : محمد بن عبد الرحمان ، عن أمه
عمرة بنت عبد الرحمان أنها أخبرته ، أن رسول الله ، صلى الله
عليه وسلم قال : لا يمنع نقع بئر [1] .

(قال أبو عمر) : (1) زاد بعضهم عن مالك ، في هذا الحديث
بهذا الاسناد : يعني فضل ماءها ، وهو تفسير أم يختلف في جملته ،
واختلف في تفسيره ، ولا أعلم احداً من رواة الوطاء عن مالك اسند
عنه هذا الحديث ، وهو مرسل عند جميعهم ، فيما علمت هكذا ، وذكره
الدارقطني عن أبي صاعد عن أبي علي الجرمي عن أبي صالح :
كاتب الليث ، عن الليث بن سعد ، عن سعيد بن عبد الرحمان
الجمحي (3) عن مالك بن انس ، عن أبي الرجال : محمد بن عبد
الرحمان بن حارثة ، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمان ، عن عائشة ،
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نهى أن يمنع نقع بئر وهذا
الاسناد وإن كان قريباً عن مالك فقد رواه أبو قرة موسى بن
طارق عن مالك أيضاً .

(1) زيادة من : أ ، ب .

(2) لم : أ ، ج . لما : ب .

(3) الجمحي : أ ، ولا تقرأ الكلمة في ب .

(1) هو الحديث 1426 ص 528 كتاب الاقضية ، باب القضاء في المياه .

كذلك ، إلا أنه في الدوطاً مرسل عند جميع رواه ، والله أعلم (1) وقد أسنده عن أبي الرجال محمد بن إسحاق وغيره (وقال ابن وهب في تفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنع نقع بئر هو ما تبقى فيها من الماء بعد ملغمة صاحبها) (2) وأخبرنا (3) قاسم بن محمد ، قال : حدثنا خالد بن سعد ، قال : حدثنا أحمد بن عمر ، وحدثنا (4) عبيد بن عمرو (5) ومحمد بن عبد الملك ، قالا : حدثنا عبد الله بن مسرور (6) قال حدثنا محمد ابن عبد الله بن سنجر الجرجاني ، قال : حدثنا أحمد بن خالد الوهبي . قال : حدثنا محمد بن إسحاق ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن أمه عمرة ، عن عائشة قالت : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن يمنع نقع بئر ، يعلى فضل مائها .

هكذا جاء هذا التفسير في نسق الحديث مسنداً ، وهو كما جاء فيه ، لا خلاف في ذلك بين العلماء ، فيما علمت على ما قال ابن وهب وغيره ، وفيما اذن لنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن العباس الأحميمي أن نرويه عنه وأجاز لنا ذلك وأخبرنا به بعض أصحابنا عنه . قال : حدثنا أبو الحسن محمد بن موسى

-
- (1) ناقصة في ج
 - (2) زيادة من ج .
 - (3) أخبرنا : أ . ب . وأخبرنا : ج .
 - (4) وحدثنا : أ . ب . وأخبرنا : ج .
 - (5) عبيد بن عمرو أ . ج . عبيد بن محمد : ب .
 - (6) مسروق : أ . مسرور . ب . ج . وهو الصواب ، وهذا السند تكبره كثيراً في التمهيد .

ابن أبي مالك المعافري قال: حدثنا إبراهيم بن أبي داود البرنسي (1)
 قال: حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، قال: حدثنا أحمد بن إسحاق،
 عن محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة، عن عائشة قالت:
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يمتنع فقح (بئر) (2)
 يعني فضل مائها، (3)

أخبرنا عبد العزيز بن عبد الرحمن، قال: حدثنا أحمد بن
 مطرف، وحدثنا إبراهيم بن شاذان، قال: حدثنا عبد الله بن
 محمد بن عثمان، (قال: حدثنا سعيد بن عثمان قال: (4)
 حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا يزيد بن هرون،
 عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أمه
 عمرة، عن عائشة، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم، ينهى أن يمتنع فقح بئر، يعني فضل الماء.

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: (حدثنا قاسم بن أصبغ
 قال: (5) حدثنا إسماعيل بن إسحاق: القاضي، قال: حدثنا
 عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: حدثنا خارجة بن عبد الله
 ابن سليمان، عن أبي الرجال عن أمه عمرة، عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم، أنه نهى أن يمتنع فقح ماء بئر.

(1) البرنسي: ١٠ البرلشي: ج. البرلشي: ب.

(2) بئر: ١٠ ب الماء: ج.

(3) مائها: ١٠ ب الماء: ج.

(4) قال: حدثنا سعيد بن عثمان قال: مزينة من: ١٠ ج.

(5) حدثنا قاسم بن أصبغ قال: مزينة من: ب، ج.

(قال أبو عمر : كان ابن عيينة يقول : في قول رسول الله ، صلى الله عليه وسلم لا يمنع نقع بئر هو ان (1) لا يملع الماء ، قبل ان يسقى . وقال ابن وهب : تفسير قوله ، لا يملع نقع بئر ، هو ما بقي فيها من الماء بعد منفعة صاحبها) (2) .

قال أبو عمر : وقد (8) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، انه نهى عن بيع فضل الماء في وجهه ايضا صحاح ، والمعنى فيها كلها متقارب فمن ذلك حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء يمنع به الكلاً ، ومنها حديث جابر .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا وكيع ، عن أبي جريح ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن بيع فضل الماء ، وملها حديث داود الطمار ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي المنهال ، عن ابن عباس بن عبد ، ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء ؛ هكذا قال داود الطمار ، وخالفه سفيان بن عيينة ، عن عمرو بأسناده فقال عن بيع الماء .

(1) انه : ب . ان : ا .

(2) هذه الزيادة من : أ ، ب بإضافة من : ج .

(8) وقد روى : أ ، قد روى : ج .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ،
 قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا يحيى بن عبد الحميد ،
 قال : حدثنا داود الطمار ، قال : حدثنا عمرو بن المنهال ، عن
 إياس بن عبد ، قال لرجل : لا تبيع الماء ، فإن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ،
 قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا
 سفيان بن عيينة عن عمرو أخبره أبو المنهال أن إياس بن عبد
 قال لرجل : لا تبيع الماء فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن بيع الماء .

(وأخبرنا خالد بن قاسم، حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن
 العسكري : أنبأنا الربيع بن سليمان ، أنبأنا الشافعي ، أنبأنا
 سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ، عن أبي المنهال ، عن
 إياس بن عبد ، أنه قال : لا تبيعوا الماء فإن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء (1) . قال سفيان لا يدري عمرو
 أي ماء هو (2) .

وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا سعيد بن السكن ،
 قال : حدثنا محمد بن يوسف ، قال : حدثنا (3) البخاري ، قال حدثنا
 موسى بن اسماعيل ، قال : حدثنا عبد الواحد بن زياد ، عن

(1) مزيدة من : أ .

(2) قال سفيان : لا يدري عمرو أي ماء هو : ناقصة من ، ج .

(3) حدثنا : ناقصة من ج .

الاعمش : سمعت أبا صالح يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ، ولا يزكهم ، ولهم عذاب اليم ، رجل كان له فضل ماء فمنعه ابن السبيل ، وذكر الحديث .

أخبرنا ابراهيم بن شاكِر ، قال : حدثنا محمد بن اسحاق القاضي ، قال : حدثنا أحمد بن مسعود الزهري (1) ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم (2) وحدثنا أحمد بن عبد الله ، حدثنا الميمون بن حمزة ، قال : حدثنا الطحاوي ، قال حدثنا المـزني ، قالاً جديعاً : أخبرنا (3) الشافعي بمعنى واحد قال : معنى (4) حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع الماء ، وعن بيع فضل الماء ، وانه نهى عن منع فضل الماء ، هو والله أعلم ، ان يباع الماء في المواضع التي جعله الله فيها ، وذلك ان يأتي الرجل الرجل (5) له البئر ، أو العين ، أو النهر ، لشرب من مائه ذلك ، وليسقي (6) دابته ، وما أشبه هذا ، فبمنعه ذلك ، فهذا هو الملهي عنه : لان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال : لا يمنع فضل الماء (وأما قول رسول الله صلى الله

-
- (1) الزهري : ب الزهري : أ ج .
 - (2) علامة التحويل مزيفة من : أ .
 - (3) أخبرنا : أ ج ، أنبأنا : ب .
 - (4) بمعنى : ب معنى : أ ج .
 - (5) الرجل الرجل : ب . الرجل الى الرجل : ج وكلاهما غير موجودين في : أ
 - (6) أو ليسقي : ج وليسقي : أ ، ب .

عليه وسلم لا يملع فضل الماء (1) ليملع به أهلاً . فمعلى ذلك ان يأني الرجل بدابته ، وماشيته ، الى الرجل له البئر ، وفيها فضل عن سقي ماشيته ، فيملعه صاحب البئر السقي ، برود بيع فضل مائه مائه ، فذلك الذي نهى عنه من (بيع) (2) فضل الماء ، وعليه ان يبيع غيره فضل مائه؛ ليسقي ماشيته لان صاحب الماشية اذا ملع ان يسقي ماشيته ، لم يقدر على المقام ببلد لا يسقي فيه ماشيته ، فيكون ملعه (3) الماء الذي يملك ملعاً للكل الذي لا يملك . ودلت السنة على ان مالك الماء أحق بالتقدم في السقي من غيره لانه أمر بان لا يمنع الفضل ، والفضل هو الفضل من الكفاف ، والكفاية

ودلت السنة على ان الملع الذي ورد في فضل الماء ، هو ملع شفاء الناس والمواشي ان يهربوا فضلاً عن حاجة صاحب الملك من الماء ، وان ليس (4) لصاحب الماء منعهم .

وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في ذلك متفقة . ففسرها السنة المجتمع عليها ، وان كانت الاحاديث بألفاظ شتى ، قال : وان كان هذا في ماء البئر كان فيما هو أكثر من ماء البئر اولى أن لا يملع من الشفة . قال : ولو ان رجلاً أراد من رجل له بئر فضل مائه من ذلك البئر ، ليسقي بذلك زرعه ، لم يكن له ذلك ، وكان لمالك البئر ملعه من ذلك ؛ لان اللبي

(1) زيادة من : أ ، ب ، ساقطة من : ج .

(2) بيع زيادة من : ب ، ج .

(3) منه : ب يمه ا وهو تصحيف .

(4) «ليس» مزيدة من : أ ، ج ، ساقطة من : ب .

صلى الله عليه وسلم ، إنما أباحه في الشفاه الذي يخاف مع منع الماء ملها ، التلث عليها ، ولا تلت على الأرض ، لأنها ليست بروح ، فليس لصاحبها أن يسقي إلا بأذن رب الماء ، قال : وإذا حمل الرجل الماء على ظهره فلا بأس أن يبيعه من غيره ، لأنه مالك لما حمل مله ، وإنما يبيع تصرفه بحمله (1) قال : وكذلك لو جاء رجل على شفير بئر فلم يستطع أن ينزع بنفسه ، لم يكن بأسا أن يعطي رجلا أجرا ويلزع له (2) لأن نزعها إنما هو اجارة ليست عليه ، هذا كله قول الشافعي .

وأما جملة قول مالك وأصحابه في هذا الباب ، فذلك أن كل من حفر في أرضه أو داره بئرا فله بيعها ، وبيع ماؤها كله ، وله منع المارة من ماؤها إلا بثمن ، إلا قوم لا ثمن معهم ، وإن تركوا إلى أن يردوا ماء غيره هلكوا ، فإنهم لا يمنعون ، ولهم جهاده أن منهم ذلك ، وأما من حفر من الآبار في غير ملك معين (3) لماشبة أو شفة ، وما حفر في الصحاري كمواجه المغرب ، وانطابلس ، وأشباه ذلك ، فلا يملك أحد فضلها ، وإن منعه حل له (4) قتالهم ، فإن لم يقدر المسافرون على دفعهم حتى مازوا عطشا ، فدياتهم (5) على مواعيل المانعين ، والكفارة عن كل نفس على كل رجل (6) من أهل (7) الماء المانع مع وجع الأدب .

(1) بحمله : أ ، ب لحمله : ج .

(2) اجرا وينزع له : أ ، ب آخر أو ينزله : ج .

(3) معين ب . ج . معين : أ ، ب .

(4) له : ب لهم : أ وهي ساقطة من : ج .

(5) فدياتهم ج ، ب فموتاهم : أ .

(6) رجل ج ، ب حال أ .

(7) أهل مزيدة من : ب ، ج .

وهكره مالك بيع فضل ماء مثل هذه الآبار من غير تحریم .
قال : ولا بأس ببيع فضل ماء الزرع من بئر أو عين ، وبيع رقابهما (1) ، قال : ولا يباع أصل بئر الماشية ، ولا ماؤها ، ولا فضله
على الآبار التي تحفر في الفلاة للماشية والشفاه ، وأهلها أحق
بريهم ، ثم الناس سواء في فضلها ، إلا المارة ، أو الشفة أو
الدواب (2) فإنهم لا يملعون .

قال أبو هرير : أما البئر تنهار للرجل وله عليها زرع أو
نحوه من النبات الذي يهلك بعدم الماء الذي اعتاده ، ولا بد له
منه ، وإلى جنبه بئر لجاره يمكن أن يسقي منها زرعه ، فقد قال
مالك وأصحابه : إن صاحب تلك البئر يجبر على أن يسقي جاره ،
بفضل ماله ، زرعه الذي يخاف هلاكه إذا لم يكن على صاحب
الماء فيه ضرر بين ، وعلى هذا المعنى تأول مالك قوله : صلى
الله عليه وسلم ، لا يمنع نقع بئر ، يعني بئر الزرع .

واختلف أصحابه هل يكون ذلك بئرا ، أو بغير بئر ،
فقال بعضهم : يجبر ، ويعطي الثمن ، وقال بعضهم : يجبر ، ولا ثمن
له ، وجعلوه كالشفاه من الادميين والمواشي . فتدبر ما أوردته
عن الشافعي ومالك تقف على المعنى الذي اختلفا فيه من ذلك .
وقال أبو حنيفة وأصحابه في هذا الباب كقول الشافعي
سواء ، وقالوا : (3) لكل من له بئر في أرضه المنع من الدخول

(1) رقابها : ب ، ج . رقابها : ١ .

(2) أو الشفة أو الدواب : ١ ، ج . والشفة والدواب : ب

(3) قالوا : ١ ، ج . وقالوا : ب .

الهما ، الا ان يكون للشفاء ، والحيوان ، اذا لم يكن اهم ماء
فيسقيهم ، قالوا : وليس عليه سقي (زرع) (1) جاره ، (وقال سفيان
الثوري : انما جاء الحديث في منع الماء لشفاء الحيوان ، وأما
الارضون فليس يجب ذلك على الجار في فضل مائه) (2) .

وذكر ابن حبيب قال : ومما يدخل في معنى « لا يمنع
فقع بئر » ولا يمنع وهو (8) بئر - البئر تكون بين الشريكين
يسقي منها هذا يوماً؛ وهذا يوماً. وأقل، وأكثر، فيسقي (4) أحدهما
يومه فيروي لخله أو زرعه في بعض يومه ، ويستغني عن السقي
في بقية اليوم ، أو يستغني في يومه كله عن السقي ،
فيريد صاحبه ان يسقي في يومه ذاك ، قال : ذلك له ، وليس
اصحاب اليوم ان يمنعه من ذلك ؛ لانه ليس له منعه مما لا ينفعه
حبسه ولا يضره تركه .

قال أبو عمر : قول ابن حبيب هذا حسن ، ولكنه ليس
على أصل مالك ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : لا يحل مال
امريء مسلم الا عن طيب نفس منه . وقد مضى القول في هذا
المعنى وما للعلماء فيه من التنازع في باب ابن شهاب عن الاعرج
من كتابها هذا والحمد لله .

قال ابن حبيب : ومن ذلك أيضاً ان تكون البئر لأحد
الرجلين في حائطه ، فيحتاج جاره ، وهو لا شركة له في البئر ،

(1) (زرع) مزيدة من : ا ، ج .

(2) زيادة من ا ، ب ساقطة من : ج .

(3) في : ا : وهو . وفي ب ، ج كلمة تشبه (زهو) .

(4) فيسقي ب ، ج يسقي : ا

الى ان يسقي حائطه بفضل ماؤها ، فذلك ليس له ، الا ان تكون
بثرة تهورت (1) فيكون له ان يسقي بفضل ماء جاره ، الى ان
يصلح بثرة ، ويقضي له بذلك ، وتدخل حينئذ في تأويل الحديث
« لا يمنع نفع البئر » قال : وليس للذي (2) تهورت بثرة ان يؤخر
اصلاح بثرة ، ولا يترك والتأخير ، وذلك في الزرع الذي يخاف
عليه الهلاك ، ان منع السقي الى ان يصلح البئر ، قال : فاما ان
يحدث على البئر هملا من غرس أو زرع لمسقيه بفضل ماء جاره ،
الى ان يصلح بثرة فليس ذلك له . قال : وهكذا فسر له مطرف ،
وابن الماجشون ، عن مالك ، وفسره لي أيضا ابن عبد الحكم ،
وأصبح بن الفرج ، وأخبرني ان ذلك قول ابن وهب ، وابن
القاسم ، وأشهب وروايتهم عن مالك .

واختلفوا أيضا في التفاضل في الماء ، فقال مالك : لا بأس
ببيع الماء متفاضلا ، والى أجل ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي
يوسف . وقال محمد بن الحسن : هو مما يكال ويوزن فعلى (3)
هذا القول لا يجوز عنده فيه التفاضل ، ولا النسا (4) وذلك عنده
فيه ربا ، لان ملته في الربا الكيل ، والوزن . وقال الشافعي :
لا يجوز بيع الماء متفاضلا ، ولا يجوز فيه الاجل ، وملته في الربا (5)
ان يكون مأكولا جلسا . وقد مضى القول في أصولهم في علل
الربا ؛ في غير موضع من كتابنا هذا ، فلا وجه لاعادته ها هنا .

(1) تهورت : ا ، ب وفي : ج توجد نقطة فوق الراء ولا معنى لها . وتهورت :
انهارت وتعدمت .

(2) للذي : ا . ب . على الذي : ج .

(3) فعلى : ا ، ج . على : ب .

(4) النسا : ا ، ج التساوي : ب ، وهو خطأ

(5) الربا : ب : ج فيه ب : ولا معنى لها .

حديث ثان لابي الرجال

مالك ، عن أبي الرجال : محمد بن عبد الرحمن بن حارثة
ابن اللعان ، عن أمه همرة بنت عبد الرحمن ، ان رسول الله ،
صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة (1)
قال أبو عمر : لا خلاف عن مالك فيما طلعت في ارسال
هذا الحديث ، وقد روى مسنداً من هذا الوجه وغيره .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
حدثنا اسماعيل بن اسحاق ، قال : حدثنا عبد الله بن مسلمة
القعلبي ، قال : حدثنا خازجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد
ابن ثابت ، عن أبي الرجال ، عن أمه عمرة ، عن عائشة ،
قالت : (1) نهى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عن بيع
الثمر حتى ينجو من العاهة .

حدثنا أحمد بن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن الفضل ، قال :
حدثنا محمد بن أحمد بن منهر ، قال : حدثنا هاشم (2) بن

(1) قالت : ١ : ج قال : ب .

(2) هاشم : ١ : ج هاشم : ١

(1) الموطأ - كتاب البروع - النهي عن بيع الثمار حتى يبد وصلاحها -
حديث 1801 ص 426 .

يونس (1) قال : حدثنا أبو صالح ، قال : حدثنا الليث ، قال : حدثنا ابن أبي ذئب ، عن عثمان بن عبد الله بن سراقه ، عن عبد الله ابن عمر ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع الثمار حتى تلجوا من العاهة .

قال (1) ابن سراقه : فسألت عبد الله بن عمر ، متى ذلك ؟ قال : طلوع الشربا .

وقد روى أبو سعيد الخدري عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مثل هذا اللفظ ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع الثمار حتى تذهب طاعتها . من حديث ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد .

وروي عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، من وجوه كثيرة ، كلها صحاح فائدة ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع الثمار ، حتى يبدو صلاحها ، وحتى تزهي ، وحتى تحمر ، وحتى تطعم ، وحتى تخرج من العاهة ، ألفاظ كلها محفوظة ومعناها واحد .

والمعنى فيها ان تلجوا من العاهة ، وهي الجائحة في الأغلب ، لان (2) الثمار اذا بدا صلاحها نجت من العاهة جملة واحدة ،

(1) قال : ١ ، ب فقال : ج .

(2) لان : ب ، ج . الا ان : ١ ، ولعل الصواب لا أن .

(1) لعله هشام بن يونس اللؤوي الذي روى عنه ابو هاتم قال في الكاشف هو ثقة .

واكلها اذا بدا طيبها كان أقرب الى سلامتها وقلما يكون سقوط ما يسقط منها الا قبل ذلك .

ثم ما اعتراها من جائحة من السماء أو غيرها ، فقدم مضى القول في ذلك كله واختلاف العلماء فيه ، في باب حميد الطويل ، من كتابنا هذا ، فلا حاجة الى إعادته ها هنا .

وقد روى وهيب (1) بن خالد (1) عن عسل بن سفيان ، عن عطاء ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : اذا طلعت الثريا صباحاً رفعت العاة من أهل البلد ، وقد ذكرنا هذا الخبر ، ومضى القول فيه في باب حميد الطويل ، والحمد لله . وطلوع الثريا صباحاً لاثنين عشرة ليلة تمضي من شهر أيار وهو شهر ما به .

وفي هذا الحديث مع قوله ، صلى الله عليه وسلم ، في حديث حميد عن أنس : رأيت ان ملع الله الثمرة فيم يأخذ أحدكم مال أخيه - دليل واضح على جواز بيع الثمار كلها قبل بدو صلاحها على القطع في الوقت ، لانها اذا قطعت في الوقت أملت فيها العاة ، ولم يمنع الله المشتري شيئاً أراد .

ومن هذا جواز بيع القصيل وشبهه على القطع ، وهذا أمر لم يختلف فيه ، قال مالك : لا يجوز بيع الثمار قبل بدو صلاحها الا

(1) وهيب : ١٠ ج ١ أبي وهيب ، ب .

(1) وهيب بن خالد البصري أبو بكر بن خالد بن جلان اثنى عليه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وممن روى وهيب عنه عسل بن سفيان انظره .

على القطع ، وكذلك القصيل ، وهو قول ابن أبي ليلى ، والثوري ،
والاوزاعي ، والمليث ، والشافعي ، فقال مالك والشافعي : فإذا اشترى
الثمرة بعد بدو صلاحها ، فسواء اشترط ثبقيتها أو لم يشترط
البيع صحيح . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز بيع الثمار قبل
بدو الصلاح ، وبعد بدو الصلاح إذا (1) لم يشترط الثبقيّة والقطع ،
ولكن باعها وسكت ، وإن (2) اشترط ثبقيتها فسد العقد ، سواء
باعها قبل بدو الصلاح أو بعده . وقال محمد بن الحسن : إذا نلأهي
عظمه فشرط تركه جاز استحساناً .

قال أبو عمر : جعل أبو حنيفة قواه ، صلى الله عليه وسلم :
حتى تنجو من العاة ، ردّاً لقوله حتى يبدو صلاحها ، فقال ما
ذكرنا ، واحتج أيضاً بالنهي عن بيع الغرر ، وجعل مالك ،
وجمهور الفقهاء ذلك كله معنى واحداً ، وحملوه على الاغلب في
أنها تسلم حينئذ (في الاغلب) (3) والله أعلم .

والحجة لمالك ، والشافعي ، ومن قال بقولهما (4) عموم قوله
عز وجل : « وأحل الله البيع وحرم الربا » مع قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم : حتى يبدو صلاحها ، وحتى غاية يقتضي
هذا القول انه (5) إذا بدا صلاحها جاز بيعها جوازاً مطلقاً ، سواء شرط
الثبقيّة ، أو لم يشترط ، والله أعلم . وقد سئل عثمان البتي عن بيع
التمر قبل ان يزهى ، فقال : لولا ما قال الناس فيه مارأيت به بأساً .

(1) إذا ب . ج . إذ : ١ .

(2) فإن : ١٠ ج . وإن : ب .

(3) في الاغلب مزيدة من : ١٠ ب .

(4) بقولهما : ١٠ بقوله : ب : بقولهم : ج .

(5) انه : ساقطة من : ج .

حديث ثالث لابي الرجال

مالك ، عن أبي الرجال ، محمد بن عبد الرحمن ، عن أمه
عمرة بنت عبد الرحمان ، انه سمعها تقول : لعن رسول الله
المختفي والمختفية . يعني نباش القبور (1) .

قال أبو عمر : هذا التفسير في هذا الحديث هو من قول
مالك ، ولا أعلم أحداً خالفه في ذلك ، وأصل الكلمة الظهور
والكشف ؛ لان النباش يكشف الميت عن ثيابه ويظهره ويقطعها
عنه . ومن هذا قول الله عز وجل في الساعة : أعاد أخفيها على
قراءة من قرأ بفتح الهمزة . قال أبو عبيدة (1) يقال خفيت خبزتي (2)
أخرجتها (3) من النار وانشد لامريء القيس بن عابس الكندي :

فان تكتموا الداء لا نخفه وان تبعثوا الحرب لا نقعد

قال : وقال امرؤ القيس بن حجر :

خفاهن من انفاقهن كأنما خفاهن ودق من عشي مجلب

(1) أبو عبيدة : أ ، ج . أبو عبيد : ب .

(2) خبزي . ب خبزتي أ . ج .

(3) أخرجته : ب أخرجتها : أ ، ج .

(1) الموطأ . كتاب الجنائز ما جاء في الاختلاف حديث 562 ص 158

وقال الاصمعي : مجلب بالجيم يعني صوت الرعد ، قال أبو
 عبيدة : والغالب على هذا النحو ان يكون خفيت بغير الف ،
 وقد يكون أيضاً بالالف بمعنى واحد أخفاها : (1) أظهرها . ويكون
 من الاضداد ، (ويقال خفيت الشيء . أظهرته ، وأخفيت سترته .
) ومن قرأ أخفيها بفتح الهمزة سعيد بن جبير لم يختلف
 عنه ، ومجاهد على اختلاف عنه (2) .

وقد روى هذا الحديث مسنداً من حديث مالك ، وغيره ،
 رواه عن مالك يحيى الوحاظي وغيره . حدثنا أحمد بن عبد الله
 ابن محمد ، قال : أخبرنا الميمون بن حمزة ، قال : حدثنا
 الطحاوي ، قال : حدثنا إبراهيم بن أبي داود البرلسي ، قال :
 حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي ، قال : حدثنا مالك ، عن أبي
 الرجال ، عن عمرة بن عائشة قالت : لعن رسول الله ، صلى الله
 عليه وسلم المختفي والمختفية .

(رواية (8) الوحاظي مشهورة عنه في توصيل هذا الحديث .
 وكذلك رواه عبد الله بن عبد الوهاب عن مالك ، عن مالك ،
 حدثناه (4) خلف بن قاسم ، حدثنا أبو عبد الله محمد ابن أحمد
 ابن يحيى ، حدثنا هشام بن اسحاق ، حدثنا جعفر بن محمد
 القلانسي ، حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب ، قال : سمعت مالك
 ابن أنس قيل له : حدثك أبو الرجال ، محمد بن عبد الرحمان ، عن

(1) أخفاها : أ ، ج أخفيها : ب .

(2) هذه الزيادة لا توجه في : ج .

(3) رواية : أ ، رواه : ب .

(4) حدثناه : ب .

أمه هجرة من عائشة ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم
لعن المختفي والمختفية ؟ (1) .

قال أبو عمر : لا أعلم اختلافاً بين أهل العلم ان المقصود
باللعن في هذا الحديث هو النباش الذي يحفر على الميت
فيتبشه (2) ويخرجه ، ويجرده من ثيابه ، ويأخذها . وأما من فعل
ذلك بوليه من الموتى لعنه ما ، ووجه فير الوجه الذي ذكرنا
فلا بأس بذلك .

وقد أخرج جابر بن عبد الله أباه من قبره الذي دفن فيه ،
ودفنه في غير ذلك الموضع ، وفعل ذلك معاوية بشهداء أحد حين
أراد أن يجري العيين ، وذلك بمحضر من الصحابة وام يبلغاني
ان أحداً أكره يومئذ .

واختلف الفقهاء في اللبش هل عليه القطع . اذا نزع من
الميت من الثياب ما يحق فيه القطع أم لا . فقال الكهوفيون :
لا قطع عليه ، لان القبر ليس بحرر ، ولان الميت لا يملك ،
وقال مالك : عليه القطع لان القبر كالبيت .

وحدثني عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن
أصبح ، قال : حدثنا محمد بن عبد السلام ، قال : حدثنا محمد بن
بشار بن دار ، (3) قال : حدثنا عبد الرحمان ، قال : سمعت مالكا
يقول : القبر حرز الميت ، كما ان البيت حرز للهي .

(1) زيادة لا توجد في : ج .

(2) في : ج بين كلمتي الميت . ويخرجه فيتبشه .

(3) بن دار : مزيدة من : ج .

قال أبو عمر : وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
 من حديث أبي فراته سمى القبر بهتاً ، في حديث ذكره .
 وقال الله عز وجل : « ألم نجعل الأرض كفافاً أحياء وأمواتاً » .
 وقد استدل ابن القاسم في قطع النبش بهذه الآية .

وأما نبش الموتى وإخراجهم لمعنى غير هذا المعنى فحدثنا
 عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
 حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا خالد بن خديش ، قال : حدثنا
 غسان (1) بن مضر ، قال : حدثنا سعيد بن يزيد ، عن أبي نضرة ،
 عن جابر بن عبد الله ، قال : دعاني أبي وقد حضر قتال أحد ،
 فقال لي : يا جابر ! لا أراني إلا أول مقتول يقتل فداً من أصحاب
 النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وإني لن أدع أحداً أعز منك غير
 نفس رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وإن لك أخوات ،
 فاستوص بهن خيراً ، وإن علي ديباً فاقض عني . فكان أول قتيل
 من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال : فدفنته هو وآخر
 في قبر واحد ، فكان في نفسي منه شيء ، فاستخرجته بعد
 ستة أشهر ، كيوم دفنته . وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال :
 حدثنا قاسم ، قال : حدثنا محمد بن عبد السلام ، قال : حدثنا
 محمد بن هشار ، قال : حدثني سعيد بن عامر ، قال : حدثنا شعبة
 عن أبي نعيم ، عن مطاء ، عن جابر بن عبد الله ، قال : دفن
 مع أبي رجل في قبر (2) فلم تطب نفسي حتى حولته ، وحدثنا

(1) غسان : ب . ج . عمان : ١ .

(2) قبر : ب . القهر : ١ . ج .

عبد الوارث قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا محمد ، قال : حدثنا
بلدار ، قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة عن أبي
مسلمة ، عن أبي نضرة ، عن جابر بن عبد الله ، ان اياه ، قال :
اني معرض نفسي للقتل ولا أراني الا مقتولا ، واني لا ادع بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، احب الى ملك ، واهواه بيناته ،
ودين عليه ، فقتل يوم أحد ، فدفنوا باحد ، قال : فلم تطب نفسنا
فاستخرجناهم بعد ستة أو سبعة أشهر ، فوجدناهم لم يتغيروا غير
ان طرف اذن أحدهم قد تغير ، واخبرنا عبد الرحمان بن يحيى ،
قال حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف (1) ، واخبرنا عبد الوارث ،
قال : حدثنا قاسم ، قال : (2) حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا حامد
بن يحيى ، قال : حدثنا صفيان عن أبي الزبير ، سمع جابراً يقول :
لما أراد معاوية أن يجري العين التي في أسفل احد عند قبور
الشهداء الذين بالمدينة ، أمر ملاديا فنادى : من كان له ميت
فليأته فليخرجه : قال جابر : فذهبت الى أبي فاخرجناهم رطابا ينشون .
قال أبو سعيد : لا انكر بعد هذا منكرا ابدا . قال جابر (3)
فأصاب المسحات اصبع رجل منهم فقطر الدم .

قال ابو عمر : وقد روي ان طلحة بن عبيد الله رآه بعد
قتله ودفنه مولى له في اللوم ، فشكا اليه ان الماء يؤذيه ، فلبشه
واخرجه من جنب ساقية كان دفن اليها ووجد جنبه قد اخضر ،
فدفنه في غير ذلك الموضع ، وقد ذكرنا هذا الخبر في كتاب

(1) هنا في : ١ ج هامة التحويل :

(2) قال : ب قال : ١ ج . وهو الصواب .

(3) «جابر» مزيمة من : ب . ج .

الصحابة ، في باب طلحة ، على وجهه ، والحمد لله . وقد روى مالك ، عن أبي الرجال ، عن عمرة ، عن عائشة ، موقوفاً ، من قولها : كسر عظم المومن ميتاً ككسره وهو حي (1) وأكثر الرواة للموطأ (2) يقولون فيه : عن مالك أنه بلغه أن عائشة كانت تقول ، كسر عظم المومن ميتاً ككسره وهو حي . فعلى في الاثم وهو حديث يدخل في هذا (8) الباب ، من جهة المعنى ، ومن جهة الاسناد . ولا اهل من احدا رفعه عن مالك . وقد روى مرفوعاً الى النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مسنداً ، من حديث عائشة من رواية عمرة وغيرها فرأيت ذكره هنا . لان أصله من رواية مالك ، وهو من هذا الباب ايضاً ؛ لانه يدل على كراهة حفر قبور المسلمين .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وضاح قال : حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة ، قال : حدثنا أبو أسامة عن سعد (4) بن سعيد ، قال : سمعت عمرة تقول : سمعت عائشة تقول : سمعت رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، يقول : كسر عظم المومن ميتاً ، ككسره حياً .

وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى ، عن شعبة ، عن محمد بن عبد الرحمان ، قال : قالت عمرة : أعطاني قطعة من

(1) حيا : ب ، ج وهو حي : ا .

(2) رواية الموطأ : ب الرواة للموطأ : ا ، ج .

(8) نسخة : ا انقطعت هنا لفصاح ورقة منها .

(4) سعد : ج . سعيد : ب .

أرضك ادفن فيها ، فان هائشة قالت : كسر عظم الميت ،
ككسره وهو حي . قال محمد : وكان مولى بالمدينة يحدث
عن عمرة ، عن هائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الحسن (1) الكوفي ، قال : حدثنا
حذيفة ، (2) قال : حدثنا زهير بن مهدي بن محمد بن اسماعيل بن
أبي حكيم ، عن القاسم بن محمد ، عن هائشة ، عن النبي ، صلى
الله عليه وسلم ، كسر عظم المؤمن ميتاً ككسره حياً .

قال أبو عمر : هذا كلام عام يراد به الخصوص ؛ لاجتماعهم
على ان كسر عظم الميت لا دية فيه ولا قود ، فعلمنا ان المعنى
ككسره حياً في الاثم لا في القود ، ولا الدية ؛ لاجتماع العلماء
على ما ذكرت لك . (وفي لعن رسول الله ، صلى الله عليه
وسلم ، اللباس دليل على ان كل من أتى المحرمات ، وارتكب
الكبائر المحظورات في أذى المسلمين ، وظلمهم ، جائز لعنه ،
والله أعلم ، وقد تكلمنا على هذا المعنى في غير هذا الموضع ،
وقد لعن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله .
والواصلة والمستوصلة ، والخمر وشاربها ، الحديث . وكثيراً ممن
يطول الكتاب بذكرهم ، وتفرد حبيب ، عن مالك ، عن محمد بن
عمرو بن ملقمة ، عن خالد بن عبد الله بن حرملة ، عن
الحارث بن خفاف بن أسلم ، قال : رجع رسول الله ، صلى الله

(1) الحسن : ب العنن : ج .

(2) حذيفة : ب أبو حذيفة : ج .

عليه وسلم ، ثم رفع رأسه ، فقال : غفار : غفر الله لها ، وأسلم :
 صامها الله ، وعصية عصت الله ورسوله . اللهم ان بني الحيان ،
 ورعنا ، وذكوان ، قال خفاف فجعل لعن الكفر : من أجل ذلك .
 قال الدارقطني : تفرد به حبيب ، عن مالك ، وهو صحيح عن محمد
 ابن عمرو . (1) وفي قول من قال في هذا الحديث : كسر
 عظم المومن دليل على ان غير المومن بخلافه ، والله أعلم .

وقد اختلف الفقهاء في نبش قبور المشركين طلباً للمال ،
 فقال مالك : اكراهه ، وإيس بحرام ، وقال أبو حنيفة ، والشافعي :
 لا بأس بنبش قبور المشركين طلباً للمال ، وقال الأوزاعي :
 لا يفعل (2) لان النبي صلى الله عليه وسلم لما مر بالحجر سجي
 ثوبه على رأسه ، واستحث على راحلته ، ثم قال : لا تدخلوا بيوت
 الذين ظلموا ، الا ان تدخلوها وأنتم باكون ، مخافة ان يصيبكم
 مثل ما أصابهم . قال أبو عمر : هذا حديث يرويه ابن شهاب
 مرسل . ورواه مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ، من حديث القعلبي . وروى من
 غير هذا الوجه أيضاً أنه لما أنى ذلك الوادي أمر الناس فأسروها
 وقال : ان هذا واد ملعون .

وروى عنه أنه أمر بالمجين فطرح . وقد روى محمد بن
 اسحاق ، عن اسماعيل بن أمية ، عن يحيى بن أبي يحيى ، قال :
 سمعت عهد الله بن عمر يقول : سمعت رسول الله ، صلى الله

(1) ما بين توسين من : ب .

(2) يفعل : ج يقبل : ب .

عليه وسلم ، حين خرجنا الى الطائف ، فمررنا بقبر ، فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : هذا قبر أبي رغال . وهو أبو الطائف ، وكان من نمود ، وكان بهذا الحرم يدفع عنه ، فلما خرج أصابته اللقمة بهذا المكان ، ودفن فيه ، وآية ذلك انه دفن معه غصن من ذهب ، ان أقم نبشتم عنه أصبتموه معه ، فأبتدره الناس ، فاستخرجوا معه الغصن (1) .

وفي هذا الحديث إباحة نبش قبور المشركين لاختلاف المال ، حدثنا (1) عبد الله بن محمد بن يوسف قال : حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن زياد ، قال : حدثنا أحمد بن عبد الجبار ، قال : حدثنا بونس بن بكير . وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا عبيد بن عبد الواحد ، حدثنا أحمد بن محمد بن أبوب ، حدثنا إبراهيم بن سعيد ، قال جميعاً : حدثنا محمد بن اسحاق ، فذكره بأسلاسه .

(قال أبو عمر : أبو رغال هذا ، هو الذي يرجم قبره أبدأً كل من مر به . واختلف في قصته فقبل : انه كان من نمود ، واستحق من العقوبة ، ما استحققت نمود ، فصرف الله عنه ، لكونه في الحرم ، فلما خرج مله أخذته الصيحة . فمات فدفن هناك ، وقيل : انه كان وجهه صالح النبي عليه السلام ، على

(1) حدثناه : ج : حدثنا : ب .

(1) رواه أبو داود والبيهقي في دلائل النبوة .

نفقات الاموال ، فخالف أمره وأساء السيرة ، فوثب عليه ثقبف وهو
قسي بن منبه فقتله ، وإنما فعل ذلك لسوء سيرته في أهل الحرم
فقال فبلان بن سلمة الثقفي وذكر قسوة الله على أبي رغال :

نحن قسي وقسي أبونا

وقال أمية بن أبي الصلت :

نفوا من أرضهم عدنان طرا وكانوا للقبائل قاهرينا
وهم قتلوا الرئيس أبا رغال بلخلة إذ يسوى بها الوضينا

وقال عمرو بن دارك العبدي يذكر فجور أبي رغال وخبثه فقال:
وإني أن قطعت حبال قيس وحالفت الحرون على نعيم
لأعظم فجرة من أبي رغال وأجور في الحكومة من سدوم
وقال مسكين الدارمي :

وأرجم قبره في كل عام كرجم الناس قبر أبي رغال (1).
وقد روي عن أنس ، قال : كان موضع مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، قبور المشركين ، وكان فيه حرث ، ونخل ،
فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبور المشركين فنُبِشت ،
وبالنخل فقطع ، وبالحرث فسوى . حدثنا (2) أحمد بن قاسم بن عبد

(1) هنا انتهى القوس المفتوح قبل قوله في الصحيفة قبلها : قال أبو عمرو:
فهذه الزيادة مفقودة في : ج .
(2) حدثنا : ب . حدثناه : ج .

الرحمان: حدثنا قاسم بن أصبغ: حدثنا الحارث بن أبي أسامة ،
حدثنا العباس بن الفضل : حدثنا عبد الوارث بن أبي التياح (1)
عن أنس ، وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد ، قراءة مني عليه ،
ان أحمد بن محمد المكي حدثهم ، قال : حدثنا علي بن عبد
العريز . ، وقرأت عليه أيضاً أن بكر ابن العلاء حدثهم . قال :
حدثنا أحمد بن موسى الشامي ، قالاً جميعاً : حدثنا القعني ، عن
مالك عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، قال : لأصحاب الحجر لا تدخلوا على هؤلاء ،
المعتدين الا ان تكونوا باكين ، فان لم تكونوا باكين فلا تدخلوا
عليهم أن يصيبكم مثل ما أصابهم .

قال أبو عمر : وقد أجاز الدخول عليهم في حال البكاء .
وحدثنا يعقوب بن سعيد وعبد الوارث بن سفيان ، قالاً : حدثنا
قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أبو جعفر : محمد بن غالب ، قال :
حدثنا عبد الوهاب الريحاني ، قال : حدثنا يزيد بن زريع ، قال :
حدثنا روح ، وهو ابن القاسم ، عن اسماعيل ، وهو ابن أمية ، عن
يحيى ، وهو ابن أبي يحيى ، عن عبد الله بن عمر ، قال : كنا مع
رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في سفر ، فمررنا بقبر فقال :
هذا قبر أبي رغال ، وهو امرؤ من ثمود ، وكان مسكنه الحرم ،
فلما أهلك الله قومه بما أهلكهم به ، ملعه لمكانه من الحرم ، فخرج
حتى اذا بلغ ما هنا مات ، فدفن ، ودفن معه غصن من ذهب ،
فابتدرناه فاستخرجناه .

(1) هنا ابتدأت الصفحة 88 من : أ. ورجعت المقابلة الى النسخ الثلاث .

حديث رابع لابي الرجال

مالك ، عن أبي الرجال : محمد بن عبد الرحمان ، عن أمه
عمرة بنت عبد الرحمان ، انه سمعها تقول : ابتاع رجل ثمر حائط
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعالجه وقام فيه ، حتى
تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط ان يضع له ، او ان يقبله ،
فحلف أن لا يفعل ، فذهبت أم المفتري الى رسول الله ، صلى الله
عليه وسلم ، فذكرت ذلك له ، فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :
تألى أن لا يفعل خيراً ، فسمع ذلك رب الحائط ، فأنى رسول الله ،
صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ! هو ! (1) .

(قال أبو عمر : (1) لا أعلم هذا الحديث بهذا اللفظ بسند عن
النبي ، صلى الله عليه وسلم ، من وجه متصل .

(ألا من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن أبي
الرجال عن عمرة عن عائشة . وعان مالك برضي سليمان بن بلال

(1) قال أبو عمر : من : أ . ب .

(1) الموطأ - باب البيوع - الجائحة في بيع الثمار - حديث 1305 ص 427
وأخرجه البخاري ، ومسلم موصولاً .

ويثني عليه ذكره البخاري (1) قال : حدثنا اسماعيل بن أبي أويس ، قال : حدثني أخي ، من سليمان بن يحيى بن سعيد ، عن أبي الرجال : محمد بن عبد الرحمان ، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمان ، قالت : سمعت عائشة تقول : سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب ، عالية أصواتهما ، وإذا أحدهما يتنوضع الآخر ، ويسترفقه في شيء ، وهو يقول : والله لا أفعل ، فخرج عليهما رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فقال : ابن المتألي على الله أن لا يفعل المعروف ؟ فقال : أذا يا رسول الله ! فليفعل أي ذلك أحب (2) .

وفيه دليل على أن لا جائحة يقام بها ، وبحكم بالزامها البائع في الثمار ، إذا بيعت : قلت الجائحة أو كثرت ، لأنه لم يذكر فيه مقدار النقصان : كثيرا (3) كان أم قليلا . ولو لزم -ت « الجائحة » (4) في شيء من الثمار البائع بعد بيعه لبين ذلك

(1) في كتاب الصلح كما سيأتي ، كما أخرجه مسلم ، في باب استحباب الوضع من الدين .

(2) ما بين قوسين من : أ ، وهو غير مقروء في أغلبه لأن هذه النسخة تنطس حروفها أحيانا فلا تقرأ وحدها وهذا الموضع منها وقد طارت حروفه ونحن نستعين عليها بالنسخة حرف : ب . فإذا زادت : أ . على : ب ، في بعض المواطن ، فأننا نكون في محنة ، وهذا الحديث بسنده موجود في صحيح البخاري خرج في كتاب الصلح . في باب هل يشهر الامام بالصلح . كما أخرجه مسلم في باب استحباب الوضع من الدين لا في باب الشركة كما قال صاحب ذخائر الوارث .

(3) كثيرا : ب ، أ ، كثيرا : ج .

(4) الجائحة : مزيدة من : أ . ج .

رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ولبيّن (1) المقدار . وهذا معنى
اختلف فيه العلماء ، وقد ذكرنا ما لهم في ذلك من الأقوال ،
وما احتجوا به من الآثار في باب حميد الطويل من كتابنا هذا ،
فاغلى عن امادته ها هنا .

وفي الحديث أيضاً (2) اللدب الى حط ما أوجب (به) (3)
المبتاع في الثمار اذا ابتاعها ، فدب البائع لذلك (4) وحض عليه ،
ولم يلزمه ، ولا قضى عليه به . الا ترى الى قوله صلى الله عليه
وسلم في هذا الحديث : قالى (على الله) (5) ان لا يفعل خيراً .

ومن قال بوضع الجوائح على المبتاع في الثمار ، والزامها
البائع ، احتج بقول رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : أرأيت اذا
منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ وبحديثه أيضاً ، عليه
الصلاة والسلام ، انه نهى عن بيع السنين ، وأمر بوضع الجوائح ،
وقد مضى ما للعلماء في هذه الآثار ، من التأويل ، والتعريب ،
والوجوه ، والمعاني ، في باب حميد على ما ذكرنا ، وبالله توفيقنا .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى حديث حمرة
هذا دون لفظه من حديث أبي سعيد الخدري ، وهو حديث صحيح .

(1) ولبيّن : ب ، ج وبين : ا .

(2) وايضاً مزيدة من : ا ، ج .

(3) بهه مزيدة من : ا .

(4) لذلك : ا الى ذلك : ب

(5) على الله مزيدة من : ا .

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ، قال : حدثنا
 عيسى ، قال : حدثنا سحنون ، قال : أخبرنا ابن وهب ، عن عمرو
 ابن الحارث ، عن بكير بن الأشج ، عن عياض بن عبد الله ،
 عن أبي سعيد الخدري ، قال : أصيب رجل في ثمار ابتاعها وكثر
 دينه ، (فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم) (1) . تصدقوا (2)
 عليه ، فلم يبلغ وفاء دينه ، فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :
 خذوا ما وجدتم ولبس لكم الا ذلك .

وكان أبو عبد الرحمن النسائي يقول : هذا الحديث أصح
 من حديث سليمان بن عتيق في وضع الجوائح .

وحدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن
 إبراهيم الدهلي ، قال : حدثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ ،
 قال : حدثنا عبد العزيز بن يحيى (ح) (3) ، وحدثنا سعيد بن
 نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال :
 حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا شبابة قال جميعاً :
 حدثنا الليث بن سعد ، عن بكر بن عبد الله بن الأشج ، عن
 عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، عن أبي سعيد الخدري ،
 قال : أصيب رجل على عهد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ،
 في ثمار ابتاعها بدين ، فكثر دينه ، فقال رسول الله ، صلى الله
 عليه وسلم : تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك
 وفاء دينه ، فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لفرمائه :

(1) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مزبدة من : ١٠ ج .

(2) تصدقوا : ب تصدقوا ، أ

(3) هنا علامة التحويل ح مي ١٠ فقط .

خذوا ما وجدتم ، وليس لكم الا ذلك . ليس في حديث عبد العزيز بن يحيى « تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه » وهذا الحديث ، وحديث عمرة ، يدلان على ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لم يقض بوضع الجائحة ، (في قليل ، ولا كثير ، والذين) (1) قالوا معنى هذا الحديث في قوله : « ليس لكم الا ذلك » ، يعني في ذلك الوقت ، حتى الميسرة (2) ، (لانه كان مفلساً . ويحتمل (3) ان يكون الذي بقي عليه كان دون الثلث ، فقال : ليس لكم غير ذلك) (4) . وخالفهم غيرهم فقالوا : لو كان ذلك لبين في الحديث ، وهذه دعوى . وقد قال قوم ان معنى الامر بوضع الجوائح فما هو في وضع خراج الارض ، وهكراؤها ، عن اصاب زرعه أو ثمره آفة .

ومنه من قال : انما هذا قبل القبض فاذا قبض المبتاع ما ابتاعه فلا جائحة فيه .

ومنه من قال : الامر بوضع الجوائح انما كان على المدب الى الخير ، بدليل حديث عمرة هذا .

(وقوله فيه نأى الا بفعل خيراً) (5) لا أنه شيء . يجب القضاء به : لان العلماء مجمعون على ان من قبض ما يبتاع بما يجب

(1) في قليل ولا كثير والذين : زيادة من : ج .

(2) حتى الى ميسرة : ا حتى الى الميسرة : ج . حتى الميسرة : ب .

(3) فيحتمل : ب ويحتمل : ا .

(4) زيادة من : ا ب .

(5) ما بين قوسين من : ا ب . ويظهر ان هدم زيادتها اولى وان

نسخة : ج هي الصواب

به قبضه ، من كهل ، أو وزن ، أو تسليم ، وصار في يد المبتاع
كما كان في يد البائع ، ان المصيبة والجائحة فيه من المبتاع
الا الثمار اذا بيعت بعد بدو صلاحها فانهم اختلفوا في ذلك ،
فواجب رد ما اختلفوا فيه الى ما اجمعوا عليه من نظير . وفي
هذه المسألة نظر .

وقد ذكرنا مذهب مالك وأهل المدينة فيها ، ومذهب فبرهم
أيضاً وحجة كل فريق ملهم في باب حميد الطويل من كتابنا
هذا فلا وجه لاعادة (1) ذلك ها هنا وبالله التوفيق .

(1) لاعادة : ١٠١ ج لاعادته : ب .

مالك عن موسى بن عقبة ، تابعي ، مدني ، ثقة

وهو موسى بن عقبة بن أبي عياش ، يكنى أبا محمد ،
مولى الزبير بن العوام ، كان الزبير قد اعتق جده أبا عياش .
هكذا قال الواقدي وغيره . وقال يحيى بن معين : موسى بن
عقبة مولى أم خالد بنت (خالد بن) (1) سعيد بن العاص .

وقد ذكرنا في باب إبراهيم بن عقبة في صدر كتابنا
هذا في نسبه وولائه ما هو أكثر من هذا . وسمع موسى بن
عقبة من أم خالد بنت (خالد بن) (1) سعيد بن العاص ، ورأى
ابن عمر ، وسهل بن سعد قال : حججت وابن عمر بمكة ، عام
حج نجدة الحروري ، ورأيت سهل ابن سعد يتخطا حتى نوكأ
على المنبر فسار الامام بشي .

وكان موسى بن عقبة من ساكني المدينة ، وبها توفي ،
سنة احدى وأربعين ومائة ، قبل خروج محمد بن عبد الله بن
حسن . وكان مالك يثني على موسى بن عقبة . وكان اموسى
علم بالغازي والسيرة . وهو ثقة فيما نقل من اثر في الدين ،
وكان رجلا صالحا رحمه الله .

امالك عنه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في
الموطأ حديثان مسندان .

(1) خالد بن ساقطة في الموضعين من : ج .

حديث أول لموسى بن عقبة

مالك ، عن موسى بن عقبة ، عن كريب مولى عبد الله بن عباس ، عن أسامة بن زيد ، أنه سمعه يقول : دفع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم من عرفة ، حتى إذا كان بالشعب ، نزل ، فبال ، فتوضأ ، فلم يسبغ الوضوء ، فقلت له : الصلاة يا رسول الله ، فقال : الصلاة أمامك ، فركب ، فلما جاء المزدلفة ، نزل ، فتوضأ فاسبغ الوضوء ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى المغرب ، ثم أذاخ كل أناس بغيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها . ولم يصل بينهما شيئا (1) .

(قال أبو عمر : هكذا رواه جماعة الحفاظ الاثبات من رواية الموطأ عن مالك ، فيما علمت ، إلا أشهب ، وابن الماجشون ، فإنهما رواه عن مالك ، عن موسى بن عقبة ، عن كريب ، عن ابن عباس ، عن أسامة بن زيد . ذكره النسائي . قال : حدثنا محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم قال : حدثنا أشهب ، وكذلك حدث به المعافي عن ابن الماجشون ، والصحيح في هذا الحديث طرح

(1) الموطأ - كتاب الحج - صلاة المزدلفة - الحديث 909 ص 276 أخرجه البخاري في كتاب الوضوء* ومسلم في كتاب الحج .

ابن عباس من اسناده، والما هو لكريب من أسامة بن زيد (1) وكذلك رواه يحيى بن سعيد الانصاري، وحماد بن زيد، عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن أسامة، مثل رواية مالك سواء. ولم يخالف فيه على موسى بن عقبة فيما علمت. ورواه ابراهيم بن عقبة، واختلف (2) عليه فيه، فرواه سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن عقبة، ومحمد بن أبي حرملة، جميعا. عن كريب عن ابن عباس عن أسامة بن زيد مثله بمعناه، ادخلا بين كريب وبين أسامة عبد الله بن عباس، ورواه حماد بن زيد عن ابراهيم بن عقبة عن كريب عن أسامة. ورواه اسماعيل بن جعفر، عن محمد بن أبي حرملة، عن كريب عن أسامة لم يذكر ابن عباس، وكذلك رواه ابن المبارك، عن ابراهيم بن عقبة، مثل رواية حماد بن زيد، فدل ذلك كله على ضعف رواية ابن عيينة، وصحة رواية مالك ومن تابعه، وان ليس لابن عباس ذكر صحيح (في هذا الحديث) (3) والله أعلم.

وفي هذا الحديث من الفقه، الوقوف بعرفة يوم عرفة، ثم الدفع ملها بعد غروب الشمس على يقين (4) من مغيبها ليلة النحر الى المزدلفة. وهذا ما لا خلاف فيه. والوقوف المعروف بعرفة بعد صلاة الظهر والعصر في مسجد عرفة جميعا. في أول وقت الظهر

-
- (1) زيادة من : أ ب وفي ج في موضع ما بين الغلوتين ما يلي :
 - لا خلاف عن مالك في اسناد هذا الحديث ومكنه فهما علمت .
 - (2) فاختلف : ج واختلف : أ ب .
 - (3) في هذا الحديث زيادة من : أ ب .
 - (4) على يقين من مغيبها . ب ج . والاستيقان بمغيبها : أ

الى غروب الشمس والمسجد معروف وموضع الوقوف بجبال الرحمة معروف، وليس المسجد موضع وقوف لانه فيما (1) احسب من بطن عرفة (2) الذي أمر الواقف بعرفة ان يرتفع عنه ، وهذا كله أمر (3) مجتمع عليه ، لا موضع للمقول فيه .

وأما قوله في هذا الحديث : نزل فبال فتوضاً فلم (8) يسبغ الوضوء . فهذا (4) عندي - والله أعلم - انه استنجى بالماء ، أو اغتسل به من بوله ، وذلك يسمى وضوءاً في كلام العرب ؛ لانه من الوضوء التي هي النظافة ، ومعنى قوله : لم يسبغ الوضوء ، أي لم يكمل وضوء الصلاة ، لم يتوضاً للصلاة ، والاسباغ الاكمال ، فكأنه قال : لم يتوضاً وضوءه للصلاة ، ولكله توضاً من البول . هذا وجه هذا الحديث عندي - والله أعلم - وقد قيل : انه توضاً وضوءاً خفيفاً ليس بالبالغ ، وضوءاً بين وضوءين ، لصلاة واحدة ، وليس هذا اللفظ في حديث مالك ، ومالك أثبت من رواه ، فلا وجه للاحتجاج برواية غيره عليه ، وقد قيل في ذلك انه توضاً على (بعض) (5) أعضاء الوضوء ، (ولم) (6) يكمل الوضوء

(1) فيما من : ب . ج .

(2) أمر : مزيدة من ا .

(3) فلم : ب ، ج ولم : ا .

(4) فهذا : ب فوجهه : ا ، ج .

(5) فهو : ا بعض : ب . ج .

(6) ولم : ب . ج فلم : ا .

(1) بطن عرفة : قال في النهاية موضع عند المؤلف بعرفات .

للصلاة ، على ما روى عن ابن عمر ، أنه كان إذا أجلب ليلاً ، وأراد النوم ، غسل وجهه وبديه إلى المرفقين ، وربما مسح برأسه ونام ، وهو لم يكمل وضوءه للصلاة ، وهذا عندي وجه ضعيف لا معنى له ، ولا يجب أن يضاف مثله إلى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ولعل الذي حكاه عن ابن عمر لم يضبط ، والوضوء على الجنب عند النوم غير واجب ، وإنما هو ندب ؛ (لأنه) (1) لا يرفع فيه حدثه ، وفعله سنة وخبر ، وليس من دفع من عرفة إلى المزدلفة (2) ، يجد من الفراغ ما يتوضأ به وضوءاً يشتغل به عن النهوض إلى المزدلفة والنهوض إليها من أفضل أعمال البر .

فكيف يشتغل عنها بما لا معنى له ، ألا ترى أنه لما حانت (3) تلك الصلاة في موضعها نزل فاصبغ الوضوء لها ، أي توضأ لها كما يجب ، فالوضوء (4) الأول عندي الاستنجاء بالماء لا غير ، (لأنه) لم يحفظ عنه قط أنه توضأ للصلاة واحدة مرتين ، وإن كان يتوضأ لكل صلاة . ويحتمل قوله : الصلاة أي توضأ لها ، إذ رآه اقتصر على الاستنجاء ويحتمل غير ذلك (5) والله أعلم .

وقد روى عبد الله بن أبي مليكة ، عن أمه ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فاتبعه عمر بكوز من ماء ، فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : أي لم أومر أن

(1) لأنه من : ب . ج .

(2) مزدلفة : أ . ج ، المزدلفة : ب .

(3) حانت : ب . ج ، جاءت : أ .

(4) والوضوء : ب ، والوضوء : أ . ج .

(5) ما بين قوسين من : أ . ب .

أذوا كلاما بليت ، ولو فعلت لكنت سلة . وهذا على ما قلنا
وبالله توفيقنا ، ففي هذا الحديث ان رسول الله ، صلى الله
عليه وسلم ، كان يستلجى بالماء . على (حسب) (1) ما ذكرناه (2)

(ومن بين ما يروى في استنجاء رسول الله ، صلى الله
عليه وسلم بالماء ما رواه سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن
معاذ عن عائشة ، انها قالت لنسوة عندها: من أزواجكن (3)
ان يغسلوا عنهن اثر الغائط والبول ، فاني استحيهم ، وان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، كان يغمله ذكره يعقوب بن شيبة (4)
عن يزيد بن هارون ، عن سعيد .

وحدثنا سعيد بن نصر : حدثنا قاسم بن اصبح : حدثنا محمد
ابن اسماعيل : حدثنا الحميدي حدثنا سفيان ، عن عمرو ، قال : سمعت
ابن الحويرث يقول : سمعت ابن عباس ، يقول : كنا عند رسول
الله . صلى الله عليه وسلم ، فخرج من الغائط (فاني بطعامه) (5)
فقبل له : الا تتوضأ ؟ فقال ما أصلي فاتوضأ ، وهذا بين انه
كان عليه السلام ، لا يتوضأ وضوء الصلاة الا للصلاة ، وانه لا
يتوضأ كلما بال وضوء الصلاة (6) .

(1) حسب : من : ب : ج .

(2) ذكرناه : ب : ذكرنا : ج .

(3) من أزواجكن : ب : مروا أزواجكم : ج .

(4) يعقوب بن شيبة : ب : يعقوب ابن أبي شيبة ، وهو خطأ .
تقدمت ترجمته في الجزء الثاني .

(5) فاني بطعامه : من : أ .

(6) ما بين العالين ساطع من : ج .

وفي هذا الحديث ايضا من الفقه ان الامام اذا دفع بالحاج والناس معه ، لا يطلون المغرب في تلك الليلة الا مع العشاء في وقت واحد ، بالمزدلفة ، وهذا امر مجتمع عليه لا خلاف فيه

واختلف العلماء فيمن لم يدفع مع الامام ليلة وعذر ، ودفع وحده بعد دفع الامام بالناس ، هل له ان يصلي تلك (الصلتين) (1) في المزدلفة ، أم لا فقال مالك : لا ، يصليهما أحد ، قبل جمع الا من عذر ، فان صلاهما من عذر لم يجمع بينهما حتى يغيب الشفق.

وقال الثوري : لا يصليهما حتى يأتي جمعا ، وله السعة في ذلك الى نصف الليل ، فان صلاهما دون جمع اعاد . وقال ابو حنيفة : ان صلاهما قبل ان يأتي المزدلفة فعليه الاعادة ، وسواء صلاهما قبل مغيب الشفق او بعده ، عليه ان يعيدهما اذا اتى المزدلفة . وحجة هؤلاء كلهم قوله ، صلى الله عليه وسلم ، في هذا الحديث لاسامة : الصلاة امامك ، يعني بالمزدلفة ، واختلف عن ابي يوسف ومحمد ، فروى عنهما مثل قول ابي حنيفة ، وروى عنهما : ان صلى (2) بعرفات اجزأه . وعلى مذهب الشافعي لا ينبغي ان يصليهما قبل جمع ، فان فعل اجزأه ، وبه قال ابو ثور ، واحمد ، واسحاق . وروى ذلك عن عطاء ، وعروة ، وسالم ، والقاسم (3) وسعيد بن جبير ، وروى عن جابر بن عبد الله قال : لا صلاة الا بجمع ، ولا مخالف له من الصحابة فهما علمت .

(1) الصلاتين : ج ، الليلة : ب .

(2) لو صلاهما : ج ، ان صلى : ب .

(3) والقاسم : ا ، وابن القاسم : ب .

قال ابو عمر : قوله ، صلى الله عليه وسلم ، في هذا الحديث : الصلاة امامك ، يدل على انه لا يجوز لاحد ان يصليهما الا هناك ، وقد قال ، صلى الله عليه وسلم ، (خذوا عني مناسككم) (1) ، ولم يصلهما الا بالمزدلفة . فان كان له عذر فعسى الله ان يعذره ، واما من لا عذر له فواجب (1) ان لا تجزئه صلاته قبل ذلك الموضع على ظاهر هذا الحديث . ومن اجاز الجمع بينهما قبل المزدلفة او بعدها في غيرهما فانه ذهب الى انه سفر ، وللمسافر الجمع بين الصلوات على ما ذكرنا من أحكامهم (2) واقوالهم في كيفية الجمع بينهما للمسافر ، فيما سلف من كتابنا هذا ، وله أن لا يجمع بينهما ، لا يختلفون في ذلك للمسافر بفبر صرة والمزدلفة . قال مالك : يجمع الرجل بين الظهر والعصر يوم عرفة ، اذا فاته ذلك مع الامام . قال : وكذلك المغرب والعشاء ، يجمع ايضا بينهما بالمزدلفة من فاته ذلك مع الامام .

قال وان احتبس انسان دون المزدلفة لموضع عذر جمع بينهما ايضا قبل ان ياتي المزدلفة ، ولا يجمع بينهما حتى يغيب الشفق ، قال ابو حنيفة : لا يجمع بينهما الا من صلاهما مع الامام ، بعلي صلاتي عرفة وصلاتي المزدلفة . قال : واما من صلى وحده

(1) فواجب : ج ، واجب ، ب .

(2) أحكامهم : ج : أحكامها : ا ، ب .

(1) رواه مسلم بلفظ لتأخذوا عني مناسككم وهو جزء من حديث رواه جابر ، انظر مبادئ الازهار بشرح مشارق الانوار ج 2 ص 94 ، وكذلك رواه أبو داود : لتأخذوا عني مناسككم .

فلا يصلي كل صلاة منهما الا لوقتها . وكذلك قال الثوري ، قال :
ان صليت في رحلك فصل كل صلاة لوقتها .

وقال الشافعي ، وابو يوسف ، ومحمد ، واحمد بن حنبل ،
وابو ثور ، واسحاق : جائز ان يجمع بينهما من المسافرين من
صلى مع الامام ، ومن صلى وحده اذا كان مسافرا ، وعلمتهم
في ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، افما جمع بينهما
من اجل السفر فلكل مسافر الجمع بينهما . وكان عبد الله بن
عمر يجمع بينهما وحده . وهو قول عطية :

وقد ذكرنا حكم الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، وحكم
الاذان بينهما (1) والاقامة ، ومن اجاز ان تلتاح الابل ، وغير ذلك
بينهما ومن لم يحز ذلك وما للمعلماء في ذلك كله من الاقوال ،
والاعتلال من جهة الاثر والنظر ، في باب ابن شهاب ، عن سالم ،
من كتابنا هذا ، فلذلك لم نذكره هاهنا وبالله توفيقنا .

وفي هذا الحديث أيضاً دلالة واضحة على أن الجمع (2)
في ذلك توقّف منه صلى الله عليه وسلم .

(1) فيهما : ا ، ج بينهما : ب .

(2) الجمع : ا ، ب . الاجماع : ج .

ألا نرى الى قوله ، صلى الله عليه وسلم ، لامامة حوئن قال
له الصلاة بارسول الله ، فقال له: الصلاة أمامك ، يريد موضع
الصلاة أمامك ، وهذا بؤن لا إشكال فيه ، وهو أمر مجتمع عليه.
وفي هذا الحديث أيضاً دليل على أن من السلة لمن جمع بين
الصلاتين ان لا يتلفل ببيلهما .

(روى سفيان بن عييلة عن أبي نجيح عن عكرمة قال :
انخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وانخذتموه مصلى . يعلى الشعب(1).

(1) ما بين قوسين : من : ب .

حديث ثمان لموسى بن عقبة

مالك، عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله، انه سمع
أباه يقول: يبدأؤكم هذه التي نهذبون على رسول الله، صلى
الله عليه وسلم، فيها، ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم،
الا من عند المسجد، يعلى مسجد ذي الحجة (1) .

قال أبو عمر: هكذا روي هذا الحديث جماعة الرواة للموطأ
(عن مالك رحمه الله) (1) وكذلك رواه ابن عيينة، كما رواه مالك
سواء، بلفظ واحد، وبإسناده (2) قال فيه: سمعت موسى، سمع سالما،
سمعت ابن عمر، فذكره، ورواه شعبة، عن موسى بن عقبة
فخالفهما في معناه. (وسنذكر ذلك في هذا الباب ان شاء الله) (3)
وأما قوله في هذا الحديث يبدأؤكم فإنه (4) اراد موضعكم الذي

(1) عن مالك رحمه الله : ١ . ج . رحمه الله : ب .

(2) بإسناده : ب . وبإسناده : ١ . ج .

(3) زيادة من : ١ . ج .

(4) فإنه : ١ . ج . فإن : ب .

(1) الموطأ : باب الحج ، العمل في الاملال : حديث 787 ص 287 وأخرجه
الشيخان في الحج والحميدي عن سفيان عن موسى بن عقبة كذلك . مسند
الحميدي حديث 659 وأخرجه أبو داود عن القعنبي عن مالك ، حديث 1771 .

تزعّمون أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لم يهل الا منه ، قال ذلك ابن عمر منكراً لقول من قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انما اهل في حجته حين أشرف على البداء ، والبداء الصحراء (1) يريد ببداء ذي الحليفة

وأما قوله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالاهلال في الشريعة هو الاحرام بالحج ، وهو التلبية بالحج او العمرة (2) وهو قول : لبك اللهم لببك وينوي ما شاء من حج أو عمرة . وأكثر الفقهاء يقولون : ان الاحرام فرض من فرائض الحج ، وركن من أركانه ، اما بالقول والنية جميعاً ، وأما بالنية ، على حسب اختلافهم في ذلك مما سنذكره في باب نافع ، عند ذكر (حديث) (3) التلبية في كتابنا هذا ان شاء الله (واتفق مالك بن أنس ، والشافعي ، على أن النية في الاحرام تجزيء عن الكلام) (4) وناقض (في هذه المسألة) (5) أبو حنيفة فقال : ان الاحرام عنده (6) من شرط التلبية ولا يصح الا بالنية كما لا يصح الدخول في الصلاة الا بالنية والتكبير ، ثم قال :

-
- (1) الصحراء : ١٠ ج . البطحا : ب .
 - (2) أو العمرة : ب ، ج . والعمرة : ا .
 - (3) حديث : نافلة من : ب .
 - (4) تكملة من : ١٠ ج .
 - (5) زيادة من : ب .
 - (6) كلمة : عنده موجودة في النسخ الثلاث ، وهي غير محتاج اليها .

فيمن أغمى عليه ، فاحرم عنه أصحابه ، ولم يفق حتى (فاته) (1)
 الوقوف بعرفة انه يجزيه احرام أصحابه عنه ، وبه قال الاوزاعي .
 وقال مالك ، والشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد : من عرض له هذا
 فقد فاته الحج ، ولا ينفعه احرام أصحابه عنه . قالوا (2) وناقض
 مالك فقال : من أغمى عليه ، فلم يحرم فلا حج له . ومن وقف
 بعرفة مغمى عليه اجزأه . وقال بعض أصحابنا : ليس بتناقض :
 لان الاحرام لا يفوت الا بفوت عرفة ، وحسب المغمى عليه ان
 يحرم اذا أفاق قبل عرفة ، فاذا أحرم ثم أغمى عليه ، فوقف به
 مغمى عليه اجزأه من أجل أنه على احرامه .

قال أبو عمر : الذي يدخل علينا في هذا ان الوقوف بعرفة
 فرض ، فيستحيل ان يتأدى من غير قصد الى أدائه (3) كلاحرام
 سواء ، وكسائر الفروض لا تسقط الا بالقصد الى أدائها بالنية
 والعمل ، هذا هو الصحيح في هذا الباب ، والله الموفق للصواب .

ووافق أبو حنيفة مالكا فيمن شهد عرفة مغمى عليه ، ولم
 ينو حتى انصدع الفجر ، وخالفهما الشافعي فلم يجز للمغمى عليه
 وقونه بعرفة حتى يصح ويفيق ، عالماً بذلك ، قاصداً اليه . ويقول
 الشافعي قال أحمد . واسحاق ، وأبو ثور ، وداود ، وأكثر الناس .
 وسنذكر التلبية وحكمها في باب نافع من كتابنا هذا ان شاء

(1) فات : ا ، فاته : ب : ج .

(2) قالوا : مزيدة من ج .

(3) أدائه : ا ب ، ادا : ج .

الله . وأصل الاهلال في اللفظة رفع الصوت ، وكل رافع صوته فهو مهل ، ومنه قيل للطفل اذا سقط من بطن أمه فصاح ، قد استهل صارخاً ، والاستهلال والاهلال سواء ، ومنه قول الله عز وجل : (وما أهل به لغير الله ؛) (1) لان الذابح ملهم كان اذا ذبح لآلهة (2) سماها ، ورفع صوته بذكرها . وقال اللبابة :

أو درة صدفة فواصها بهج متى يرها يهل ويسجد
يعني باهلاله رفعه صوته بالحمد والدعاء اذا رآها .

وقال ابن أحرر :

يهل بالفرقة ركبانها كما يهل الراكب المعتمر

بالفرقة
هلاء

واختلفت الآثار في الموضع الذي أحرم رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فيه لحجته من أقطار ذي الحليفة ، ولا خلاف ان ميقات أهل المدينة ذو الحليفة ، وسنذكر الواقيت ، وما للعلماء في حكمها ، في باب نافع من كتابنا هذا ان شاء الله - فقال قوم : أحرم من مسجد ذي الحليفة بعد ان صلى فيه ، وقال آخرون : لم يحرم الا من بعد ان استوت به راحلته بعد خروجه من المسجد ، وقال آخرون لما أحرم حين اظل على البهلاء فأشرف (3) عليها .

(1) وما أهل به لغير الله : ا. ب. وما أهل لغير الله به : ج .

(2) لآلهته : ا. ب. لآلهته : ج .

(3) وأشرف عليها ، ب ج . فأشرف : ب .

وقد اوضح ابن عباس المعلى في اختلافهم رضي الله عنه ،
 فاما الآثار التي ذكر فيها انه اهل حين اشرف على البيداء فاخبرنا
 محمد بن ابراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية قال : حدثنا
 احمد بن شعيب ، قال : اخبرنا اسحاق بن ابراهيم ، قال : اخبرنا
 اللضر ، قال : اخبرنا اشعث ، بن عبد الملك ، عن الحسن ، عن
 انس بن مالك ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، صلى
 الظهر بالبيداء ، ثم ركب وصعد جبل البيداء واهل بالحج والعمرة
 حين صلى الظهر .

واخبرنا (1) عبد الله بن محمد بن عبد المومن ، قال :
 اخبرنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا ابو داود ، قال : حدثنا أحمد
 بن حنبل ، قال : حدثنا روح ، قال : حدثنا اشعث بن الحسن ،
 عن انس بن مالك ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، صلى
 الظهر ثم ركب راحلته ، فلما علا على البيداء اهل .

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان ان قاسم بن اصبغ حدثهم ،
 قال : حدثنا ابو قلابة (2) قال : حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث
 قال : حدثنا شعبة ، عن موسى بن عقبة ، عن سالم ، عن ابيه ،
 ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، احرم من البيداء ، وربما
 قال : من المسجد حين اسقوت به راحلته . ورواية شعبة لهذا
 الحديث عن موسى بن عقبة مخالفة (3) لرواية مالك عنه باسناد واحد .

(1) واخبرنا : ج . اخبرنا : ا . ب .

(2) ابو قلابة : ا . ب . ابو داود : ج .

(3) مخالفة . ب . ج . مخالف : ا .

وروى مالك عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح (1) أنه سمع عبد الله بن عمر ، يقول : لم أر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، يهمل حتى (1) فليبعث به راحلته . وابن جريح وغيره ، عن محمد بن المنكدر ، عن انس ، مثله بمعناه ومحمد بن اسحاق ، عن ابي الزناد ، عن عائشة بنت سعد ، عن ابيها ، قال : كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استقلت به راحلته ، وإذا أخذ طريق أحد أهل إذا اشرف على البيداء .

ففي هذه الآثار كلها الاهلال بالبيداء ، وهي مخالفة لحديث مالك في هذا الباب .

وقد ذكر هذه الآثار كلها ابو داود ، وهي آثار ، ثابتة ، صحاح ، من جهة النقل . وحديث ابن عباس يفسر ما اوهـم الاختلاف منها (2) .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى ، قال : حدثنا محمد ابن بكر بن عبد الرزاق ، قال حدثنا سليمان بن الاشعث ، قال : حدثنا محمد بن منصور ، قال : حدثنا يعقوب بن ابراهيم ابن سعد ، قال : حدثني ابي ، عن ابن اسحاق ، قال : حدثني خصيف بن عبد الرحمان الجزري ، عن سعيد ابن جبير ، قال :

(1) حتى : ب ، ج . وهو الصواب . حين : ا . وهو تصحيف مفسد للمعنى .
(2) في ا : زيادة كلمة : والحمد لله .

(1) عبيد بن جريح التميمي ، مولاهم ، عن ابن عمر ، فرد حديث عندهم ، ومن ابي هريرة . وعنه المقبري ، وزيد بن اسلم ، وثقة النسائي الخلاصة والتقريب .

قلت لعبد الله بن عباس : يا أبا عباس عجبت لاختلاف اصحاب رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في أهلال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، حين اوجب ، فقال : اني لاعلم الناس بذلك ، خرج رسول الله . صلى الله عليه وسلم ، حاجا . فلما صلى بمسجده بذى الحليفة ركعتين ، اوجبه (1) مجلسه . فاهل بالحج حين فرغ من الركعتين (2) فسمع ذلك منه اقوام فحفظ عنه ، ثم ركب ، فلما استقلت به ناقته اهل ، وادرك ذلك منه اقوام ، وذلك ان الناس كانوا يأتون ارسالا فسمعه حين استقلت به راحلته يهل ، فقالوا : انما اهل حين استقلت به ناقته ، ثم مضى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فلما وقف على شرف البيداء اهل (بها) وادرك ذلك منه اقوام ، فقالوا : انما اهل حين هـلا على شرف البيداء (3) فمن اخذ بقول عبد الله بن عباس اهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه .

قال ابو عمر : قد بان بهذا الحديث معنى اختلاف الآثار في هذا الباب ، وفيه تهذيب لها وتلخيص وتفسير لما كان ظاهره الاختلاف منها ، والامر في هذا الباب واسع ، عند جميع العلماء . وبالله التوفيق .

(1) اوجب : ج . اوجبه : ا . ب .

(2) الركعتين : ج . ركعتيه : ب . ركعتين . ا .

(3) زيادة من : ا . ج .

مالك عن موسى بن ميسرة حديثان متصلان

وكان موسى بن ميسرة من فضلاء أهل المدينة ، وكان
مالك يثق به ، ويصفه بالفضل ، وتوفي موسى بن ميسرة سنة
ثلاث وثلاثين ومائة (1) .

(1) موسى بن ميسرة: قال في التقریب : ثقة من السادسة مات بعد الثلاثين .
وقال السيوطي روى موسى عن عكرمة وسعيد بن أبي هند وجماعة .
وروى عنه مالك وغيره وثقة يحيى والنسائي .

حديث أول لموسى بن ميسرة

مالك ، عن موسى بن ميسرة ، عن سعيد بن أبي هند ،
عن أبي موسى الأشعري ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ،
قال : من أحب بالرد فقد عصى الله ورسوله (1) .

(قال أبو عمر : لم يختلف الرواة للموطأ في اسناد هذا
الحديث عن مالك (1) (ورواه اسحاق بن سليمان الرازي ، عن
مالك ، باسناده فقال : من أحب بالرد شهر . ذكره الدارقطني (2)
(وقد روى فيه حديث مكر عن مالك ، عن نافع ، عن أبي
عمر ، قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، من أحب
بالشطرنج فقد عصى الله ورسوله . وهذا اسناد عن مالك مظلم ،
وهو حديث موضوع باطل ، وأما حديث الموطأ : حديث أبي
موسى) هذا (3) فحديث صحيح ، وليس يأتي الأمن طريق سعيد بن
أبي هند ، عن أبي موسى الأشعري .

(1) زيادة من : أ ب .

(2) هذه الزيادة من : أ .

(3) من : أ ب وفي : ج هذا حديث الخ .

(1) الموطأ كتاب الجامع - باب ما جاء في الرد ص 681 حديث 1742
وأخرجه أيضاً أبو داود في كتاب الادب والحاكم وقال على شرطهما وأخذه الذهبي .

وسعيد هذا من ثقات التابعين ، موسى لفزارة ، وابله عبد الله بن سعيد بن ابي هند محدث ثقة . ورواه الميث بن سعد ، عن ابن الهادي ، عن موسى ابن مسيرة ، عن عبد الله (بن سعيد) (1) عن سعيد بن ابي هند عن ابي موسى قال : سمعت رسول الله . صلى الله عليه وسلم ، وذكر عده الذرد فقال : عصى الله ورسوله . عصى الله ورسوله ، من ضرب بكعابها يلعب بها . حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا ابراهيم بن اسحاق النيسابوري ، قال : حدثنا يحيى بن يحيى ، قال حدثنا الميث بن سعد فذكره باسناده .

ورواه ابن وهب قال : اخبرني اسامة بن زيد ، ان سعيد ابن ابي هند حدثه عن ابي موسى الاشعري ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال : من لعب بالثره فقد عصى الله ورسوله . قرأته على عبد الرحمان بن يحيى ، ان علي بن محمد حدثهم ، قال : حدثنا احمد بن سليمان ، قال : حدثنا سحنون ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني اسامة بن زيد ، ثم ذكر حديث مالك : (عن مالك) (2) والضحاك بن عثمان ، عن موسى بن مسيرة ، عن سعيد بن ابي هند عن ابي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مثله . وروى هذا الحديث حماد بن زيد ، عن نافع ، عن سعيد بن ابي هند ، ان ابا موسى قال : من

(1) زيادة من : ١٠ ب .

(2) (عن مالك) غير موجوده في : ج .

لعب بالنرد فقد صلى الله ورسوله: يوقفه (1) على أبي موسى
والذين رفعوه ثقات يجب قبول زيادتهم . وفي قول أبي موسى:
فقد صلى الله ورسوله ، ما يدل على رفعه . ورواه ابن المبارك،
قال : أنبأنا (2) أسامة بن زيد ، يعلى الليثي ، قال : حدثني سعيد
ابن أبي هند، عن أبي مرة مولى عقيل، فيما أعلم عن أبي موسى، عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : من لعب بالنرد فقد عصى
الله ورسوله . (وذكره أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق قال :
سمعت عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، عن أبيه ، عن رجل ،
عن أبي موسى الأشعري أن النبي ، صلى الله عليه وسلم قال :
من لعب بالكعب فقد عصى الله ورسوله .) (3) .

وهذا الحديث يحرم اللعب بالنرد جملة واحدة ، لم يستثن
وقتا من الاوقات ، ولا حالا من حال ، فسواء شغل النرد عن
الصلاة او لم يشغل ، او الهى عن ذلك ومثله او لم يفعل شيئا
من ذلك ، على ظاهر هذا الحديث .

والنرد قطع ملونة تكون من خشب البقس ، ومن عظم
الفيل ، ومن غير ذلك . وهو الذي يعرف بالطبل ويعرف بالكعاب،
ويعرف ايضا بالأرن ويعرف ايضا بالنرد شهر.

-
- (1) يوقفه : أ . يوقفه : ب ، ج .
(2) أنبأنا : ب أنبأني : ج . أخبرنا : أ .
(3) من : أ ، ج .

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المومن ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا ابو داود ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى عن سفيان ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن ابيه ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال : من لعب باللرد شهر فكأنما فمس يده في لحم خنزير .

وحدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا ابو بكر بن ابسي شعبة ، قال : حدثنا عبد الله بن نمير ، وابو أسامة ، عن سفيان ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان ابن بريدة ، عن أبيه ، رفعه ، قال : من لعب باللرد شهر فكأنما فمس يده في لحم خنزير ودمه .

وذكر ابن وهب قال : حدثني مالك بن أنس ، وعبد الله بن عمر ، ويونس بن يزيد ، وغيرهم ، ان نافعا حدثهم : أن عبد الله بن عمر ، كان اذا وجد احدا يلعب باللرد ضربه ، وكسرها ، زاد يونس وغيره : وأمر بها فأحرقت بالنار .

قال وحدثني سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، قال : دخل عبد الله بن عمر داره ، فإذا أناس يلعبون فيها باللرد ، قال : فصاح ابن عمر ، وقال : ما لداري يلعب فيها بالآرن ، قال : وكانت اللرد تدعى في الجاهلية بالآرن . قال : وحدثنا جرير بن حازم ، عن الحسين بن عمار ، عن علي بن الاقمر (1) (1) عن مسروق

(1) الاقمر : ب . ج . الاحمر : ا وهو غير صحيح .

(1) علي بن الاقمر من الرواية ترجمه في التهذيب والتقريب والخلاصة وغيرها وثقة ابن معين .

ابن الأجدع ، قال : قال ابن مسعود : اياكم وهذه الكعاب الموشومات
اللاتي يزحزن فانهن من الميسر . قال ابن وهب : وسمعت مالك
ابن أنس يكره ما يلعب به من الطبل والاربعة عشر . قال : وحدثني
عبد الله بن عمر ، عن مسعود بن عبد الله بن يسار ، ان عبد الله
ابن عمر مر بصبيان يلعبون (بالكجة) (1) وهي حفر فيها حصا يلعبون
بها ، قال : فسدها ابن عمر ونهاهم عنها .

قال : وحدثني يونس ، عن ابن شهاب ، ان ابا موسى الاشعري ،
قال : لا يلعب بالشطرنج إلا خاطيء ، وذكر (ابو زيد : (2) عمر
ابن شبة (3) قال : حدثنا محمد بن يحيى ، واهراهم بن الملقر ،
قالا : (4) حدثنا عبد العزيز بن همران ، قال : حدثنا عبد الله بن جعفر بن
عبد الرحمان بن المسور (5) بن محزمة قال : حدثنا ابن ابي هون
الازدي ، قال : سمعت عثمان بن ابي سليمان يقول : اول من قدم
بالرد الى مكة ابو قيس (6) بن عبد مناف بن زهرة ، فوضعها
بقباء الكعبة ، (7) فلعب (8) بها وعلماها (وذكر عمر بن شبة في

-
- (1) بالكجة : ب ، ج وفي ا ، بياض .
 - (2) ابو زيد : من ، ا ، ب .
 - (3) شبة : ب ، ج . شبة : ا . والاول الصحيح .
 - (4) قال : ا ، ج . قال : ب .
 - (5) المسور : ب ، ج . المنذر : ا .
 - (6) ابو قيس : ا ، ب . ابن قيس : ج .
 - (7) بفساء : الكعبة : ا ، ب . سعيد الى جنبه : ج .
 - (8) فلعب : ا ، ب . ولعب : ج .

في كتابه في سير عثمان قال: حدثنا بشر بن عمر، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن الجميد (1) بن عبد الرحمان، عن موسى ابن ابي سهل، عن زبيد (2) بن الصلت أنه سمع عثمان، وهو على المنبر، يقول: ايها الناس إياكم والميسر، يريد النرد، فانه ذكر لي انها في بيوت اناس منكم، فمن كانت في بيته فليخرجها وليكسرها، ثم قال: وهو على المنبر مرة أخرى: ايها الناس! إنني قد كلمتكم في هذه النرد، فلم اركم اخرجتموها، ولقد هممت بحزم الحطب ثم ارسل الى الذين هي في بيوتهم فاحرقها عليهم.

وذكر ابن وهب قال: اخبرني مالك بن انس، عن علقمة ابن ابي علقمة، عن امه، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، انه بلغها ان اهل بيت في دارها يلعبون نرد، فارسلت اليهم: لئن لم تخرجوها لاخرجنكم من هاري، وانكرت ذلك عليهم. (1).

قال ابو عمر: اختلف العلماء في اللعب بالنرد، فكره ذلك مالك على ما ذكرنا عنه، ولم يختلف اصحابه في كراهة اللعب بها، وذكر ابن وهب كراهية اللعب بالنرد والخطرنج عن ابن عمر، وعائشة، وابي موسى الاشعري، والقاسم بن محمد، وسعيد

(1) زيادة من: ١٠ ب.

(1) جميد بن عبد الرحمان ترجمه في تهذيب التهذيب وفي الجرح والتعديل وفي التاريخ الكبير.
(2) زبيد بن الصلت ترجمه في الجرح والتعديل.

ابن المسيب ، وتبيع واكثرهم فيما تدل ألفاظ الآثار منهم انما
كرهوا المقامرة بها . وقال الشافعي : اكره اللعب بالثرد للخبر .
واللاعب بالشطرنج والحمام بغير قمار ، وان كرهناه ايضا أخف حالا .

وقال ابو حليفة واصحابه : يكره اللعب بالشطرنج ، والثرد ،
والاربعة عشر ، وكل اللهو ، (فان لم يظهر من اللاعب بها (1)
كبيرة ، وكانت حاسنه أكثر من مساويه ، قبلت شهادته عندهم) ، (2)
وقول مالك واصحابه مثل ذلك ، الا ان مذهبهم في شهادته أنه
لا تجوز شهادة اللاعب بالثرد ، ولا شهادة المدين على لعب الشطرنج .
(وقال بعضهم : الثرد والشطرنج سواء لا يكره الا الايمان عليهما .
وقال بعضهم : الشطرنج شر من الثرد ، فلا تجوز شهادة اللاعب
بها . وان لم يكن مدمنا .

وممن قال ذلك الليث بن سعد ، ذكره ابن وهب عنه .
قال : اللاعب بالشطرنج لا خير فيه ، وهي شر من الثرد .
وقال ابن شهاب : هي من الباطل ولا أحبها . ذكره ابن
وهب ، عن يحيى بن أيوب ، عن عقيل ، عنه .
واما الشافعي فلا تسقط عند اصحابه في مذهبه شهادة اللاعب
بالثرد ، ولا بالشطرنج ، اذا كان عدلا في جميع أحواله ، ولم

(1) بها : أ فيها ، ب .

(2) ما بين قوسين ساقط من : ج .

يظهر منه سفه ، ولا ريبة (ولا كبيرة) (1) الا ان يلعب بها قمارا .
 فان لعب بها قمارا ، او كان بذلك معروفا ، سقطت مدالته وسفه
 نفسه ، لاكله (2) المال بالباطل ، ولم (8) يختلف العلماء ان
 القمار من الميسر المحرم .

واكثرهم (4) على كراهة اللعب بالدرد على كل حال :
 قمارا أو غير قمار ، للخبر الوارد فيها ، وما اعلم أحدا ارخص
 في اللعب بها الا ما جاء من عبد الله بن مغفل (ومكرمة
 والشعبي وسعيد بن المسيب) (5) فان شعبة روى (6) عن يزيد بن
 أبي خالد ، قال : دخلت على عبد الله بن المغفل وهو يلعب
 امرأته الخضيراء بالقصاب . فعلى الفرد شير ، وروي عن عكرمة
 والشعبي أنهما كانا يلعبان بالدرد ، وذكر ابن قتيبة عن اسحاق
 بن راهويه ، عن النضر بن شميل ، عن شعبة ، عن عبد ربه ،
 قال : سمعت سعيد بن المسيب - وسئل عن اللعب بالمرء فقال :
 اذا لم يكن قمارا فلا بأس به . قال اسحاق : اذا لعبه على غير
 معنى القمار ، يريد به التعليم ، والمكايمة ، فهو مكروه ، ولا
 يبلغ ذلك اسقاط شهادته .

-
- (1) ولا كبيرة : زيادة من أ ، ب .
 - (2) لاكله : أ ، ب . لاكل : ج .
 - (3) ولم : أ ، ب . ولا : ج .
 - (4) وأكثرهم : أ ، ب . وجمهور أهل العلم . ج .
 - (5) زيادة من : أ ، ب .
 - (6) وروى شعبة : أ ، ب . فان شعبة روى : ج .

قال أبو عمر : ثبت عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أنه نهى عن اللعب بالرد ، فأخبر أن فاعل ذلك عاص لله ورسوله ، فلا معنى لما (1) خالف ذلك ، وكل من خالف السنة فمحتجوج بها ، والعق في اتباعها ، والضلال فيما خالفها ، إلا أنه يحتمل اللعب بالرد الملهي عنه على وجه القمار . وحمل ذلك على العموم : قمارا أو غير قمار ، أولى واحوط أن شاء الله (2) .

(أخبرنا عبد الوارث بن سفيان : حدثنا قاسم بن أصبغ : حدثنا ابن وضاح : حدثنا موسى بن معاوية ، حدثنا وكيع عن الفضل بن دهم ، قال : كان الحسن يقول : الرد ميسر المعجم .) (3) وأما الشطرنج فاختلف أهل العلم في اللعب بها على غير اختلافهم في اللعب بالرد ؛ لأن كثيرا منهم أجاز اللعب بالشطرنج على غير قمار . ومن رويت الرخصة عنه في اللعب بالشطرنج ما لم يكن قمارا سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن سيرين ومحمد بن المنكدر ، وعروة بن الزبير ، وابنه هشام ، وسليمان بن يسار ، وأبو وائل ، والشعبي ، والحسن البصري . وعلي بن الحسن بن علي ، وجعفر بن محمد ، وابن شهاب ، وربيعه ، وعطاء . كل هؤلاء يجيز اللعب بها على غير قمار . وقد روي عن سعيد بن المسيب في الشطرنج أنها ميسر . وهذا محمول

(1) لما : أ ، ب . لشي : ج .

(2) أن شاء الله سائطة : من : ج .

(3) هذه زيادة من : أ ، ب .

حدثنا علي القمار : اثلا تتعارض الروايات (1) منه ، ولا يختلف العلماء (2) في ان المقامرة عليها واكل الخمر بها لا يحل والله من الميسر المحرم وفاعل ذلك المشهور به سفيه لا تجوز شهادته، وروى الوليد بن مسلم قال : حدثنا الاوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمان بن عوف عن ابي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال لصاحبه نعال اقامرك فله تصدق، قال الوليد : سمعت الاوزاعي يقول : اذا تقامرا بمالين فهو حرام عليهما (3) فليتصدقا به ، فان كان في قمارهما عتق مملوك نفذ ذلك .

حدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا الحسن بن رشيق ، قال : حدثنا علي بن سعيد (قال) (4) : حدثنا الصلت بن مسعود ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن هشام ، عن محمد بن سيرين ، انه لم يكن يرى بأسا بلعب الشطرنج إذا لم يكن قمارا .

أخبرنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا محمد بن هرون الجوهري ، قال : حدثنا ابن رشد بن ، قال : حدثنا ابن بكير : قال : حدثنا ابن لهيعة (5) عن عقيل ، عن ابن شهاب ، قال ، لا بأس بلعب الشطرنج ما لم يكن فيه قمار ، وروى وكيع ، عن سفيان ، عن ليث ، عن مجاهد ، وطاوس ، وعطاء ، قالوا :

(1) الروايات : ١ الرواية : ب ، ج .

(2) في : ب زيادة كلمة (المشهورون) هنا .

(3) عليهما : ج عليهما : أ ، ب .

(4) قال : من : ١ .

(5) قال حدثنا ابن لهيعة : ب حدثنا ابن لهيعة : ج . قال ابن لهيعة بدون حدثنا : أ .

كل شيء من القمار فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز.
ووكيع عن سفيان عن مغيرة عن ابراهيم مثله .

(وتحصيل مذهب مالك وجهور الفقهاء في الشطرنج ان من
لم يقامر بها ولعب مع أهله ، في بيته مستترا به ، مرة في الشهر
أو العام، لا يطلع عليه ، ولا يعلم (به) (1) انه معفو عنه، غير محرم
عليه ، ولا مكروه له ، وانه ان تخلص به ، واستهتر فيه ، سقطت
مروته وعدالته ، وردت شهادته . وهو (2) بذلك على انه ليس
بمحرم لنفسه (8) وعينه ، لانه لو كان كذلك لاستوى قليله
وكثيره في تحريره . وليس بضطر اليه ، ولا مما لا (4) ينفعك
عله فيمضي من الميسر مله) (5) .

(1) (به) مرادة من : أ .

(2) وهو : أ . وهذا : ب .

(3) لنفسه : أ . بنفسه : ب .

(4) (كلية لا) ساقطة من : أ .

(5) زيادة من : أ ، ب .

حديثان لموسى بن ميسرة

مالك ، عن موسى بن ميسرة ، عن أبي مرة : مولى عقيل ابن أبي طالب ، أن أم هانئ بنت أبي طالب أخبرته ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، صلى عام الفتح ثمانين ركعات ملتحناً في ثوب واحد (1) .

قال أبو عمر : أبو مرة هذا قيل : اسمه بزبد . ويقال : هو مولى أم هانئ ، والصحيح أنه مولى عقيل بن أبي طالب كما قال مالك عن أبي النضر . وموسى بن ميسرة (2) وأما أم هانئ فقد ذكرناها في الصحابة بما يغني عن ذكرها هاهنا .

وذكر بعض من ذهب مذهب العراقيين في أن صلاة النهار جائز أن تكون أربعاً ، وستاً ، وثمانياً ، وأكثر ، لا يسلم إلا في آخرهن : أن حديث أم هانئ هذا في صلاته عليه السلام ، صلاة

(1) الموطأ - كتاب الصلاة . صلاة الضحى ، حديث 854 ص 107 وأخرجه البخاري ومسلم .

(2) في الجرح والتعديل قال : أبو مرة مولى عقيل . وعليه اقتصر وانظر تهذيب التهذيب وغيره وهو ثقة من الثالثة .

الضحى بشهد له . لانه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سلم في شيء منها الا في آخرها .

قال أبو عمر : وليس له فيما ذكر من ذلك حجة ؛ لانه حديث مجمل ، يفسره غيره . وقد روى على الأزدي الباقى (1) عن ابن عمر ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : صلاة الليل والنهار مثلى مثلى . وبه كان يفتي ابن عمر .

ذكر مالك انه بلغه ، ان عبد الله بن عمر كان يقول : صلاة الليل والنهار مثلى مثلى . ومثلى ومثلى ، يقتضي الجلوس والسلام في كل ركعتين ، وما يدل على ان صلاة النهار ركعتين ركعتين ، كصلاة الليل سواء ، قوله صلى الله عليه وسلم ، اذا دخل أحدكم المسجد فليصل ركعتين ، وانه صلى الله عليه وسلم ، كان يصلي قبل الظهر ركعتين ، وبعده ركعتين ، وقبل الفجر ، ركعتين ، وانه كان اذا قدم من سفر صلى ركعتين ، وعلى هذا القول جماعة فقهاء الحجاز ، واليه ذهب مالك والشافعي .

وبه قال أحمد بن حنبل ، واحتج بلهو ما ذكرنا ، وكان يحيى بن معين يخالف أحمد في حديث علي الأزدي ، وبضعفه ولا يحتج به ، وبذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة ،

(1) علي بن عبد الحميد الأزدي الباقى وثقة المجلى وقال ابن هدى لا بأس به انظر الكاشف .

وبقول : ان نافعاً ، وعبد الله بن دينار ، وجماعة رووا هذا الحديث
عن ابن عمر لم يذكروا فيه والنهار .

قال أبو عمر : مذهب أحمد مع أنه مذهب الحجازيين
أولى ؛ لأن ابن عمر روى هذا الحديث وفهم مخرجه وكان
يقول ، بأن صلاة الليل والنهار مثلي مثلي ، ولم يكن ابن عمر
ليخالف رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لو فهم أن صلاة النهار
بخلاف صلاة الليل في ذلك . وبالله التوفيق .

وقد روى الليث عن عبد الله بن سعيد ، عن همران بن
أبي انس ، عن عبد الله بن نافع بن العبياء ، عن ربيعة بن
الحارث ، عن النضل بن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
أنه قال : الصلاة مثلي مثلي ، ولم يخص ليلاً من نهار . ولكنه
استاد مضطرب ، ضعيف ، لا يحتج بمثله (رواه شعبة على خلاف
ما رواه الليث وقد ذكرناه في باب نافع والحمد لله .) (1)
وروى ابن وهب ، عن عياض ، عن مخزومة بن سليمان ، عن كريب
عن ابن عباس ، عن أم هانئ ، هذا الحديث عن رسول الله ، صلى
الله عليه وسلم ، في صلاة الضحى ، ثماني (2) ركعات ، أنه
كان يسلم في كل اثنتين منها ، وهذا استناد احتج (3) به أحمد
ابن حنبل . قال أبو بكر الأثرم : قبل لأبي عبد الله بن حنبل :

(1) زيادة من : ١٠ ب .

(2) ثماني ١٠ ج ثمان ١٠ ب .

(3) احتج به ج . ب . قد احتج به ١٠ ب .

أليس قد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ، صلى قبل الظهر
اربعا ، فقال : وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى
الضحى ثمانى ركعات ، انفراه لم يسلم فيها ؟ (قال أبو عبد الله) : (1)
هذا حديث أم هانئ ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صلى
الضحى ثمان ركعات ، حديث ثبت (2) قال أبو بكر : روى
حديث أم هانئ من وجوه لم يذكر فيها التسليم ، ثم وجدته
مفسرا على ما تأواه أبو عبد الله .

حدثنا علي بن أحمد بن القاسم الباهلي ، قال : حدثنا عبد
الله (3) بن وهب قال : أخبرني عياض يعني ابن عبد الله الفهري ،
عن مخزومة بن سليمان ، عن كريب ، عن ابن عباس عن أم
هانئ بنت أبي طالب ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
صلى الضحى (4) ثمانى ركعات ، سلم من كل ركعتين . وهذا
يدل على أن قوله صلى الله عليه وسلم : مثنى ، مثنى ، خرج
على جواب السائل من صلاة الليل ، فقل له : مثنى ، مثنى .
ولو سأل من صلاة النهار احتمل أن يقال له كذلك أيضا ، وبدل
أيضا على أن زيادة على الأزدي عن ابن عمر غير مرفوعة (5)
وحسبك بفتوى ابن عمر الذي روى الحديث . ومن روى شيئا
سلم له في تأويله ، لأنه شهد مخرجه وفهواه .

-
- (1) ثم قال أبو عبد الله : ب قال أبو عبد الله : أو هي عبارة ساقطة من : ج .
 - (2) ثبت : ب : ج . ثبت : أ .
 - (3) سليمان : ب عبد الله : أ : ج .
 - (4) صلى الضحى : أ : ج . صلى يوم الضحى : ب .
 - (5) غير مرفوعة : ب . مرفوعة : أ : مدفوعة : ج . وهو تصحيف .

وأما صلاة الضحى ، واختلاف الآثار فيها ، وما للعلماء -في ذلك كله ، فقد نقصناه في باب ابن شهاب ، عن -روية . من كتابنا هذا ، فلا وجه لاعادته ها هنا .

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا عمرو بن مرزوق ، قال : أنبأنا شعبة ، عن يعلى بن عطاء ، عن علي بن عبد الله البارقى ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : صلاة الليل والليل مثلى ، مثني .

قال أبو عمر : روى سالم ، ونافع ، وعبد الله بن دينار ، وأبو سلمة ، وطاوس ، وعبد الله بن شقيق ، ومحمد بن سيرين ، كلهم عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، صلاة الليل مثلى : لم يذكرها اللها .

وروى يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يتطوع بالنهار أربعا ، لا يفصل بينهما . وقد ذكرناه في باب نافع . وهذا خلاف ما ذكر مالك أنه بلغه عنه . ومالك لا يروي إلا عن ثقة ، وبلاغه إذا تفقدت لم توجد إلا صحاحا (1) فحصل ابن عمر مختلفا عنه في فعله . وفي حديثه المرفوع ، إلا أن حمل المرفوع من حديثه الذي فيه الحجة على أنه خرج على جواب السائل ، بدليل رواية الأزدي عنه ، كان مذهبا حسنا ، وعليه أكثر فقهاء الحجاز ، وأكثر أهل الحديث (2) وبالله التوفيق .

(1) صحاح : ١٠ ب صحاح : ج .

(2) فقهاء الحجاز . وأكثر أهل الحديث : أ ، ج أكثر أهل الحجاز وأكثر فقهاء الحديث : ب .

مالك عن موسى بن أبي تميم (1) (1) حديث واحد صحيح

وموسى هذا مدني ثقة روى عنه مالك وفهره .

مالك ، عن موسى بن أبي تميم ، عن أبي العباب : سعيد
ابن يسار ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، قال : الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما (2) .
قد مضى القول في معنى هذا الحديث ، وما كان مثله في
باب حميد بن قيس من كتابنا هذا . ولا خلاف بين فقهاء
الامصار ، وأهل العلم بالآثار ، في القول (به) ، فلا يجوز حذف جميعهم

(1) في ع : موسى بن ابراهيم ولم يسم أحد اياه ابراهيم وإنما هو ابو تميم .

(1) موسى بن أبي تميم المدني ، روى عن سعيد بن يسار ، عن أبي
هريرة في الصرف ، وعنه مالك ، وزعيم بن محمد المنبري ، وسليمان بن بلال
ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم : ثقة لا بأس به ، وهذه ترجمته
في تهذيب التهذيب ، وفي الاسماء ، والخلاصة وغيرها .

(2) الموطأ - كتاب البيوع - بيع الذهب بالفضة مينا وتبرا حديث 1317
ص 436 واخرجه مسلم والنسائي من طريق مالك وغيره .

بيع درهم بدرهمين ، ولا دينار بدينارين (بدأ بيد (1) وعلى ذلك جميع السلف ، الا عبد الله بن عباس ، فانه كان يجيز بيع الدرهم بالدرهمين ، والدينار بالدينارين ، بدأ بيد ، ويقول: حدثني أسامة بن زيد أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال : انما الربا في المسئمة .

وهذا الحديث وضعه أسامة وابن عباس ، فغير موضعه؛ لانه حديث خرج عند جماعة العلماء على الذهب بالفضة ، وعلى جنسين مختلفين من الطعام فهذا هو الذي لا ربا فيه الا فسي المسئمة . والشواهد في هذا تكثر جدا ، منها حديث مالك ، عن نافع ، عن أبي سعيد الخدري ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب ، الا مثلا بمثل . ولا تشفوا (1) بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض (2) ومنها حديث عبادة بن الصامت ، وقد ذكرنا كثيرا من طرقه في باب زيد بن أسلم ، قال عبادة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : الذهب بالذهب مثلا بمثل ، والفضة بالفضة مثلا بمثل ، من ازداد فقد اربى (3) .

(1) بدأ بيد : مزيدة من : أ. وزيادتها ليست ضرورية .

(1) الأشفاق : التفضل .

(2) اخرجه في الصحيح ، في باب بيع الفضة بالفضة .

(3) زاد ، اي زيادة لا يقبلها الشرع ، ولا يقرها .

وحديث أبي هريرة في هذا الباب وغيره . والاحاديث كثيرة في ذلك جدا عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وعن جماعة أصحابه ، إلا ابن عباس . ومنهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبو الدرداء وأبو هريرة وغيرهم ، يطول ذكرهم ، وليس في خلاف السنة عذر ل أحد (1) لمن (1) جهلها ، ومن جهلها مردود إليها محجوج بها .

على أنه قد روي عن ابن عباس أنه رجع عن قوله في ذلك في الصرف بما حدثه أبو سعيد الخدري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بخلاف قوله ، (رواه) (2) معمر ، وابن ميثمة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي صالح عن أبي سعيد (وابن عباس) (3) والثوري عن أبي هاشم الواسطي ، عن زياد قال : كنت مع ابن عباس في الطائف ، فرجع عن الصرف ، قبل أن يموت بسبعين يوما .

وقد مضى في باب زيد بن أسلم أحاديث في هذا الباب والحمد لله (4) فلا وجه لاعادة القول فيه ها هنا ، ومن تأمله في باب حميد كناه ان شاء الله .

(1) إلا لمن : ب . لانه : أ .

(2) رواه : ب . ورواه : أ .

(3) وابن عباس : مزيدة من : ب .

(4) زيادة من : أ . ب . اماج : ففيها بظاهر هذا الحديث وهو مهمل ومعناه : فقط .

مالك عن مسلم بن أبي مريم وهو مدني ثقة

روى عنه مالك ، وابن عبيدة ، وهيب بن خالد ، ويحيى
ابن سعيد الأنصاري . وكان مالك يثني عليه ، ويقول : كان
رجلاً صالحاً ، وكان يهاب أن يرفع الأحاديث . لمالك منه من
حديث النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في الموطأ ثلاثة أحاديث .
أحدها لم يختلف الرواة عن مالك في رفعه ، والاثنان جمهور
روائه على توقيفهما : يحيى بن يحيى ، وغيره . ورفع ابن وهب
أحدهما ، ورفع ابن نافع الآخر . وهما مرفوعان من غير رواية
مالك من وجوه صحاح كلها .

حديث أول لمسلم بن أبي مريم

مالك ، عن مسلم بن أبي مريم ، عن علي بن عبد الله
المعاوي ، أنه قال : (رأيت عبد الله بن عمر ، وأنا أعبث بالخصاء
في الصلاة ، فلما انصرفت فهاتني ، وقال : أصنع كما كان رسول
الله ، صلى الله عليه وسلم يصنع . فقلت كيف كان يصنع ؟ قال :
كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى ،
وقبض أصابعه كلها ، وأشار بأصبعه التي تلى الإبهام ، ووضع كفه
اليسرى على فخذه اليسرى ، وقال : هكذا كان يفعل (1) ولا
نعبث بهما ، وسأني القول في وضع (1) اليمنى على اليسرى
في قيام الصلاة في باب عبد الكريم ، إن شاء الله . وما جاء في
هذا الحديث من صفة الجلوس ، ورتبة اليدين على ما وصف ابن
عمر رحمه الله هو قول مالك وسائر الفقهاء ، وعليه العمل ، وفيه
الإشارة بالسباحة ، والسبابة وكلاهما (2) اسم للأصبع التي تلي

(1) وضع : أ ، ب . موضع : ج .

(2) كلاهما : ج وكلاهما : أ . ب .

(1) الموطأ - كتاب الصلاة - العمل في الجلوس في الصلاة - الحديث
198 ص 69 وأخرجه مسلم عن يحيى عن مالك به . ورواه من رواية صفوان
عن مسلم بن أبي مريم الزرقاني .

الابهام ، وروى مثل ذلك عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، من حديث عامر بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ومن حديث مالك بن نمير الخزاعي ، عن أبيه ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن ابن عجلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، إذا جلس يدعو ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بأصبعه السبابة ، ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى ، ويلقم (1) كفّه اليسرى ركبته . وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال أنبأنا محمد بن بكر (2) قال : أنبأنا أبو داود (8) قال : حدثنا محمد بن عبد الرحيم البزار (4) ، قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا عبد الواحد (بن زياد) ، (5) قال : حدثنا عثمان بن حكيم ، قال ، حدثنا عامر بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، إذا قعد في الصلاة ، جعل قدمه اليسرى تحت فخذه (وساقه) وقرق بين قدمه اليمنى ، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع

-
- (1) ويلقم : أ . يلقم : ب . ج .
 - (2) أنبأنا محمد بن بكر : أ . ج . حدثنا محمد بن بكر : ب .
 - (3) أنبأنا أبو داود : أ . ج . أخبرنا أبو داود : ب .
 - (4) البزار : أ . ب . البزار بزايين : ج .
 - (5) ابن زياد : مزيدة من ، ب . ج .

يده اليملى على فخذة اليملى (1) وأشار بأصبعه ، ورواه ابن جريج ، عن زياد بن سعد ، عن محمد بن مجلان ، عن عامر عن أبيه أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، كان يشير بأصبعه ولا يحركها ورواه روح بن القاسم عن ابن مجلان (2) بأسلاده ، وقال فيه : ووضع يده اليملى على فخذة اليملى ، وقال بأصبعه : هكذا لم يمدّها ولم يمتقها (3) . وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ . قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا أبو نعيم ، قال حدثنا عصام : أبو قدامة ، قال : حدثنا مالك بن نمير الخزاعي من أهل البصرة ، أن أباه حدثه أنه رأى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قاعدا في الصلاة ، واضعا ذراعه اليملى على فخذة اليملى ، رافعا أصبعه السبابة ، قد حناها هيئنا ، وهو يدهو . ورواه جماعة عن (4) مصام أبي قدامة (5) قال أبو عمر : أم لذكر (6) في هذا الباب (7) الا وضع اليدين على الركبتين في الجلوس وهبأتها في ذلك ، والاشارة بالاصبع لا غير : وسنذكر سنة (8) الجلوس في الصلاة . ومن قال ينصب اليملى ويثني اليسرى ويفضي يوركه الى الارض ، ومن قال فهو ذلك ، ونذكر

-
- (1) زيادة من : ١٠ ج .
 - (2) مجلان : ب ج جريج : ١ .
 - (3) يمتقها : ب : ج يمتقها : ١ .
 - (4) عن مزيدة من : ١٠ ج .
 - (5) أبي قدامة : ١٠ ب ابن قدامة : ج .
 - (6) نذكر : ب يذكر : ١ ولم ينقط الحرف الاول في : ج .
 - (7) الباب : ج : الحديث ١ .
 - (8) سنة : ب : هياة : ١٠ ج .

الآثار ، وما للعلماء فى ذلك من الأقوال ، فى باب عبد الرحمان ابن القاسم ، من كتابنا هذا ان شاء الله .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا حامد بن يحيى ، قال : حدثنا سفيان ، عن مسلم بن أبي مريم قال :

أخبرني علي بن عبد الرحمان المعاوي ، قال : صليت الى جلب ابن عمر فقلبت الحصا ، فلما انصرف ، ومرة قال : فرغ من صلاته ، قال : لا تقلب الحصا ، فان تقلب الحصا من الشيطان ، وافعل كما رأيت رسول الله ، صلى الله عليه وسلم (يفعل) (1) ، فوضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، وضم أصابعه الثلاثة ، ونصب السبابة ، ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ، وبسطها . قال سفيان : وكان يحيى بن سعيد ، قد حدثنا عنه أولا ، ثم اقبلته فسمعت منه . وزاد فيه مسلم ، وقال : هي مديّة الشيطان لا يسهو أحدكم ما دام بشهر بأصبعه ويقول هكذا .

قال أبو عمر (2) : علي المعاوي منسوب الى بني معاوية : فخذ من الانصار .

وفى هذا الحديث من الفقه (3) انه لا يجوز العبث فى الصلاة بالخصباء ، (وهو أمر مجتنب عليه ،) وكذلك فبر الخصباء (4)

(1) يفعل : فى ١٠ ج .

(2) قال أبو عمر : ساقطة من : ج .

(3) من الفقه ساقطة من : ١٠ ج .

(4) ما بين العلالين ساقط من : ب .

انه لا يجوز العبث في الصلاة بالخصباء (1) ولا غيرها (2) . وان
 ذلك على أي وجه كان ، اذا كثر ، وطال ، وشغل عن الصلاة
 أفسد الصلاة ، والمأثم يأمر ابن عمر علياً هذا بالاعادة ، والله
 أعلم ، لانه كان ذلك منه يسيراً ، وقد جاء في حديث أبي ذر
 أنه (3) كره مسح الخصباء في الصلاة الا مرة واحدة ؛ كراهية
 العمل (4) في الصلاة فكيف العبث بها في الصلاة ؟ وقد روي
 عن الزهري عن أبي الاحوص : شيخ من أهل المدينة ، عن أبي
 ذر ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مثله ، بمعناه . وروي عن
 النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مثل ذلك أيضاً ، من حديث معيةب ،
 وحذيفة بن اليمان ، وقد مضى القول فيما يجوز من العمل وما
 لا يجوز منه في الصلاة ، في باب زيد بن أسلم ، من كتابنا هذا .

وفي هذا الحديث أيضاً دليل على ان على المدين عملاً في الصلاة تشتغلان
 به فيها ، وذلك ما وصف ابن عمر في الجلوس وهما ، وأما القيام فالسئلة أن
 يضع كفه اليمنى على كوعه وقد قيل : ان المقصد في وضعه اليمنى على
 كوعه الايسر ، تسكين يديه ؛ لان ارسالهما لا يؤمن معه العبث بهما ، وذلك
 أيضاً سلة وقد قال ابن عمر : الهدان تسجدان كما يسجد الوجه ، فكان (5)
 يخرج يديه في البرد فيباشر بهما ما يباشر بوجهه في سجوده . فكان
 ابن عمر قال له : أشغل يدك بما في السئلة من العمل بها في الصلاة .

(1) وكذلك غير الخصباء . من : أ ، وفي : ج انه لا يجوز .

(2) غيرها : أ ، ج ، وغيرها : ب .

(3) بأنه ، ب أنه : أ ، ج .

(4) العمل : أ ، للمل : ب ، ج .

(5) وكان : أ ، ج . فكان : ب .

حديث ثان لمسلم بن أبي مريم

مالك ، عن مسلم بن أبي مريم ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة ، أنه قال : تعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين : يوم الاثنين ، ويوم الخميس ، فيغفر لكل عبد مؤمن ، إلا عبداً كانت بيته وبين أخيه شجاء فيقال : اتركوا هذين حتى يفيا أو اتركوا هذين يفيا (1) .

(قال أبو عمر) (1) هكذا روى يحيى بن يحيى هذا الحديث موثقاً على أبي هريرة وثابته عامة رواة الموطأ وجمهورهم على ذلك . ورواه ابن وهب عن مالك مرفوعاً الى النبي ، صلى الله عليه وسلم ، بأسناده ، هذا . وذكرناه في كتابنا على شرطنا ان نذكر فيه كل ما يمكن اضافته الى النبي ، صلى الله عليه وسلم ، من قوله .

ومعلوم أن هذا ومثله لا يجوز أن يكون رأياً من أبي هريرة ، وإنما هو توقيف لا يشك في ذلك أحد له أقل فهم ،

(1) «قال أبو عمر» : مزينة من : ١٠ ب .

(1) الموطأ - كتاب الجامع - ما جاء في المهاجرة ، حديث 1854 ص 658 واخرجه مسلم في كتاب البر والصلة .

وأدنى منزلة من العلم ؛ لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي ، فكيف
وقد رواه ابن وهب ، وهو من أجل أصحاب مالك عن مالك مرفوعاً .
وروي عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مرفوعاً من وجوه .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف قراءة ملي عليه ، قال :
أخبرنا (1) عبد الله بن محمد بن علي ، ومحمد (بن محمد) (2)
ابن أبي دليم ، وأحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ، ومحمد بن
يحيى بن عبد العزيز ، قالوا : حدثنا أحمد بن خالد ، قال : حدثنا
يحيى بن عمر ، قال : حدثنا الحارث بن مسكين ، قال : أخبرنا
ابن وهب ، قال : حدثنا مالك عن مسلم بن أبي مريم ، عن أبي
صالح السمان ، عن أبي هريرة ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ،
نعرض أعمال الناس فذكره حرفاً بحرف ، قال أحمد بن خالد :
وحدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا أبو الطاهر عن ابن وهب ، عن
مالك ، عن مسلم بن أبي مريم ، عن أبي صالح السمان (3) ،
عن أبي هريرة ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، فذكره .

وأخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ، قال : حدثنا
تميم بن محمد بن تميم (4) ، قال : حدثنا عيسى بن مسكين ، قال :
حدثنا سحلون ، قال : حدثنا ابن وهب ، فذكره (5) بإسناده مثله مرفوعاً .

(1) أخبرنا : ب أنبأنا عبد الله : أ ج .

(2) «ابن محمد» مزيدة من : أ ب .

(3) السمان : زيادة من : أ .

(4) ابن تميم : مزيدة من : ج .

(5) فذكر : ب ج فذكره : أ .

(وحدثنا خلف بن قاسم : حدثنا محمد بن عبد الله بن زكرياء : حدثنا محمد بن أحمد بن جعفر الوكيعي : حدثنا عمرو ابن سواد (1) : حدثنا ابن وهب : حدثنا مالك : وحدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد : حدثنا مكحول : حدثنا أحمد بن عبد الرحمن ابن وهب : حدثنا حمي : عبد الله بن وهب : حدثنا مالك ، عن مسلم بن أبي مريم ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال : تعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين : يوم الاثنين ، ويوم الخميس ، فيغفر لكل مؤمن ، الا عبد كالت بهله وبين أخيه شحنا ، فيقول (2) : اتركوا هذين حتى يفيا (3) (وهكذا رواه أحمد ابن صالح ، ويونس بن عبد الأعلى ، وسليمان بن داود ، كلاهما عن ابن وهب ، مثله مسنداً) (4) وقد روى معنى هذا الحديث مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم مالك وغيره ، عن سهل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وأما قوله في هذا الحديث : شحنا ، فالشحنا : العداوة . وأما قوله : اتركوا هذين حتى يفيا ، فمعناه أخرجوا هذين حتى يرجعا ، وبلغنا الى الصحبة على ما كانا عليه : تقول العرب : آخر هذا ، وأرج هذا ، وأرك هذا ، كل ذلك معنى واحد ، أي أتركه ،

(1) سواد : ا سواده : ب ، وسواد : بتشديد الواو .

(2) فيقال : ا فيقول : ب .

(3) زيادة من : ا . ب .

(4) هذه زيادة من : ا فقط .

(قال ذلك الاصمعي وغيره) (1) وقوله حتى يفيأ أي يرجع (2)
وبتراجعان . والففي في لسان العرب : الرجوع ، يقال : فاء الظل
أي رجع ، وفاء الرجل ، أي رجع ، ومثله قول الله عز وجل :
« فان فاءوا فان الله ففور رحيم ، أي رجعوا الى ما كانوا
عليه من وطء أزواجهم ، وحنثوا أنفسهم . وقال جل وعز :
« وقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله ، أي تراجع أمر
الله ، وترجع الى أمر الله .

(1) زيادة من : ا .

(2) في : ع . يرجعان .

حديث ثالث لمسلم بن أبي مريم

مالك ، عن مسلم بن أبي مريم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أنه قال : نساء كاسيات عاريات ، مائلات مميلات ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها ، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة (1) .

قال أبو عمر : هكذا روى هذا الحديث يحيى موقوفاً ، من قول أبي هريرة ، وكذلك هو في الموطأ عند جميع رواة ، إلا ابن لافع ، فإنه رواه عن مالك بإسناده هذا ، مرفوعاً إلى النبي ، صلى الله عليه وسلم .

ومعلوم ان هذا لا يمكن ان يكون من رأي أبي هريرة ، لان مثل هذا لا يدرك بالرأي ، ومحال ان يقول أبو هريرة من رأيه ، لا يدخلن الجنة ، ويوجد ريح الجنة من مسيرة كذا ، ومثل هذا لا يعلم رأياً ، وإنما يكون توقيفاً ، ممن لا يدفع عن علم الغيب ، صلى الله عليه وسلم .

(1) الموطأ - كتاب الجامع - ما يكره للنساء^١ لبسه من الثياب حديث 1650 ص 655 واخرجه مسلم من طريق جرير عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(وقد روي عن ابن بكير، عن مالك مسنداً . وفي الموطأ ،
عن مالك ، لابن بكير غير ذلك .

حدثنا خلف بن قاسم : حدثنا عبد الله بن عمر بن اسحاق :
حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج : حدثنا يحيى بن عبد الله بن
بكير : حدثنا مالك بن أنس ، عن مسلم بن أبي مريم ، عن أبي
صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
لساء كاسيات عاريات ، مائلات مميلات ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن
ريحها ، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة .

هذا اسناد لا مطعن فيه عن ابن بكير ، وكذلك رواية
ابن نافع (1) .

حدثنا خلف بن القاسم ، وعلي بن ابراهيم ، قالا : حدثنا
الحسن بن رشيق ، قال : حدثنا العباس بن محمد البصري ، قال :
حدثنا أحمد بن صالح المصري (2) ، قال : قرأت على عبد الله بن
نافع ، عن مالك ، عن مسلم بن أبي مريم ، عن أبي صالح السمان ،
عن أبي هريرة ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، فذكره .
(وقد روي هذا المعنى مسنداً عن أبي هريرة من وجوه .

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال : حدثنا الحسن بن
الحضرم ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : حدثنا اسحاق بن
ابراهيم ، قال : حدثنا جرير ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة

(1) زيادة من أ ، ب ساقطة من : ج .

(2) البصري : أ ، ج . البصري : ب .

قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : صفان من أهل النار : قوم معهم سياط كأذنان البقر ، يضربون بها ، ولساء ككاسيات عاريات ، مائلات مميلات ، رؤوسهن كأسلحة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ربهن ، وإن ربحهن ليوجد من مسيرة كذا وكذا (1) .

وأما معنى قوله : **ككاسيات عاريات** ، فانه أراد اللواتي يلبسن من الثياب الشيء الخفيف الذي يصف ، ولا يستر ، فهن ككاسيات بالاسم ، عاريات في الحقيقة ، مائلات عن الحق ، مميلات لأزواجهن هن . وأما قوله : لا يدخلن الجنة ، فهذا عندي محمول على المشبهة ، وإن هذا جزاؤهن ، فإن عفا الله عنهن فهو أهل المغفرة والمغفرة . « لا يغفر إن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا عبد الله بن نمير ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن شهاب ، عن امرأة من قریش ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، خرج ذات ليلة فنظر الى أفق السماء فقال : ماذا فتح من الخزائن . وماذا وقع من الفتن ، رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة . اهتظوا صواحب الحجر .

(1) من ١٠ ب .

(قوله ماذا فتح من الخزائن : بعلي الليلة . يريد ما يفتح على أمته من كنوز كسرى وقبصر وغيرهما من الامم ، وما تلقى أمته من الفتن بعده . من قتل بعضهم بعضاً الى خروج الدجال ، والله أعلم) (١) .

حدثنا سعيد بن نصر ، وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن هند بنت الحارث ، عن أم سلمة ، ان النبي ، صلى الله عليه وسلم ، استيقظ ليلة ، فقال سبحان الله ! ماذا أنزل الله هذه الليلة من الفتنة ، ماذا فتح من الخزائن ، من يوقظ صواحب الحجرات . يا رب ككاسية في الدنيا عارية يوم القيامة .

(١) من : ا . ب .

ماذا أنزل الله الليلة الفتنة : ا . ب ماذا أنزل الليلة من الفتنة : ج صواحب : ا ج صداحيات : ب تصحيف .

مالك، عن مخرمة بن سليمان،
حديث واحد

وهو مخزومة بن سليمان الوالبي ، قتل يوم قديد ، سنة ثلاثين ومائة ، وهو ابن سبعين سنة ، وكان ثقة ، وروى عنه جماعة من الأئمة .

مالك ، من مخزومة بن سليمان . من كربب مولى ابن عباس ، ان عبد الله بن عباس أخبره ، انه بات ليلة عند ميمونة ، رجع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي خالته ، قال : فاضطجعت في عرض الوسادة ، واضطجع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في طولها ، فلما رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، حتى اذا انتصف الليل ، أو قبله بقليل أو بعده بقليل ، استيقظ رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فجلس يمسح النوم عن وجهه بيده ، ثم قرأ العشر الآيات الخوازم من سورة آل عمران ، ثم قام الى شن معلقة ، فتوضأ ملها ، فأحسن وضوءه ، ثم قام يصلي ، قال ابن عباس : فقمت فصنعت مثل ما صنع ، ثم ذهبت ، فقمت الى جنبه ، فوضع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم يده اليمنى على رأسي ، وأخذ بأذني اليمنى يفلها ، فصلّى ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم أوتر ، ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن ، فصلّى ركعتين خفيفتين ، ثم خرج فصلّى الصبح (1) .

(1) البوطا من معناب صلاة الليل - صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في
الوتر ، حديث 262 ص 88 و 89 واخرجه الشيخان .

قال أبو عمر : لم يختلف من مالك في اسناد هذا الحديث ومتنه ، وقد روي هذا الحديث عن مخزومة غير واحد ، ورواه عن هريب جماعة ، ورواه عن ابن عباس أيضاً جماعة . وفي ألفاظ الأحاديث منهم من طرقتهم اختلاف كثير . وفي هذا الحديث من الفقه جواز مبيت الغلام عند ذي رحمه المحرم ملة ، وهذا ما لا خلاف فيه ، وفيه مراعاة التحري في الألفاظ والمعاني . والوسادة هنا الفراش وشبهه ، وكأن ابن عباس (كان) (1) - والله أعلم - مضطجماً عند رجلي رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، أو رأسه . وفيه قراءة القرآن على غير وضوء ؛ لأنه نام النوم الكثير الذي لا يختلف في مثله ، ثم استيقظ فقرأ قبل أن يتوضأ ، ثم توضأ بعد صلى ، ومن هذا المعنى - والله أعلم - أخذ عمر قوله الذي قال (له) (2) : أنقرأ وأنت على غير وضوء ، فقال له عمر : أفنأك بهذا مسيلة ؟ (3) وكان الرجل - فيما زعموا - من بلي حليفة قد صحب مسيلة الخنفي الكذاب ، ثم هداه الله للإسلام بعد ، وأظنه كان يتهم بأنه (4) قاتل زيد بن الخطاب باليمامة شهيداً وقد ذكرنا خبره (5) في كتاب الصحابة .

(حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا موسى بن

-
- (1) كان مزيدة من ب ، وأظن الكلام بدونها صحيح ولكنه بزيادتها احوط .
 - (2) له : مزيدة من ب .
 - (3) افتاك بهذا مسيلة ؟ : ب من انباك بهذا مسيلة « ا ، ج » .
 - (4) بأنه ب ، ج ، فإنه ا .
 - (5) خبره : ب ، ج جده : ا خطأ .

اسماعيل ، قال : أنبأنا أبو هلال (1) ، قال : حدثنا عبد الله بن بريدة ، قال : أحدث عمر بن الخطاب بولا أو غائطاً فذكر الله ، أو تلا (2) آيات من كتاب الله ، فقال له أبو مريم الحنفي يا أمير المؤمنين ! تقرأ القرآن (3) وقد أحدثت ، فقال له عمر : انه ليس بدين ابن عمك (مسيلة) (4) ، أو قال : من علمك هذا ؟ مسيلة ؟ وذكر مالك ، عن أبيوب السجستاني ، عن ابن سيرين ، ان عمر بن الخطاب كان في قوم ، وهو يقرأ ، فقام لحاجته ، ثم رجع وهو يقرأ ، فقال له رجل : لم تتوضأ يا أمير المؤمنين وأنت تقرأ ، فقال عمر : من أنباك بهذا ؟ أمسيلة ؟ (5) وفيه ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من التواضع والنوم كيف أمكله .

(وأما قوله : قام الى شن معلق . فالشن القرية الخلق والاداة الخلق ، يقال لكل واحد (6) غلة وشن . وجمعها شنان ، ومنه الحديث : فندسوا (7) له الماء في الشنان ، يعني الاداوى

-
- (1) انبأنا أبو هلال : ب حدثنا أبو هلال : ا .
 - (2) وتلا : ا . او تلا : ب .
 - (3) تقرأ القرآن : ا . تذكر الله تعالى : ب .
 - (4) مسيلة : مزيدة من : ا .
 - (5) مسيلة ؟ : ا . امسيلة ؟ ب وهنا انتهت الزيادة على ما في ج
 - (6) لكل واحد : ب لكل واحدة منهما : ا .
 - (7) فندسوا : ا . فرسوا : ب .

والقرباب ، وفيه (1) قيامه (2) بالليل بالقرآن في الصلاة ، صلى الله عليه وسلم ، وقيام الليل سنة مسلوقة ، لا ينبغي تركها ، فطوبى لمن يسر لها ، وأمين عليها ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد عمل بها وندب إليها . روى عوف بن أبي جميلة الاعرابي ، عن زرارة بن أوفى ، عن عبد الله بن سلام قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة انجفل اليه الناس ، فكنت فيمن خرج ينظر اليه ، فلما تبيلت وجهه ، علمت انه ليس بوجه كذاب ، فكان (3) أول ما سمعته يقول : أيها الناس أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلوا الأرحام ، وصلوا والناس (4) نيام ، تدخلوا الجنة بسلام . وقد روي عن بعض التابعين ان قيام الليل فرض ولو كقدر حلب شاة ، وهو قول مشرّك ، والعلماء على خلافه ، والذي عليه العلماء ، من الصحابة ، والتابعين ، وفقهاء المسلمين ، ان ذلك فضيلة ، لا فريضة ، ولو كان قيام الليل فرضاً لكان مقداراً (5) مؤقّتاً معلوماً كسائر الفرائض . وقد روي قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن سعيد بن هشام ، عن عائشة ، انه قال لها : حدثيني عن قيام الليل ، فقالت : ألسنت تقرأ بها أيها المزمّل ؟ قال : فقلت : بلى . قالت (6) فان أول هذه السورة

(1) زيادة من ١٠ ب وليس في ج .

(2) قيامه : ١٠ ب . وقيامه : ج .

(3) فكان : ١٠ ج . فقال : ب .

(4) وصلوا والناس : ١٠ ج وصلوا بالليل والناس . ب .

(5) مقدارا : ١٠ مقدرا : ب ٠ ج .

(6) قالت : ١٠ ج . قال : ب .

نزلت ، فقام أصحاب رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، حتى
التفتحت أقدامهم ، وحبس خائمتها في السماء اثني عشر شهراً ،
ثم نزل آخرها ، فصار قيام الليل نطوماً بعد فريضة .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا (1) محمد بن معاوية ،
قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا
أبو هوانة ، عن أبي بشر ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ،
عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :
أفضل الصيام بعد شهر رمضان ، شهر الله المحرم ، وأفضل الصلاة
بعد الفريضة ، صلاة الليل ، ورواه شعبة عن أبي بشر ، عن حميد ،
عن النبي ، صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

وفيه رد على من لم يجز للمصلي أن يؤم أحداً إلا أن
يلوى الإمامة مع الاحرام ، لأن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أم
بلى إمامة ابن عباس ، وقد قام إلى جنبه فأتم به ، وسلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم (فيه) (2) سدة الإمامة ، إذ نقله عن
شماله إلى يمينه ، وفي هذه المسألة أقوال ، أحدها هذا ، وقد
ذكرنا فسادها ، وقال آخرون : أما المؤذن والإمام إذا أذن فدعا
الناس إلى الصلاة ، ثم انتظر فلم يأت أحد فتقدم وحده ، وصلى ،
فدخل رجل ، فجائز له أن يدخل معه في صلاته ، ويكون إمامه ،
لأنه قد دعا الناس إلى الصلاة ، ونوى الإمامة ، وقال آخرون :
جائز لكل من افتتح الصلاة وحده أن يكون إماماً لمن اتهم به

(1) أنبأنا : ب ، ج ، حدثنا : أ .

(2) «فيه» ناقصة من : ب .

في تلك الصلاة ؛ لانه فعل خير لم يملع الله ملة ولا رسوله ، ولا
اتفق الجميع على المنع ملة . وأما قوله في هذا الحديث : فصلى
ركعتين ، ثم ركعتين (1) الحديث ، فان ذلك محمول عندنا على
انه كان يجلس في كل الثلثين ويسلم منهما ، بدليل قوله :
صلى الله عليه وسلم ، صلاة الليل مثلى . ومحال ان يأمر بما لا
يفعل ، صلى الله عليه وسلم . وقد روى في هذا الخبر انه كان
يسلم من (2) كل اثنتين من صلاته تلك وروى عنه غير ذلك .
وقوله صلى الله عليه وسلم ، صلاة الليل مثلى مثلى يقضي
على كل ما اختلف فيه من ذلك .

وأما قوله ، صلى الله عليه وسلم ، في هذا الحديث : ثم أوتر
ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن ، فصلى ركعتين خفيفتين ، فان
الآثار اختلفت في اضطجاعه المذكور في هذا الحديث ، فروى
ان ذلك كان بعد وتره ، قبل ركعتي الفجر ، وروى ان ذلك
كان بعد ركوعه ركعتي الفجر ، ورواية مالك لذلك (3) في هذا
الحديث كروايته لذلك أيضاً في حديثه عن ابن شهاب ، عن
عروة ، عن عائشة . وقد مضى القول في ذلك ، وفي الاضطجاع ،
ومن هذه سلة ، ومن أبى من ذلك (4) ، وما روى فيه من الآثار ،
في باب ابن شهاب ، عن عروة ، من كتابنا هذا ، فلا معنى
لإعادة ذلك هاهنا .

(1) في : ب فصلى ركعتين ، ثم ركعتين ثم ركعتين بتكرار الركعتين
ثلاث مرة .

(2) في كل : ج . من كل : أ . ب .

(3) كذلك : ب ، لذلك : أ . ج .

(4) من ذلك : ب . ج . ذلك : أ .

وأما قوله في هذا الحديث ، أهلي قول ابن عباس : ثم قمت الى جنبه ، يعني رسول الله ، فوضع يده اليمنى على رأسي ، وأخذ بأذني اليمنى يفتلها فمعناه أنه قام عن يساره فأخذه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فجعله من يمينه . وهذا المعنى لم يقره مالك في حديثه هذا ، وقد ذكره أكثر الرواة لهذا الحديث عن كريب ، من حديث مخزومة وغيره (1) . وذكره جماعة عن ابن عباس أيضاً في هذا الحديث ، وهي سلة مسلوكة مجتمع عليها ؛ لأن الإمام إذا قام معه واحد (2) لم يقر إلا عن يمينه .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى ، قال : حدثنا محمد بن عمر بن يحيى ، (3) قال : حدثنا علي بن حرب الطائي ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن كريب ، عن ابن عباس ، قال : بت عند خالتي : مهمونة ، فقام رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، من الليل ، فتوضاً من شن معلق فذكر وضوءاً خفيفاً بخففه ، ثم قام يصلي ، فقامت وتوضأت (4) وجئت فقامت عن يساره ، فحولني فجعلني عن يمينه ، فصلى ما شاء الله ، ثم اضطجع حتى جاءه المأدبي ، فقام الى الصلاة ، وقد روى هذا الحديث الليث بن سعد ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن هلال ، عن مخزومة بن سليمان ، فذكر ذلك .

(1) وغيره : أ . ج . وعروة : ب خطأ .

(2) واحد : ب . ج . احد : أ تصحيف .

(3) محمّد ، بن عمر ، بن يحيى : ج ، محمد بن يحيى بن عمر : أ . ب .

(4) وتوضأت : أ . فتوضأت : ب . ج .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الجومن ، قال : حدثنا (1)
 محمد بن بكر بن عبد الرزاق ، قال : حدثنا (2) سليمان بن
 الأشعث ، قال : حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث ، قال :
 حدثني أبي ، عن جدي ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي
 هلال ، عن مخزومة بن سليمان .

وحدثنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ،
 قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : (حدثنا محمد بن عبد الله بن
 عبد الحكم ، عن شعيب) (3) حدثنا الليث . قال : حدثنا خالد بن
 أبي هلال ، عن مخزومة بن سليمان ، أن كريباً ، دلي ابن عباس
 أخبره ، قال : سألت ابن عباس قلت : كيف كانت صلاة رسول
 الله ، صلى الله عليه وسلم ، بالليل ؟ قال : بت عله ليلة ، وهو
 عند ميمونة ، فاضطجع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وميمونة ،
 على وسادة من آدم ، محشوة ليفاً ، فنام حتى اذا ذهب ثلث الليل
 أو نصفه ، استيقظ ، فقام الى شن فيه ماء ، فلوّضاً وفوضاً معه ،
 ثم قام ، فقامت الى جنبه على يساره ، فجعلني على يمينه ، ووضع
 يده على رأسي ، فجعل يمسح أذني كأنه يوقظني ، فصلى
 ركعتين خفيفتين ، قلت قرأ فيهما بأم القرآن في كل ركعة ،
 ثم سلم ، ثم صلى إحدى عشرة ركعة بالوتر ، ثم نام حتى استنقل
 فرأته ينفخ ، ولم يذكر أبو داود حتى استنقل ، فرأته ينفخ ،
 ثم انفقا ، فأناه بلال ، فقال : الصلاة يا رسول الله ، فقام فصلى

1 - 2) أنبأنا : ج حدثنا : 1 ، أخبرنا : ب .

3) ما بين قوسين ساقط من : ب .

ركعتين ، ثم (1) صلى للناس ، زاه ابن عبد الحكم ولم يتوضأ ،
وليس ذلك في حديث عبد الملك بن شعيب ، وفي حديث ابن
عبد الحكم أيضاً ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، كان
يقراً في بعض حجره فيسمع (2) قراءته من كان خلفه ، وليس
ذلك في حديث عبد الملك بن شعيب فيما ذكره أبو داود .

قال أبو عمر : أكثر ما روى عنه من ركوعه في صلاته
بالليل صلى الله عليه وسلم ما روي في هذا الخبر عن ابن عباس
من حديث كريب هذا ، وما كان مثله ، وليس في عدد
الركعات من صلاة الليل حد محدود عدد أحد من أهل العلم
لا يتعدى ، وإنما الصلاة خير موضوع ، وفعل بر وقربة ، فمن
شاء استكثر ومن شاء استقل ، والله يوفق ويعين من يشاء
برحمته ، لا شريك له .

حدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن
الحصيب (3) ، قال : حدثنا إبراهيم بن هاشم ، قال : حدثنا أحمد بن
حلب ، قال : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم ، قال : حدثنا أيوب ،
عن عبد الله بن سعيد بن جبير ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، أنه
قال : بت عند خالتي ميمونة ، فقام رسول الله ، صلى الله عليه
وسلم ، يصلي من الليل ، وقمت أصلي معه ، فقامت عن شماله ،
فقال : هكذا ، وأخذ برأسي فأقلمني من يمينه .

(1) ثم مزيدة من : ب ، ج .

(2) فيسمع : أ ، ج يسمع : ب .

(3) الحصيب : أ ، ج الحصيب بالحاء المهملة : ب ، وهو لا يصح .

وحدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا أحمد بن أسامة ،
قال : حدثنا أحمد بن محمد بن رشد بن ، قال : حدثنا أحمد بن
صالح ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : حدثنا سفيان (1) الثوري ،
عن سلمة بن كهيل ، عن كريب ، عن ابن عباس ، قال : بت
عند رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فلما ، ثم قام ففضى حاجته ،
ثم أخذ كفا من ماء فمسح به وجهه ، وكفيه ؛ ثم قام .

قال أحمد بن صالح : روى هذا الحديث عن كريب نحو
من (2) ثمانية ، لم يقولوا ما قاله سلمة بن كهيل .

قال أبو عمر : أفسده سلمة بن كهيل ، وقلب معناه . وقد
روى هذا الحديث عن كريب حبيب بن أبي ثابت ، فذكر ان
اضطجاعه كان قبل ركعتي الفجر ، كما حكى مالك .

أخبرنا محمد (3) بن ابراهيم بن سعيد ، قال : حدثنا (4) محمد
ابن معاوية بن همد الرحمان ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ،
قال : حدثنا (5) محمد بن اسماعيل بن سمرة أحمر (1) كوفي ،

(1) أنبأنا سفيان : ج حدثنا سفيان : أ أخبرنا سفيان : ب .

(2) من : ساقطة من : أ .

(3) محمد بن ابراهيم : أ ج أحمد بن ابراهيم : ب .

(4) حدثنا محمد بن معاوية : أ أنبأنا : ب : ج .

(5) أخبرنا محمد بن اسماعيل : ب حدثنا محمد بن اسماعيل : أ أنبأنا
محمد بن اسماعيل : ج .

(1) محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمرى ، بهملتين ثقة من الماشرة .
ت 1260 أ ، وقبلها ، انظر تعذيب التعذيب .

قال : حدثنا ابن فضيل ، عن الاعمش ، عن حبيب ، عن كريب ، عن ابن عباس ، قال : بعثني أبي الى النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في إبل أعطاه إياها من إبل الصدقة ، فلما أتاه ، وكانت ليلة ميمونة ، وكانت ميمونة خالة ابن عباس ، فأني المسجد ، فصلى العشاء ، ثم جاء فطرح ثوبه ، ودخل مع امرأته في ثيابها ، فأخذت ثوبه ، فجعلت أطويه نحني ، ثم اضطجعت عليه ، ثم قلت لا أنام الليلة ، حتى أنظر الى ما يصدق رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فنام حتى نفخ ، حتى ذهب من الليل ما شاء الله أن يذهب ، ثم قام فخرج فبال ، ثم أتى سقاء موكي فحل (1) وكأه ، ثم صب على يده من الماء ، ثم وطئ على قم السقاء ، فجعل يغسل يديه ، ثم نوضاً حتى فرغ ، وأردت أن أقوم فأصعب عليه ، فغشيت (2) أن يدع الليلة من أجلي ، ثم قام يصلي ، فقامت ففعلت مثل الذي فعل ، ثم أتيت ، فقامت عن يساره ، فتناولني بيده ، فأقامني عن يمينه ، وصلى ثلاث عشرة ركعة ، ثم اضطجع حتى جاء (3) بلال فأذن بالصلاة ، فقام فصلى ركعتين قبل الفجر .

وذكر أبو داود هذا الحديث عن عثمان بن أبي شيبة ، عن محمد بن فضال ، عن حصين ، عن حبيب بن أبي ثابت ، وعن محمد بن موسى ، عن هشام ، عن حصين ، عن حبيب بن

(1) شك موكي فعل : أ . ج سقاء موكي على : ب .

(2) غشيت : أ . ج غشيت : ب .

(3) جاء : أ . ب . جاء : ج .

أبي ثابت ، عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، فساق الحديث في صلاة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، بالليل ، بخلاف ما تقدم من رتبة الالفاظ ومعانيها ، وفي آخره دعاء كثير ، ولم يذكر أبو داود حديث ابن فضيل ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن كريب ، عن ابن عباس . وفي هذا الحديث عن ابن عباس اختلاف في ألفاظه كثير ، يوجب احكاماً كثيرة لو نحن تفصيلها لخرجنا عما قصدنا له في كتابنا هذا ، (1) وانما شرطنا ان نتكلم على ألفاظ حديث مالك ، ونقصد الى ما يوجب فيها الحكم ، والغرض ، وما من أجله جاء الحديث في الغلب ، والى معان ملة بيضة ، ليس فيها تكلف وادعاء ما لا (2) يثبت ، وبالله التوفيق .

وقد روى الداروردي ، هذا الحديث عن عبد الحميد (3) ، عن يحيى بن عباد ، عن سعيد بن جبير ، عن أبي عباس ، بألفاظ خلاف مذهب أهل المدينة ، وذكر فيه أنه أوتر بخمس ، لم يجلس بينهما ، ورواه الحكم بن عتيبة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، ولم يذكر ذلك وروايته أولى .

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا محمد بن

(1) هذا : مزيدة من : أ .

(2) لا يثبت : أ ، ج ليس يثبت : ب .

(3) عبد الحميد : أ ، ب عبد الحميد : ج .

المنلى ، قال : حدثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن الحكم بن
 هبيلة ، عن سميد بن جبير ، عن ابن عباس ، (1) قال : بت في
 بيت خالتي ميمونة ، بنت الحارث ، فصلى (رسول الله ، صلى
 الله عليه وسلم العشاء ، ثم جاء فصلى أربعاً ، ثم نام ، ثم قام
 فصلى (2) فقامت من يساره ، فأدارني فأقاملي من يمينه ،
 فصلى خمساً ، ثم نام حتى سمعت غطيظه ، أو فطيظه ، ثم قام
 فصلى ركعتين ، ثم خرج فصلى الغداة .

(1) تكملة من : أ ، ج .

(2) تكملة الحديث من : ب ، ج .

مالك، عن المسور بن رفاعه بن أبي مالك القرظي - حديث واحد

توفي (1) المسور بن رفاعه هذا سنة ثمان وثلاثين ومائة .

مالك ، عن المسور بن رفاعه القرظي ، عن الزبير بن عبد
الرحمان بن الزبير ، ان رفاعه بن سـؤال طلق امرأته قميمة
بنت وهب ، في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلأنها ،
فنكحت عبد الرحمان بن الزبير ، فافترض منها ، فلم يستطع ان
يمسها ، ففارقها ، فأراد رفاعه ان يلكحها ، وهو زوجها الاول الذي
كان طلقها ، فذكر ذلك لرسول الله ، صلى الله عليه وسلم ،
فلما من تزوجها ، وقال : « لا نحل لك حتى تذوق المسيلة » (1).

(1) توفي : ب ، وتوفي : ا ، ج .

(1) الموطأ - كتاب النكاح - نكاح الحلل وما اشبهه حديث 1117 ص 361
والخرجه الشيخان البخاري في كتاب اللباس ومسلم في كتاب النكاح .

قال أبو عمرو : (1) هكذا روى (يحيى) (2) هذا الحديث عن مالك ، عن المسور ، عن الزبير ، وهو مرسل في روايته ، وتابعه على ذلك أكثر الرواة (الموطأ) (3) إلا ابن وهب فإنه قال فيه : (عن مالك) (4) عن المسور ، عن الزبير بن عبد الرحمان ، عن أبيه ، فزاد في الاسناد عن أبيه ، فوصل الحديث ، وابن وهب من أجل من روى عن مالك ، هذا الشأن ، وأثبتهم فيه ، وعبد الرحمان بن الزبير هو الذي كان تزوج نسيمة هذه ، واعترض عنها . فالحديث مسند متصل ، صحيح ، وقد روى معناه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من وجوه شتى ثابتة أيضاً كلها .

(وقد تابع ابن وهب على توصيل هذا الحديث واسناده إبراهيم بن طهمان وعبيد الله (5) بن عبد المجيد الحنفى قالوا فيه : عن الزبير بن عبد الرحمان بن الزبير (عن أبيه) (6) ذكر حديث ابن طهمان النسائي في مسنده من حديث مالك ، وذكره ابن الجارود .

أخبرنا عبد الله ، قال : حدثنا تميم بن محمد ، قال : حدثنا عيسى ابن مسكين (7) وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال :

-
- (1) قال أبو عمرو : ساقطة من : ج .
 - (2) يحيى من : أ ، ج .
 - (3) للموطأ من : ب ، ج .
 - (4) عن مالك : من : أ ، ج .
 - (5) وعبيد الله : ب ، وعبيد : أ .
 - (6) عن أبيه : مزودة من : أ .
 - (7) هذه الزيادة من : أ ، ب .

حدثنا قاسم (بن أصبغ) ، (1) قال : حدثنا ابن وضاح ، قالاً جميعاً :
حدثنا سحلون ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني مالك ،
عن المسور بن رفاعة القرظي ، عن الزبير بن عبد الرحمان بن
الزبير ، عن أبيه ، أن رفاعة بن سمّال طلق امرأته نَمِيمَةَ بنت
وهب ، على عهد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ثلاثاً ،
فَنَكَحَتْ (2) عبد الرحمان بن الزبير فاعترض عليها ، فلم يستطع
أن يمسه ، فطلقها ولم يمسه ، فأراد رفاعة أن ينكحها ، وهو
زوجها الذي كان طلقها ، قال عبد الرحمان : فذكر ذلك لرسول
الله ، صلى الله عليه وسلم ، فنهاه عن تزويجها ، وقال : لا تحل
لك حتى تذوق المسيلة .

وقد ذكر هذا الحديث أيضاً (3) سحلون ، عن ابن وهب ،
وابن القاسم ، وعلي بن زياد : كلهم عن مالك ، عن المسور بن
رفاعة القرظي ، عن الزبير بن عبد الرحمان بن الزبير ، عن
أبيه ، أن رفاعة بن سمّال طلق امرأته ، وذكر الحديث ،
وقال : (4) فيه ، عن هؤلاء الثلاثة عن مالك ، في هذا الاسناد عن
أبيه ، والحديث صحيح مسند ، والزبير بن عبد الرحمان بن الزبير
بفتح الزاي فيهما جميعاً . كذلك روى يحيى وابن وهب وابن
القاسم والعلبي وغيرهم ، وقد روى عن ابن بكير أن الأول

(1) ابن أصبغ مزينة من : أ ، ج .

(2) فنكحت : ج ، فنكحها : أ ، ب .

(3) ايضاً مزينة من : أ ، ج .

(4) وقال : ب ، ج ، وذكر : أ .

مضموم (1) وروى عنه الفتح فهما كسائر الرواة من مالك ، في ذلك ، وهو الصحيح (1) فهما جميعاً بفتح الزاي ، وهم زبير بن بالفتح في بني قريظة معروفون (2) (وهم بلو الزبير بن باطيا القرظي قتل يوم قريظة وله يومئذ قصة عجيبة محفوظة) (3) (2) .

أخبرنا سعيد بن نصر ، وعبد الوارث بن سفيان قراءة مثني عليهما ان قاسم بن أصبغ حدثهما قال : (4) أنبأنا اسماعيل بن اسحاق القاضي ، قال : حدثنا ابراهيم بن حمزة ، قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، ان رفاعة القرظي طلق امرأته ، فنكحها عبد الرحمان بن الزبير فاعترض لها ، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت

(1) مضموم : أ مضموما : ب ، ج .

(2) في بني قريظة معروفون : ج ، في بني قريظة معروفون : ب معروفون في بني قريظة : أ .

(3) زيادة من : أ ، ب .

(4) قال : ب ، ج . قال : أ .

(1) رجح القاضي صباغ في المشرق عكس ذلك ، بعد ان نقل كلام أبي عمر بن عبد البر .

(2) انظرها في سورة ابن هشام وملخصها ان ثابت بن قيس بن الشماس الصحابي ، اجاره مكائفة له على يد كان اسداها اليه ، واجار ماله وزوجه ، وأهله ، ولكنه لما سأل عن اشراف قومه وأخبر انهم قتلوا قال لا خير في البقاء بعد هؤلاء ، ونزل ان يلحق بهم ، فقتل .

زوجها فقالت : والذي أكرمك بالحق (1) ما معه الا مثل هذه الهدية . فقال (2) فلا ، حتى تذوق عسلته ، وذوق عسلتك . هكذا قال عبد الرحمان بن الزبير بالفتح .

وحدثنا سعيد بن نصر ، وهبند الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن اسماعيل الترمذي ، قال : حدثنا الحميدي ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا الزهري ، قال : أخبرني عروة ، عن عائشة ، انه سمعها تقول : جاءت امرأة رفاعه القرظي ، الي رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فقالت : الي كنت عند رفاعه فبت طلاقي ، فتزوجت عبد الرحمان بن الزبير ، وانما معه مثل هدية الثوب ، فتبسم رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فقال : أتريدان ان نرجعي الي رفاعه ؟ لا ، حتى تذوق عسلته ، وذوق عسلتك ، قال : وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد (1) بالباب (3) فلادى يا أبا بكر ! فقال : الا تسمع الي ما نجهر به هذه عند رسول الله ، صلى الله عليه وسلم .

(هذا أصح حديث يروى في هذا الباب، وأثبتته من جهة الاسناد) (4) .

(1) بالحق مزيدة من : ا

(2) فقال : ب ، ج قال : ا .

(3) بالباب : من ، ا ج .

(4) زيادة من : ج .

(1) وهو خالد بن سعيد بن العاص من السابقين للاسلام انظر الاستيعاب والاصابة

قال أبو عمر : حديث هروة ، من عائشة في هذا الباب ، من رواية هشام بن هروة ، وابن شهاب ، عن هروة ، وإن كان اسناداً ثابتاً فإنه ناقص ، سقط منه ذكر طلاق ابن الزبير لتميمة بليت وهب ، وقد شبه به علي قوم ملهم ابن هلية وداود لما فيه من قوله : فاعترض عليها ، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرت زوجها وقالت : إنما معه مثل هدبة الثوب ، فظنوا أنها (أنت) (1) شاكية بزواجها (2) فلم يسأله (3) عن ذلك ، ولا ضرب له أجلاً وخلالها (4) معه . قالوا فلا يضرب للعنين أجل ، ولا يفرق بينه وبين امرأته ، وهو كمرض من الأمراض ، فخالفوا جمهورهم سلف المسلمين ، من الصحابة ، والتابعين ، (في تأجيل العنين) (5) لما توهموه في حديث هذا الباب ، وليس فيه موضع شبهة ؛ لأن ما حكاه وغيره قد ذكروا طلاق عبد الرحمان بن الزبير للمرأة ، فكيف يضرب أجل لمن قد فارق امرأته وطلقها قبل أن يمسه .

حدثني قاسم بن محمد ، قال : حدثنا خالد بن سعد ، قال : حدثنا محمد بن فطيس ، قال : حدثنا ابراهيم بن مرزوق ، قال : حدثنا بشر بن ثابت ، قال : حدثنا شعبة ، قال : (حدثنا) (6) يحيى

(1) أنت : من : أ .

(2) من زوجها : ج . بزواجها : أ . ب .

(3) يسأله : ب : ج : تسأله : أ .

(4) وخلالها : ب . ج . ولا خللها : أ . خطأ .

(5) في تأجيل العنين : مزودة من : ب . ج .

(6) حدثنا من : أ . ج .

ابن أبي اسحاق: أخبرني أبي (1) قال: سمعت سليمان بن يسار ، يحدث عن عائشة ، ان رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ، فتزوجها رجل فطلقها قبل ان يدخل بها ، فأراد الاول ان يتزوجها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا ، حتى تذوقي عسيلته (2) ، فقد بان بهذا الحديث انه طلقها قبل ان يدخل بها ، وهو حديث لا مطعن (3) لاحد في نأقليه ، وكذلك حديث مالك في ذلك ، فيه فاعترض عنها فلم يستطع ان يمسه ، ففارقها ، واذا صحت مفارقتها لها ، وطلاقه إياها ، بطلت المكتة التي بها نزع من أبطل تأجيل العنين من هذا الحديث ، وقد قضى بتأجيل العنين عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود ، والمغيرة بن شعبة ، ولا مخالف لهم من الصحابة ، الا شيء يروى عن علي بن أبي طالب مختلف فيه ، ذكره ابن عبيدة عن أبي اسحاق ، عن هانيء بن هانيء قال : أنت امرأة الى علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، فقالت : هل لك في امرأة لا أيم ، ولا ذات زوج ، فقال : ابن زوجها ؟ فذكر الحديث وفيه ، فقال لها علي (ابن أبي طالب) : (4) اصبري فلو شاء الله ان يبتليك بأشد من ذلك لابتلاك . ورواه محمد بن جابر عن أبي اسحاق ، عن عمارة بن عبد (5) بن علي ، وليس هذا الاسناد مع اضطرابه مما يحتاج به ،

(1) أبي مزينة من : ١٠١ ج .

(2) تذوق : ب تذوقني : ١٠١ ج .

(3) هنا كلمة فيه بين مطعن ولأ حد . ولا حاجة اليها .

(4) ابن أبي طالب : من : ب .

(5) عبد : ١٠١ ج . عبيد : ب والاول الصواب .

وذكر عبد الرزاق ، عن الحسن بن عمار ، عن الحكم ، عن يحيى بن الجزار (1) عن علي ، قال : يؤجل العنين سنة ، فان أصابها ، والا فهي أحق بنفسها ، دروى يزيد بن هارون ، عن محمد بن اسحاق ، عن خالد بن كثير الهمداني ، عن الضحاك بن مزاحم ، ان علياً أجل العنين سنة .

وهذان الاسنادان ان ام يكونا مثل (2) اسناد هاني . وعمار ، ام يكونا أضعف ، والاسانيد عن سائر الصحابة ثابتة ، (من قبل الائمة) (3) وعليها العمل ، وفتوى فقهاء الامصار ، مثل مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابهم ، (4) والثوري ، والاوزاعي ، وجماعة فقهاء الحجاز ، والعراق ، الا طائفة من المتأخرين .

ذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، قال : قضى عمر بن الخطاب في الذي لا يستطيع اللساء ان يؤجل سنة ، قال معمر : يؤجل سنة من يوم توافعه ، كذلك (5) بلغني .

قال أبو عمر : على هذا جماعة القائلين بتأجيل العنين من يوم توافعه ، بخلاف أجل المولى ، وذلك والله أعلم ، لان المولى مضار قادر على النفي . ورفع الضرر ، والعنين غير هالم بشكوى زوجته اباء حتى تشكوه فجعل له أجل سنة ، لما في السنة من اختلاف الزمن ، بالحر ، والبرد ، ليعالج نفسه فيها . والله أعلم .

(1) الجزار : ج . العباد : ب الخراز : ا . والاول الصواب .

(2) مثل : ا . ج : بمثل : ب .

(3) من قبل الائمة مزيدة من : ا . ج .

(4) واصحابهم : ب . ج . واصحابه : ا .

(5) كذلك : ب . ج . كذا : ا .

وأصل المسألة اتباع السلف ، وأمس في حديثنا في هذا الباب ما يوجب للعلمين حكماً ، فلذلك نرهبنا اختلاف أحكامه ، وفيه من الفقه اباحة إيقاع الطلاق البات (1) طلاق الثلاث ، ولزومه ؛ لان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لم يذكر على رفاعة إيقاعه له ، كما انكر على ابن عمر طلاقه في الحيض . وظاهر هذا الحديث من رواية مالك ومن تابعه في قوله : ان رفاعة طلق امرأته ثلاثاً ، انها كانت مجتمعات ، فعلى هذا الظاهر جرى قولنا . وقد يحتمل ان يكون طلاقه ذلك آخر (2) ثلاث تطليقات ، ولكن الظاهر لا يخرج عنه الا بهمان .

وقد نزع بهذا (3) الحديث من إباح وقوع الثلاث مجتمعات ، وجعل وقوعها في الطهر سلة لازمة (4) وهذا موضع اختلاف بين الفقهاء . وقد (5) أوضحناه في باب عبد الله بن يزيد ، وفي باب فافع أيضاً ، والحمد لله .

وفي قوله صلى الله عليه وسلم ، لامرأة رفاعة : أتريدين (6) ان ترجعي الى رفاعة ، دليل على ان ارادة المرأة الرجوع الى زوجها لا يضر العاقد عليها ، وانها ليست بذلك في معنى التحليل المستحق صاحبه اللعنة .

-
- (1) البت : ب . البنات : ا البات : ج .
 - (2) احه : ب . آخر : ا . ج .
 - (3) بهذا : ب . ج . هذا : ا .
 - (4) لازمة : ج .
 - (5) قد : ا وقد : ب . ج .
 - (6) أتريدين : ب تريدين : ا .

(وقد اختلف الفقهاء في هذا المألى على ما نذكره بعد ان شاء الله) (1) .

وفي هذا الحديث دليل على ان المظلة ثلاثا لا يحلها لزوجها المطلق لها الا طلاق فوج قد وظئها ، وانه ان لم يظأها وظئها ، فلا تحل لزوجها (أي الاول) (2) .

وفي هذا الحديث تفسير لقول الله عز وجل : « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » . وهو يخرج في التفسير المسند (3) . وذلك (4) ان لفظ النكاح في جميع القرآن انما أريد به العقد لا الوطء ، الا في قوله عز وجل : « فان طلقها (5) فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » ، فانه أريد بلفظ النكاح ها هنا العقد والوطء جميعا ، بدليل السلة الواردة في هذا الحديث ، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم : لا تحل له حتى تذوق العسيلة ، والعسيلة ها هنا الوطء لا يختلفون في ذلك .

وفي هذا حجة واضحة لما ذهب اليه مالك ، في الايمان انه لا يقع التحليل منها والبر ، الا بأكمل الاشياء ، وان التحريم يقع بأقل شيء ، الا ترى ان الله عز وجل لما حرم على الرجل (نكاح) (6) حليلة ابله ، وامرأة أبيه ، وهان الرجل اذا عقد

(1) ما بين القوسين ساقط من : ب ، ج .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ج .

(3) المسند : ١ ، ب ، المستند : ج .

(4) وذلك : ب ، ج . ذلك : ١ .

(5) فان طلقها مزيدة من : ١ .

(6) « نكاح » مزيدة من : ١ ، ج .

على امرأة نكاحاً ولم يدخل بها لم طلقها انها حرام على ابيه
وعلى أبيه ؛ وكذلك لو كانت له أمة فلمسها بشهوة أو قبلها ،
حرمت على ابيه وعلى أبيه ، فهذا يبين لك (1) ان التحريم يقع
ويدخل على المرأة (2) بأقل شيء ، وكذلك لو طلق بعض امرأة
طلقت كلها ، وكذلك لو ظاهر من بعضها لزمه الظاهر الكامل ،
ولو عقد على امرأة بعض نكاح أو على بعض امرأة نكاحاً لم
يصح ، وكذلك المبتونة لا يحلها عقد النكاح عليها حتى يدخل
بها زوجها ، (3) وظأها وظاً صحيحاً .

ولهذا قال مالك في نكاح المحلل : انه يحتاج ان يكون
نكاح رغبة لا يقصد به التحليل ، ويكون وظؤه لها وظاً مباحاً ، لا
يكون صائماً ، ولا محرمة ، ولا في حيضتها ، ويكون الزوج بالغاً مسلماً .
(وقد يعترض على هذا الاصل في البر والحلث (بان) (4)
التحريم لا يصح في الربية بالعقد حتى ينضم الى ذلك الدخول
بالام . وهذا اجماع ، والما الخلاف في الام ، ولهذا نظائر .

وقال الشافعي : اذا أصابها بلكاح صحيح ، وغيب الحشفة في
فرجها ، فقد ذاق المسيلة ، وسواء في ذلك قوى النكاح وضعيفه ،
وسواء أدخله بيده أو بيدها ، وكان ذلك من صبي ، أو مراهق ،
أو محبوب بقي له ما (يغيبه) (5) كما يغيب غير الخصي .

(1) لك : مزيدة من : أ .

(2) في : ج : المرأة وهو خطأ .

(3) زوجها : أ ، ب . الزوج : ج .

(4) بأن : ب فان : أ .

(5) يغيبه : ب يغيب : أ .

قال : وان أصاب الفدية وقد طلقها مسلم أو زوج ذمي
بنكاح صحيح أحلها .

قال : ولو أصابها الزوج محرمة أو صائمة أحلها . وهذا
كله ما وصف الشافعي قول أبي حنيفة وأصحابه ، والثوري ،
والاوزاعي ، والحسن بن حي ، وقول بعض أصحاب مالك ، وانفرد
الحسن البصري بقوله : لا يحل المطلقة ثلاثاً (1) إلا وطئ به يكون
فيه انزال ، وذلك معلى ذوق المسيلة عنده ، ولا يحلها عنده
التقاء الهتانين ، ولم يتابعه على ذلك غيره ، وانفرد سعيد بن المسيب
رحمه الله من بين سائر أهل العلم بقوله : ان من تزوج المطلقة
ثلاثاً ثم طلقها قبل ان يمسه فقد حلت بذلك النكاح ، وهو العقد ،
لا غير ، لزوجها الاول ، على ظاهر قول الله عز وجل : حتى تلمس
زوجاً غيره ، قال : فقد نكحت زوجها ، (يلحقه) (2) ولدها ، ويجب
الميراث بينهما .

قال أبو عمر : أظنه والله أعلم ، لم يبلغه حديث المسيلة هذا ،
ولم يصح عنده . وأما سائر العلماء متقدمهم ، ومتأخرهم ، فوما علمت ،
فعلى القول بهذا الحديث على ما وصفنا .

اخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر
(قال) (3) حدثنا أبو داود : حدثنا مسدد : حدثنا أبو معاوية ، عن

(1) ثلاثا مزبدة من : أ .

(2) يلحقه : أ ، ويلحقه : ب .

(3) قال مزبدة من : أ .

الاعمش ، عن ابراهيم ، عن الاسود ، عن عائشة ، قالت : سئل رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عن رجل طلق امرأته ثلاثا فتزوجت زوجا غيره ، فدخل بها ثم طلقها قبل ان يواقعها ، أنحل لزوجها الاول ؟ قال : لا . حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها (1)

وقد روى هذا الحديث ابو هريرة عن عائشة .

حدثنا سعيد بن نصر ، وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن اصف : حدثنا اسماعيل بن اسحاق القاضي : حدثنا مسلم ابن ابراهيم : حدثنا عبد العزيز بن المختار ، قال : حدثنا عبد الله

(1) هذا النص موجود في : أ . ب . دون ج . أما هذه ففيها في هذا المكان بعد قوله ويكون الزوج بالنا مسلما . ما يلي : حتى تعتد . قال مالك إذا طلق المسلم نصرانية فتزوجها نصراني بعد طلاق الثلاث ، ثم وطئها وطلقها انها لا ترجع الى زوجها المسلم بنكاح النصراني : وان كان وطئها . وقوله هذا في النصرانية يطلقها المسلم . لم يقله أحد فوما علمت غيره . وبعض أصحابه وقال الشافعي : إذا أصابها بنكاح صحيح أنها ترجع وقد روى هذا الحديث سليمان ابن يسار عن عائشة مختصرا . وحدثني قاسم بن محمد . قال : حدثنا خالد بن سعد ، قال : حدثنا يحيى بن ابي اسحاق : اخبرني ابي ، قال : سمعت سليمان بن يسار ، يحدث عن عائشة : ان رجلا طلق امرأته ثلاثا ، فتزوجها رجل قبل ان يدخل بها فأراد الاول ان يتزوجها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا حتى تذوق من عسيلته ، ورواه هشيم فأخطأ فيه ، رواه عن هيسى ابن ابي اسحاق عن سليمان بن يسار عن عبيد الله بن العباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

الداناج (1) (1) عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، قال : حدثني أم المؤمنين ولا أراها إلا عائشة ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم قال : لا تحل للاول حتى يذوق الآخر عسيلتها (2) .

(واختلف العلماء ايضا في نكاح المحلل ، وهو من هذا الباب ، فقال مالك : المحلل لا يقيم على نكاحه حتى يستكمل نكاحا جديدا ، فان أصابها فلها مهر مثلها ، ولا تحلها أصابته ، لزوجها الاول ، وسواء علما او أم يعلمها ، اذا تزوجها ليحلها ، ولا يقر على نكاحه ويفسخ . وقول الثوري والاوزاعي والليث مثل (3) قول مالك .
(وروى عن الليث في نكاح الخيار والمحلل ان النكاح جائز ، والشرط باطل ، وهو قول ابن ابي ليلى في ذلك وفي نكاح المتعة .
وروى عن الاوزاعي انه قال في نكاح المحلل : بيسما صنع والنكاح جائز .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ، ومحمد ، النكاح جائز اذا دخل بها وله (4) أن يمسه ان شاء (5) .

وقال أبو حنيفة وأصحابه مرة : لا تحل للاول اذا تزوجها الآخر ليحلها ، ومرة قالوا (6) تحل (له) (7) بهذا النكاح اذا جامعها

(1) الداناج . ا . ج . البرانج : ب .

(2) عسيلتها ب من عسيلتها ا . ج .

(3) مثل : ب . نحو : ا . ج .

(4) إذا دخل بها وله : ب . إن دخل في أوله : أ . وهو تصحيف .

(5) من : ا . ب .

(6) (قالوا) : من ا . ب .

(7) (له) مزيدة من : ا . ج .

(1) عبد الله بن فيروز الداناج بنون سفيقة وجم وهو العالم بالفارسية ثقة من الخامسة تقريب : وثقة أبو زرعة . وقال النسائي ليس به بأس . تهذيب التهذيب والخلاصة .

وطلقها ، ولم يختلفوا ان نكاح هذا الزوج صحيح ، وله أن يقيم عليه .

وقال الشافعي : اذا قال : انزوجك لاحلك ثم لا نكاح بيلنا بعد ذلك ، فهذا ضرب من نكاح المتعة ، وهو فاسد لا يقر عليه ويفسخ ، ولا بطلاً ان دخل بها ، ولو وطئ على هذا لم يكن وطؤه تحليلاً . فان نزوجها نزوجاً مطلقاً لم يشترط هو ولا اشترط عليه التحليل ، فللشافعي في كتابه القديم قولان في ذلك ، احدهما مثل قول مالك ، والآخر مثل قول ابي حنيفة ، ولم يختلف قوله في كتابه الجديد المصري ان النكاح صحيح ، إذا لم يشترط (وهو قول داود) (1) .

وروى الحسن بن زياد عن زفر (2) اذا شرط تحليلها للاول فالنكاح جائز ، والشرط باطل ، ويكونا محصلين بهذا التزويج مع الجماع ، ونحل للاول ، قال : وهو قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف: النكاح على هذا الشرط فاسد ، ولها مهر المثل بالدخول ، ولا يحصنها هذا ولا يحلها ازوجها الاول . ولمحمد بن الحسن عن نفسه وعن أصحابه اضطراب كثير في هذا الباب . (وقال الحسن وابراهيم : اذا هم أحد الثلاثة فسد النكاح . وقال سالم والقاسم (3)

(1) وهو قول داود : مزيدة من أ ب .

(2) زفر : ب . زيه : أ . تصحيف .

(3) سالم والقاسم : أ . ابن القاسم وسالم ب .

لا بأس ان يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم الزوجان، قال: وهو مأجور، وقال ربيعة وبجبي بن سعيد : ان تزوجها ليحلها فهو مأجور . وقال داود بن علي: لا ابعد ان يكون مريد نكاح المطاقة ليحلها لزوجها مأجورا اذا لم يظهر ذلك في اشتراطه في حين العقد ، لانه قصد ارفاق أخيه المسلم ، وادخال السرور عليه ، اذا كان نادما مشغوفاً ، فيكون فاعل ذلك مأجوراً إن شاء الله . وقال ابو الزناد : ان لم يعلم واحد (1) منهما فلا بأس بالنكاح ، وترجع الى زوجها الاول . وقال عطاء لا بأس ان يقيم المحلل على نكاحه (2) .

قال ابو عمر : روى علي بن ابي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وابو هريرة ، وعقبة بن عامر عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، انه قال : لعن الله المحلل والمحلل له ، وقال عقبة في حديثه : الا أخبركم بالتبس المستعار ؟ هو المحلل ، ولفظ التحليل في هذه الاحاديث يحتمل ان يكون مع الشرط كما قال الشافعي : (وهو الاظهر فيه ، لان ارادة المرأة إذا لم يقدح في العقد ولها فيه حظ ، فالنكاح كذلك ، والمطلق اخرى أن لا يراعي فلم يبق (إلا) (3) ان يكون معنى الحديث إظهار الشرط فيكون كنكاح المتعة وبطل ، هذا هو الصحيح والله أعلم . (4) ويحتمل

(1) واحد أ : ب . واحد : أ .

(2) زيادة من : أ ، ب

(3) (إلا) مزيدة من : أ

(4) ما بين الغالين ساقط من : ج .

ان يكون اذا نوى ان يحلها لزوجها كان محللا (لقوله
الامال بالنية) (1)

وقد روى عن عمر بن الخطاب في هذا تغليظ شديد قوله :
لا اوتي بمحلل ولا محلل له الا رجمتهما . وقال ابن عمر : التحليل
سفاح . (وقال الحسن وابراهيم : إذا هم أحد الثلاثة فسد النكاح ،
وقال سالم والقاسم ، لا بأس ان يتزوجها ليحلها اذا لم يعلم الزوج ،
والا فهو ماجور ، وهذا يحتمل أن يكون المحلل الملعون عندهما
من شرط ذلك عليه ، والله أعلم ، والا فظاهر الحديث يرد قولهما ،
وقال عطاء : لا بأس ان يقيم المحلل على نكاحه) (2) (ولا يحتمل
قول ابن عمر (3) الا التغليظ ، لانه قد صح عنه أنه وضع الحد عن
الواطيء فرجا حراما جهل تحريمه ، وعذره بالجهالة ، فالمتأول
اولى بذلك ، ولا خلاف انه لا رجم عليه) (4) حدثني محمد بن
عبد الله بن حكيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية بن عبد
الرحمان قال : (حدثنا) (5) اسحاق بن ابي حسان الانماطي ، قال :
حدثنا هشام بن عمار . قال : حدثنا عبد الحميد بن حبيب : كاتب
الاوزاعي ، قال حدثنا الاوزاعي عن الزهري ، عن عبد الملك بن
المغيرة ، ان رجلا سأل ابن عمر ، فقال : كيف ترى في التحليل ؟
فقال عبد الله بن عمر : لا أعلم ذلك الا السفاح .

(1) مزيدة من : أ ب .

(2) زيادة من : ج . وهي في الواقع تقدمت في : أ ب . عن هذا المثل .

(3) في النسختين : ابن عمر وأراه : عمر لانه الذي تقدم توعد بالرجم .

(4) زيادة من : أ ب .

(5) من : أ . سافطة . من : ب .

مالك ، عن نافع : مولى عبد الله بن عمر

(هو نافع بن جرجس) (1) قال أبو عمر : (2) بكلى نافع
أبا عبد الله . قال ابن معين : كان ديلميا ، وقال غيره : كان
من (أهل) (3) أبرشهر ، (1) وقيل ، كان أصله من المغرب ،
أصابه عبد الله بن عمر في فزانه . وكان ثقة ، حافظا ، ثبتا ،
فيما نقل ، وكانت فيه لكنة ، وكان يلحن أيضا مع ذلك
لحنا كثيرا .

ذكر معاذ بن معاذ ، عن ابن عون ، قال : كانت في
نافع لكنة . وذكر الواقدي قال : حدثني نافع بن أبي نعيم ،

(1) «هو نافع بن جرجس» زيادة من : ج .

(2) زيادة من : ب .

(3) أهل : من : ج .

(1) كان من أهل أبرشهر الخ هي عبارة ابن أبي حاتم في الجرح
والتعديل ، وقال أبو حاتم البستي كان من سبى أبرشهر ، واقتصر عليه .

واسماعيل بن ابراهيم بن عقبة ، وابو مروان : هب الملك بن عبد العزيز بن أبي فروة ، قالوا : كان كتاب نافع الذي سمع من عبد الله بن عمر في صحيفة ، فكنا نقرأها عليه ، فنقول : يا أبا عبد الله : انا قد قرأنا عليك ، فنقول حدثنا نافع ؟ فيقول : نعم . قال : وسمعت نافع بن أبي نعيم يقول : من أخبرك ان احدا من أهل الدنيا قرأ عليه نافع فلا تصدقه . كان ألحن من ذلك .

قال ابو عمر : قد رويانا عن سليمان بن موسى ، قال : رأيت نافعا مولى ابن عمر يملأ عليه ، ويكتب بين يديه . وذكر حماد بن زيد ، عن عبيد الله بن عمر ، ان عمر بن عبد العزيز بعث نافعا الى أهل مصر يعلمهم السُّنن ، وكان مالك يقول : نشر نافع عن ابن عمر علما جما . وقال ابن عبيدة : اي حديث أوثق من حديث نافع ! وقال يحيى بن معين : اثبت اصحاب نافع (فه) (1) مالك بن أنس ، وهو عندي اثبت من عبيد الله بن عمر ، وايوب ، وقال يحيى بن سعيد القطان : اثبت اصحاب نافع ايوب وعبيد (2) الله وابن جريج ومالك قال : وابن جريج : اثبت في نافع من مالك .

قال ابو عمر : هؤلاء الثلاثة : عبيد الله بن عمر ، ومالك ، وايوب . اثبت الناس في نافع عند الناس ، وابن جريج رابعهم ،

(1) فيه من : ج

(2) عبيد : أ. ج عبد : ب .

الا ان القطان بفضلته، وليس بلحق بهؤلاء الثلاثة (في نافع عندهم) (1)
إذا خالفوه .

حدثنا خلف بن القاسم : قال : حدثنا أبو الميمون : حدثنا أبو
زرعة ، قال : سمعت سليمان بن حرب يقول : قال يحيى ، وعبد
الرحمان بن مهدي ؛ عبيد الله ومالك أثبت من أيوب في نافع .
ثم تعجب .

حدثنا خلف بن القاسم ، قال : (2) حدثنا أبو الميمون : حدثنا
أبو زرعة . قال : سمعت أحمد بن حنبل يسأل : من أثبت في نافع؟
عبيد الله أو مالك أو أيوب (8) ، فقدم عبيد الله بن عمر ، وبفضلته
بلقاء سالم (والقاسم) (4) قلت له: فمالك بعده ؟ قال: ان مالكا أثبت.
قلت فإذا اختلف مالك وأيوب فتوقف، وقال: ما نجتري على أيوب،
ثم عاد في ذكر عبيد الله بفضلته (5) . وقال : شيخ من أهل البلد
جليل . فقالت له : أنهم يحدثون عن شعبة قال : قدمت المدينة بعد
موت نافع بسنة ، ولما لك يومئذ حلقة . أثبت (6) ذلك ؟ قال : نعم .
وقال الواقدي مات نافع بالمدينة سنة سبع عشر ومائة ، في
خلافة هشام بن عبد الملك، (وذكر الحسن بن علي الحلواني قال:

-
- (1) غيرهم : ج في نافع عندهم : أ. في باب نافع عندهم : ب
 - (2) قال : من أ .
 - (3) أم أيوب : ب ، ج أو أيوب : أ .
 - (4) (والقاسم) : من : ب ، ج .
 - (5) فضله : أ ، ب . فضله : ج .
 - (6) أثبت : ج أثبت : أ ، ب .

حدثنا أحمد بن صالح المصري ، قال : حدثنا محمد بن ادريس
الشافعي ، قال : اخبرني عمي محمد بن علي بن شافع .

قال : شهدت القاسم ، وسالما ، وحضرت الصلاة ، فقال كل
واحد منهما لصاحبه : تقدم أنت اسن ؛ فتدافعا حتى قدما فانعا .
قال : وحدثنا بشر بن عمر ، قال : سمعت مالك بن انس يقول :
كنت اذا سمعت نافعا يحدث حديثا عن ابن عمر ، لم ابال الا
اسمعه من غيره . (1)

لمالك عنه في موطنه من حديث رسول الله ، صلى الله
عليه وسلم ، ثمانون حديثاً .

(1) من : أ ، ب .

حديث اول لنافع عن ابن عمر

مالك ، عن نافع ، وعبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، ان رجلاً سأل رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عن صلاة الليل ، فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : صلاة الليل مثنى مثنى ، فاذا خشى احدكم الصبح صلى ركعة واحدة نوتر له ما قد صلى (1) .

ام يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث ، وكل من رواه عنه ، فهما علمت ، من رواية الموطأ وغيرهم ، هكذا قالوا فيه عنه : صلاة الليل مثنى ، مثنى ، الا الحنبلية وحده ، فانه روى هذا الحديث عن مالك ، والعمرى ، جميعاً ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، صلاة الليل والنهار مثنى ، مثنى ، فزاد فيه ذكر النهار ، وذلك خطأ عن مالك لم يتابعه احد عنه على ذلك .

والحنبلية ضعيف ، كثير الوهم والخطأ . والعمرى هذا هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب .

(1) الموطأ - كتاب الصلاة - الامر بالوتر - حديث 865 ص 89 وأخرجه البخاري في كتاب الوتر، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين .

أخو عبيد الله بن عمر ضعيف أيضا ليس بحجة (عندهم لتخليطه في حفظه) (1) فأما (2) أخوه عبيد الله بن عمر ثقة أحد الجلة من أصحاب نافع ، ورواية عبيد الله بن عمر لهذا الحديث عن نافع ، كرواية مالك ، صلاة الليل مثلى (مثلى) (8) ولم يذكر النهار ، وكذلك رواية أيوب السخيتي له أيضا عن نافع ، لم يذكر النهار ، هؤلاء هم الحجة في نافع ، فأما رواية عبيد الله فحدثنا قاسم بن محمد ، قال : حدثنا خلف بن سعيد ، قال : حدثنا أحمد بن عمر بن منصور ، قال : حدثنا محمد بن سنجبر قال : حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو على المنبر عن صلاة الليل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مثلى مثلى ، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى واحدة فأونرت له ما قد صلى (4) .

وأما رواية أيوب فحدثنا عبد الوارث بن سفيان : حدثنا قاسم ابن أصبغ : حدثنا أحمد بن يزيد المعلم : حدثنا يزيد بن محمد ، عن اسماعيل ، ويزيد بن زريع جميعا عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رجلا سأل رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فذكر مثله سواء ، لم يذكر النهار ، ولا يصح عن نافع في هذا

(1) زيادة من : أ ب .

(2) فأما : أ ب . وأما : ج .

(3) مثلى : من : أ ج .

(4) له ما قد صلى : أ ب . له ما صلى : ج .

الحديث غير ذلك ، وكذلك عبد الله بن دينار ، ولا يصح عنه غير ذلك أيضا ، كما قال مالك (عنه) (1) .

حدثنا سعيد بن نصر : حدثنا قاسم بن أصبغ : حدثنا محمد ابن اسماعيل : حدثنا الحميدي : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عبد الله ابن دينار ، قال : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رجلا يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو على المنبر ، كيف يصلي احدا بالليل؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مثلي ، مثلي . فاذا خشيت الصبح فأوتر (هـ) (2) بواحدة توتر لك ما مضى من صلاتك . قال سفيان : وهذا اجودها .

قال ابو عمر : علمد سفيان بن عيينة في هذا الحديث أسانيد ، منها عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عمر . وعبد الله ابن أبي ليبد ، عن أبي سلمة ، عن ابن عمر والزهري عن سالم عن ابن عمر .

وقال في حديثه هذا عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه اجودها ، وذلك لان فيه سمعت ، وحدثنا . ولانه فيه اعلى من غيره . والله أعلم .

(وليس لمالك هذا الحديث عن الزهري الا من رواية الوليد ابن مسلم خاصة) (3) وقد روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة ، منهم نافع ، وعبد الله بن دينار ، وسالم ، وطاوس ، وأبو سلمة

(1) عنه : غير موجودة في : ج .

(2) فأوتر : أ ، ج . فأوتره : ب .

(3) زيادة من : أ ، ب .

ابن عبد الرحمان ، ومحمد سيرين ، وحبيب بن أبي ثابت ،
وحبيب بن عبد الرحمان ، وعبد الله بن شقيق كلهم قال فيه :
عن ابن عمر ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، صلاة الليل
مثلثي ، مثلثي . لم يذكروا النهار ، ورواه علي بن عبد الله الأزدي
البارقي (1) عن عبد الله بن عمر ، عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، صلاة الليل والنهار مثلثي ، مثلثي ، فزاد فيه ذكر النهار ،
ولم يقله أحد عن ابن عمر غيره ، وانكروه (1) عليه .

واختلف الفقهاء في صلاة التطوع بالليل والنهار ، فقال مالك ،
والليث بن سعد ، والشافعي ، وابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ،
ومحمد بن الحسن : صلاة الليل والنهار مثلثي ، مثلثي ، وهو قول
أبي ثور ، وأحمد بن حنبل (2) وقال أبو حنيفة ، والثوري : صل
بالليل والنهار ان شئت ركعتين ، وان شئت أربعاً ، أو ستاً ، أو
ثمانياً . وقال الثوري : صل ما شئت ، بعد ان تقعد في كل
ركعتين ، وهو قول الحسن بن حي ، وقال الاوزاعي : صلاة الليل
مثلثي ، مثلثي ، وصلاة النهار أربعاً ، وهو قول ابراهيم النخعي .
ذكر ابن أبي عروبة ، عن أبي معشر ، عن ابراهيم ، قال : صلاة
الليل مثلثي ، مثلثي . والنهار أربع أربع ركعات . ان شاء لا يسلم

(1) وانكروه : ا ، ج ، وانكروا : ب .
(2) في ج : وداره . وليست في : ا ، ب .

(1) علي بن عبد الله الأزدي عن أبي هريرة ، وعن ابن عمر وثقه ابن
حبان . خلاصة . وقال فيه التفريغ : صدوق ربما أخطأ .

الا في آخره من . وقال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله ، علي
أحمد بن حنبل ، يسأل عن صلاة الليل والنهار في النافلة فقال :
أما الذي اختار فمثنى مثنى ، وإن صلى أربعاً فلا بأس . وأرجو
أن لا يضيق عليه ، فذكر له حديث علي بن عطاء ، عن علي
الأزدي ، فقال : لو كان ذلك الحديث بثبت . ومع هذا حديث
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يصلي
ركعتين في تطوعه بالنهار : ركعتين (1) قبل الظهر ، وركعتين
بعدها ، والفجر ، والإضحى ، وإذا دخل المسجد صلى ركعتين ،
فهذا أحب إلي ، وإن صلى أربعاً فقد روى عن ابن عمر أنه
كان يصلي أربعاً بالنهار .

والضحى والليل

وقال ابن عون : قال لي نافع : أما نحن فلصلي بالنهار أربعاً .
قال : فذكرته لمحمد فقال : لو صلى مثنى كان أحسن أن يحفظ .

وحدثنا (2) خلف بن قاسم ، قال : حدثنا أبو طالب محمد بن
زكرياء المقدسي ببيت المقدس ، قال : حدثنا أبو محمد مضر بن
محمد ، قال : سألت يحيى بن معين عن صلاة الليل والنهار ،
فقال : صلاة النهار أربعاً ، لا يفصل بينهما ، وصلاة الليل ركعتين .
فقلت له إن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : صلاة الليل
والنهار مثنى مثنى ، فقال : بأي حديث ؟ فقلت بحديث شعبة ،
عن علي بن عطاء ، عن علي الأزدي ، عن ابن عمر ، إن النبي

(1) وركعتين : أ . ركعتين : ب ، ج .

(2) حدثنا : ج . وحدثنا : أ ، ب .

صلى الله عليه وسلم ، قال صلاة الليل والنهار مثلي مثلي ، فقال :
ومن علي الأزدي حتى أقبل منه هذا ؟ أدع يحيى بن سعيد
الأنصاري ، من نافع ، عن ابن عمر ، انه كان يتطوع بالنهار
اربعا لا يفصل بينهما ، وأخذ يحدث علي الأزدي ، لو كان
حديث علي الأزدي صحيحا لم يخالفه ابن عمر . قال يحيى :
وقد كان شعبة ينفي هذا الحديث ، وربما لم يعرفه (1) .

قال ابو عمر : قوله صلى الله عليه وسلم ، صلاة الليل مثلي
مثلي (كلام) (2) خرج على جواب السائل ، كأنه (3) قال له :
يا رسول الله ! كيف لصلي بالليل ؟ فقال : مثلي مثلي ، ولو
قال له وبالنهار (4) جاز ان يقول كذلك ايضا : مثلي ، مثلي .
وما خرج على جواب السائل فليس فيه دليل على ما عدها ،
وسكت عنه ؛ لانه جائز ان يكون مثله ، وجائز ان يكون بخلافه .
وهذا اصل مظلم من اصول الفقه . فصلاة (5) النهار موقوفة
على دلائلها فمن الدليل على انها صلاة الليل مثلي مثلي جميعا
انه قد روى عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، انه قال : الصلاة
مثلي مثلي تشهد في كل ركعتين ، لم يخص ليلا من نهار (6) .

(1) لم يعرفه : أ. ج. يدفعه : ب .

(2) كلام مزيدة من : ب. ج .

(3) كأنه : أ. ب . لانه : ج. تصحيف .

(4) وبالنهار : ب. ج . بالنهار : أ .

(5) فصلاة : ب. ج . وصلاة : أ .

(6) في ج : منه نهار (وان كان حديثه لا تقوم باسناده حجة : فإن

النظر يعضده ، والاصول توافقه) .

حدثنا عبد الله بن محمد ، حدثنا محمد بن بكر : حدثنا
 ابو داود : حدثنا محمد بن المثنى : حدثنا معاذ : حدثنا شعبة ،
 عن عبد ربه بن سعد ، عن انس بن ابي انس ، عن عبد الله
 ابن نافع ، عن عبد الله بن الحارث عن المطلب (1) عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ، قال : الصلاة مثنى مثنى ، يتشهد في كل
 ركعتين ، وذكر الحديث . ورواه الليث عن عبد ربه فخالف
 شعبة في اسناده .

وقد ذكرنا حديث الليث في باب موسى بن مبصرة .

وداهل آخر ، وهو ما رواه (1) علي بن عبد الله الأزدي
 البارقى ، عن ابن عمر ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أنه
 قال : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، فزاد زيادة لا تدفعها الاصول ،
 وبعضها فتيا ابن عمر الذي روى الحديث ، وعلم مخرجه ، فانه
 كان يفتي بأن صلاة الليل والنهار مثنى ، مثنى .

حدثنا سعيد بن نصر : حدثنا قاسم بن اصبح : حدثنا ابن
 وضاح : حدثنا ابو بكر بن ابي شيبه : حدثنا وكيع ، وغندر ،
 عن شعبة ، عن يعلى بن عطاء ، عن علي الأزدي ، عن ابن عمر

(1) رواه : ب ، ج . روي : ا .

(1) قال في الخلاصة : التطلب من ربهمة بن الحارث بن جبه المطلب
 الهاشمي صحابي ، له حديث . عنه عبد الله بن الحارث بن نوفل . ونه اضطراب .

قال (1) قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : صلاة الليل والليل والليل ركعتان ركعتان (2) . وقال غلندر مثني مثني .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان : حدثنا قاسم بن أصبغ : حدثنا محمد بن عبد السلام ، حدثنا محمد بن بشار بلدار : حدثنا محمد وعبد الرحمان ، قالا : حدثنا شعبة ، عن يعلى بن عطاء ، انه سمع عليا الأزدي ، انه سمع ابن عمر يحدث عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، صلاة الليل والنهار مثني ، مثني ، يسلم في كل ركعتين .

وذكر مالك في الموطأ انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يقول : صلاة الليل والنهار مثني ، مثني ، يسلم في كل ركعتين . فهذه فتوى ابن عمر ، وهو روى عن النبي ، صلى الله عليه وسلم : صلاة الليل مثني ، وعلم مخرجه ، وفهم مراده ، وحديث مالك هذا وان كان من بلاغاته ، فانه متصل عن ابن عمر ، رواه ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، عن بكر بن عبد الله بن الأشج ، ان محمد بن عبد الرحمان بن ثوبان حدثه انه سمع ابن عمر يقول : صلاة الليل والليل والنهار مثني ، مثني ، يعلى التطوع .

ومن الدلائل ايضا على ان صلاة النهار مثني ، مثني ، كصلاة الليل سواء ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، كان يصلي

(1) قال : قال رسول الله : ا ب . قال رسول الله : ج .

(2) ركعتين ركعتين : في النسخ الثلاث واصلحناه لان ذلك ضروري .

قبل الظهر ركعتين ، وبعدها ركعتين ، وبعد الجمعة ركعتين ،
وبعد المغرب ركعتين ، وركعتي الفجر ، وكان اذا قدم (من
سفر) (1) صلى في المسجد ركعتين ، قبل أن يدخل بيته ، وصلاة
الفطر ، والاضحى ، والاستسقاء ، وقال : إذا دخل أحدكم المسجد ،
فليركع ركعتين ومثل هذا كثير .

ودليل آخر ، ان العلماء لما اختلفوا في صلاة النافلة بالنهار ،
وقام الدليل على حكم صلاة النافلة بالليل ، وجب رد ما اختلفوا
فيه الى ما اجمعوا عليه قياساً .

واختلف العلماء القائلون بان صلاة الليل يجلس في كل
ركعتين منها في قول رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : صلاة
الليل مثنى ، مثنى ، هل يقتضي مع الجلوس تسليماً أم لا ؟ فقال منهم
قائلون : لا يقتضي قوله هذا إلا الجلوس ، دون التسليم ، فمن
شاء أوتر بثلاث ، ومن شاء أوتر بخمس ، ومن شاء أوتر بسبع ،
ومن شاء أوتر بتسع ، ومن شاء أوتر بأحدى عشر ركعة ، لا يسلم
إلا في آخرهن وروى ذلك عن جماعة من السلف من الصحابة
والتابعين ، وهو قول الثوري . وكان اسحاق بن راهويه يقول :
أما من أوتر بثلاث ، أو خمس ، أو سبع ، أو تسع ، فان شاء سلم
بينهن ، وان شاء لم يسلم إلا في آخرهن ، وأما من أوتر بأحدى
عشرة ركعة ، فانه يسلم في كل ركعتين ، ويفرد الوتر بركعة

(1) من سفر سائطة من : ج .

وحجة الثوري ، وأبي حنيفة ، واسحاق ، ومن تابعهم في هذا الباب ، ما روي عن عائشة في صلاة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، بالليل ، منها حديث سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة ، عن عائشة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة لا يسلم الا في آخرهن .

والفاظ الأحاديث عن عائشة في ذلك مضطربة (جداً) (1) وقد ذكرناها في باب ابن شهاب عن عروة ، وسأني منها ذكر في باب سعيد بن أبي سعيد ، وباب هشام بن عروة ان شاء الله .

وحديث ابن عمر هذا يقضي على ما اختلف فيه من حديث عائشة في هذا الباب ؛ لأن حديث ابن عمر لم يختلف فيه ان صلاة الليل مثني ، مثني ، وانما اختلف في ذكر صلاة النهار (فيه) (2) وقوله صلى الله عليه وسلم : صلاة الليل مثني ، مثني ، يقتضي التسليم ، والجلوس ، في كل ركعتين منها ، وهذا هو الصواب - ان شاء الله - الذي لا يدل لفظ مثني الا عليه ، الا ترى انه لا يجوز ان يقال صلاة الظهر مثني ، مثني . وان كان يجلس في الركعتين منها .

وأجاز جماعة العلماء ان يكون الوتر ثلاث ركعات لا زيادة ، واختلفوا هل يفصل بين الركعتين والركعة بتسليم أم لا ؟ فقال

(1) جداً : مزيدة من : أ. ج .

(2) فيه : سابقة من : ج .

منهم قائلون : الوتر ثلاث لا يفصل بينهما بتسليم . ولا يسلم الا في آخرهن . روى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأنس ابن مالك ، وأبي أمامة ، وعمر بن عبد العزيز ، وبه قال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والحسن بن حي ، وقال الثوري : أحب الي ان يوتر بثلاث ، لا يسلم الا في آخرهن ، قال : وان شئت أوترت بركمة وان شئت بثلاث ، وان شئت أوترت بخمس ، وان شئت أوترت بسبع . وان شئت بتسع ، وان شئت باحدى عشرة ، لا تسلم الا في آخرهن .

قال : والذي أجمع عليه من الوتر انه بثلاث .

وقال آخرون : يفصل بين الشفع والوتر بتسليم . روى عن ابن عمر رحمه الله ، انه كان يسلم بين الركعتين في الوتر ، حتى يامر ببعض حاجته ، وروى مثل قول ابن عمر في الفصل بين الشفع والوتر بالتسليم ، عن عثمان بن عفان ، وعبد الله بن عباس ، وسعد بن مالك ، وزيد بن ثابت أيضاً ، وأبي موسى الأشعري ، ومعاوية ، وعائشة ، وابن الزبير ، وفعله معاذ القاري مع رجال من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وهو قول سعيد ابن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، ومالك ، والاوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور . وقال الاوزاعي : ان فصل فحسن (وان لم يفصل فحسن) (1) وكل هؤلاء يجيزون الوتر بركمة ،

(1) وإن لم يفصل فحسب ماقطة من : ب ، وهو أولى .

غير ان مالكاً ، والثانعي ، والاوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، يستحبون أن يصلي ركعتين قبلها . ثم يسلم ، ثم يؤثر بركعة ، وكان مالك من يهملهم يكره أن يكون الوتر ركعة واحدة منفردة ، لا يكون قبلها شيء . وكان يجب على أصله في (إجازته) (1) التسليم بين الشفع والوتر ان لا يكره الوتر بركعة مفردة .

وقد حدثنا خلف بن قاسم ، قال : حدثنا أحمد بن عبد الله (بن محمد) (2) بن عبد المومن ، قال : حدثنا الفضل بن محمد الجندي ، قال : حدثنا علي بن زياد ، قال : حدثنا أبو قرة ، قال : سألت مالكاً عن الرجل ينام حتى يصبح ، فقال لي : ان كان صلى من الليل شيئاً فليوتره بركعة واحدة ، وان كان لم يصل في ليلته ذلك ، شيئاً ، فليوتر بثلاث يصلي ركعتين ، ثم يسلم ، ثم يؤثر بواحدة ؛ لقول النبي ، صلى الله عليه وسلم ، صلاة الليل مثلي ، مثلي ، فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة تؤثر له ما قد صلى .

قال أبو عمر : وممن روى عنه أيضاً انه أجاز الوتر بركعة ليس قبلها شيء كأنه صلى العشاء ثم أوتر بركعة ، عثمان بن عفان ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، وأبو موسى الأشعري ، وابن عباس ، ومعاوية ، وقد روى عن ابن عباس انه قيل له : أوتر معاوية بركعة ليس قبلها صلاة ،

(1) إجازته : ب ، ج . وهي ساقطة من : أ .

(2) ابن محمد ساقطة من : ب ، ج .

فقال : أصاب . وروى (1) عنه أيضاً في ذلك أنه قال : أصاب السلة
وبه قال سعيد بن المسيب ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبو
ثور ، وداود بن علي ، وروى ابن القاسم ، عن مالك ، أنه قال :
الوتر ثلاث ، يسلم في الركعتين .

قال : قال مالك في الامام يوتر بالناس في رمضان فلا يسلم
بين الشفع والوتر ، أرى ان يصلي خلفه فلا يخالف . قال مالك :
وهنت مرة أصلي خلفهم ، فإذا كان الوتر انصرفت ولم أوتر
معه . وقد رد هذا علي مالك بعض المتأخرين ، قال : الوتر معهم أفضل ،
على كل حال ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ان الرجل
إذا قام مع الامام حتى يصرف ، كتبت له بقية ليلته (1) .

وقال الشافعي : الذي اختار للمصلي أن يصلي إحدى عشرة
ركعة ، يوتر منها بواحدة ، فان صلى دون ذلك ، ركعتين
ركعتين ، وأوتر بواحدة وسلم من كل ركعتين ، وسلم بين
الركعتين وركعة الوتر فحسن : وان أوتر بواحدة ليس قبلها
شيء فلا حرج ، قال : وأحب الوتر الى إحدى عشرة ركعة ، يوتر
منها بواحدة ، ويسلم في كل ركعتين منها . ويفصل بين الوتر
وبين ما قبله بسلام .

(1) وروى : ١٠ ج . ٥ . روي : ب .

(1) أخرجه أصحاب السنن . انظر الجامع الصغير .

قال أبو عمر : قوله صلى الله عليه وسلم : صلاة الليل مثلي ، مثلي ، يوجب ان يجلس المصلي في كل ركعتين منها ، وبسبب لا يجوز غير ذلك ، لانه لا يجوز ان يقال : صلاة الظهر مثلي (مثلي) (1) ولا صلاة العصر مثلي (مثلي) (2) وقوله : فاذا خفت الصبح (أوترت) (3) بواحدة توتر به ما صليت . يوجب ان يكون التوتر واحدة منفردة ، واذا جازت الركعة بعد صلاة جازت دولها ، لانها منفصلة بالسلام منها . وقد ذكرنا من أجاز ذلك وفعله من الصحابة رضي الله عنهم ، وسائر العلماء .

وأما كراهية مالك وأصحابه التوتر بركعة ليس قبلها شيء فلقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث : توتر له ما قد صلى ، ومن لم يصل قبل الركعة شيئاً فأبى شيء توتر له ، والتوتر عندهم انما يكون لصلاة تقدمته .

الا نرى الى قول (ابن) (4) عمر رحمه الله : صلاة المغرب وتوتر (صلاة) (5) النهار . وقد روى عن ابن مسعود في هذا المعنى : ما اجزت ركعة قط سماها البتراء (6) .

واما الشافعي فقال : لو قلل احد بركعة لم اقله ، ولو دخل المسجد فحياه بركعة لم اعب عليه ذلك . وركعة احب

(1) الظاهر مثلي ، مثلي ، ا . ب . الظاهر مثلي ، ج .

(2) العصر مثلي مثلي ، ا . ج . العصر ، مثلي ، ا .

(3) اوترت : ا . ب . اوتره : ج .

(4) ابن عمر : ب . ج . عمر : ا .

(5) صلاة من ا . ج .

(6) البتراء . ا . ج . البتراء : ب . تعجيف .

الى من أن لا يصلي شيئا، ولست آمر احدا ابتداء ان يصلي ركعة واحدة يتنفل بها في غير الوتر، فان فعل اعلفه؛ لان جماعة من الصحابة رضي الله عنهم اوتروا بركعة واحدة ليس قبلها شيئا، والوتر لافلة، فكذاك التنفل (1).

وقال مالك واصحابه: اقل الافلة ركعتان ولا يتنفل احد بركعة لا في تحية المسجد، ولا في الوتر ايضا حتى يكون قبل ذلك شفع اقله ركعتان. وهو قول ابي حنيفة، واصحابه والثوري.

(اخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف: اخبرنا احمد بن محمد بن اسماعيل بن الفرج، قال: حدثنا ابي قال: حدثنا الحسن بن سليمان قبيطة: (1) حدثنا عثمان بن ربيعة بن ابي عبد الرحمان: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن يحيى، عن ابيه عن ابي سعيد، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء (2) ان يصلي الرجل ركعة واحدة يوتر بها هو عثمان (3) بن محمد بن ابي ربيعة بن عبد الرحمان، قال المصلي الغالب على حديثه الوهم (4).

(1) النفل: ب، ج. التنفل: ا.

(2) البتراء: ا، البتير بدون الف في الاخير: ب.

(3) هو عثمان كذا بالنسختين: ا، ب. ولعل هو مقحمة او كان موضعها وار.

(4) من: ا، ب.

(1) في: ا، نهيطة. بنون وباء مشددة. ب، قبيطة بالقاف بدل النون ولم اقف على ترجمته.

واختلف العلماء ايضا في الوتر بعد الفجر ما لم يصل الصبح فقال منهم قائلون : اذا انفجر الصبح ، فقد خرج وقت الوتر ، ولا يصلي الوتر بعد انفجار الصبح ، روى ذلك عن ابن عمر ، وعطاء ، والبخاري ، وسعيد بن جبير ، وبه قال الثوري ، وابو حنيفة ، واصحابه ، واسحاق بن راهويه ، الا ان ابا حنيفة كان يقول : اذا طلع الفجر فقد خرج وقت الوتر ، وعليه قفاؤه ؛ لانه واجب عنده .

ومن حجة من جعل وقت الوتر آخر طلوع الفجر قوله صلى الله عليه وسلم ، في حديث ابن عمر هذا : فاذا خشيت الصبح فوتر بواحدة ، وحجتهم ايضا ما ذكره عبد الرزاق ؛ وغيره ، عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن نافع ، عن ابن عمر ، انه كان يقول : من صلى الليل فليجعل آخر صلاته ونرا . فان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، امر بذلك ، فاذا كان الفجر فقد ذهبت صلاة الليل والوتر ، فان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : قال : اوتروا قبل الفجر (1) .

وقال آخرون : وقت الوتر ما بين صلاة العشاء الى ان يصلي الصبح . وممن اوتر بعد الفجر عبادة ، وابن عباس ، وابو الدرداء ، وحذيفة ، وابن مسعود ، وعائشة . وقد روى ذلك عن ابن عمر ايضا ، وبه قال مالك ، والشافعي ، واحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، كلهم يقول : يوتر ما لم يصل الصبح .

(1) قبل الفجر : ا . ج . قبل صلاة الفجر : ب . ولا يستقيم .

واختلف في هذه المسألة عن الاوزاعي وابي ثور، وكذلك (1)
 اختلف فيها عن الشعبي ، والحسن ، والبخمي ، فروى عنهم
 القولان جميعا . وقال ابوب السختياني وحيد : إن أكثر وثرنا
 بعد الفجر .

ومن اهل العلم طائفة رأت الوتر بعد طلوع الشمس ، وبعد
 صلاة الصبح ، وهو قول ليس عليه العمل عند الفقهاء ، الا ما ذكرنا
 عن ابي حنيفة ، ومن قال بقوله في ايجاب الوتر ، وقد أوضحنا
 خطأه في ذلك في غير موضع من كتابنا هذا وبالله توفيقنا (2).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن اصبح ،
 قال : حدثنا ابن وضاح ، قال حدثنا حامد بن يحيى : وحدثنا
 سعيد بن نصر ، وعبد الوارث بن سفيان قالا (3) : حدثنا قاسم (4)
 ابن اصبح (5) قال حدثنا محمد بن اسماعيل الترمذي ، قال : حدثنا
 الحميدي ، قالا جميعا : حدثنا سفيان بن عيينة . قال : حدثنا (6)
 حامد ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابيه . وقال الحميدي : سمعت
 الزهري عن سالم (7) عن ابيه ثم اتفقا قال : سمعت رسول الله

(1) وكذلك : ب ، ج . كذلك : ا .

(2) توفيقنا : ب ، ج . التوفيق : ا .

(3) قالا : ا ، ج . قال : ب .

(4) قاسم : مزينة من ا ، ج .

(5) ابن اصبح : مزينة من ا ، ج .

(6) حدثنا : من : ا ، ج .

(7) عن سالم عن ابيه : ا ، ج . وحدثنا سالم عن ابيه : ب

صلى الله عليه وسلم يقول : صلاة الليل مثلي ، مثلي ، فإذا غشيت
الصبح فأوتر بواحدة ، وربما قال : بركعة .

حدثني خلف بن قاسم قراءة ملي عليه : ان ابا طالب
محمد بن زهير المديني حدثه ببيت المقدس قال (حدثنا) (1)
محمد بن احمد بن بـرد ، قال : حدثنا محمد بن (2) المبارك
الصوري ، قال حدثنا معاوية بن سلام ، قال : حدثني يحيى بن
ابي كـشـمـر قال : حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن ونافع مولى
ابن عمر (عن عبد الله بن عمر) (3) انه سمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، يقول : صلاة الليل ركعتان (4) ، فإذا خفت
الصبح فأوتر بواحدة .

ومما يحتاج به ايضا لما لك في ان الركعة في الوتر لا
تكون منفردة لا شيء قبلها . ما أخبرنا به محمد بن ابراهيم ،
قال : حدثنا محمد بن معاوية قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا (5) قتيبة بن
سعيد ، قال : حدثنا الفضل بن عياض ، عن هشام ، عن ابن
سـمـيـن ، عن ابن عمر ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال :

-
- (1) هنا كلمة قال : مزيدة في : ج . لا حاجة اليها .
 - (2) ابن : أ ، ب . مولى : ج . والذي في الكاشف والتاريخ الكبير ابن
المبارك لا مولى المبارك أنظر ترجمته في الكاشف والتاريخ الكبير للبـخـاري .
 - (3) عن عبد الله بن عمر : من : أ ، ج .
 - (4) ركعتان ركعتان : أ . ركعتين : ب ، ج . خطأ .
 - (5) أخبرنا : ب ، أنبأنا : أ ، ج .

صلاة المغرب وتر (صلاة) (1) النهار ، ارسله أشعث ، عن ابن
سره ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، (ووقفه) (2) مالك
عن نافع عن ابن عمر قوله .

ومن حجة من اجاز الوتر بواحدة (3) ليس قبلها شيء ما
رواه همام ، عن قتادة ، عن عبد الله بن (شقيق) (4) ، عن ابن
عمر ان رجلا من أهل البادية ، سأل النبي ، صلى الله عليه وسلم ،
عن صلاة الليل ، فقال باصبعيه : هكذا مثلي مثلي ، والوتر ركعة
من آخر الليل .

وروى وهب بن جرير ، عن أبي التياح ، عن أبي مجلز ،
عن ابن عمر ، أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال : الوتر
ركعة من آخر الليل .

وروى (5) القطان عن شعبة ، عن قتادة ، عن أبي مجلز ،
عن ابن عمر . ان (7) النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال : الوتر
ركعة من آخر الليل .

وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المومن ، قال : حدثنا
محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا عبد الرحمن

(1) صلاة مزبدة من : ا . ج .

(2) ورنه : ا . ب . ووقفه : ج .

(3) كذا في : ب . ج . وفي ا . فواحدة .

(4) شقيق : ب . شقيق بالفاء : ا . والكلبة غير واضحة في : ج .

(5) والصواب الاول وه . وثقة . روي عن عمر ، وابي هريرة ، والكبار .

(6) ورواه : ب . ج . وروي : ا .

(7) عن : ج . ان : ب .

ابن المبارك ، قال : حدثنا قريش بن حيان العجلي ، قال : حدثنا
بكر بن وائل ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن
أبي أيوب الأنصاري ، قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :
الوتر حق على كل مسلم ، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ،
ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة
فليفعل . وتابعه الأوزاعي .

حدثنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ،
قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : (أنبأنا) (١) العباس بن
الوليد بن يزيد ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا الأوزاعي ، قال :
حدثني الزهري ، قال : حدثني عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ،
أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال : الوتر حق ، فمن
شاء أوتر بخمس ، ومن شاء أوتر بثلاث ، ومن شاء أوتر بواحدة ،
ورواه ابن هبلة عن الزهري عن عطاء بن يزيد موقوفاً من
قوله : وزاد ، ومن غلب عليه قليومي . إجماع .

وذهب اللسائي إلى أن الصحيح عنده موقوف ، وخرجه
أبو داود مرفوعاً ، كما ذكرنا عنه ، وهو أولى ، إن شاء الله .

وقد شبه على قوم من متقدمي الفقهاء مثل هذا الحديث
وشبهه ، فقالوا : الوتر واجب .

(١) أنبأنا : ١ ج . والكلمة ناقصة من : ب .

وفي حديث الامراهي (1) في حديث (طلحة) (2) بن هبيل
الله في الخمس صلوات هل على غيرها يا رسول الله؟ فقال رسول
الله، صلى الله عليه وسلم: لا، الا ان تطوع، دليل على ان لا
فرض الا الخمس. وسلو وضع هذا المعنى بما يجب من القول فيه
بعد ذكر الاختلاف في ذلك. ونبين الصحيح فيه عندنا، في باب
أبي سهيل (3) نافع من كتابها هذا إن شاء الله.

وقد حدثنا محمد بن ابراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية،
قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمود بن غيلان،
قال: حدثنا وكيع. قال: حدثنا سفيان، عن أبي اسحاق، عن
عاصم، عن علي، قال: ليس الوتر بحتم مثل المكتوبة، ولكنه
سنة سنّها رسول الله، صلى الله عليه وسلم. ومن حديث أبي
اسحاق أيضاً، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم، قال: أوثروا يا أهل القرآن. فان الله
وتر يحب الوتر.

والذين أوجبوه لم يخصصوا بوجوبه صاحب القرآن من غيره.
وقد يحتدل ان يكون أهل القرآن هاهنا أهل الاسلام. واكن
الظاهر غير ذلك.

وفي حديث طلحة، ومبادة بن الصامت، عن النبي صلى
الله عليه وسلم، خمس صلوات، مع قول الله عز وجل: «والصلاة
الوسطى، ما يغني عن قول كل قائل. وبالله التوفيق.

(1) حديث الامراهي : ا، ج . قول الاوزاعي : ب .

(2) طلحة . مزينة من : ا، ج .

(3) سهيل : ب ، ج . سعل : ا .

(4) ابن : ا، ج . عن : ب .

حديث ثان لنافع عن ابن عمر

مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يأتي قباء راكباً و ماشياً (1).

هكذا قال يحيى : عن مالك، عن نافع، وتابعه القعلبي، واصحاق بن عيسى الطباع، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن نافع (1).
ورواه جل رواة الموطأ، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، والحديث صحيح لمالك عن نافع، وعبد الله بن دينار جميعاً، عن ابن عمر، على ما روى القعلبي ومن تابعه، فهو عند مالك عنهما جميعاً، عن ابن عمر، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، انه كان يأتي قباء راكباً و ماشياً.

والدليل على ان هذا الحديث لمالك عن نافع، وانه من حديث نافع، كما هو من حديث عبد الله بن دينار، ان أيوب (2) السخيتاني وعبد الله بن عمر، رواه عن نافع، عن ابن عمر،

(1) وعبد الله بن نافع : مزيعة من : ١ ، ب .

(2) في : ١ ، ابا أيوب بزهادة كلمة ابا ، وهو خطأ .

(1) الموطأ - كتاب الصلاة - المجلد في جامع الصلاة - حديث 400 ص 116 واخرجه البخاري ومسلم .

الا ان أبوب قال فيه : مسجد قباء ، ولم يقل مالك ولا عبيد الله
مسجد قباء ، وإنما قالوا قباء .

وقباء موضع معروف ، وهو مذكر ممدود . قال عمرو بن
الوليد بن عقبة أبو قطيفة :

الا ليت شعري هل تغير بعدنا قباء وهل زال العتيق وحاضره
وقال ابن الزبيري :

ليت اشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الاسل
حين ألفت بقباء رحلها واستحر القتل في عبد الاهل
ساعة ثم استخفوا رقصا رقص الخيفان في سفح الجبل

الخيفان : اسم الجراد ابدانا . (1) .

واختلف في معنى هذا الحديث ، فقيل كان يأتي قباء
زائرا للانصار (2) ، وهم بدو عمرو وقيل : كان يأتي قباء
يتفرج في حيطانها ويستريح عندهم ، وقيل كان يأتي قباء
للمصلاة في مسجدنا ؛ تبركا به لما نزل فيه انه اسس على التقوى .
وقال أبو عمر : ليس على شيء (3) من هذه الاقاويل دليل
لا مدفع له ، ويمكن ان تكون كلها او بعضها والله أعلم ،

(1) زيادة من : ا ، ب :

(2) في : ج . به (زائرا للانصار) ما لفظه (وقباء) موضع معروف في بني
عمرو بن عوف) وفي : ا ، ب . وهم بنو عمرو بن عوف . ثم تنقح النسختان .
(3) شي : زيادة من : ا .

والأولى في ذلك حمل الحديث مجمله على مفسره فيكون قول من قال: مسجد قباء مفسرا لما أجمل غيره (1)، وقد جاءت آثار تصح ذلك، والحمد لله. وقد قال صلى الله عليه وسلم: لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد: مصجدي هذا، والمسجد الحرام، ومسجد (2) بيت المقدس، ولم يذكر مسجد قباء، وجائز أن يكون أعمال المطي إلى الثلاثة مساجد أعمال مشقة وكلفة فلا يلزم ذلك في غيرها، والرحلة غير أعمال المطي، والله أعلم.

وقال أبو عمر: وأشبه ما قيل في ذلك بأصول سنته، صلى الله عليه وسلم، أنه كان يأتي مسجد قباء للصلاة فيه، والله أعلم، (وهو أكثر (8) ما روى في ذلك، وأعلى ما قيل فيه) (4).

وقد اختلف العلماء في المسجد الذي أسس على التقوى، فقيل: مسجد قباء، وقيل: مسجد النبي، صلى الله عليه وسلم، وقد استدل من قال: إن مسجد قباء هو المسجد الذي أسس على التقوى بقول من قال من أهل العلم: إن (هذه) (5) الآية نزلت في أهل مسجد قباء، «فيه رجال يحبون أن يتظاهروا، والله يحب المطهرين» ذكرهم وكعب عن طلحة بن عمرو (1) وعن

(1) أجمل من غيره: ب. أجمل غيره: أ.

(2) في ج.: أو مسجد، وهو تصنيف.

(3) وهو أكثر: ب. وأكثر: أ.

(4) زيادة من: أ، ب.

(5) (هذه) مزبدة من: ب، ج.

(1) طلحة بن عمرو، قال فيه أحمد: متروك.

مطاء قال : احدث قوم من اهل قباء الوضوء : وضوء الاستلجاء ، فانزل الله فيهم : فيه رجال يحبون ان يتطهروا ، والله يحب المطهرين . وروى أيوب ، من نافع ، عن ابن عمر ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم كان يأتي (مسجد) (1) قباء وحدثنا خلف بن سعيد قال : حدثنا عبد الله ابن محمد ، قال : حدثنا احمد بن خالد ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز (وحدثنا احمد بن عبد الله بن محمد : حدثنا أبي : حدثنا عمر بن حفص ابن ابي تمام : حدثنا ابراهيم بن أبي مرزوق) ، (2) قال : (3) حدثنا هارم أبو اللعمان ، (4) قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب (من نافع) (5) قال كان عبد الله بن عمر يأتي مسجد قباء في هل سبت إذا صلى الغداة ، وكان يكره ان يخرج منه ، حتى (6) يصلي فيه ، وقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يأتيه راكباً و ماشياً ، ففي هذا الحديث انه كان يأتي قباء يصلي في مسجدها ، وهو اصح ما روى في ذلك وأوضحه . فعلى هذا يكون أعمال المطى الى الثلاثة مساجد يعلى به الرحلة والكلفة والمؤونة والمشقة ، اثلا تتعارض الاحاديث . وقد روى عن النبي ، صلى الله عليه

-
- (1) مسجد : مزيدة من : ا . ج . نائبة في : ب . وتقدم ان ايوب زاد في روايته : مسجد .
(2) زيادة من : ا . ب .
(3) قال : ا . ب . قال : ج .
(4) زيادة من : ا . ب .
(5) (من نافع) مزيدة من : ا . ج .
(6) حتى سائلة من : ج .

وسلم : ان قصد مسجد قباء والصلاة فيه يعدل عمرة باسناد فيه
لبن من حديث اهل المدينة . حدثنا عبد الوارث بن سفيان (1)
قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن
أبي مسرة ، قال : حدثني مطرف ، قال : حدثني ابن أبي الموالى ،
عن شيخ قديم ، من الانصار ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . من توغأ فأحسن
وضوءه ثم خرج عامدا الى مسجد قباء لا يخرجه الا الصلاة فيه
كان بمنزلة عمرة .

قال ابو عمر : الشيخ من الانصار المذكور في هذا الاسناد
هو محمد بن سليمان الكرمانى سمعه من أبي امامة .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، (2) قال : حدثنا قاسم ،
قال : حدثنا احمد بن زهير ، قال : حدثنا ابو بكر بن أبي
الاسود ، قال : (3) حدثنا احمد ابن الاسود ، قال : حدثنا محمد
بن سليمان الكرمانى ، قال : سمعت أبا أمامة بن سهل بن
حنيف ، يقول : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : من تطهر
في بيته ثم جاء مسجد قباء فصلّى فيه ، فله اجر عمرة ، وقد روى
من حديث اسيد بن ظهير : صلاة في مسجد قباء تعدل عمرة
من حديث عبد الحميد بن جعفر ، عن أبي البردة مولى بني

(1) ابن سفيان من : ١ ج .

(2) ابن سفيان من : ١ .

(3) قال مزينة من : ١ ج .

خطبة ، عن أسيد بن ظهير وروى من حديث أهل المدينة وهو حديث لا تقوم به حجة عن المصـور بن مخزومة سمع عمر بن الخطاب يقول : الحمد لله الذي قرب منا مسجد قباء ، ولو كان بافق من الآفاق لضربنا إليه اكباد الأبل ، وروى ابن نافع عن مالك ، انه سئل عن اثنيان مسجد قباء راكباً احسب اليك ، أو ماشياً ؟ وفي أي يوم ترى ذلك ؟ (1) قال مالك : لا أبالي فـي أي يوم كنت ، ولا أبالي مشيت إليه أو ركبت ، وليس اثنيانه بواجب ، ولا أرى به بأساً .

قال ابو عمر : وقد جاء من طائفة من العلماء انهم كانوا يستحبون اثنيانه وقصده في سبت للصلاة فيه على ما جاء في ذلك.

قال ابو عمر : اختلف في الفئة الذين بلوا مسجد الضرار (بـقباء) (2) وفي الذين بلوا المسجد الذي أسس على التقوى (فيه) (3) ان كان هو ذلك فذكر معمر ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير ، في قوله : الذين اتخذوا مسجداً ضرار الآية ، قال هم حي من الانصار يقال لهم «بلو غلم» قال : والذين بلوا المسجد الذي أسس على التقوى بلو عمرو بن عوف ، وقال ابن جريج : بلو عمرو بن عوف استاذنوا النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في بليله ، فاذن لهم ، ففرغوا منه يوم الجمعة ، فصلوا فيه يوم الجمعة ويوم السبت ، ويوم الأحد ، وانهار يوم الاثنين في نار جهنم .

(1) ترى ذلك : ب يوتي : 1 .

(2) بـقباء : حاطة من : ب .

(3) فيه : حاطة من : ب . ايضاً .

قال أبو عمر : كلام ابن جرير لا أدري ما هو ؟ والذي
انهار في نار جهنم مسجد المنافقين . لا يختلف العلماء في ذلك ،
ولست أدري ابلو عمرو بن عوف هم ام ابلو غلم ؟ (1) .

وقول سعيد بن جببر في هذا مخالف لما قال ابن جرير ،
وسعيد بن جببر اجل . ومعلوم أن المسجد الذي كان يأتيه
رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، بقية ، ليس المسجد الذي
انهار في نار جهنم .

واما قوله عز وجل في نار جهنم ، فان اهل التفسير قالوا :
اله كان يحفر ذلك الموضع الذي انهار فيهخرج منه دخان

وقال بعضهم كان الرجل يدخل فيه سعة من سقف النخل
فيخرجها سوداء محترقة ، وروى عاصم بن ابي النجود ، عن زر بن
حبيش عن ابن مسعود انه قال : جهنم في الارض ، ثم نـلا :
فانهار به في نار جهنم .

قال أبو عمر : لا يختلفون ان مسجد الضرار بقاء ، واختلفوا
في المسجد الذي أسس على التقوى . وقد روى عن النبي ، صلى
الله عليه وسلم في المسجد الذي أسس على التقوى انه مسجده ،
صلى الله عليه وسلم ، وهو اثبت من جهة الاسناد عنه من قول من

(1) قال ابن كثير هم اثنا عشر رجلا وسامم ويظهر ان منهم من هو بن
بني عمرو بن عوف .

قال : انه مسجد قباء ، وجائز ان يكونا جميعا اسما على تقوى (1)
الله ورضوان ، (2) هل معلوم ان ذلك كان كذلك ان شاء الله .

(روى ابو هريرب قال : حدثنا ابو اسامة قال : حدثنا صالح بن
حسان (3) ، قال : حدثنا عبد الله بن هريذة (4) في قول الله عز
وجل ، في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه . انما هي
اربعة مساجد لم يلهن الا نبي : الكعبة ، بلهاها ابراهيم واسماعيل ، وبيت
اربعاء ، وبيت المقدس ، بلهاه داود وسليمان ، ومسجد المدينة ومسجد قباء ،

الذي اسس على التقوى . بلهاها رسول الله ، صلى الله عليه وسلم) (5)
حدثنا احمد بن محمد بن احمد ، قال : حدثنا الحسن بن سلمة بن
المعلبي ، وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال اخبرنا (6) حمزة بن محمد ،
قالا حدثنا احمد بن شعيب ، قال : اخبرنا (7) قتيبة بن سعيد ، قال :
اخبرنا (8) الليث عن عمر بن ابي انس عن ابن ابي سعيد الخدري ،
عن ابي سعيد الخدري انه قال : تمارى رجلان في المسجد الذي
اسس على التقوى من أول يوم ، فقال رجل : هو مسجد قباء ،
وقال الآخر : هو مسجد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فقال

(1) تقوى : ا. ب. التقوى : ج .

(2) ورضوان : مزيدة من : ب .

(3) حسان : ب ، حسان : ا .

(4) هريذة . ا. برودة : ب .

(5) ساقطة من : ج .

(6) اخبرنا : ب ، حدثنا ا. أنبأنا : ج .

(7) أنبأنا : ا. ج . اخبرنا : ب .

(8) اخبرنا : ا. ب. أنبأنا : ج .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو مصحدي . واخبرنا عبد الله
قال : حدثنا (1) حمزة ، قال : حدثنا احمد بن شعيب ، قال : اخبرني
زهرياء بن يحيى ، قال : حدثنا ابن ابي عمر ، قال : حدثنا سفيان ،
عن ابي الزناد ، عن خارجة بن زيد ، عن ابيه ، قال : المسجد
الذي اسس على التقوى مسجد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم .

(1) حدثنا : ا. ج. انبأنا ج. ب.

حديث ثالث لنافع عن ابن عمر

مالك ، من نافع ، ان عبد الله بن عمر اذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ، فقال : ألا صلوا في الرحال ، ثم قال : ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، كان بأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول : الا صلوا في الرحال (1) .

قال ابو عمر : (1) لم يختلف عن مالك في اسناد هذا الحديث ولا في لفظه . وقد حدثنا خلف بن قاسم : حدثنا احمد بن محمد ابن الحسن العسكري : حدثنا المزني : حدثنا الشافعي : اخبرنا (2) مالك عن نافع عن ابن عمر ، انه اذن بالصلاة في ليلة قرة وريح فقال : (3) الا صلوا في الرحال ، ثم قال : ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، كان بأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول : الا صلوا في الرحال (4) .

(1) قال ابو عمر ساقطة من : أ .

(2) اخبرنا : ب ، انبأنا : أ .

(3) فقال : ب ، فقالوا : أ . وهو تصحيف .

(4) زيادة من : أ ، ب .

(1) الموطأ - كتاب الصلاة - باب النداء في السفر وعلى غير وضوء : الحديث : 154 ص 79 . واخرجه البخاري في كتاب الاذان . ومسلم في كتاب صلاة المسافرين .

وفي هذا الحديث من الفقه الرخصة في التخلف عن الجماعة ، في ليلة المطر والريح الشديدة ، وقيل : ان هذا الما كان في السفر . وعلى ذلك ندل ترجمة مالك للهاب الذي ذكر فيه هذا الحديث . وقيل : ان ذلك كان يوم جمعة . (واذا كان في السفر فلا معنى لذكر يوم الجمعة) (1) وجائز ان يكونوا ذلك الوقت كانوا يطلون بصلاة الامام في رحال لهم (2) وجائز ان تكون لهم رخصة في سفرهم يتخلفون عن الجماعة لشدة المضرة في السفر ، وفي ذكر (3) الرحال دليل على انه كان في سفر ، والله أعلم ، وقيل ان ذلك جائز في الحضر والسفر ، ولا فرق بين الحضر والسفر ، لان العلة المطر والاذى والحضر والسفر (4) في ذلك سواء فيدخل السفر بالنص ، والحضر بالمعنى ، لان العلة فيه المطر

وقد رخصت جماعة من اهل العلم في وقت المطر الشديد في التخلف عن الجمعة لمن وجبت عليه فكيف بالجماعة في غير الجمعة .

وقد مضى القول فمضى ذهب الى ان الجماعة شهودها لمن سمع النداء فريضة . ومن قال ان ذلك سنة ، وليس بفرض فيما سلف من كتابنا هذا ، وسيتكرر القول في ذلك في مواضع من كتابنا هذا ان شاء الله .

(1) زيادة من : ا

(2) رحال لهم : ب ، رحالهم : ج ، والكلمة غير واضحة في : ا .

(3) ذكره : ب ذكر : ا . ج .

(4) والسفر والحضر : ا ، ج . والحضر والسفر : ب .

واستدل قوم على أن الكلام في الاذان (1) جائز بهذا الحديث (2) إذا كان الكلام مما لا بد منه، وروى أن قوله ألا صلوا في الرحال كان في نفس الاذان ، باثر حي على الفلاح ، واستدلوا بما حدثنا محمد بن ابراهيم قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا احمد بن شعيب ، قال : اخبرنا (3) قتيبة بن سعيد ، قال : حدثنا صفيان بن عمرو بن دينار ، عن عمرو بن اوس ، قال : اخبرنا رجل من ثقيف انه سمع منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعلني في ليلة الطمر ، في السفر ، يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، صلوا في رحالكم . ففي هذا الحديث ان ذلك كان في السفر ، وان قوله ذلك كان في نفس الاذان ، وان ذلك كان في مطر .

حدثنا عبد الوارث بن صفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال حدثنا مسدد ، قال حدثنا حماد ، عن أيوب ، وهامر الاحوال ، وعبد الحميد صاحب الزبدي عن عبد الله بن الحارث قال : خطبنا ابن عباس في يوم ذي ربيع ، فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة . امره ان ينادي ، الصلاة في الرحال ، قال : فلنظر القوم بعضهم الى بعض ، فقال : كأنكم انكرتم هذا ؟ قد فعل هذا من هو خير مني .

(1) في الاذان مزيدة من : ج .

(2) الكلمات حادثة من : ا . وهو بشر لا شك فيه .

(3) أنبأنا : ا . ج . اخبرنا : ب .

(وذكره أبو داود، من مسدد، من حماد، من عبد الحميد، من عبد الله بن العارث، من ابن عباس، وزاد فيه أن الجمعة هزئة، والتي هزمت أن أخرجكم فتمشون في الطين والمطر) (1) وأخبرنا عبد الله بن محمد قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا نصر بن علي قال : حدثنا سفيان بن حبیب : أخبرنا عن خالد (2) الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي المليح عن أبيه : شهد النبي، صلى الله عليه وسلم ، زمن العديبية في يوم جمعة (3) ، فذكر الحديث .

قال أبو داود : وحدثنا ابن المثنى : حدثنا عبد الأعلى ، عن صاحب له ، عن أبي المليح ، أن ذلك كان يوم جمعة .

ووجدت في أصل سماع أبي بخطه رحمه الله ، أن معمر بن أحمد بن قاسم بن هلال حدثهم قال : حدثنا سعيد بن عثمان الأعلاني ، قال : حدثنا نصر بن مرزوق ، قال : حدثنا أسد بن موسى قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار، سمع عمرو بن أوس حدثه رجل من ثقيف : سمع منادي رسول الله، صلى الله عليه وسلم ، في سفر في ليلة مطر ، يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح : صلوا في رجالكم .

(1) زيادة من : أ. ج .

(2) أخبرنا عن خاله : ب ، ج . عن خاله : أ .

(3) جمعة : ب ، ج . الجمعة : أ .

فقد بان بهذا الحديث ان ذلك منه صلى الله عليه وسلم ،
لما كان في السفر مع المطر وهذه رخصة تخص (1) قوله
صلى الله عليه وسلم ، هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال فلا
رخصة لك . وفي هذا الحديث دليل على جواز التأخر في حين
المطر الدائم من شهود الجماعة والجمعة ؛ لما في ذلك من اذى
المطر ، والله اعلم ، لهذه الحال ، واذا جاز للمطر الدائم والماء
ان يصلي المسافر فيوميء من الركوع والسجود من أجل الماء
والمطر والطين ، ولولا المطر الدائم والطين لم يحز ذلك له ،
كان المختلف من شهود (2) الجمعة والجمعة اولى بذلك .

وقد ذكرنا الحكم في صلاة الطين والمطر ، وحكم الجمع
بين الصلاتين في المطر كل ذلك في موضعه من كتابنا هذا ،
فلا وجه لاعادة شيء منه هاهنا .

واما الكلام في الاذان فان اهل العلم اختلفوا في اجازته
وكراهيته ، فقال منهم قائلون : اذا كان الكلام في شأن الصلاة
والاذان فلا بأس بذلك ، كما روي عن ابن عباس انه امر مؤذنه
في يوم المطر ان يقول بعد قوله : حي على الفلاح : الا صلوا
في الرحال قالوا : فاق تكلم بما ليس من شأن الصلاة فقد اساء
ولا اعادة عليه للاذان .

هذا قول طائفة من اهل الحديث ، وهو يشبه مذهب ابن
القاسم وروايته عن مالك فيمن تكلم في شأن الصلاة واصلاحها

(1) تخص هذا بالنسخ الثلاث ولعلها تخصص .

(2) شهود مزيد : من : ج .

انه لا شيء عليه ، فكذاك الاذان قياسا ونظرا الا ان مالها لم
يختلف قوله ، ومذهبه ، في كراهية الكلام في الاذان على
كل حال .

قال أبو عمر ، رضي الله عنه : احتج من اجاز نعو هذا
من الكلام في الاذان بأن قال : قد ثبت التشويب في الفجر ،
وهو قول المؤذن : الصلاة خير من النوم . فكل ما كان حضا
على الصلاة ، او من شأنها فلا بأس بالكلام به في الاذان قياسا
على ذلك ، واستدلالا بالحدث المذكور ، في هذا الباب ، وبالله التوفيق .
وكان مالك رحمه الله ، فيما روى عنه غير واحد ،
يكره الكلام في الاذان ، وقال : لم اعلم احدا يقتدي به فعل
ذلك ، وكره رد السلام في الاذان ، لئلا يشتغل المؤذن (1) بغير
ما هو فيه من الاذان ، وكذلك لا يثبت طائسا ، ولكنه ان
فعل شيئا من ذلك وتكلم (2) في اذانه يبلى (3) ولا شيء عليه ،
ونحو هذا كله قول الشافعي : يستحب للانسان ان لا يتكلم
في اذانه ، ولا في اقامته ، وان تكلم اجزأة . وهكذا قال أبو
حليفة واصحابه : لا يتكلم المؤذن (4) في الاذان ، ولا في الاقامة ،
فان تكلم مضى ويجزئه ، وهو قول الثوري واسحاق . وروي عن
ابن شعاب انه قال : ان تكلم الرجل في الاذان وفي (5) الاقامة

(1) سلا يشتغل : ب ، ج . ليشغل : ا .

(2) وتكلم : ا ، ب . او تكلم - ج .

(3) يبلى : ب بلى : ا ، ج .

(4) المؤذن : ب ، ج . مؤذن : ا .

(5) وفي ا . ب ، او في : ج .

اعادهما ، وروى عنه انه امر مؤذنا تكلم في اذانه ان يعيد وليس ذلك عنه بصحيح ، والاسناد (فيه عنه ضعيف) (1) وكره الكلام في الاذان اللغوي ، وابن سيرين ، والاوزاعي ، ولم يجيء عن واحد منهم ان عليه اعادة الاذان ولا ابتداءه ، ورخصت طائفة من العلماء في (الكلام في) (2) الاذان ، منهم الحسن وهرو ، وعطاء ، وقتادة ، واليه ذهب احمد بن حنبل . وروى ذلك عن سليمان بن صرد رضي الله عنه ، وروى الوليد بن مزهد (3) عن الاوزاعي لا بأس ان يرد السلام في اذانه ، ولا يرد في اقامته ، قال : وقال الاوزاعي : ما سمعت قط ان مؤذنا اعاد الاذان (4) .

قال ابو عمر رضي الله عنه : هذا (5) الحديث دليل على ان الاذان من شأن الصلاة ، لا بدعه مسافر ، ولا حاضر . وهذا موضع اختلف فيه العلماء ، مع اجماعهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤذن له في حياته كلها لكل صلاة في سفر ، وحضر ، والله لادب المسلمين لذلك (6) وسنة لهم (7) وكان صلى الله عليه وسلم ، في فزواته اذا سمع اذاناً ككف وعلم انها دار ايمان ، واذا لم يسمعه اغار ، وكان يأمر سراياه بذلك وقال الله

-
- (1) ما بين هلالين . محله بياض في : ب .
 - (2) محل ما بين الهلالين بياض في : ب ، ايضاً .
 - (3) مزهد : ب ، ج ، يزهد : ا ، خطأ والوليده بن مزهد ثقة ثبت قال النسائي كان لا يخطي ولا يدلس ترجمته مشهورة .
 - (4) الاذان : ب ، اذانه ا ، ج .
 - (5) هذا : ب ، في هذا ا ، ج .
 - (6) لذلك : ب ، ج ، الى ذلك : ا .
 - (7) لهم : ا ، ج ، عليهم : ب .

مز وجل : واذا ناديتهم الى الصلاة اتخذوها هزوا ولعبا (1) وقال :
 اذا لودي للصلاة من يوم الجمعة الآية . وقال صلى الله عليه وسلم :
 اذا لودي للصلاة ادبر الشيطان الحديث (2) .

واختلف العلماء فى وجوب الاذان فالمشهور من مذهب مالك
 عليه ومن اصحابه (3) ان الاذان انما هو للجماعات حيث يجتمع
 الناس للامة . فاما (ما) (4) سوى ذلك من أهل الحضر والسفر (5)
 فان الاقامة تجزئهم . واختلف المتأخرون من أصحاب مالك على
 قولين فى وجوب الاذان . فقال بعضهم : الاذان سنة مؤكدة واجبة
 على الكفاية وليس بفرض . وقال بعضهم : هو فرض على الكفاية
 فى المصر خاصة . وقول ابي حنيفة واصحابه ، انه سنة مؤكدة على
 الكفاية . وقال الشافعي لا احب (لاحد) (6) ان يصلي إلا باذان
 واقامة ، والاقامة (7) علده أوكد ، وهو قول الثوري ، واختلف اصحاب
 الشافعي ، فملهم من قال : هو سنة على الكفاية (8) وملهم من قال
 هو فرض على الكفاية .

-
- (1) الى الصلاة اتخذوها هزوا ولعبا الآية : ا . ب الى الصلاة الآية : ج .
 - (2) الحديث مزيدة من : ا . ج .
 - (3) عنه ومن أصحابه : ج ، واصحابه ا . ب .
 - (4) ما مزيدة من : ج .
 - (5) الحضر والسفر : ا . ب . السفر والحضر : ج .
 - (6) لاحد مزيدة من : ج .
 - (7) والاقامة : ا . ب . والامامة : ج ، تصحيف .
 - (8) هو سنة على الكفاية : ج . هو سنة : ب . انه سنة على الكفاية : ا .

وذكر الطبري عن مالك أنه قال: إن ترك أهل مصر الأذان
 عامدين أماموا الصلاة. وقال عطاء ومجاهد ، والأوزاعي وداود بن
 علي : الأذان فرض، ولم يقولوا على الكفاية. وقال الأوزاعي وعطاء:
 من ترك الإقامة أعاد الصلاة. وقال الطبري: الأذان (1) سنة وليس
 بواجب، وقال الشافعي: ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم، التأذين
 حين جمع بين الصلوتين بمزلفة وهوم الخلق، دليل على أن
 التأذين ليس بواجب فرضاً. ولو لم تجزئ (2) الصلاة إلا بأذان لم يدع
 ذلك وهو ممكنه. قال: وإذا كان هكذا في الأذان، كانت
 الإقامة كذلك، لأنها جميعاً غير الصلاة.

واختلف أيضاً في الأذان للمسافرين (3)، فروى ابن القاسم
 عن مالك أن الأذان إنما هو في المصر للجماعات في المساجد،
 وروى أشهب عن مالك قال: إن ترك الأذان مسافر عامداً فعله
 أمادة الصلاة، ذكره (4) الطبري وقال، الخبرني بولس بن عبد
 الأعلى، قال: أخبرنا أشهب عن مالك فذكره.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: أما المسافر فيصلي بأذان وإقامة.
 قالوا: ويكره أن يصلي بغير أذان ولا إقامة. وأما في المصر
 فيستحب للرجل إذا صلى وحده أن يؤذن ويقم، فإن استجزأ
 بأذان الناس وإقامتهم اجزأه.

(1) الأذان : أ، ب . في الأذان : ج .

(2) تجزئ : ج . تجزئ : أ، ب .

(3) للمسافرين : ج . للمسافر : أ، ب .

(4) ذكره : ب ، ج . ذكره : أ .

وقال (1) الثوري : لا يجزئ باقامة أهل المصر ، وقال
 الاوزاعي : لا يجزئ المسافرين ولا الحاضر صلاة ، إذا ترك الإقامة .
 وقال داود ابن علي : الاذان واجب على كل مسافر . في خاصته ،
 والاقامة كذلك . واحتج بهديث مالك بن الحويرث ان رسول
 الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال له ولصاحبه : إذا كنتما في سفركما
 فأذنا واقهما ، وليؤمكما أحدهما ، وهو قول أهل (2) الظاهر ، ولا
 اعلم احدا قال بقوله من فقهاء الامصار إلا ما روى (3) اشعث عن
 مالك ، وما روي عن الاوزاعي فيمن ترك الإقامة دون الاذان ، وهو
 قول عطاء ومجاهد . وقال الثوري ، تجزئك الإقامة في السفر عن
 الاذان . وان شئت اذنت واقمت ، وتكفيك الإقامة ، وان صليت (4)
 بغير اذان ولا اقامة أجرتك (صلاتك) (5) وقال الشافعي وابو حنيفة
 وأصحابهما ، وهو قول ابي ثور ، واحمد ، واسحاق ، والطبري ، إذا
 ترك المسافر الاذان فامدا أو ناسيا اجزأته صلاته ، وكذلك لو ترك
 الإقامة عندهم لم تكن عليه إعادة صلاته ، وقد أساء ان تركها فامدا ،
 وهو تحصيل مذهب مالك ايضا . وقد روى أبوب ، عن نافع ، عن
 ابن عمر ، انه كان في السفر يصلي بإقامة ، اقامة ، إلا الغداة فانه
 كان يؤذن لها ويقيم . يعلى صلاة الصبح .

(1) قال : ا. وقال : ب ؛ ج .

(2) أهل : من ج .

(3) روى أشعث : ب ، روي عن أشعث : ا. الا عن أشعث : ج .

(4) صليت : ا. ب. شئت : ج .

(5) صلاتك : مزيدة من : ج .

قال أبو عمر : قد اجمع العلماء على ان المسجد إذا اذن فيه واحد وأقام انه يجزي . أذانه وإقامته جميع أهل (1) المسجد ، وإن من أدرك الإمام في سفر ، أو حضر ، وقد دخل في صلاته الله بدخل معه ولا يؤذن ولا يقيم ، فدل إجماعهم في ذلك ~~صحة~~ على بطلان قول من أوجب الاذان على كل انسان في خاصة نفسه ، مسافراً كان ، أو غير مسافر . ودل على أن الاذان والاقامة غير واجبين (2) .

ومن جهة القياس والظن ، ليستأ من الصلاة فتفسد الصلاة بتركها ، والذي يصح عندي في هذه المسألة ان الاذان واجب ، فرضاً على الدار ، أعني المصر ، أو القرية ، فإذا قام فيها قائم واحد أو أكثر بالاذان سقط فرضه عن سائرهم . ومن الفرق بين دار الكفر ودار الاسلام لمن لم يعرفها ، الاذان الدال على الدار ، وكل قرية أو مصر لا يؤذن فيه بالصلاة (3) فأمله الله عز وجل عصاة ، ومن صلى منهم فلا إعادة عليه ، لأن الاذان غير الصلاة ، ووجوبه على الكفاية . فمن قام به سقط عن غيره ، كحائز الفروض الواجبة على الكفاية .

وأما الاذان للمنفرد في سفر أو حضر فسنة (4) عندي مسئلة ، ملدوب اليها مأجور فاعلها عليها (وبالله التوفيق) (5) .

(1) من في المسجد : ا. ب. أهل المسجده : ج .

(2) واجبين : ب. ج. واجبين : ا .

(3) بالصلاة : أ. للصلاة : ب. ج .

(4) سنة : ا. ب. سنة : ج .

(5) زيادة : وبالله التوفيق من : ا. ج .

حدثنا سعيد بن نصر ، وعبد الوارث بن صفيان ، قال :
حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا اسماعيل بن اسحاق ، قال :
حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، قال : حدثنا زائدة ، حدثنا
السائب بن حبيش (1) من سعد بن ابن أبي طلحة الهمداني قال :
قال لي أبو الدرداء : أين مسكنك ؟ قال قلت بقربة دون حمص ،
فقال أبو الدرداء : سمعت رسول الله ، صلى الله عليه وسلم يقول :
ما من ثلاثة في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة ، إلا استحوذ
عليهم الشيطان . فعليك بالجماعة ، قالما يأكل الذئب القاصية ، قال
زائدة : يعني الصلاة في جماعة . وذكره أبو داود عن أحمد بن
يونس بإسناده ، وقال : قال زائدة ، قال السائب يعني الجماعة
وبالله التوفيق (2) .

(1) السائب بن حبيش القرشي ، الأحمدي من حمص عنه سليمان بن
يسار. ذكره البخاري في التاريخ . وثقه ابن حبان .

حديث رابع لنافع عن ابن عمر

مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال : من باع نخلا قد ابرت فثمرها للبائع ، الا أن يشترط المبتاع (1) .

قال أبو عمر : (لم يختلف عن نافع في رفع هذا الحديث ، الى النبي صلى الله عليه وسلم ، واختلف نافع ، وسالم ، في رفع من باع عبداً وله مال ، فماله للبائع الا أن يشترط المبتاع ، وهو) (1) (أحد الاحاديث الثلاثة (2) التي رفعها سالم ، وخالفه فيها نافع ، عن ابن عمر . قال علي بن المدبلي : والقول فيها قول سالم ، وقد توبع سالم على ذلك (3)) .

(1) في : ج ' بدل ما بين العلالين ما يأتي : رفع نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة النخل هذه ، ولم يرفع قصة العبد وهذا الحديث .
(2) الثلاثة : ا ، ب . الاربعة : ج .

(3) في : ج ' بدل ما بين العلالين ايضا الاربعة التي اختلف فيها سالم ونافع عن ابن عمر ، فروى مالك وغيره عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب قصة العبد موقوفة على عمر ، ورواه الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . واتفقا على رفع قصة النخل وليست عند مالك قصة العبد الا من حديث نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، واتفقا على رفع قصة النخل وليست عند مالك قصة العبد الا من حديث نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر قوله - واما قصة النخل فلا يختلف أصحاب نافع عنه في رفعها عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(1) الموطأ - باب البيوع - باب ما جاء في ثمر المال يباع أصله حديث 1298 ص 425 وأخرجه البخاري ومسلم في كتاب البيوع .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المومن ، قال : حدثنا محمد بن عثمان بن ثابت الصيدلاني ببغداد ، قال : حدثنا اسماعيل ابن اسحاق ، قال : حدثنا علي بن المديني ، قال : خالف سالمًا نافع (1) في ثلاثة أحاديث رفعها سالم ، وروى نافع منها اثنين من ابن عمر ، عن عمر ، والثالث من ابن عمر ، عن كعب . أحدها من باع عبداً وله مال : الحديث رواه (2) سالم ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه نافع ، عن ابن عمر ، من عمر قوله كذلك (3) رواه مالك ، وعبيد الله بن عمر ، ورواه أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر لم يتجاوزوه . وقد روي عن أيوب ، كما رواه مالك سواء . والثاني والناس كابل : مائة لا تكاد نجد فيها راحلة رواه سالم ، عن ابن عمر ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، كذلك روى الزهري هذا الحديث والذي قبله عن سالم ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه ابن عجلان ، وفيه من نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال عمر : الناس كابل : مائة لا توجد فيها راحلة . والثالث حديث يحيى بن أبي كثير : قال حدثني أبو قلابة ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في قصة النار أنها تخرج فتحضر الناس ، ورواه عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر (4) ، عن كعب ، قال : تخرج نار الحديث .

(1) سالم نافع : أ ، سالم نافع : ب .

(2) رواه : أ ، ورواه : ب .

(3) كذلك : أ ، وكذلك : ب .

(4) عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : ب عبيد الله بن نافع

قال أبو عمر : قد روي حديث من باع عبداً وله مال فماله
للبائع الحديث عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ، صلى الله
عليه وسلم ، ولا يصح ذلك عند أهل العلم بالحديث ، وإنما هو
لنافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، قوله ، كذلك رواه الحفاظ من
أصحاب نافع ، منهم مالك ، وعبيد الله بن عمر .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ،
قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا بشر
ابن الفضل ، قال : حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن
عمر ، قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : من باع نخلاً
قد أبرها فإن ثمرها للنبي باعها إلا أن يشترط المشتري . قال :
وقال عمر : من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط
المشتري . وكذلك رواه ابن غير ، وعبد بن سليمان ، عن عبيد
الله بن عمر الحديثين : قصة اللخل مرفوعة وقصة العبد من
قول عمر (1) .

حدثنا خلف بن القاسم (2) ، قال : حدثنا عبد الله بن
جعفر بن الورد ، والحسين بن جعفر (3) ، قالا : حدثنا يوسف بن
يزيد ، قال : حدثنا عبد الله بن عبد الحكم ، قال : حدثنا الليث بن
سعد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ،

(1) هنا انتعت الزيادة على ما في : ج .

(2) القاسم : أ . ج . قاسم : ب .

(3) الحسين : ج ، الحسن : ب ، وهي لهم واضحة في أ .

قال : ايما امريء أبر نخلا ، ثم باع أصلها ، فللذي أبر ثمر النخل
الا ان يشترط المبتاع .

وحدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى (1) ، قال : حدثنا محمد
ابن بكر (بن عبد الرزاق) (2) قال : حدثنا أبو داود ،
(قال :) (3) حدثنا أحمد بن حنبل ، عن (4) سفیان ، عن الزهري ،
عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : من
باع عبداً وله مال ، فماله للبائع ، الا ان يشترط المبتاع ، وكذلك
رواية عبد الله بن دينار عن أبي عمر في قصة النخل وقصة
العبد جميعاً مرفوعان كما روى ذلك سالم ، سواء ، وهو الصواب
والله أعلم .

وقرأت على سعد بن نصر ، ان قاسم بن أصبغ ، حدثهم
قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ،
قال : حدثنا سفیان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد
الله ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : من باع
نخلاً بعد ان تؤبر فثمرتها (5) للبائع ، الا أن يشترط المبتاع
ومن باع عبداً وله مال ، فالمال للبائع الا ان يشترط المبتاع .

(1) ابن يحيى : مزيدة من : ج .

(2) ابن عبد الرزاق : مزيدة من : ج .

(3) قال : مزيدة من : ١٠ ج .

(4) حدثنا : ١٠ ج . عن : ب .

(5) فثمرتها : ج . أ . فثمرها : ١٠ ب .

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان ، ان قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال : حدثنا محمد بن الجهم ، قال : حدثنا عبد الوهاب ، قال : سئل سعيد عن الرجل يبيع النخل أو المملوك ، فأخبرنا عن نافع ، عن ابن عمر ، ان النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : أبا رجل باع عبداً وله مال ، فماله للبائع إلا ان يشترط المبتاع (1) .

قال أبو عمر : هكذا يقول جماعة الحفاظ في حديث ابن عمر هذا في قصة النخل ، وفي قصة العبد أيضاً (يشترط) بلاهاء لا يقولون يشترطها في النخل ، ولا يشترطه في العبد ، ومعلوم ان الهاء لو وردت في هذين الحديثين لكانت ضميراً في يشترطها عائداً على ثمرة النخل ، وفي يشترطه ضميراً عائداً على مال العبد ، فكأنه قال : إلا ان يشترط المبتاع شيئاً من ذلك ، وفي سقوط الهاء من ذلك دليل على صحة ما ذهب إليه أشهب في قوله : جائز لمن ابتاع نخلاً قد أبرت ان يشترط من الثمرة نصفها أو جزءاً منها وكذلك في مال العبد جائز ان يشترط نصفه أو يشترط كله ما شاء ، لأن ما جاز اشتراط جموعه ، جاز اشتراط بعضه ، وما لم يدخل الربا في جميعه فأحرى ان لا يدخل في بعضه . هذا قول جمهور الفقهاء في ذلك ، وكل على أصله ما سلو ضحه ان شاء الله .

(1) البتة هنا ما في نسختي : أ . ج . وفي : ب تقديم حكم العبد على حكم النخل مع اتفاق في العبارات وفي : أ زيادة هذا نصها : « وحدثنا أيضاً عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال : أبا رجل باع نخلاً أبرت ثمرتها لربها الأول إلا ان يشترط المبتاع » ويظهر ان هذا الاثر زيادة في النسخة سهواً . ولذلك لم نثبت في الصلب واكتفينا بكتابه هنا :

وقال (1) ابن القاسم : لا يجوز لمبتاع النخل المؤبر ان يشترط ملها جزءاً وانما له ان يشترط جميعها ، أولاً يشترط شيئاً منها . وجملة قول مالك ومذهب ابن القاسم فهمن باع حائطاً من أصله ، وفيه ثمرة تؤبر ، فثمره للمشتري وان لم يشترطه ، وان هانت الثمرة قد أبرت فثمره المبتاع الا ان يشترطه المبتاع ، فان لم يشترطه المبتاع ثم أراد شراء الثمر قبل بدو صلاحه من بعد شراء الاصل بلا ثمره ، فجائز له ذلك خاصة ، لانه كان يجوز شراؤها مع الاصل قبل بدو صلاحها ، ولا يجوز ذلك لغيره .

وقال ابن المواز : اختلف قول مالك في شراء الثمرة بعد شراء الاصول (2) وقد أبرت الثمرة ، فقال : لا يجوز ، قرب ذلك أو بعد ، وكذلك مال (3) العبد ، وقد قال فيهما أيضاً (4) : ان ذلك جائز . قال والنبي أخذ به ابن عبد الحكم ، والمغيرة ، وابن دينار ، انه لا يجوز فيهما الا ان تكون مع الاصول (5) ومع العبد في صفقة واحدة .

وقد روى أشهب عن مالك القولين جميعاً . ولا خلاف عن مالك وأصحابه في مشهور المذهب ان الثمرة اذا اشترطها مشتري الاصل أو اشتراها بعد ، انها لا حصة لها من الثمن . ولو أجيحت كلها هانت من المشتري . ولا يكون شيء من جالحتها على

(1) وقل : ا . ج . قال : ب .

(2) الاصول : ب ، الاصل : ا . ج .

(3) مال : مزيدة من : ا . ج .

(4) ايضاً مزيدة من : ب ، ج .

(5) الاصول : ب ، ج ، الاصل : ا .

البائع . وكذلك كل ما جاز استثنائه في الشراء والكراء من الثمار ، لا جالحة فيه ، وانما تكون الجالحة فيما بيع منفرداً من الثمار دون أصل . هذا فحصل المذهب (وكل رهن فيه ثمرة قد أبرت فهي رهن عند مالك وأصحابه مع الرقاب ، وان كانت لم تؤبر فهي للراهن) (1) .

وأما الشافعي رحمه الله ، فقوله في بيع النخل بعد الابار وقبله كقول مالك سواء ، إلا أنه لا يجيز للمبتاع ان يشتري الثمرة قبل بدو صلاحها ، إذا لم يشترطها في حين شرائه النخل ، ولم يفرق بينه وبين غيره ؛ لصوم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها .

وأما أبو حنيفة وأصحابه فانهم ردوا ظاهر هذه السنة ودليلها بتأويلهم ، وردها ابن أبي ليلى ردّاً مجرداً جهلاً بها (2) والله أعلم .

وسنذكر أقوالهم . وظاهر مذهب مالك وأصحابه القول بهذا الحديث جملة ، ولا يردونه . ويستعملونه فيمن باع نخلاً قد أبرت ان ثمرها للبائع ، الا ان يشترطها المبتاع .

قالوا : وإذا لم تؤبر الثمرة فقد جعلها النبي صلى الله عليه وسلم ، للمبتاع ، فإن اشترطها البائع لم تجز ، وكأن المبتاع باعها قبل بدو صلاحها ، ومن باع عندهم أرضاً فيها زرع لم يبد

(1) زيادة ساقطة : من : ج .

(2) بها : ج . به : ا . ب .

صلاحه فهو المبتاع حتى يشترطه المبتاع ، كما بور اللخل . وما لم يظهر من الزرع في الأرض فهو للمبتاع بغير شرط ، كما لم يؤبر من الثمر ، ولا بأس عندهم ببيع الأرض بزرعها وهو أخضر ، كبيع الأصول بثمرها قبل بدو صلاحها ؛ لأن الثمر والزرع تبع لأصله . وإذا أبر أكثر الحائط عندهم فهو المبتاع حتى يشترطه المبتاع ، وإن كان المؤبر أقله فهو كله للمبتاع واضطربوا إذا أبر نصفه ، ولا ظهر من المذهب أنه للمبتاع إلا أن يكون اللصف مفزراً (1) فيكون المبتاع حينئذ والا فهو للمبتاع ومن ابتاع أرضاً عندهم (2) ولم يذكر شجرها فهي داخلة في البيع كبناء الدار ، وكذلك في صدقتها ، وأما الزرع فهو للمبتاع حتى يشترطه المبتاع .

هذا (3) كله نحصيل مذهب مالك وأصحابه .

وأما الشافعي فأخبرنا أحمد بن محمد قال : حدثنا أحمد بن الفضل قال : حدثنا محمد بن جرير ، قال : أخبرنا الربيع بن سليمان ، عن الشافعي قال : في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، من باع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرها للمبتاع إلا أن يشترطها (4) المبتاع - فائدتان أحدهما (5) لا يشكل لأن (6) الحائط إذا بيع

(1) في النسخ الثلاث مفزراً .

(2) عندهم : من . ج .

(3) هذا : أ . ب . وهذا : ج .

(4) يشترط : أ . ج . يشترطها : ب .

(5) أحدهما : ج . أحدهما : أ . ب .

(6) أن : ج . لأن : أ . ب .

وقد أهر نخله ان الثمرة للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ، فتكون
 مما وقعت عليه صفقة البيع ، ويكون له حصة من الثمن ،
 والثانية ان الحائط إذا بيع ولم يؤبر نخله فثمره للمشتري ؛ لأن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ حد فقال : إذا أبر فثمره
 للبائع ، فقد أخبر ان حكمه إذا لم يؤبر فهو حكمه إذا أبر ،
 فمن باع حائطاً لم يؤبر فالثمرة للمشتري بغير شرط ؛ اسدلالاً
 بالسنة ، وهو قول الليث بن سعد ، وداود بن علي ، وأحمد بن
 حنبل ، والطبري .

وقال الشافعي : وكل حائط فله حكم نفسه ، لا حكم غيره ،
 فمن باع حائطاً (1) لم يؤبر فثمره للمشتري ، وان أبر غيره ،
 ومن باع ثمرة لم يبد صلاحها في حائط بعينه لم يجز وان بدا
 الصلاح في مثلها في غيره لأن كل حائط حكمه بنفسه لا بغيره (2) .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والاوزاعي : من باع نخلاً فثمرها
 للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع ، وسواء أبرت أو لم تؤبر ، هي
 للبائع أبداً (3) ، إلا أن يشترطها المبتاع .

وقال ابن أبي ليلى : الثمرة للمشتري اشترطها أو لم
 يشترطها كعصف النخل .

قال أبو عمر : أما الكوفيون والاوزاعي فلا يفرقون بين
 المؤبر وغيره ، ويجعلون الثمرة للبائع إذا كانت قد ظهرت قبل

(1) حائطاً : مزيدة من : ب. ج .

(2) بنفسه لا بغيره : أ. ج. لنفسه لا لغيره : ب .

(3) أبداً ساقطة من : ب .

البيع ، ومن حجتهم أنه لم يختلف قول من شرط التأبير أنها
لو (1) لم تؤبر حتى قناعت وصارت بلحاً أو بسراً ثم بيع النخل
أن الثمرة لا تدخل فيه ، قالوا : فعلنا أن المعنى في ذكر
التأبير ظهور الثمرة .

قال أبو عمر : الأبار عند أهل العلم في النخل التلقيح ،
وهو أن يؤخذ شيء من طلع النخل فيدخل بين ظهرفي طلع
الاناث . ومعنى ذلك في سائر الثمار ظهور الثمرة من التين
 وغيره ، حتى تكون الثمرة مرئية منظوراً إليها . والمعتبر به هل
مالك وأصحابه فيما يذكر من الثمار التذكير ، وفيما (2) لا يذكر
أن يثبت من نواره ما يثبت ، ويسقط ما يسقط وحده ذلك في الزرع
ظهوره من الأرض قاله مالك ، وقد روى عنه أن أباره أن يتحبب .

قال أبو عمر : لم يختلف العلماء أن الحائط إذا نشق (3)
طلع إنائه فأخر أباره وقد أبر غيره ، ممن حاله مثل حاله ، أن
حكمه حكم ما أبر ، لأنه قد جاء عليه وقت الأبار وظهرت ثمرته
بعد نفيها في الجف (4) ، فإن أبر بعض الحائط كان ما لم يؤبر

(1) لو : ب ، ج . اذا : ا

(2) وفيما : مزيدة من : ا .

(3) انشق : ا ، ب . شقق ج

(1) الجف بالضم وعاء الطلع ، في النهاية لابن الاثير : في حديث سحر
النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل في جف طلبة ذكر ، الجف : وعاء الطلع ،
وهو الغشاء الذي يكون فوقه . انظر القاموس مادة جف . لمزيد من التفصيل .
وفي نسختي ب ، ج . الحف بالحاء والصواب الجف بالجهيم .

نبيعاً له كما أن الحائط إذا بدا صلاحه كان سائر الحائط نبيعاً
لذلك الصلاح في جواز بيعه .

وأصل الابار ان يكون في شيء ماله الابار، فيقع عليه اسم
انه قد أبر ، كما لو بدا صلاح شيء منه . وهذا كله قول
الشافعي وغيره من الفقهاء .

قال الشافعي : والكسف إذا بيع أصله كاللخل إذا خرج
جوزه . ولم ينشقق (1) فهو للمشتري . وإذا شقق (2) فهو للبائع
مثل الطلع قبل الابار وبعده . قال : ومن باع أرضاً فيها زرع
وقد (3) خرج من الارض فالزرع للبائع إلا أن يشترطه المبتاع .

قال أبو عمر : وهو قول مالك وأصحابه إذا ظهر الزرع
واستقل ، فإن لم يظهر الزرع ولم يخرج ، ولم يستقل ، لم يجز
لمبتاع الارض استئناؤه واغتراطه قول الشافعي ومالك في ذلك سواء .

قال الشافعي : فإن لم يشترط المبتاع الزرع كان للبائع ،
فإن كان الزرع مما يبقى له أصول في الارض يفسدها ، فعلى
صاحب الزرع لزعه عن رب الارض ان شاء رب الارض ، قال :
وهذا إذا باعه أرضاً فيها زرع يحصد (4) مرة واحدة ، وأما القصب
فمن باع أرضاً فيها قصب قد خرج من الارض ، فليس له ماله

(1) ينشقق : أ . ج . يشق : ب .

(2) شقق : ج انشق : أ . ب .

(3) قد : أ . ب . وقد : أ .

(4) يحصد : ب . ج . يحصد : أ .

الا جزء واحدة وليس له قلمه من أصله لانه أصل . قال : وكلما
يجز مراراً من الزرع فمثل القصب ، في الأصل والثمرة لا يخالفه ،

قال أبو عمر : أما أصحاب مالك فإنهم يجوزون بيع القصب
والموز من عام ، الى عام ، إذا بدا صلاح أوله وأما القرط فيباع
عندهم اذا بدا صلاح أوله على آخره ، وكذلك قصب السكر ،
ويكون للمشترى من القرط أعلاه وأسفله ، ولا يجوز ان يشترط
إبقاء خلفته برسم . (وتحصيل مذهب مالك فيمن حبس حائطاً له
بعد موته أو تصدق به ، أو أوصى ثم مات ، وقد أبرت ثمرة
الحائط ، فإن الثمرة المورثة ، لانها كالولادة . فان مات قبل ان
تؤبر فالثمرة تبع للحبس والصدقة والوصية ، وكذلك الشفعة فيما
قد أبر ، الثمرة المستشفع منه ، لانه كبيع حادث وان لم يؤبر
فالثمرة للآخذ (1) بالشفعة ، وفي هذه المسائل اختلاف بين أصحاب
مالك يطول اجتلاب ذلك (2) .

قال أبو عمر : قد ذكرنا ما المفقهاء في بيع النخل المؤبر ،
وغير المؤبر ، واختلافهم في معنى هذا الحديث ، والقول به ،
وتصرف وجوهه .

وأما مال العبد فليس اختلافهم فيه من جنس اختلافهم في
اشتراط ثمرة النخل يباع أصله . ولكننا لذكر ما لهم في ذلك
من القول ها هنا ، فهو أولى المواضع به من كتابنا هذا ؛ (لأن

(1) للآخذ : ب . للآخر : أ . ولا معنى لها .

(2) الزيادة من : أ . ب .

نافعاً جعل الحديث في مال العبد من قول عمر ، فلذلك لا مدخل
له في مسند هذا الباب (1) وبالله توفيقنا .

قال مالك رحمه الله : الامر بالمجتمع عليه عندنا ان المبتاع
إذا اشترط مال العبد فهو له ، نقدًا كان ، أو دينًا ، أو عرضًا
يعلم أو لا يعلم ، وإن (2) كان للعبد من المال أكثر مما اشترى
به . كان ثمنه نقدًا ، أو دينًا ، أو عرضًا ، وذلك ان مال العبد
لا نجب فيه الزكاة .

قال ابن القاسم : ويجوز لمبتاع العبد ان يشترط ماله ،
وان كان مجهولاً ، من عين أو عرض بما شاء من ثمن ، نقدًا
أو الى أجل .

قال أبو عمر : هذا ما لا أعلم فيه خلافاً عن مالك وأصحابه
أله يجوز ان يشتري العبد وماله بدراهم الى أجل ، وإن كان
ماله دراهم ، أو دنانير ، أو عروضاً ، وإن ماله كله تبع كاللفو (3)
لا يعتبر إذا (4) اشترط ما يعتبر في الصفقة المفردة .

وكان الشافعي يقول ببغداد وهو قول مالك هذا ، وذكر
الحسن بن محمد الزعفراني ، عن الشافعي في الكتاب البغدادي
أنه قال : اشترط مال العبد جائز بالخبر عن رسول الله صلى الله

(1) زيادة من : ا ب الا ان نسخة ا فيها الكتاب . ونسخة ب الباب .

(2) وإن : ا ج فإن : ب .

(3) كاللفو : ا ج . للعبد : ب .

(4) يعتبر اذا : ب ج يعتبر فيه اذا : ا .

عليه وسلم ، وقال : حكمه حكم طرق الدار ومسائل مالها ، فيجوز البيع إذا كان انما قصد به قصد البيم للعبد خاصة ، ويكون المال ثبماً في المعنى ليس معناه معنى عبيدين قصد قصدهما بالبيع ، وهو قول أبي ثور أيضاً .

قال الشافعي : فان قبل كيف يجوز ان يملك بالعقد ما لو قصد قصده على الأفراد لم يجز ، فقد أجازوا بيع الطرق ، والمسابل والآبار ، وما سميناً مع الدار ولو قصد قصدهما على الأفراد لم يجزه ، وقول عثمان البتي مثل ذلك أيضاً ، قال إذا باع عبداً وله مال ، ألف درهم ، فباعه بألف درهم ، فالبيع جائز إن كانت رغبة المبتاع في العبد لا في الدراهم التي له .

وقال الشافعي بمصر في كتابه المصري ، ذكره هـ الربيع ، والمزني ، والبويطي وغيرهم : (1) لا يجوز اشتراط مال العبد إذا كان له (2) مال فضة فاشتراه بفضة ، أو ذهب (8) فاشتراه بذهب ، إلا ان يكون ماله خلاف الثمن أو يكون مروضاً كما يكون في سائر البيوع : الصرف وغيره ، والمال والعبد شيئاً بهما صفقة واحدة . وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه ، وبيع العبد وماله عندهم كمن باع شيئاً لا يجوز في ذلك إلا ما يجوز في سائر البيوع ، ولا يجوز عند أبي حنيفة وأصحابه ، بيع العبد بألف درهم ، وله ألف درهم ، حتى يكون مع الألف زيادة ، ويكون الألف بالالف وتكون

(1) وغيرهم : من : ج .

(2) له ساقطة من : ب .

(3) في : ب . بذهب ، وهو خطأ .

الزهادة ثمناً للعبد (1) على أصلهم في الصرف وبيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، إذا كان مع أحدهما مرض ، وحجة من قال هذا القول ، وذهب هذا المذهب ، ان النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يجعل مال العبد للمبتاع ، إلا بالشرط ، فكان ذلك عندهم كبيع دابة ومال غيرها . والعبد عند الشافعي في قوله بمصر ، وعند أبي حنيفة وأصحابه (2) ولا يملك شيئاً ولا يجوز له التسري فيما بيده أذن له مولاه أو لم يأذن ؛ لأنه لا يصح له ملك يمين ما دام مملوكاً ؛ لأنه يستحيل ان يكون مالكاً مملوكاً في حال .

وقال مالك وأصحابه : يملك ماله كما يملك عصمة نكاحه . وجائز له التسري فيما ملك ، وحجتهم قول رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، من باع عبداً وله مال ، فأضاف المال إليه ، وقال الله عز وجل : « فانكحوهن بإذن أهلن ، وآتوهن أجورهن بالمعروف » فأضاف أجورهن إليهن إضافة تملك ، وهذا كله قول داود أيضاً وأصحابه ، إلا أن داود يجعله مالكاً ملكاً صحيحاً ، ويوجب عليه زكاة الفطر ، والزكاة في ماله .

ومن الحجة لمالك أيضاً ان عبد الله بن عمر كان يأذن لعبده في التسري فيما بأيديهم ، ولا يخالفه من الصحابة ، ومحال ان يتسري فيما لا يملك ؛ لان الله لم ييسح الوطاء الا في

(1) في : أ. للعبدین وهو خطأ .

(2) وأصحابهم : ا. ج. وأصحابه : ب .

نكاح أو ملك يمين ، وجعل الشافعي والعراقيون ومن قال بقولهم إضافة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مال العبد الى العبد كإضافة ثمر النخل الى النخل ، وإضافة باب الدار الى الدار ، بدليل قوله : فماله للبائع أي فماله للبائع حقيقة ، قالوا : والعرب تقول : هذا سرج الدابة ، وغنم (1) الراعي ، ولا توجب هذه الإضافة تملكها ، فكذلك إضافة مال العبد إليه عندهم .

ومن الحجة أيضاً الإجماع على أن المسيد انتزاع مال عبده من يده ، فلو كان ملكاً صحيحاً لم ينتزع منه ، وإجماعهم على أن ماله لا يورث عنه ، وأنه لسيده .

والحجة لكلي القولين تكثر ونطول ، وقد أكثر القوم فيها وطولوا ، وفيما ذكرنا ولوحنا وأشرنا إليه كفاية .

ولا يجوز هؤلاء للعبد أن يتسرى ، ولا يحل له عندهم وطء فرج إلا بهنكاح صحيح .

وقال الحسن والشعبي : مال العبد تبع له أبداً في البيع ، والعتق جميعاً ، لا يحتاج مشتربه فيه الى اشتراط . وهذا قول مردود بالسنة لا يمرج عليه .

وقال مالك ، وابن شهاب ، وأكثر أهل المدينة : إذا أعتق العبد تبعه ماله ، وفي البيع لا يتبعه ماله ، وهو لبائعه .

وروى (بنحو) (2) هذا القول في العتق أيضاً خبر مرفوع الى النبي ، صلى الله عليه وسلم ، من حديث ابن عمر ولكله خطأ عند أهل العلم بالنقل .

(1) وغنم : أ ب وعزة : ج .

(2) نحو : ج ، بنحو : أ ب .

(وروى أصبغ بن القاسم قال : إذا وهب الرجل عبده لرجل أو تصدق به عليه ، فمال العبد للواهب والمتصدق . قال : وإذا أوصى بعبده لرجل ، فماله للموصى له .

قال أصبغ : بل كل ذلك واحد ، وهو الموهوب له ، والمتصدق به عليه ، ولا يكون المال للسيد إلا في البيع وحده ، لأن الصدقات تشبه العتق ، لأن في (1) ذلك هله قربان ، ولم يختلف قول مالك وأصحابه في العبد يعتق بأي وجه عتق ، إن ماله تبع له أمس لسيده ماله شيء ، إلا أن يلتزعه ماله قبل ذلك ، وسواء كان العتق بتلا أو إلى أجل ، أو من وصية أو عتق بالحنث ، أو بالنسب ممن يعتق على مالكه ، أو عتق بالامثلة ، كل ذلك يتبع العبد فيه ماله ، وكذلك المدبر .

وانفق ابن القاسم وابن وهب في العبد بمثل به مولاه ، وهو محجور عليه سفيه ، أنه يعتق هله . واختلفا (2) في مال ذلك العبد ، فقال ابن القاسم : لا يتبعه ماله ، وقال ابن وهب : يتبعه ماله ، وبه قال أصبغ (3) .

وقال الشافعي بمصر ، والكوفيون : إذا عتق العبد أو بيع لم يتبعه ماله ، ولا مال له ولا ملك إلا مجازاً وإنسافاً ، لا حقيقة .

(1) في : مزيدة من : أ

(2) واختلفا : أ . واختلف : ب .

(3) ما بين العالين حاقطن : ج

حديث خامس لنافع عن ابن عمر

مالك من نافع ، من ابن عمر ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ؛ نهى البائع والمشتري (1) .

قد مضى (1) القول في فقه (2) هذا الحديث ، في باب حميد الطويل من كتابنا هذا . ورواه أيوب ، من نافع ، فزاد فيه ألفاظاً (3) .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا عبد الوارث ، من أيوب ، من نافع ، من ابن عمر ، قال : نهى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عن بيع اللؤلؤ حتى تزهى ، وعن السبل حتى يبيض ، نهى البائع والمشتري .

(1) قد مضى : أ . ومضى ج . قال أبو عمر : ومضى : ب .

(2) فقه : أ . ج . معنى : ب .

(3) في : أ . أيضاً ألفاظاً .

(1) كتاب البيوع - النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها - حديث 1199 ص . 425 و 426 وأخرجه الشيهان في كتاب البيوع .

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المومن ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ، قال : حدثنا ابن ميمونة ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع اللخل حتى نزهو ، وعن السبل حتى يبيض وتأمين العانة ، نهى البائع والمشتري .

وقد روى حماد بن سلمة ، عن حميد ، عن أنس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع العلب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد ، وقد كان الشافعي مرة يقول : لا يجوز بيع الحب في سبله ، وإن اهتد واستغلى من الماء ، ثم بلغه هذا الحديث فرجع إلى القول به ، وأجاز بيع الحنطة زرعاً في سبله قائماً على ساقه ، إذا يبس واستغلى من الماء ، كقول سائر العلماء ، وهو ما لا خلاف فيه عن جماعة فقهاء الأمصار ، وأهل الحديث .

وقد روى عن ابن شهاب أنه أجاز بيعه فربكاً قبل أن يشتد وخالفه مالك وغيره ، ومالوا إلى ظاهر الحديث حتى يبيض ويشتد ، ويستغلى من الماء .

ومن قول الشافعي أن كل ثمرة وزرع دونها حائل من قشر أو اكمام ، وكانت إذا صارت إلى مالكيها أخرجوها من قشرها واكمامها ولم تفسد باخراجهم لها ، قال : فالتني اختار فيها أن لا يجوز بيعها في شجرها ولا موضوعة بالأرض للحائل دونها . وحجته في ذلك الإجماع على لحم الشاة المذبوحة فير السلوخة (1)

(1) سلوخة : ج . السلوخة : أ . ب .

إله لا يجوز بيعه حتى تسليخ ويهرج من الجلد . قال : ولم أجد أحداً من أهل العلم يجيز أخذ عشر الحنطة في اكمامها ، ولا عشر الحبوب ذوات الاكمام ، ولا بيعها محصودة مدروسة في التبن غير (1) منقاة .

قال أبو عمر : لم يجمعوا على كراهية بيع الشاة المذبوحة قبل السليخ ، لأن أبا يوسف يجيز بيعها كذلك ، ويرى السليخ على البائع ، وأجاز بيع الطعام في سبيله ، وجعل على البائع تخليصه من نبله وتمييزه ، والذي حكى الشافعي عليه الجمهور .

وذكر ابن وهب في موطنه عن مالك أنه سئل عن الدالية تكون على ساق واحدة فيطيب ملها المنقود والمنقودان ، فقال مالك إذا كان طيبه متناهماً فاشياً فلا بأس بذلك ، قال : وربما أزهى بعض الثمر واستأخر بعضه جداً فهو الذي يكره . قال وسئل مالك عن الرجل يبتاع الحائط فوه أصناف من الثمر قد طاب بعضه وبعضه لم يطب فقال (2) : ما يعجبني . قال : وسئل مالك عن بيع الاعناب والفواكه من الثمار فقال : إذا طاب أولها وأمن عليها (3) العاهة فلا بأس ببيعها . قال : وسئل عن الحائط الذي نرعى فيه أربع نخلات ، أو خمس ، وقد نعل زهوه قبل الحوائط ، أترى أن نباع ثمرته (4) ؟ قال : نعم ، لا بأس به ، وإن

(1) غير (مزيدة من : أ . ب . وفي : ب . منقاة محل منقاة وهو تحريف

(2) قال : أ . فقال ب . ج .

(3) عليها ، مزيدة من : أ . ج .

(4) ثمرته : ب . ج . ثمره : أ .

فمجل قبل الحوائط ، قال : وسئل من الحائط ليس فيه زهو ، وما حوله قد أزهى ، أدرى ان نباع ثمرة وليس (1) فيه زهو ؟ قال : نعم . لا أرى به بأساً اذا كان الزمن قد أملت فيه الماعات ، فأزمت (2) الحوائط حوله ، وان لم يزه هذا ؛ لأن ملها ما يتأخر ، قال : وسئل عن الرجل يبيع الثمار من التخليل والاعطاب بعد أن تطيب ، على من سقيها ؟ فقال : سقيها (3) على البائع . قال : ولولا ان السقي على البائع ما اشتراه المشتري ، قال : وقال مالك ، فوضع الجائحة في الثمرة اذا كانت من قبل الماء ، قليلة كانت أو كثيرة (4) وان كانت أقل من الثلث ، قال : وليس الماء كغيره ؛ لان ما جاء من قبل الماء فكأنه جاء من قبل البائع .

وقال الشافعي : لو كان لرجل حائط آخر فأزهى حائط جاره الى جنبه ، وبدا صلاحه ، حل بيمه ، ولم يحل بيع هذا الحائط الذي لم يبه صلاح أوله ، قال : وأقل ذلك ان لزهى في شيء منه الحمرة أو الصفرة ، ويوكل شيء منه .

قال أبو عمر : قد مضى القول في هذا الباب مستوفياً ، وفي الجائحة فيه وفي أكثر معانيه في باب حميد الطويل من كتابنا هذا ، وجرى منه ذكر صالح في باب أبي الرجال مله أيضاً ، وذكرنا مله هاهنا ما لم يقع ذكره في ذنبك البابين .

-
- (1) وليس : أ . ب . ولم ير : ج .
 - (2) فأزمت : أ . ب . وأزمت : ج .
 - (3) سقيها : من أ . ج .
 - (4) وان : أ . ج . أو : ب .
 - (5) كثيرة : ج . كثيرة : أ . ب .

وأما الآثار عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في هذا الباب
فمختلفة الالفاظ ، متفقة المعاني (1) متقاربة الحكم ، بعضها فيه ان
النبي ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع الثمار حتى يبدو
صلاحها ، وفي بعضها : حتى تطعم ، وفي بعضها : حتى تزهي ،
وفي بعضها : حتى تحمر وتصفّر ، وفي بعضها : حتى نشقح ،
ومعنى نشقح عندهم نحر أو تصفر (2) ويوكل منها ، وفي بعضها
ظلوع الثريا ، وهي كلها آثار ثابتة محفوظة ، عن النبي ، صلى
الله عليه وسلم ، من حديث ابن عمر ، وأبي هريرة ، وجابر ،
وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وغيرهم . ولا خلاف بين العلماء
ان جميع الثمار داخل في معنى نمر اللخل ، والله إذا بدا صلاحه ،
وطاب أوله ، حل بيعه ، وإنما اختلف مالك والشافعي في الحائط
إذا أزهى غيره قربه ، وأم يزه هو ، هل يحل بيعه ؟ على ما ذكرنا
عنهما . وقد روي عن مالك مثل قول الشافعي ، والاول عنه أشهر .
وتحصيل مذهب مالك في ذلك أن الزمن اذا جاء منه ما
يؤمن معه على الثمار العامة ، وبدا صلاح جلس ونوع منها ، جاز
بيع ذلك الجنس والنوع ، حيث كان من تلك البلدة ، وكان
يلزم الشافعي ان يقول مثل قول مالك هذا ، قياساً على قوله في
الحائط إذا تأخر اباره وأبر غيره ، فانه راعى الوقت في ذلك ،
دون الحائط ، وراعى في بيع الثمار الحائط بنفسه ، وهو أمر
مقارب ، ولكل واحد (3) منهما وجه تدل عليه ألفاظ الاحاديث
لمن تدبرها . وذلك واضح يغني عن القول فيه .

(1) المعاني : ب ، ج . المعنى : أ .

(2) وتصفر : أ ، ج . أو تصفر : أ .

(3) واحده : أ . قول : ب ، ج .

حدثنا أحمد بن قاسم ، وعبد الوارث بن سفيان ، قال :
حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال :
حدثنا روح ، قال : حدثنا زكرياء بن اسحاق ، قال : حدثنا عمرو بن
دهنار انه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله ، صلى
الله عليه وسلم ، عن بيع الثمار حتى يهدو صلاحها .

حدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد
الخصبي (1) قال : حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن الفرهابي ،
قال : حدثنا حامد بن يحيى البلخي بطرطوس سنة ثلاث وثلاثين
(ومائتين) (2) قال : أنبأنا (3) عبد الله بن الحارث المخزومي ،
قال : حدثنا شبل بن عباد المكي ، عن عمرو بن دهنار ، عن
جابر بن عبد الله ، وابن عباس ، وابن عمر ، ان النبي ، صلى
الله عليه وسلم ، نهى عن بيع الثمار حتى يهدو صلاحها .

وحدثنا عبد الله بن محمد ، (قال) (4) : حدثنا محمد بن
بكر ، (قال) (4) : حدثنا سليمان بن الأشعث ، (قال) (4) :
حدثنا أبو بكر محمد بن خلاد الباهلي ، قال : حدثنا يحيى بن
سعيد عن سليمان (5) بن حبان ، عن سعيد (بن) مينا (6) ، قال :

(1) الخصبي : أ . الخصبي : ج . الحمصي : ب .

(2) ومائتين من : أ . ب .

(3) أنبأنا : أ . حدثنا : ب ، ج .

(4) قال : ناقصة في : أ .

(5) سليم : أ . ب . سليمان : ج .

(6) سعيد بن مينا : ب ، ج . سعيد مينا : أ . والاول الصواب وهو مترجم

في التهذيب والتقريب وغيرهما ثقة من الثالثة .

سمعت جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ان ثباع الثمرة حتى نشقح ، قبل وما نشقح ؟ قال : نعمار ، وتصفار وبوكل ملها .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، وسعيد بن نصر ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا اسماعيل بن اسحاق ، قال : حدثنا مسلم بن ابراهيم ، قال حدثنا هشام الدستوائي ، قال : حدثنا أبو الزبير ، عن جابر ، ان النبي ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع النخل حتى نطعم .

ويجوز عند مالك وأصحابه بيع المغيب في الأرض نحو (1) الفجل ، والجزر ، واللنت ، حين يبدو صلاحه ، وبوكل مله ، ويكون ما قام مله ليس بفساد وكذلك البقول يجوز فيها بيعها إذا بدا صلاحها وأكل ملها وكان ما قلح ملها ليس بفساد ولا يجوز عند الشافعي بيع شيء مغيب في الأرض حتى يقلح وينظر إليه .

وجائز عند أبي حنيفة بيع الفجل والجزر والبصل ونحوه مغيباً في الأرض ، وله الخيار إذا قلعه ورآه .

(1) نحو من : أ .

هذا اذا قلعه البائع ، فإن خلى (1) بيته وبين المشتري فقلعه
المشتري فلم ير ضه ، فإن كان القلع لم ينقصه فله الخيار ، وإن
كان لنقصه القلع ، بطل خيار الرؤية ، ولا خلاف بين العلماء في
بيع الثمار ، والبقول والزرع ، على القلع ، وإن لم يبد صلاحه
إذا نظر الى المبيع منه وعرف قدره .

(1) لأن خلى : أ . ب . و خلى : ج . وهو لا يصح .

حديث سادس لنافع عن ابن عمر

مالك ، من نافع ، عن عبد الله بن عمر ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن المزبلة ، والمزبلة : بيع الثمر بالتمر كيلا ، وبيع الكرم بالزبيب كيلا (1) .

(قال أبو عمر) (1) : هكذا روى يحيى ، وجمهور رواة الموطأ هذا الحديث عن مالك ، إلا ابن بكير ، فإنه قال فيه : عن مالك ، من نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : نهى عن المزبلة ، والمحاقل ، فزاد ذكر المحاقل في هذا الحديث ، بهذا الاسناد ، ثم ذكر تفسير المزبلة وحدها ، كما ذكر يحيى وغيره ، إلا أنه قال : والمزبلة : بيع الرطب بالتمر كيلا . والمعلّى واحد ، لأن الثمر هو ما دام رطباً فسي رؤوس الاشجار ، فإذا يبس وجد فهو تمر ، وروى (هذا الحديث) (2)

(1) قال أبو عمر : مريدة من ب .

(2) هذا الحديث من ب ، ج . وليست الكلمة ضرورية .

(1) الموطأ - كتاب البيوع - ما جاء في المزبلة والمحاقل حديث 1818 ص 428 وأخرجه الشيخان في باب البيوع .

أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، أنه نهى عن المزابلة ، ولم يذكر المحاقلة ، وقال : المزابلة أن يبيع الرجل ثمرته (1) بكيل ، أن زاد فلسي ، وإن نقص فعلي ، وهذا تفسير معلى (2) المزابلة كله ، وقد مضى تمهيده (3) في باب داود وروى عبد الله بن عمر (عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) (4) نهى عن بيع التمر بالتمر وعن بيع العنب بالزبيب كيلا وعن بيع الزرع بالحنطة كيلا .

هكذا ذكره (5) أبو داود عن أبي بكر بن أبي شبة ، عن ابن أبي زائدة ، عن عبيد الله (6) بن عمر . ورواه يحيى القطان عن عبيد الله ، قال : أخبرني نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابلة (7) .

والمزابلة اشتراء التمر بالتمر (8) كيلا ، واشتراء (9) الحنطة بالزرع كيلا . حدثنا عبد الوارث بن سفيان (10) قال : حدثنا

-
- (1) ثمره : أ . ج . ثمرته : ب .
 - (2) في : ج . جميع معنى بزيادة جميع .
 - (3) تمهيده : ب . ج . تفسيره : أ .
 - (4) زيادة من : أ . ج .
 - (5) ذكره : ب . ج . رواه : أ .
 - (6) عبيد : ب . ج . عبد : أ .
 - (7) في : أ . بيع المزابلة . بزيادة بيع .
 - (8) التمر بالتمر : ب . ج . التمر بالتمر : أ .
 - (9) اشترا : أ . ب . أو اشترا : ج .
 - (10) ابن سفيان : من أ .

قاسم ، قال حدثنا بكر بن حماد : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى فذكره .

ولا خلاف بين العلماء ان المزاينة ما ذكر في هذه الاحاديث تفسيره عن ابن عمر ، من قوله ، أو مرفوعا ، وأقل ذلك ان يكون من قوله وهو راوى الحديث ، فيسلم له ، فكيف ولا مخالف في ذلك ، وكذلك هل ما كان في معنى ما جرى ذكره في هذه الاحاديث من الجفاف بالكيل (1) في الجلوس الواحد المطعوم ، أو الرطب باليابس من جنسه . وكل ما لا يجوز فيه التفاضل لم يجوز بيع (2) بعضه ببعض جزافا بكيل ، ولا جزافا بجزاف ؛ لعدم المماثلة المأمور بها في ذلك ولمواقعة القمار وهو الزبن على ما تقدم شرحه في باب داود ابن الحصين (3) ألا ترى ان كل ما ورد الشروع ان لا يباع الا مثلا بمثل إذا بيع ماله مجهول بمجهول أو معلوماً بمجهول أو رطب بيايس ، (3) فقد دخل في ذلك التفاضل وجعل (4) المماثلة وما جهلت حقيقة المماثلة فيه لم يؤمن فيه التفاضل ، فدخل في ذلك الربا ؟ لان الحديث ورد في مثل ذلك ، ان من زاد أو

(1) بالكيل : ب . بالكيل : أ . ج .

(2) يجوز بيع : أ . ج . يجوز فيه بيع . ب .

(3) مجهول بمجهول ، أو معلوم بمجهول أو رطب بيايس : أ . ب .

مجهولاً بمجهول ، أو معلوماً بمعلوم . أو رطباً بيايس : ج .

(4) وجعل : أ . ب . أو جعل : ج .

ازداد فقد أربى ، وفي ذلك قمار وخطر (1) أيضا ، وهذا كله
تقضيته معنى المزاينة (فان وقع البيع في شيء من المزاينة فسخ
ان ادرك قبل القبض وبعده ، فإن قبض وفات رجع صاحب
الثمرة (2) بمكيلة ثمره على صاحب الرطب ، ورجع صاحب الرطب
بقية رطبه على صاحب الثمر (3) يوم قبضه ، بالفا ما بلغ ، وما
كان له قبل قبضه فمصيبته من صاحبه (4) .

وأما قوله : الثمر بالتمر فان الرواية فيه الكلمة الاولى
بالتاء المنقوطة بثلاث مع تحريك الميم ، وهو ما في رؤوس النخل
رطبا فإذا جذ وبس قيل له نمرا بالتاء المنقوطة باثنتين مع
تسكين الميم .

ویدخل في هذا المعنى بيع الرطب باليابس من جلسه ،
وبيع الجزاف بالمكيل ، (5) وبيع ما جهل (6) بمعلوم أو مجهول .
فقف على هذه الاصول ، وسأني نعيد معنى بيع الرطب بالتمر
وما للعلماء في ذلك من المذاهب ، في باب عبد الله بن يزيد ،
عند قوله صلى الله عليه وسلم : أينقص الرطب إذا ببس؟ ان شاء الله .

(1) وخطر : ب . ج . وخطر : أ .

(2) الثمر : ب . الثمرة : أ .

(3) الثمر : بالتاء الدشة : أ . ب . وهو غير صواب .

(4) زيادة من : أ . ب .

(5) بالمكيل : ب . بالمكيل : أ . ج .

(6) في هذا المحل : زيادة كلمتين هما : « من المأكول » في

نسختي أ . ب . لم أثبتها لعدم صحتها .

حدثنا سعيد بن نصر ، وعبد الوارث (بن سفيان) (1) قالوا :
حدثنا قاسم (بن أصبغ) ، (2) قال حدثنا محمد بن وضاح قال :
حدثنا أبو بكر بن أبي شعبة قال : حدثنا محمد بن فضل ، عن
أبيه هراشي حازم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير ،
والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، يد بهد ، كليل بكليل ، وزن
بوزن ، فمن زاد شيئا أو استزاد فقد أربى ، إلا ما اختلفت أنواعه (3).

قال أبو عمر : هذا أصل هذا الباب وهو يقتضي المماثلة
في الجنس الواحد ، ويحرم (4) الازدهاد فيه . وأما اللسيئة فهي
بيع الطعام بالطعام جملة ، فذلك غير جائز عند جمهور العلماء ؛
لقوله عليه السلام : البر بالبر ربا ، إلاها ، وها ، فالجنس الواحد
من المأكولات يدخله الربا من وجهين : الزيادة ، واللسيئة ،
والجلسان يدخلهما الربا من وجه (5) واحد ، وهو اللسيئة . وقد
أوضحنا هذا الأصل في مواضع من كتابنا هذا والحمد لله .

حدثنا سعيد بن نصر ، وعبد الوارث قالوا : حدثنا قاسم ،
قال حدثنا اسماعيل بن اسحاق ، قال : حدثنا أبو ثابت ، قال :
حدثنا عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني يونس بن يزيد ، عن

(1) زيادة من : أ . ج .

(2) زيادة من : أ . ج .

(3) أنواعه : أ . ألوانه : ب . ج .

(4) وتحريم : ج . ويحرم : أ . ب .

(5) وجه : ب . ج . جنس : أ .

ابن شهاب . قال : حدثني ابن المسيب ، وابو سلمة ، ان ابا هريرة قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لا تباعوا التمر بالتمر . قال ابن شهاب : وحدثني سالم عن ابن عمر ، عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، مثله .

وروى ابن وهب ايضا في موطنه قال : الهبرلي ابن جريج عن ابي الزبير ، عن جابر : نهى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عن بيع (1) الصبرة من التمر لا يعلم كيلها ، بالكيل المسمى من التمر . وروى سعد ابن ابي وقاص عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، انه نهى عن بيع التمر (2) بالرطب نسيئة وهذا بيد . وهذه الاحاديث كلها تفسير للمزاولة . وفي معناها ، وهي اصل وسلة مجتمع عليها (والحمد لله) (3) .

(1) بيع : من : أ . ج .

(2) التمر : أ . الثمر : ب . ج .

(3) والحمد لله : ناصة من : ج .

حديث سابع لنافع عن ابن عمر

مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع جبل الحبل . وكان بيما يتبايعه اهل الجاهلية : كان الرجل يتاع الجزور الى ان تلتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها . (1)

قد (1) جاء تفسير هذا الحديث كما ترى في سياقه ، (2) وان لم يكن تفسيره مرفوعا فهو من قبل ابن عمر ، وحسبك . وبهذا (3) التأويل ، قال مالك ، والشافعي ، واصحابهما . وهو الاجل المجهول ، ولا خلاف بين العلماء ان البيع الى مثل هذا من الاجل لا يجوز ، وقد جعل الله الاهلة مواقيت للناس ، ونهى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عن البيع الى مثل هذا من الاجل . واجمع المسلمون على ذلك ، وكفى بهذا علما . وقال

-
- (1) قد : ج فقد : ب .
(2) ساقته : ب ، ج . سياقه : أ .
(3) بهذا : ب . وهذا : أ . وبهذا : ج .

(1) الموطأ باب ما لا يجوز من بيع الحيوان حديث 1350 ص 458 وأخرجه البخاري من رواية مالك ، وأخرجاه أيضا من رواية عبيد الله بن عمر ، وأخرجه مسلم من رواية الليث بن سعد . طرح التزيين .

آخرون في تأويل هذا الحديث : معناه بيع ولد الجلبين الذي في بطن الناقة. هذا قول أبي عبيد . قال أبو عبيد عن ابن عليه : هو لتاج التاج وهذا التأويل قال أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه . وقد فسر بعض أصحاب مالك هذا الحديث بمثل ذلك أيضا ، وهو بيع أيضا مجتمع على أنه لا يجوز ولا يحل ؛ (1) لأنه بيع غرر ومجهول ، وبيع ما لم يخلق ، وقد أجمع العلماء على أن ذلك لا يجوز في بيع المسلمين . وقد روي عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أنه نهى عن بيع المجر (2) وهو بيع ما في بطون الإناث ونهى عن المضامين والملاقيح وأجمعوا أنه بيع لا يجوز . قال أبو عبيد : المضامين ما في البطون وهي الأجنة والملاقيح ما في أصلاب الفحول . وهو تفسير ابن المسيب ، وابن شهاب . ذكر مالك في موطنه عن ابن شهاب ، عن سعيد ابن المسيب ، أنه (3) كان يقول : لا ربا في الحيوان ، وإنما نهى من الحيوان من ثلاث : من المضامين ، والملاقيح ، وحبل الحبل ، والمضامين : ما في بطون الإناث ، والملاقيح : ما في ظهور الجمال وقال غيره : المضامين ما في أصلاب الفحول ، والملاقيح : ما في بطون الإناث وكذلك قال أبو عبيد ، واحتج بقول الشاعر .

-
- (1) لا يجوز ، ولا يحل ؛ أ ، ج لا يحل ولا يجوز ؛ ب .
(2) المجر : كذا في النسخ الثلاث وهو ما في البطون .
(3) أنه : ساقطة من ج .

ملقوحة في بطن ناب (1) حائل .

وذكر المزي عن ابن شهاب شاهدا بأن الملائع ما
في البطون لبعض الاعراب .

منقولي ملاعاً في الابطن فلتـج ما نتج بعد أزمن

وكيف كان فان بيع هذا كله باطل لا يجوز عند
جماعة علماء المسلمين . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن بيع الملامسة والمنابذة فكيف بمثل هذا من بيع ما
لم يخلق . (وهذا كله) (2) يدخله المجهول والغرر وأكل المال
بالباطل وفي حكم الله ورسوله تحريم هذا كله فان وقع شيء
من هذا البيع فسخ ان أدرك فان (3) قبض وفات رد الى قيمته
يوم قبض لا يوم تباعا بانفا ما بلغ، كانت القيمة اكثر من الثمن او
اقل . وان اصيب قبل القبض فمصيبته من البائع ابدا . وقد مضى
تفسير الملامسة وغيرها فيما سلف من كتابنا هذا والحمد لله .

(1) ناب : أ ، ج . ناي : ب .

(2) وهذا كله : سائط من : ج .

(3) فان : أن ، ب وان : ج .

حديث ثامن لنافع عن ابن عمر

مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم قال : لا يبيع بعضكم على بيع بعض (1) .
هكذا (1) روى بحسب هذا الحديث دون زيادة شيء ، وتابعه ابن بكير ، وابن القاسم ، وجماعة . ورواه قوم عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال : لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تلتقوا السلع حتى يهبط بها الاسواق ، وهذه الزيادة صحيحة لابن وهب ، والقعنبي ، وعبد الله بن يوسف ، وسليمان بن برد ، عن مالك ، وليست لغيرهم ، وهي صحيحة . وأما سائر اصحاب مالك فانما (2) هذا المعنى وهذه الزيادة عندهم في حديث ابي الزناد وهي صحيحة محفوظة من حديث مالك وغيره عن نافع ، عن ابن عمر ، في النهي عن تلقي السلع ، حتى يهبط بها الاسواق

(1) قال أبو عمر : مزبدة في : ب قبل هكذا .

(2) فانما : أ : ب : فان : ج .

(1) الدوطأ باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة - حديث 1878 ص 476 واخرجه الشيخان واصحاب السنن ، الا الترمذي ، من هذا الوجه ، من طريق مالك .

قال أبو عمر : ومعنى قواه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وغيره : لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا يبيع الرجل (1) على بيع أخيه ، ولا يسم على سومه . عند مالك وأصحابه ، معنى واحد ، كله وهو ان يستحسن المشتري السلعة ويهواها ، ويركن الى البائع ويميل اليه ، ويتذاكران الثمن ، ولم يبق إلا العقد ، والرضى الذي يتم به البيع . فإذا كان البائع والمشتري على مثل (2) هذه الحال ، لم يجز لأحد أن يعترضه ، فيعرض على أحدهما ما به يفسد به ما هما عليه من التبايع ، فإن فعل أحد ذلك فقد أساء ، وبیسما فعل ، فان (3) كان عالما بالذهي عن ذلك فهو عاص لله ، ولا أقول ان من فعل هذا حرم بيعه الثاني ، ولا أعلم أحدا من أهل العلم قاله الا رواية جاءت عن مالك بذلك ، قال : لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، ومن فعل ذلك فسخ البيع ، ما لم يفت ، وفسخ اللكاح قبل الدخول ، وقد أذكر بعض (4) أصحاب مالك هذه الرواية عن مالك في البيع دون الخطبة ، وقالوا هو مكروه لا يثبغى . وقال الثوري في قول رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : لا يبيع بعضكم على بيع بعض (ان يقول : عندي (ما هو) (5) خير منه . واما الشافعي ، فقوله صلى الله عليه وسلم : لا يبيع بعضكم على بيع بعض) . (6)

(1) أحدكم : أ . ب . الرجل : ج .

(2) مثل : من : ج .

(3) فان : أ . ب . وان : ج .

(4) بعض : من : ب . ج .

(5) (ما هو) : من : أ .

(6) زيادة من : أ . ج .

معناه عنده أن يتنازع الرجل السلعة فيقبضها ، ولم يفترقا ، وهو مغتبط بها ، غير نادم عليها ، فيأتيه قبل الافتراق من يعرض عليه مثل سلعته ، أو خيرا منها ، بأقل من ذلك الثمن فيفسخ بيع صاحبه ؛ لأن له (1) الخيار قبل التفريق ، فهوكون هذا فسادا .

قال أبو عمر: وأما قوله صلى الله عليه وسلم : لا يسوم (2) الرجل على سوم أخيه فيشبه أن يكون مذهب الشافعي في تأويل هذا اللفظ كمذهب مالك ، وأصحابه ، في قوله صلى الله عليه وسلم : لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ، ولا يسوم (3) على سومه ، والله أعلم

ولا خلاف من (4) الشافعي وأبي حليفة في أن هذا العقد صحيح ، وإن كره له ما فعل ، وعليه جمهور العلماء ، ولا خلاف بينهم في كراهية بيع الرجل على بيع أخيه المسلم (5) وسومه على سوم أخيه المسلم ، ولم أعلم أحدا منهم فسخ بيع من فعل ذلك إلا ما ذكرت لك من بعض أصحاب مالك بن أنس ، ورواه أيضا من مالك ، وأما غيره فلا يفسخ البيع عنده ؛ لأنه امر لم يتم أولا ، وقد كان لصاحبه أن لا يتمه إن شاء ، وكذلك لا أعلم خلافا في أن الذمي لا يجوز لأحد أن يبيع على بيعه ولا يسوم على سومه ، وأنه والمسلم في ذلك سواء ، إلا الأوزاعي فإنه قال :

(1) (له) مزودة من ج .

(2) لا يسوم : ب . ج . لا يسوم : أ .

(3) ولا يسوم : ب . ج . ولا يسوم : أ .

(4) من : أ . ج . على : ب .

(5) المسلم : من : أ . ج .

لا بأس بدخول المسلم على الذمي في صومه ، لأن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، إنما خاطب المسلمين في أن لا يبيع بعضهم على بيع بعض ، وخاطب المسلم أن لا يبيع على بيع أخيه المسلم ، فليس الذمي كذلك . وقال سائر العلماء لا يجوز ذلك . والحجة لهم أنه كما دخل الذمي في النهي عن النجس ، وفي ربح ما لم يضمن ، ونحوه ، كذلك يدخل (في) (1) هذا . وقد يقال : هذا طريق المسلمين ، ولا يملح ذلك أن يدخل فيه ويسلكه أهل الذمة . وقد أجمعوا على كراهية سوم الذمي على الذمي ، فدل على أنهم مرادون . والله أعلم .

وأما تلقي السلع فإن مالكاً قال : اكـرهه أن يشتري أحد من الجلب في نواحي مصر حتى يهبط بها إلى الأسواق ، فقل له : فإن كان على ستة أميال ، فقال ، لا بأس به . ذكره ابن القاسم عن مالك ، وقال ابن وهب : سمعنا مالكا وسئل عن الرجل يخرج في الأضحي إلى مثل الاصطبل وهو نحو من ميل ، يشتري ضحايا وهو موضع فيه الغنم ، والناس يخرجون إليهم يشترون منهم هناك ، فقال مالك : لا (2) يعجبني ذلك وقد نهى عن تلقي السلع فلا أرى أن يشتري شيء ملها حتى يهبط بها (إلى) (3) الأسواق . قال مالك : والضحيا أفضل ما احتيط فيه ؛ لأنها لسك يتقرب به إلى الله تعالى ، فلا أرى ذلك . قال : وسمعت

(1) في : ناصة من : ب .

(2) ما : ج ، لا : أ ، ب .

(3) إلى : ناصة من : ج .

وسئل عن الذي يتلقى السلعة فيشترها فتوجد معه انرى ان
تؤخذ منه فقباع للناس ، فقال مالك : ارى ان ينهى من ذلك (فان
نهي من ذلك) (1) ثم وجد قد عاد انكل

قال ابو عمر : لم فر في هذه الرواية لاهل الاسواق شيئاً
في السلعة المتلقاة ، وتحصيل المذهب عند اصحابه ، انه لا يجوز
تلقي السلع والركبان ، ومن تلقاهم فاشترى منهم سلعة شركه
فيها أهل سوقها ان شاءوا وكان (2) واحدا منهم ، وسواء كانت
السلعة طعاما ، أو بزاً ، أو غيره . وقد روى ابن وهب عن مالك
انه سئل عن الرجل يأتيه الطعام ، والبز والغنم وغير ذلك من
السلع ، فاذا كان مسيرة اليوم واليومين جاءه خبر ذلك وصفته ،
فيخبر بذلك ، فيقول له رجل : بمعنى ما جارك ، أفترى ذلك
جائزاً ؟ قال : لا أراه جائزاً ، وأرى هذا من التلقي ، فقبل (3)
له : والبز من هذا ؟ قال : نعم ، البز مثل الطعام ، ولا يلغي ان
يعمل في امر واحد بأمرين مختلفين واكره ذلك ، وأراه من
تلقي السلع . وقال الشافعي يكره تلقي سلع أهل البادية ، فمن
تلقاها (4) فقد أساء ، وصاحب السلعة بالخيار اذ قدم بها السوق
في النفاذ البيع أورده ، وذلك انهم يتلقونهم فيخبرونهم بانكسار
سلعتهم (5) وكساد سوقها ، وهم اهل غرة فيبيعونهم على

-
- (1) زيادة من : أ . ج .
 - (2) وان شأوا وكان فيها واحدا منهم : ب وما اثبتناه غير من : أ . ج .
 - (3) فقبل : ج قبل : أ . ب .
 - (4) تلقاها : أ . ب تلقاه : ج .
 - (5) سلعتهم : أ . سلعتهم : ب . ج .

ذلك، وهذا ضرب في الحديبة ، حكى هذا عن الشافعي الزعفراني،
والربيع ، والذني ، وغيرهم ، وتفسير قول الشافعي عند أصحابه،
ان يخرج اهل الاسواق فيخدمون اهل القافلة ، ويشترون منهم
شراء رخيصا ، فلم الخيار لانهم فروهم .

وقال ابو حليمة وأصحابه : اذا كان التلقي في أرض لا
يضر بأهلها فلا بأس به ، واذا كان يضر بأهلها فهو مكروه .
وقال الاوزاعي : إذا كان الناس من ذلك شباعا فلا بأس به ،
وان كانوا محتاجين فلا يقربونه حتى يهبط بها الاسواق (1) ولم
يجعل الاوزاعي القاعد على بابهم قتمر به سلمة لم يقصد اليها
فيشتريها - متلقيا والمتلقى عنده، اتاجر القاصد الى ذلك. الخارج
اليه . وقال الحسن بن حي: لا يجوز تلقي السلع ولا شراؤها في
الطريق ، حتى يهبط بها الاسواق (2) وقالت طائفة من المتأخرين
من أهل الفقه والحديث (3) : لا بأس بتلقي السلع في أول
الاسواق ، ولا يجوز ذلك خارج السوق على ظاهر هذا الحديث .
وقال الليث بن سعد : أكره تلقي السلع في الطريق ، وعلى
بابك اذا قصدت الى ذلك ، وأما من قعد على بابهم ، وفي طريقه،
فمرت به سلمة يريد صاحبها السوق فاشتراها فليس هذا بالتلقي،
وانما (4) التلقي ان نعد الى ذلك (5) قال : ومن نعد ذلك (6)

-
- (1) الى السوق : أ ، ج الا-واق : ب .
 - (2) الى السوق : أ ، الاسواق : ب ، ج .
 - (3) الفقه والحديث : ب ، ج . الحديث والفقه : أ .
 - (4) وانما : أ ، ب انما : ج .
 - (5) الى ذلك : ب . لذلك : أ ، ج .
 - (6) ذلك : أ ، ج . الى ذلك : ب .

وتلقى سلعة فاشترها ثم علم به ، فإن كان بالعمى لم يذهب ،
 ردت إليه حتى تباع في السوق ، وإن كان قد فات ارتجعت
 من المشتري وبيعت في السوق ودفع إليه ثمنها ، وقال ابن
 هواز بنداد : البيع في تلقي السلعة صحيح عند الجميع ، وإنما
 الخلاف في أن المشتري لا يفوز بالسلعة ، وبشره (1) أهل
 السوق ولا خيار للبائع ، أو في أن البائع بالخيار إذا هبط السوق.

قال أبو عمر : أولى ما قيل به في هذا الباب أن صاحب
 السلعة بالخيار ، لثبوته عن النبي ، صلى الله عليه وسلم .

حدثنا سعيد بن نصر ، وعبد الوارث بن سفيان ، قالا :
 حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا عبد الله ابن روح المدائني (2)،
 قال : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : حدثنا هشام بن حسان ،
 عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ، صلى الله
 عليه وسلم ، أنه قال : لا تلقوا الجلب ، فمن تلقى منه شيئا
 فاشتره ، فصاحبه بالخيار ، إذا أتى السوق . وذكره أبو بكر
 ابن أبي شيبة : حدثنا أبو أسامة ، عن هشام بن حسان ، بإسناده
 مثله سواء (3) وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المومن قال :
 حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود . قال : حدثنا أبو

(1) وبشره أهل ب وبشره فيها أهل ج . وبشره فيها أهل أ .
 (2) المدائني : أ . المدائني : ب . وليست واحد منها في : ج .
 (3) (سواء) من : أ . ج .

توبة الربيع بن نافع ، قال : حدثنا عبيد الله بن عمر (1) الرقي ،
عن ايوب ، عن ابن سيرين عن ابي هريرة ، أن (2) النبي ،
صلى الله عليه وسلم ، نهى عن تلقي الجلب ، فان تلقاه متلق
فاشتراه فصاحب السلعة بالخيار اذا وردت السوق .

(1) عمرو : أ ج عمر : ب . وهو الصواب .
(2) ان : أ ج . عن النبي : ب .

حديث تاسع لنافع عن ابن عمر

مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال : لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (1)

قال أبو عمر (1) هكذا هو في الموطأ عند جميع الرواة ، ورواه أبو يوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال : لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، إلا أن يأذن له ، وروى صخر بن جوهري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي : صلى الله عليه وسلم ، لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه إلا أن يترك ، أو يأذن له .

وقد مضى القول في معنى هذا الحديث بما يجب في ذلك مجوداً في باب محمد بن يحيى بن حبان ، من كتابنا هذا (2) فلا وجه لاعادة ذلك ها هنا . وخطبة النكاح بالكسر ، والخطبة في الجمعة وما كان مثلها بالضم .

(1) قال أبو عمر : موجودة في : ب وحدهما .

(2) من كتابنا هذا . مزيدة من : ج .

(1) الموطأ : كتاب النكاح - ما جاء في الخطبة حديث 1101 ص 835 وأخرجه البخاري في كتاب النكاح .

حديث عاشر لنافع عن ابن عمر

مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قال : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه (1) .

هذا حديث صحيح الاسناد مجتمع على القول بجماله ، الا أنهم اختلفوا في بعض معانيه ، ونحن نذكر ما اجتمع عليه من ذلك ، وما اختلف فيه ، ها هنا . ان شاء الله تعالى ، وقد روي عن ابن عمر هذا الحديث من وجوه .

فأما عبد الله بن دينار فلفظه عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه» ، وكذلك لفظ حديث ابن عباس ، وحكيم بن حزام ، حتى يقبضه ، عند أكثر الرواة ، والقبض والاستيفاء سواء ، ولا يكون ما بيع من الطعام على الكيل والوزن مقبوضا الا هبلا ، أو وزلا ، وهذا ما لا خلاف بين جماعة العلماء فيه . فإن وقع البيع في الطعام على

(1) الموطأ : بيع العينة . وما يشبهها - حديث 1929 ص 442 وأخرجه البخاري في باب : الكيل على البائع والمبتاع من كتاب البيوع . ومسلم في باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، من كتاب البيوع أيضا .

الجزاف (1) فقد اختلف في بيمة قبل قبضه وانتقاله على ما ذكره ونوضحه في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله .

وظاهر هذا الحديث يحظر ما وقع عليه اسم طعام إذا اشترى حتى يستوفي واستيفاؤه قبضه على حسب ما جرت العادة فيه (2) من كيل أو وزن .

قال الله عز وجل : أوفوا الكيل ، ولا تكونوا من الم خسرين . وقال أوف لنا الكيل وتصدق علينا . وقال : وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون .

وأما اختلاف العلماء في معنى هذا الحديث فان مالكاً قال : من ابتاع طعاماً أو شيئاً من جميع المأكول أو المشروب (3) مما يدخر ومما لا يدخر ما كان منه اصل معاش أو لم يكن ، حاشا الماء وحده ، فلا يجوز بيعه قبل القبض ، لا من البائع ولا من غيره ، سواء كان بعينه أو بغير عينه ، إلا ان يكون الطعام ابتاعه جزافاً : صبرة ، أو ما أشبه ذلك ، فلا بأس ببيمه قبل القبض ، لانه إذا ابتاع جزافاً كان (4) كالعروض التي يجوز بيعها قبل القبض . هذا هو المشهور من مذهب مالك ، وبه قال الاوزاعي . والملح ، والكزبر ، (5) والشونيز ، (6) والتوابل ،

(1) في الطعام على الجزاف : أ ، ب . على الطعام في الجزاف : ج .

(2) جرت به العادة فيه : أ ، واثبتنا ما في : ب ، ج .

(3) أو المشروب : ب ، ج ، والمشروب : أ .

(4) كان : مزيدة من : أ ، ج .

(5) والكسبر : ج ، والكزبر : أ ، ب .

(6) والشونيز : أ . ب والشونيز : ج .

وزريعة الفجل التي يؤكل زيتها ، وكل ما يوكل ، ويشرب ،
ويؤندم به ، فلا يجوز بيعه ولا بيع شيء منه قبل القبض . إذا
ابتاع على الكيل أو الوزن ولم يبع جزافا هذه جملة مذهب
مالك المشهور عنه في هذا الباب .

قال : وأما زريعة السلق وزريعة الجزر (1) ، والكراث .
والجرجير والبصل وما أشبه ذلك فلا بأس أن يبيعه الذي اشتراه
قبل أن يستوفيه ؛ لأن هذا ليس بطعام ، ويجوز فيه التفاضل ،
وليس كزريعة الفجل الذي منه الزيت لأن هذا طعام .

وما لا يجوز أن يباع قبل القبض عند مالك وأصحابه ، فلا
يجوز أن يهر ولا يستأجر به ، ولا يؤخذ عليه بدل ، وهذا فيما
اشترى من الطعام ، وأما من كان عنده طعام لم يشتره ، ولكنه
أقرضه أو فحو ذلك ، فلا بأس ببيعه قبل أن يستوفيه ، لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من احتاج طعاما فلا
يبيعه حتى يستوفيه ، ولم يقل من كان عنده طعام ، أو كان له
طعام ، فلا يبيعه حتى يستوفيه ، ولا خلاف عن مالك أن ما هذا
المأكل والمشروب من الثياب والعروض والعقار وكل ما
يكال ويوزن ، (2) إذا لم يكن مأكولا ولا مشروبا من جميع
الاشياء كلها غير المأكول والمشروب انه لا بأس لمن ابتاعه
أن يبيعه قبل قبضه واستيفائه ، وحجته في ما ذهب إليه مما

(1) الجزر : أ ، ج ، الجزر : ب .

(2) في : أ ، ب زيادة : أو لا يوكل ولا يوزن . ولا معنى لهذه الزيادة .

وصفنا له (1) قوله صلى الله عليه وسلم: من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ، ولا يبعه حتى يستوفيه .

حدثنا أحمد بن قاسم وعبد الوارث بن سفيان قالا : حدثنا قاسم بن اصبغ ، قال : حدثنا الحارث بن أبي اسامة : قال : حدثنا ابو لعيم ، قال : حدثنا سفيان ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر (2) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ، ففي هذا الحديث خصوص الطعام بالذكر ، فوجب ان يكون ما عداه بخلافه ، وفيه : من ابتاع طعاما ، فوجب ان يكون المقروض (3) وغير المشتري بخلافه : استدلالا ونظرا . وحديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ، صلى الله عليه وسلم مثله ، في قوله : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه .

وحدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا أحمد بن صالح ، قال حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن عيسى ابن الحارث

(1) منه : نائصة من : أ .

(2) عن عبد الله بن عمر ساقطة من : أ .

(3) المقرض : ب ، ج . المقرض : أ يظهر أن الاول هو الصواب .

عن المنذر (1) ابن عبيد المدني (1) أن القاسم بن محمد حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه . ففي هذا الحديث اشتراه (2) بكيل فدل على أن الجزاف بخلافه ، فهذه حجة مالك مع دليل القرآن في قوله : أوف لنا الكيل . وكألوهم أو وزنوهم أن (8) الاستيفاء والقبض لا يكون إلا بذلك . وقال آخرون : كلما وقع عليه اسم طعام مما هو كحل أو يشرب فلا يجوز أن يباع حتى يقبض . وسواء اشترى جزافا أو كيلا أو وزنا . وما سوى الطعام فلا بأس ببيعه قبل القبض . وممن قال هذا أحمد بن حنبل ، وأبو ثور . وحجتهم عموم قوله صلى الله عليه وسلم : من ابتاع طعاما ، لم يقل جزافا ، ولا كيلا ، بل قد ثبت عنه أنه قال : (4) من ابتاع طعاما جزافا أن لا يبيعه حتى يلقه ويقبضه على ما سندكره في هذا الباب بعد هذا أن شاء الله تعالى . وضعفوا زيادة المنذر بن عبيد في قوله طعاما بكيل ، وقد (6) ذهب هذا المذهب بعض المالكيين وحكاه عن مالك . وهذا اختيار أبي بكر الوفاء .

-
- (1) المدني : ج المزي : أ . ب والاول الصواب .
 - (2) اشتراؤه : أ ، اشتراه : ب . ج
 - (3) ان : أ . ب . إلا أن : ج خطأ .
 - (4) امر : ج ، قال : ب . والكلمة ساقطة من : أ .
 - (5) هذا : مزيدة من : أو لا حاجة اليها .
 - (6) بل قد ذهب : ب ، فذهب : أ . وقد ذهب : ج
-

(1) المنذر بن عبيد المدني ، روى عن القاسم بن محمد ، وعمر بن عبد العزيز . وأبي صالح السمان ، وعبد الرحمن بن حسان ، وعنه عمرو بن الحارث ، وغيره . ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن النطآن مجهول الحال . ذكره في تهذيب التهذيب وغيره .

وقال آخرون : كلما بيع على الكيل أو الوزن (1) من جميع الأشياء كلها : طعاما كان أو غيره ، فلا يباع شيء منه قبل القبض ، وما ليس بمكيل ولا موزون ، فلا بأس (2) ببيعه قبل قبضه من جميع الأشياء كلها . روى هذا القول عن عثمان بن عفان ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، والحكم ابن صتيبة ، وحماد بن أبي سليمان ، وبه قال اسحاق بن راهويه . وروي مثل ذلك أيضا عن أحمد بن حنبل ، والاول اصح عنه (3)

وحجة من ذهب هذا المذهب ، ان الطعام الملتصق عليه أصله الكيل والوزن ، فكل مكيل او موزون فذلك حكمه ، (4) قياسا عندهم ونظرا ،

وقال آخرون : كل ما ملك بالشراء ، فلا يجوز بيعه قبل القبض ، إلا العقار وحده . وهو قول أبي حنيفة وأبيه رجح أبو يوسف . وجملة (5) قول اصحاب أبي حنيفة ان المهر والجعل ، وما يولخ في الخلع جائز ان يباع ما ملك من هذه الوجوه قبل القبض ، والذي لا يباع قبل القبض (6) ما اشترى او استؤجر به .

-
- (1) أو الوزن : ج والوزن : أ . ب .
 - (2) فلا بأس : أ . ب لا بأس : ج .
 - (3) عنه : أ . ج . عنده : ب . وهو غير ظاهر .
 - (4) حكمه : ب . ج . كله : أ .
 - (5) وجملة : أ . ج . جملة : ب .
 - (6) أو استؤجر أ . ج . واستؤجر : ب .

وقال آخرون: كل ما ملك بالشراء أو بعوض من جميع الاشياء كلها عقارا كان أو غيره مأكولا كان أو مشروباً ، مكبلاً كان أو موزوناً ، أو غير مكبل ولا موزون ، ولا مأكول ، ولا مشروب ، من كل ما يجري عليه البيع ، لا يجوز بيع شيء منه قبل القبض . ومن قال بهذا سفیان الثوري ، وابن عبيدة ، والشافعي . وبه قال محمد بن الحسن . وهو قول عبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله ، رضي الله عنهما .

ومن حجة من ذهب هذا المذهب أن عبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله رويَا عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه . وأفتيا جميعاً بأن لا يباع بيع (1) حتى يقبض . وقال ابن عباس : كل شيء علدي مثل الطعام . فدل على أنهما فهما عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، المراد والمعنى . حدثنا سعيد بن نصر وهب الدارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن اسماعيل الترمذي ، (2) قال : حدثنا الحميدي ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عمرو قال : أخبرني طاووس ، قال : سمعت ابن عباس يقول : أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو الطعام ان يباع حتى يستوفى ، وربما قال سفيان : حتى يكال ، وقال ابن عباس برأيه . ولا أحصى كل شيء الا مثله ، وحدثنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال : حدثنا عبد الله محمد بن

(1) بيع : نالصة من : ب . وهي زيادة لا بد منها .

(2) الترمذي : ساقطة من أ ، ج .

يوسف ، قال : أخبرنا ابن وضاح ، قال : حدثنا حامد (1) بن يحيى البلخي ، قال حدثنا سفيان بن عيينة قال ، حدثنا عمرو ابن دينار ، عن طاووس ، عن ابن عباس قال : أما الذي نهى عنه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ان يباع حتى يقبض ، فهو الطعام . قال ابن عباس برأيه : وأحسب كل شيء مثله .

حدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم بن اصبغ ، قال : حدثنا محمد بن الجهم ، قال : حدثنا عبد الوهاب ، قال : حدثنا هشام الدستوائي ، عن يحيى بن ابي كثير ، عن يوسف بن مارك ، أن عبد الله بن قسمة حدثه : ان حكيم بن حزام حدثه ، قال : قلت يا رسول الله ! اني اشترى (2) ببوعا فما يحل لي منها وما يحرم ؟ فقال : يا ابن أخي ، اذا اشتريت بيماء فلا تبعه حتى يقبضه .

وهذا الاسناد وان كان فيه مقال ففيه لهذا المذهب استظهار.

ومن حجة من ذهب مذهب الشافعي ، والثوري ، في هذا المذهب ، نهيه صلى الله عليه وسلم ، عن ربح ما لم يضمن ، وبيع ما لم يضمن ، وما لم يقبضه المشتري عندهم من جميع الاشياء كلها وضاع ، وهلك ، فمصيبته عندهم من البائع ، وضمانه منه . وما كان ضمانه من البائع فلا يجوز لمشتريه عندهم بيعه قبل قبضه . بدلول نهيه صلى الله عليه وسلم ، عن ربح ما لم

(1) حامد : أ ، ب . حماد : ج . وقد عد ابن الفرغاني في شيوخ ابن وضاح حماد بن يحيى البلخي .
(2) اشترى : ب ، ج . اشتريت : أ .

بضمن ، وبلص قوله : من ابتاع بهما فلا بيعه حتى يقبضه ،
واستدللا بالسنة الثابتة في الطعام ان لا يباع حتى يقبض .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ،
قال : حدثنا ابو داود ، قال : حدثنا زهير بن حرب ، قال :
حدثنا اسماعيل عن ابوب ، قال : حدثني عمرو بن شعيب ، قال
حدثني أبي ، عن أبيه ، حتى ذكر عبد الله بن عمرو (1) قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحل بيع وسلف ،
ولا بيع ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك .

واحتجوا ايضا بعموم بيع ما ليس عندك على ظاهره .

واحتجوا ايضا بحديث سعيد الطائي ، عن عطية العوفي ،
عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، من اسلف في شيء فلا يعرفه في غيره ، أو إلى غيره
وقالوا : هذا كله على العموم في الطعام وغيره . وذهب مالك
وأصحابه ومن تابعه في هذا الباب ، إلى أن نهيه عليه السلام
عن ربح ما لم يضمن ، إنما هو في الطعام وحده ، لأنه خص
بالذكر في مثل (2) هذا الحديث وغيره ، من الأحاديث الصحاح ،
ولا (3) بأس عندهم بربح ما لم يضمن ما عدا الطعام ، من البيوع
والكراء وغيره ، وكذلك حملوا النهي عن بيع ما ليس عندك
على الطعام وحده ، إلا ما كان من العيلة .

(1) عمرو : أ . ج . عمر : ب . والاول الصواب .

(2) في مثل هذا : ب . في هذا : أ . ج .

(3) ولا : ج فلا : أ . ب .

وأصحابنا في أصولهم في الذرائع وتفسير العبارة على مذهبيهم موضع غير هذا ، قالوا وكل حديث ذكر فيه الله-ي عن بيع ما ابتعته حتى تقبضه ، فالمراد به الطعام ، لأنه الثابت في الأحاديث الصحاح ، من جهة النقل . وتخصيصه الطعام بالذكر دليل على أن ما عداه وخالفه فحكمه بخلاف حكمه ، كما أن قوله عند الجميع : من ابتاع طعاما تخصص منه للابتياح ، دون ما عداه من القرض (1) وغيره . وكل طائفة في هذا الباب حجج من جهة النظر تركت ذكرها ، لأن أكثرها نهغيب ، ومدار الباب على ما ذكرنا . وبالله توفيقنا .

وقال عثمان البيني : لا بأس أن نبيع كل شيء قبل أن تقبضه كان مكيلا أو مأكولا أو غير ذلك من جميع الأشياء .

قال أبو عمر هذا قول مردود بالسلة والحجة المجمعة (2) على الطعام فقط وأظنه لم يبلغه الحديث . ومثل هذا لا يلتفت إليه ، وبالله التوفيق .

(1) القرض : ج . ب . العرض : أ .
(2) المجمعة : أ . ب . المجمعة : ج .

حديث حادى عشر لنافع عن ابن عمر

مالك ، عن نافع ، عبد الله بن عمر ، أنه قال : كنا في زمان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم نبتاع الطعام فنبعث علينا من يأمرنا بانتقاله ، من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه ، قبل ان نبيعه (1) .

هكذا روى مالك هذا الحديث ، لم يختلف عليه فيه ، ولم يقل « جزافا » وروى غيره عن نافع ، عن ابن عمر ، فقال فيه : كنا نبتاع الطعام جزافا ، وقد ذكرنا مذهب مالك في الفرق بين الطعام المبيع على الكيل ، والطعام المبيع على الجزاف ، وان ما بيع علده (1) وعند أكثر اصحابه من الطعام جزافا فلا بأس أن يبيعه مشتره قبل أن يقبضه ، وقبل أن ينقله . ومعنى نقله في هذا الحديث قبضه . ومعنى قبضه عند مالك استيفاءه ، وذلك علده في المكيال والموزون دون (2) الجزاف ، وجعل

(1) عنده : ساقطة من : ب .

(2) دون : ناقصة من : ج .

(1) الموطأ - كتاب البيوع ، باب المينة وما يشبهها حديث 1881 وأخرجه مسلم في كتاب البيوع .

مالك ، رحمه الله ، قوله حتى يستوفيه نفسيرا لقوله حتى يقبضه ، والاستيفاء عنده وعنده أصحابه لا يكون إلا بالكيل ، أو الوزن ، وذلك عندهم فيما يحتاج الى الكيل أو الوزن ، مما بيع ، على ذلك ، قالوا وهو المعروف من كلام العرب في معنى الاستيفاء ، بدليل قول الله عز وجل الذين إذا اختلفوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون . وقوله : فأوف لنا الكيل (وتصدق علينا) (1) ، وأوفو الكيل إذا كلمتم .

قالوا فما بيع من الطعام جزافا لا يحتاج إلى كيله ، فلم يبق فيه إلا التسليم ، وبالتسليم يستوفى ، فاشبه العقار ، والعروض ، فلم يكن يبيعه بأس قبل القبض بعموم قول الله عز وجل وأحل الله البيع .

هذا جملة ما احتج به أصحاب مالك لقوله في ذلك ، (وجعل بعضهم هذا الحديث من باب تلقي السالج ، وقال : إنما جاء اللهي في ذلك ؛ لئلا يترابحوا فيه بينهم فيغلو السعر على أهل السوق ، فلذلك قبل لهم : حولوا عن مكانه ، وانقلوه ، يعني إلى (2) أهل السوق وهذا تأويل بعيد فاسد ، لا يعضده أصل ، ولا يقوم عليه دليل ،) (3) ولا اعلم احدا تابع مالكا من جماعة فقهاء الامصار ، على تفرقة ، بين ما اشترى جزافا من الطعام ، وبين ما اشترى منه كيلا الا الاوزاعي فانه قال : من اشترى طعاما جزافا فهلك

(1) وتصدق علينا : نافلة من : ب . ج .

(2) إلى : أ . في : ج .

(3) زيادة من : أ . ب .

قبل القبض فهو من مال المشتري ، وان اشتراه مكاهلة فهو من مال البائع ، وهو (1) نص قول مالك ، وقد قال الاوزاعي : من اشترى ثمرة لم يجز له بيعها قبل القبض ، وهذا ثناقص ، وأحسن ما يحتج به لمالك في قوله هذا ما حدثنا عبد الرحمان بن عبد الله ، قال : حدثنا نعيم (2) بن محمد ، قال : حدثنا عيسى بن مسكين ، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن اصبح ، قال حدثنا محمد بن وضاح ، قال جميعا حدثنا سحنون عن ابن وهب ، قال : اخبرنا عمرو بن الحارث وغيره ، عن المنذر بن عبيد المدني ، عن القاسم بن محمد عن ابن عمر ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه .

قال ابو عمر: فقولاه «بكيل» دليل على ان ما خالفه بخلافه، والله أعلم. ولم يفرق سائر الفقهاء بين الطعام المبيع جزاءا ، والطعام المبيع كيلا انه لا يجوز لمبتاعه ان يبيع شيئا منه قبل القبض ، فقبض ما بيع كيلا او وزنا ان يكال على مبتاعه او يوزن عليه ، وقبض ما اشترى جزاءا ان يلقه بمبتاعه ويحوله من موضعه ويبين به الى نفسه ، فيكون ذلك قبضا له ، كسائر العروض . والمصيبة عند جميعهم فيه ان هلك قبل القبض من بائعه ، ولا يجوز بيعه قبل قبضه . وممن قال بهذا سفيان الثوري ، وابو حنيفة ، واصحابه ، والشافعي ، ومن اتبعه ، واحمد

(1) وهو : أ . ب . وهذا : ج .

(2) نعيم : أ . ج . قاسم : ب .

ابن حنبل ، واسحاق ، وداود بن علي ، والطبري ، وابو عبيد
وروى ذلك عن سعيد بن المسيب ، والحكم ، وحماد ،
والحسن البصري .

وحجة من ذهب هذا المذهب ، عموم لاهي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، عن ربح ما لم يضمن ، وقوله لحكيم
ابن حزام : إذا ابتعت بيعا فلا تبعه حتى تقبضه ، ولما قدمنا ذكره
في الباب قبل هذا عن ابن عباس ، وجابر ، وغيرهما ، ولان
الصحابة كانوا يومرون إذا ابتاعوا الطعام جزافا ان لا يبيعوه
حتى يقبضوه ، وبذلك يؤول من موضعه .

وقد ذكر امر الجزاف في هذا الحديث عن نافع حفظ
متقنون ورواه ايضا سالم بن ابن عمر ، قالوا : فلا وجه للفرق
بين شي من ذلك .

قرأت على عبد الوارث بن سفيان ، ان القاسم بن اصبح ،
حدثهم ، قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال حدثنا عبد الرحمان
ابن ابراهيم دحيم ، قال : حدثنا الوليد ، حدثنا الاوزاعي ، عن
الزهري عن سالم بن ابيه قال : رأيت (1) الذين يشترون
الطعام مجازفة يضرّبون على عهد رسول الله ، صلى الله عليه
وسلم ، أن يبيعوه حتى يؤدّوه الى رجالهم .

قال ابو عمر : أخطأ محمد بن كثير في هذا الحديث فرواه
عن الاوزاعي عن الزهري عن حمزة عن ابن عمر . والحديث
محفوظ لسالم عن ابن عمر ليس لحمزة فيه طريق .

(1) رأيت : ساطعة من : ب .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المومن ، قال : حدثنا (1)
 محمد بن بكر ، قال : أنبأنا (2) أبو داود ، قال : حدثنا الحسن
 بن علي قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : أنبأنا (3) معمر ، عن
 الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، قال : رأيت الناس يضربون على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتروا الطعام جزافا ان
 يبيعه المشتري حتى ينقله الى رحله .

وحدثنا عبد الوارث بن سفهان ، قال : حدثنا قاسم ، قال :
 حدثنا مظهر ، قال : حدثنا أبو صالح ، قال : حدثنا الليث ، قال :
 حدثني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سالم ، عن ابن عمر ،
 انه قال : رأيت الناس في عهد رسول الله ، صلى الله عليه
 وسلم . إذا ابتاعوا طعاما جزافا يضربون في أن يبيعوه مكانهم
 حتى يؤدوه إلى رحالهم .

وحدثنا عبد الوارث قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
 حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى عن
 مبيد الله ، قال : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : كانوا
 يتبايعون الطعام جزافا في السوق ، فيبيعونه في مكانهم ، فلما هم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه .

(1) حدثنا : أ ، ج ، أخبرنا : ب .

(2) أنبأنا : أ ، حدثنا : ب ، ج .

(3) أنبأنا : أ ، ج ، أخبرنا : ب .

وحدثنا عبد الوارث أيضا (1) قال : حدثنا قاسم قال : حدثنا محمد بن عبد السلام ، قال : حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثني يحيى بن سعيد ، قال : حدثنا عبيد الله ، قال : أخبرني نافع ، عن ابن عمر ، قال : كانوا يتبايعون (2) الطعام جزافا في أعلى السوق، فلهاهم اللبي، صلى الله عليه وسلم، ان يبيعه حتى يملأوه

وقال أبو عمر : إذا آواه إلى رحله ونقله فقد قبضه ، وإنما كانوا يضربون على ذلك لئلا يبيعه (3) قبل قبضه . وبيع الطعام جزافا في الصبرة ونحوها أمر مجتمع على إجازته . وفي السنة الثابتة في هذا الحديث دليل على إجازة ذلك ، ولا أعلم فيه اختلافا ، فسقط القول فيه ، إلا أن مالكا لم يجز لمن علم مقدار صبرته وكدرسه كيلا ان يبيعه جزافا ، حتى يعرف المشتري مبلغه ، فان فعل فهو غاش ، ومبتاع (4) ذلك مله بالخيار إذا علم، كالهيب سواء .

وهذا موضع اختلف العلماء فيه ، فقال منهم قائلون : لا يضره علمه بكميله ، وجائز له بيعه جزافا ، وان علم كيله ، وكنتم ذلك ، على عموم قوله تعالى : وأحل الله البيع ، فكل بيع حلال ، على ظاهر هذه الآية ، الا ان تملع مله سلة ، ولم

(1) أيضا مزيدة من : ب .

(2) يتبايعون : ا . يبيعون : ب ' ج .

(3) يبيعه : ا يبيعه : ب ' ج .

(4) والمبتاع ب ' ج ومبتاع : ا .

لرد سلة في الملح من هذا ، بل قد وردت السلة في إجازة بيع الطعام جزافا ، ولم تختلف العلماء في ذلك ، ولم يفرق أكثرهم بين العالم بذلك والجاهل ، قالوا : فلا وجه للفرق بين علم كميل (1) طعامه ، وبين من جهله في ذلك ، قالوا : وإنما الغش في بيع الطعام جزافا ان لا يكون الموضع الذي هو عليه مستويا ، ونحو ذلك ، من الغش المعروف ، فاما علم البائع بمقدار كميته فليس بغش ، ومن قال : لا بأس ان يبيع الانسان طعاما قد علم مقداره مجازفة ممن لم يعلم مقداره ، الشافعي ، وابو حنيفة ، وأصحابه ، والثوري ، والحسن بن حي ، وداود ، وأحمد بن حنبل ، والطبري ، وروى ذلك عن الحسن البصري على اختلاف عنه ، ولم يختلف قول مالك في هذه المسألة : ان البائع إذا علم بكيل طعامه . وكتّم المشتري ، كان ذلك عيبا ، وكان المشتري بالخيار بين التمسك والرد . وجميع الطعام ، والادام ، في ذلك سواء ، وعلم الكيل والوزن في ذلك سواء ، لم يختلف قول مالك في شيء من ذلك .

واختلف قول مالك في المسألة الاولى من هذا الباب ، فالمشهور عنه ما قدمنا ذكره ، وقد حكى ابو بكر بن ابي (2)

(1) في ب ، ج كمل وصححت في ا فكتبت «ومن» .

(2) ابن ابي يحيى : ا ، ج . ابن يحيى : ب . والاول الصحيح .

يحيى الوقار (1) عن مالك انه قال : « لا بيع (1) ما اُتري من الطعام والادام جزافا قبل قبضه ، ونقله ، واختاره الوقار ، وهو الصحيح عندي في هذه المسألة ؟ لثبوت الخبر بذلك ، من النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وعمل أصحابه ، وعليه جمهور أهل العلم .

وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا ابو داود ، قال : حدثنا محمد بن عوف الطائي ، قال : حدثنا أحمد بن خالد الوهبي ، قال : حدثنا محمد بن اسحاق ، عن ابي الزناد عن عبيد بن حنن ، عن ابن عمر ، قال : ابتعت زيتا في السوق فلما استوفيته لقيت رجلا (2) فاعطاني به رجلا حسنا ، فاردت ان اضرب على يده فأخذ رجلا من خلفي بذراعي فالتفت فإذا بزيد بن ثابت ، فقال : لا تبعه حيث ابتعته ، حتى تحوزه إلى رحلك ، فإن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى ان تباع حيث نبتاع السلع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم .

م في هذا الحديث السلع ، فظاهره حجة لمن جمل الطعام وغيره سواء ، على ما ذكرنا عنهم في الباب (3) قبل هذا ، وأكله

(1) بيع : أ . ب . بيع : ج .

(2) استوفيته لقيت رجلا . أ . ج . ابتعت زيتا فلي السوق ب . وهذا خطأ لا شك فيه .

(3) الباب : ب . ج . البابين : أ .

(1) الوقار ابو بكر محمد بن يحيى الامام الحافظ النظار ترجمه صاحب شجرة النور الزكية تفقه بأبيه وبابن عمه الحكم واصبغ (ت 289) .

يحتمل أن يكون أراد السلع المأكولة والمؤتدم بها . لان على الزيت خرج الخبر . وجاء في هذا الحديث ، فلما اشتره لقيني رجل فاعطاني به ربعا : الحديث ، وهذا يحتمل ان يكون اشتراه جزافا بظرفه ، فحاره إلى نفسه ههما كان ، في ذلك الظرف قبل أن يكميله أو يثقله .

والدليل على ذلك ، اجماع العلماء على انه لو استوفاه (1) بالكيل أو الوزن إلى آخره لجاز له بيعه في موضعه ، وفي اجماعهم على ذلك ما يوضح لك (2) ان قوله فلما استوفيته على ما ذكرنا . أو يكون لفظا غير محفوظ في هذا الحديث ، والله أعلم ، أو يكون زيد بن ثابت رآه قد باعه في الموضوع الذي ابتاعه فيه ولم يعلم باستيفائه له فقلل الحديث من أجل ما ذكره زيد فيه عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ولما اجمعوا على أنه لو قبضه وقد ابتاعه جزافاً ، وجاهه الى رحله ، وبان به ، وهما جميعا في مكان واحد انه جائز له حبثه بيه ، علم ان العلة في انتقاله من مكان إلى مكان سواء قبضه على ما يعرف الناس من ذلك ، وان الغرض منه القبض ، ولما يمكن قبضه الا بانتقاله . والامر في ذلك بين لمن فهم ، ولم يماند ، وأما مسألة المجازفة فقد تابع مالكا (3) على القول بكراهة ما كرهه من ذلك الليث بن سعد وقد روى ذلك ، عن (جماعة من التابعين) .

(1) استوفى : ج استوفاه ا : ب .

(2) لك : مزيدة من : ب ، ج .

(3) مالكا : ا ، ب . مالك : ج . تصحيف .

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد ، قال : حدثني أبي ،
قال : حدثنا محمد بن قاسم ، قال : حدثنا محمد بن عبد السلام
الخشلي ، قال : قرأت على محمود (1) بن خالد ، قال : حدثنا
عمرو (2) بن عبد الواحد ، قال حدثنا الاوزاعي ، قال : حدثني
ابن أبي جميل ، قال : سألت مجاهدًا وطاووس وعطاء بن
أبي رباح والحسن بن أبي الحسن (3) عن الرجل يأني الطعام
فمشتريه في البيت من صاحبه مجازفة لا يعلم كيله ورب الطعام
يعلم كيله فكرهوه كلامهم .

وقال مالك ، (4) في الجوز إذا علم صاحبه عدده ، ولم يعلمه
المشتري : لم يبعه مجازفة ، قال : وأما القثاء ونحوه فله ان يبيعه
مجازفة وان علم البائع عدده ، ولم يعلمه المشتري ، لان ذلك ،
يختلف . وتابعه على ذلك الليث وقال الاوزاعي : إذا اشترى شيئًا
مما يكال ، ثم حمله إلى بلد يوزن فيه (5) فهو لم يبعه جزافًا ،
وان كان حيث حمله لا يكال ولا يوزن فلا بأس ان يباع
جزافًا (6) بذلك .

(1) محمد : ب . محمود : ا .

(2) عمرو : مزيدة من ا .

(3) الحسن : ب . الحسين : ا .

(4) زياده من : ا ، ب وفي هذا المثل من : ج ابن سيرين أيضًا ، الا
ان مالكًا قال :

(5) يوزن فهو ا يوزن فيه : ب ، ج .

(6) ان يباع جزافًا : مزيدة من : ب .

ولا يجوز عند مالك وأصحابه بيع شيء له بال جزافا فحدو الرقيق والدواب والمواشي، (1) والبز وغير ذلك لما له قدر وبال، لان ذلك ، يدخله الخطر والقمار .

وهذا عندهم خلاف ما يعد ويكال ويوزن من الطعام والادام وغيره ، لان ذلك ، تحويه العين ويتقارب فيه النظر بالزيادة البسيطة والنقصان الهيسير .

وكان اسماعيل بن اسحاق يحتج لمالك في كراهيته لمن علم كيل طعامه أو وزنه ومقداره ان يبيعه مجازفة ممن لا يعلم ذلك ويحكم عليه (2) فيه بأن قال : المجازفة مفاعلة وهي من اثنين ، ولا تكون من واحد ، فلا يصح حتى يستوي علم البائع والمبتاع فيما يبتاعه (3) مجازفة وهذا قول لا يلزم، وحجة تحتاج الى حجة نعضدها ، وليس هذا سبيل الاحتجاج والذي (4) كرهه له مالك ؛ لانه داخل عنده في باب القمار ، والمخاطرة، والغش . والله أعلم .

وروى العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة عن النبي ، صلى الله عليه وسلم : من فشنا فليس منا (1) ،

-
- (1) الدواب ، والمواشي : ب الدواب ، والثياب ، والمواشي : ا ، ج .
 - (2) عليه : ب ، ج علمه : ا
 - (3) يبتاعه : ا ، ب يبتاعاه : ج والصواب يبتاعانه .
 - (4) والذي : ا ب الذي : ج .

(1) حديث من فشنا فليس منا أخرجه مسلم في كتاب الايمان بلفظ غش.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى: حدثنا محمد بن بكر: حدثنا أبو داود: حدثنا أحمد بن حنبل: حدثنا سفيان بن عيينة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مر برجل يبيع طعاماً، فسأله، كيف تبيع؟ فأخبره (1) فأوماً بيده: أن ادخل يدك فيه، فأدخل يده فيه، فإذا هو مبلول، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: من فحش فليس مثا.

وحدثنا عبد الوارث وسعيد، قالا: حدثنا قاسم: حدثنا ابن وضاح: حدثنا أبو بكر: حدثنا خالد بن مخلد: حدثنا سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: من فحش فليس مثا.

(1) فآخرة مزودة من: ب ج .

حديث ثاني عشر لنافع عن ابن عمر

مالك، من نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، نهى عن النجش. (1)

قال أبو عمر : (1) هكذا روى هذا الحديث جماعة أصحاب مالك ، عن مالك ، وزاد فيه القعنبي ، وقال : وأحسبه قال : وان (2) تتلقى السلع ، حتى يهبط بها إلى (8) الاسواق . ولم يذكر غيره هذه الزيادة ، (ورواه أبو يعقوب اسماعيل بن محمد قاضي المدائن قال : أنبأنا (4) يحيى بن موسى البلخي قال : أنبأنا (5) عبد الله بن نافع ، قال : حدثني مالك ، ابن أنس ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نهى عن التحبير ، والتحبير أن يمدح الرجل سلعته بما ليس فيها ، هكذا قال : «التحبير» وفسره . ولم يتابع على هذا اللفظ ، وإنما المعروف النجش (6) وقد مضى القول فيها بما للعلماء في ذلك ، فيما تقدم من كتابنا هذا .

(1) قال أبو عمر : من : ب

(2) وان : ا فان : ب ، ج .

(3) إلى : مزيدة من : أ .

(4) أنبأنا : أ ، أخبرنا : ب .

(5) أنبأنا : من : أ .

(6) زيادة غير موجودة في : ج

(1) الموطأ . كتاب البيوع . ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة - حديث 1878 ص 476 وأخرجه البخاري في كتاب البيوع : باب النجش .

وأما (1) النجش فلا أهم بين أهل العلم اختلافاً في (2) ان معناه أن يعطي الرجل (8) الذي قد دسه البائع وأمره في السلعة طء لا يريد شراءها به فوق ثمنها ليفتخر المشتري بفرض فيها أو يمدحها بما ليس فيها فيفتخر المشتري حتى يزيد فيها . أو يفعل ذلك بنفسه ليغر الناس في سلعته، وهو لا يعرف انه ربحا . وهذا معنى النجش عند أهل العلم ، وان كان لفظي ربما خالف شيئا من ألفاظهم فإن كان ذلك فإنه غير مخالف لشيء من معانيهم، وهذا من فعل فاعله مكر وخداع ، لا يجوز عند أحد من أهل العلم لنهي رسول الله ، صلى الله عليه وسلم عن النجش، وقوله: «لا تناجشوا» واجمعوا ان فاعله عاص لله إذا كان بالنهي عالما . واختلف الفقهاء في البيع على هذا إذا صح وعلم به فقال مالك: لا يجوز النجش في البيع فمن اشترى سلعة منجوشة فهو بالخيار إذا علم ، وهو عيب من العيوب .

قال أبو عمر: الحجة لمالك في قوله هذا عندي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لمشتري المصراة الخيار إذا علم بعيب التصرية ، ولم يقض بفساد البيع ، ومعلوم أن التصرية نجش (4) ومكر، وخديعة، فكذلك النجش يصح فيه البيع، ويكون المبتاع بالخيار من أجل ذلك ، قياسا ونظرا . والله أعلم .

(1) وأما : ا ج . فناما : ب .

(2) في : من : ا ب .

(8) الرجل الذي : ا ج . الرجل سلعته الذي : ب .

زيادة (سلعته) لا معنى لها .

(4) غش : ب . ج . نجش : ا .

وقال الشافعي ، وأبو حليفة : ذلك مكروه ، والبيع لازم ،
ولا خيار للمبتاع في ذلك .

قال أبو عمر : لأن هذا ليس ببيع في نفس المبيع
كالمصراة المدلس بها ، وإنما هو كالمدح وشبهه وقد كان
يجب على المشتري التحفظ ، وإن يستعين بمن يميز ونحو هذا .

وقالت طائفة من أهل الحديث وأهل الظاهر : البيع على
هذا باطل مردود على بائعه ، إذا ثبت ذلك عليه .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ،
قال : حدثنا محمد بن الهيثم : أبو الأحوص ، قال : حدثنا أبو
يعقوب الحنيني عن مالك ، والعمري (1) عن نافع عن ابن عمر ،
أن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى عن النجش .

وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ،
قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح (2)
قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن
بي هريرة قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : « لا تناجشوا .

(1) العمري ، ج ١ . ج . الثوري : ب

(2) السرح ب ج السراج ، ١ .

الفهارس

- 1 - فهرست الموضوعات 353
- 2 - أحاديث الكتاب 369
- 3 - فهرست الاعلام المترجمة 381
- 4 - فهرست الالفاظ اللغوية 385
- 5 - فهرست بعض المراجع 387
- 6 - تصويبات 391

1 - فهرست الموضوعات

صفحة

- حكم بيع الملامسة والمناظرة انه منهي عنه وان بيع
الاصمى عند مالك من بيع الملامسة 7 وما بعد
- وقول الشافعي اذا كان على خيار الرؤية جاز . . . 13
- حكم بيع الملامسة والمناظرة انه اذا أدرك فسخ وان
فات رد الى قيمته يوم قبض 14
- البيع على البرأى اذا كان فيه الذرع والصفة أجازة
مالك وهو عنده من بيع الغائب على الصفة وبيع الاعيان
على الصفة أو رؤية تقدمت جائز وبقول مالك قال أحمد
واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور 14
- اذا لم يوافق المبتاع الصفة فله الخيار عند مالك 16
- فاذا ملك المبتاع على الصفة قبل قبضة فالمصيبة من
البائع في أحد قولي مالك وهو قول ابن القاسم . 16
- الدليل على جواز بيع الغائب ان السلف كانوا يتابعونه
وان عثمان وعبد الرحمان ابن عوف قايما فرسا غائبا الخ 18

- معلى قوله صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ودليل أبي عمر على المعلى الذي ذهب إليه 19
- قال مالك في رجل خطب امرأة فتراها وسمي الصداق فتزوجها رجل آخر انه يفرق بينهما ان لم يدخل بها فان دخل بها مضى النكاح وببسا صنع 22
- انظر قول ابن القاسم وابن وهب في ذلك فانهما لا يجريان على قول مالك 28
- صيام يومي الفطر والاضحى لا خلاف انه لا يجوز على حال : لا لمتطوع ولا لناذر ولا لقاض فرضا فهما يومان حرام صيامهما ، واختلف العلماء في قضائهما بالنسبة لناذر 26
- الخلاف في صلاة النافلة بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر اذا ترك وقتا الطلوع والغروب وأدلة كل في المسألة 80
- مذهب مالك وأصحابه لانه لا يجوز ان يصلي أحد بعد العصر ولا بعد الصبح الا الجنابة والفرائض وهو مذهب أحمد وإسحاق بن راهويه 41
- روى المزني عن الشافعي فيمن لم يركع ركعتي الفجر حتى صلى الصبح انه يركعهما بعد طلوع الشمس 41
- مذهب عمر ان لا صلاة بعد العصر وكان يضرب من رآه يصلي النافلة بعد العصر 42

- في قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من
العصر قبل أن تغرب الشمس إلى آخر الحديث دليل
على أن النهي لا يشمل الفرائض والفوائت . . . 44
- حديث با بنى عبد مناف لا تملعوا أحداً طاف بهذا
البيت وصلى في أي ساعة شاء مخصص لحديث الله
عن النافلة بعد الصبح والعصر . . . 45
- أكرم الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب ثم
رجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله . . . 55
- وفد الشيطان قوم بانون هؤلاء الأمراء فمشوا إليهم
بالمهمة الخ . . . 55
- في الحديث دليل على التبرك بمواضع الأنبياء والصالحين
وفيه أيضاً دليل على التحدث عن الأمم الماضية وإباحة
الحوار في أخبارهم . . . 67
- في الحديث دليل على أن العين حق وإن الرجل الصالح
قد يكون عائناً . . . 69
- العائن لا يلقي . . . 69
- التبرك لا تضر معه عين المائن . ومعنى التبرك . . . 69
- جواز الاغتسال بالمرء . . . 70
- الليرة وشبهها لا بأس بها وقد ينتفع بها . . . 70

- كان ابن عمر يقطع التلبية اذا راح من منى الى عرفة
حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة 76
- وكان يترك التلبية من العمرة اذا دخل الحرم وبهذا
كان يقول الحسن البصري وغيره 76
- مذهب مالك وأصحابه وأكثر اهل المدينة انه لا تقطع
التلبية الا في زوال يوم عرفة 77
- ووري من جماعة من السلف ان التلبية لا تقطع الا
بعد صلاتي الظهر والعصر بعرفة 78
- الاصح من عمر بن عبد العزيز انه كان يامر بالتلبية
حتى يروح الناس الى الموقف 80
- هناك قول رابع وهو ان التلبية تستمر الى ان ترمى
جمرة العقبة وهو قول سفيان الثوري وابي حنيفة والشافعي
واحمد وداود وكثير غيرهم وهو الذي مال اليه المؤلف . . . 80
- معنى التلبية 84
- اختلاف الفقهاء في قطع التلبية في العمرة 84
- من نهي عليه السلام ما يكون أدبا ورفقا واحسانا الى
أمته وأيس من باب الدبابة 93
- قال ابن القاسم وحكاه عن مالك في الرجل تزوج
امراة ترضع. ابن له والمزوج قبله فاذا طلقها هذا
وتزوجها آخر فاللبن منهما جميعا 84

- لا خلاف في خروج النساء في الحج مع أزواجهن أما
من لم يكن لها محرم ولا زوج فإن المؤلف أحال
على باب سعيد بن أبي سعيد السائي ، لا يحل لامرأة
تومن بالله الحديث 95
- إباحة التمتع بالعمرة إلى الحج وإباحة القرآن 95
- من كان في الحج قارناً أو مفرداً لا يحل أهل كفه
حتى يطوف طواف الإفاضة 97
- الحديث الثالث لابي الاسود من أدلة مالك على أن
الأفراد أفضل 98
- جائز لمن كان له عذر أن يطوف ويسعى راحياً
واختلف العلماء فيمن لم يكن له عذر 99
- من صلة المرأة فهي لبسها أن تطيل ذيلها 105
- ذهب مالك إلى أن الطهارة لا تحصل إلا بالماء 105
- قال أبو حنيفة يجوز غسل النجاسة بغير الماء وكل ما
زال به عنها فقد طهرها وهو قول داود وجماعة من
التابعين ودليلهم حديث الباب 106
- اختلفوا فيمن تيمم على موضع لجنس فقال أكثرهم ييمد
في الوقت 109
- النهي من بيع فضل الماء معناه أن يباع في المواضع
التي جعله الله فيها 128

- واللّهي من بيع الكلأ أن يملع فضل الماء فيه حتى لا يسقى ماشيته فيؤل إلى منع الإقامة فهو قد ملعه من الكلأ 124
- ودلت السنة على أن صاحب الماء مقدم على غيره ، لأنه نهى عن ملع الفضل 124
- ودلت السنة على أن اللّهي ينصب على ملع الشفاه : شفاه الآدمي والماشية فلو أربد من صاحب الماء أن لا يملع غيره من سقى زرعه فإنه لا يلزمه 129
- انظر مذهب مالك فيمن حفر في أرضه بثراً أن له بيع ماها الا قوما لاثنين معهم الخ. وحكم من حفر في أرض غيره مملوكة وحكم من ملعها مسافرين حتى مات أحدهم فلمساقرين جهادهم وان من مات من هؤلاء لزمته ديانتهم مائلة المالعين الخ 130
- حكم ملع الماء من جار لجاره اذا انهارت بئر هذا وخاف على زرعه 131
- حكم الشريكين يسقى احدهما زرعه يوما ويسقى الآخر يوما فلا يكفيه يومه 132
- حكم الجار اذا تعذمت بئرته فخاف على زرعه العلاك أن يبقى بدون سقى الى أن يصلح بئرته 133
- التفاضل في الماء قال مالك لا بأس ببيع الماء متفاضلا والى أجل 133

- روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه
ثابتة صحاح النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها 135
- بيع القميل وغيره على القطع جائز بلا خلاف . 136
- حكم شراء الثمرة على شرط التبقية أو مع السكوت
عن التبقية 137
- من نبش عن وليه وأخرجه من قبر لمصلحة ارتأها لا
لوم عليه وقد فعله الصحابة 140
- قول مالك في نبش القبور ان عليه القطع اذا كانت
قيمة ما أخذه نزل النصاب وان القبر حرز الميت . 140
- لما اراد معاوية ان يجرى العين التي بأسفل الوادي
بأحد عند قبور الشهداء أمر ملاذبا يقول : من كان له
ميت فليخرجه، قال جابر فأخرجناهم رطابا ينثلون . 142
- عسر عظم الميت ككسره حيا يعلي في الاثم لا
في الحكم 143
- في لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم النبش دليل
على جواز لعن من اتى الكبار والمحررات . 144
- اختلف العلماء في نبش قبور المشركين طلبا للمال 145
- قصة أبي رغال ، 146

- مكان موضع مجسد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبور المشركين وكان فيه حرث ونخل فأمر بقبور
المشركين فلبشت ، وبالنخل فقطع ، وبالحرث فسوى 147
- لا جائحة في الثمار قلت أو كثرت 150
- في الحديث الاول لموسى بن عقبة دليل على الوقوف
بعرفة ثم الدفع ملها بعد غروب الشمس على يقين من
منعها الى المزدلفة وهذا لا خلاف فيه 157
- مسجد عرفة ليس بموضع وقوف ، لانه من بطن عرفة
الذي أمر الواقف بعرفة ان يرتفع عليه 158
- اللاهوض الى المزدلفة من افضل الاعمال 159
- لم يحفظ انه صلى الله عليه وسلم قوضاً وضوئين لصلاة
واحدة 159
- لم أوامر ان اقوضاً كلما هلت ، واو فعلت لكانت سنة 160
- اذا دفع الامام بالحاج من على لا يصلون المغرب الا مع
العشاء في وقت واحد بالمزدلفة وهذا أمر مجمع عليه 161
- قال مالك يجمع الرجل بين الظهر والعصر يوم عرفة
اذا فاته ذلك مع الامام وكذلك المغرب والعشاء بالمزدلفة
ان فاته الجمع مع الامام 162
- في هذا الحديث دليل على أن السلة لمن جمع بين
الصلاتين ان لا يتنفل بينهما 164

- افق مالك والشافعي على ان فية الاحرام تكفي عن الكلام وناقض في ذلك أبو حليفة السخ . . . 166
- حكم من اغمي عليه حتى فانه الوقوف بعرفة . . . 167
- قال ابن عباس اني لاعلم الناس باهلل رسول الله صلى الله عليه وسلم انظره فان قوله يزيل اختلاف العلماء في ميقات الاهلال . وهو تفسر للآثار الواردة في ذلك . . . 171
- كره مالك وأصحابه اللعب بالنرد وذكر ابن وهب كراهية اللعب بالنرد والشطرنج من ابن عمر وعائشة وابي موسى وغيرهم وأكثرهم انما كرهوا المقامرة بها 178
- قال المؤلف روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فاعل ذلك عاص الله ورسوله غير انه يحتمل ان يكون النهي من لعبها على وجه القمار ولكن حمله على العموم أولى 181
- الشطرنج ليس كالنرد فقد اجاز كثيرون اللعب بالشطرنج على غير قمار 181
- تحصيل مذهب مالك وجمهور الفقهاء ان من لم يقامر بالشطرنج واعب مع اهله في بيته مستترا . مرة في الشهر أو العام لا يطلع عليه ولا يعلم به هو العفو عنه 183
- جمهور العلماء على ان صلاة الليل والنهار مثني مثلي يجلس المصلي في كل ركعتين ويسلم وهو قول مالك والشافعي 185

- قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل ، مثلى مثلى
187 خرج على جواب السائل
- الحديث من صلاة الضحى وما فيها من الخلاف قد تقدم
188 في باب ابن شهاب
- روي عن ابن عباس انه كان يجز ببيع الدرهم
بالدرهمين ويقول من اسامة بن زيد ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الربا في النسبة ولكنه رجع
191 عن هذا القول قبل ان يموت بسبعين يوما
- هيئة الجلوس للتشهد
194
- لا يجوز العبث في الصلاة بالحصباء
195
- إذا طال العبث بالحصاء أو غيرها في الصلاة أسدها
196
- في حديث الباب دليل على أن اليدين عليهما حمل
196 في الصلاة
- قال ابن عمر : الهدان نسجدان كما يسجد الوجه
197 بأشربهما الأرض
- تعرض أعمال العباد لـ اقلين وخبيس
200
- معنى قوله عليه السلام لا يدخلن الجنة أي جزأهن
204 ذلك فان الله علمن فهو أهل العفو والمعرفة
- جواز مبيت الغلام عند في محرمه
207

- في حديث الباب جواز قراءة القرآن على غير وضوء 207
- قيام الليل سنة مسلوثة لا يلغى تركها . . . 209
- أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل 210
- الامام اذا قام معه واحد ، لم يقم الا عن يمينه . 212
- ايس في قيام الليل حد محدود عند احد من أهل العلم 214
- روى حديث كرهب نحو من 8 أشخاص لم يقولوا ما قاله سلمة بن كهيل 215
- شبه على قوم بحديث نسيمة هذا وقالوا ان العيين لا يضرب له اجل وهو خلاف ما عليه جمهور المسلمين من الصحابة والتابعين 224
- اجل العيين عمر بن الخطاب وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة ولا مخالف لهم من الصحابة الا شيئاً روى عن علي بن ابي طالب 225
- قضى عمر بن الخطاب في الذي لا يستطيع النساء ان يؤجل سنة من يوم قرامنه 226
- في هذا الحديث ابقاع طلاق البات ولزومه وهو طلاق الثلاث لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلزم على رفاة كما انكم على ابن عمر طلاقه في الحيض؟

- في هذا الحديث دليل على ان المطلقة ثلاثا لا يحلها للمطلق الاطلاق زوج قد وطئها وهو تفسير لقوله تعالى «فان طلقها فلا نحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره» 228
- وان النكاح اذا اطلق في القرآن فانه يلصرف الى العقد الا في هذه الآية فانه أريد به العقد والوطء جميعا 228
- انظر قاعدة ان التحريم يقع بأقل شيء والتحليل لا يكون الا بأكمل الاشياء . 228
- ما يشترط في نكاح المحلل للمبتوتة . 229
- نكاح المحلل وما فيه من الخلاف . 232 وما بعده
- أثبت اصحاب فافع مالك ، وعبيد الله بن عمر، وأيوب، وابن جريج بعدهم . 238
- صلاة الليل مثلى النظر الخلاف في صلاة التطوع في الليل والنهار وما للعلماء في ذلك . 243 وما بعدها
- من اصول الفقه انه لا دليل في نص خرج على جواب السائل . 245
- اختلف العلماء في الوتر بعد طلوع الفجر كما رأيت طائفة الوتر بعد طلوع الشمس . 255
- شبه على قوم باحاديث «الوتر حق على كل مسلم» فقالوا الوتر واجب . 259

- الرحلة إلى مسجدى هذا، والمسجد الحرام، ومسجد بيت المقدس 268
- الرحلة غير اعمال المطى 263
- قال أبو عمر اشبه ما قيل في سبب زيارته عليه السلام
لمسجد قباء، بسنته عليه السلام انه كان يأتيه يصلي
فيه وهو أصح ما روي في ذلك 263
- سئل مالك عن اثبات مسجد قباء راكبا احب اليك أو
ماشيا وفي أي يوم فقال لا أبالي جيئه ماشيا أو راكبا
وليس اثباته بواجب ولا أرى به بأسا. وجاء عن طائفة من
العلماء (وملهم ابن عمر) انهم كانوا يزورونه يوم السبت 266
- لا يختلف العلماء ان مسجد الضرار بلي في قباء وقد انهار
في نار جهنم واختلفوا في المسجد الذي أسس على التقوى
هل هو مسجد قباء الذي كان يأتيه النبي صلى الله عليه
وسلم أو هو مسجده والأصح من جهة الاسناد عنه انه هو
مسجده وجائز ان يكونا جميعا أسسا على التقوى 268
- رخصت جماعة من العلماء في التخلف عن الجمعة في
وقت المطر الشديد 271
- حديث الباب يخص قوله عليه الصلاة والسلام هل نسمع
النداء؟ قال: نعم. قل فلا رخصة لك 274
- حكم الكلام في الاذان والفرق بين ما كان من شأن
الصلاة وصلاحها وغيره وحكم رد السلام وتشميت
العاطس، الخ 275

- اختلاف العلماء في حكم الاذان فقال قوم لا بدعه مضاف
ولا حاضر وقال مالك في المشهور عنه ومن اصحابه :
الاذان انما هو للجماعات حيث يجتمع الناس للصلاة فاما
ما سوى ذلك فان الاقامة تجزئهم 277
- حكم مال العبد وثمرة النخل والفرق بينهما فقال العبد
للبيع الا ان يشترطه أو شيئاً منه المشتري وثمرة النخل
الدؤبر للبايع الا أن يشترطها أو شيئاً منها المشتري
ومذهب ابن القاسم في ذلك 285 وما بعدها
- الفرق بين اشتراط ذلك في الاصل أو بعد شراء الاصل 287
مذهب الشافعي في بيع النخل بعد الابار وقبله ~~كتول~~
مالك الا انه لا يجيز الخ 288
- اذا باع ارضاً فيها قصب قد خرج من الارض فليس
للبايع الا جرة واحدة ، ولا يجوز له قلعه من أصله لانه
أصل وكلما يجز مراراً من المزروعات فحكمه حكم القصب 292
- من اشترى عبداً وله مال الخ الظرف 293 وما بعدها . 293
مالك واصحابه يقولون ان العبد يملك ماله ~~كما~~ يملك
قصبة ~~فكاحه~~ 296
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع العنب حتى
يسود ومن بيع الحب حتى يشتد وكان الشافعي يقول
بالمع وان أسود العنب واشتد الزرع فلما بلغه الحديث
رجع عن قوله 300

- ذكر ابن وهب عن مالك في موطنه مدة مسائل انظرها
في ص 801 - 302 801
- جميع الثمار كشمس النخلة اذا بدا صلاحه وطاب أوله
حل بيعه 808
- المغيب في الارض كاللفت يجوز عند مالك بيعه اذا بدا
صلاحه ويوكّل منه 805
- كل ما لا يجوز فيه التفاضل لا يجوز بيع بعضه ببعض
جزافا بكيل ولا جزافا بجزاف 809
- البيع الى أجل طويل نهى عنه الرسول عليه الصلاة
والسلام وأجمع المسلمون على تحريمه 813
- بيع ما ام يخاق بدخله الجاهل والغرو وأكل المال بالباطل
وهو حرام في دين الله 815
- اللهبي عن تلقى السلع ثابت من حديث مالك وغيره في
حديث الباب 816
- لا يجوز ان يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على
سومه ولا يفرق بين مسلم وذمى 818
- قال الامام مالك في رواية ابن وهب الرجل يأتيه خبر
السلعة على مسيرة اليوم واليومين على الصفة لا يجوز
ان يبيع ذلك واره من التلقي 820

- قال المالكية كل حديث ذكر فيه الله من بيع ما
اقتنته حتى نقبضه فالمراد به الطعام ، لانه الثابت في
الاحاديث الصحاح 334
- كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
يبتاعون الطعام في أعلى السوق ثم يبيعونه قبل أن ينقلوه
فنهوا عن بيعه حتى ينقلوه من مكانه 340
- لا بأس ان يبيع الانسان طعاما جزافا وان كان يعلم هو
وحده مقداره على شرط ان يكون موضوعا على أرض
مستوية 340 و 341
- النجش مكر وخداع فمن اشترى سلعة منجوشة فله الخيار
اذا علم 348

2 - أحاديث الجزء 13

صفحة

- مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد
عن الأعمش عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن الملاسة والمناظرة . . . 8

- مالك ، عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعمش عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه . . . 19

- مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعمش عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن صيام يومين ، يوم الفطر ويوم الأضحي . . . 26

- مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعمش عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ، وعن الصلاة
بعد الصبح حتى تطلع الشمس . . . 30

- مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن هلال ابن الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه الى يوم يلقاه ، وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها سخطه الى يوم يلقاه ، 49
- مالك ، عن محمد بن عمرو بن علقمة عن مايح بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة انه قال : الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام ، فانما ناصيته بيد شيطان . 59
- مالك ، عن محمد بن عمرو بن حنبل الدبلي عن معبد ابن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي انه كان يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر عليه بجنابة فقال : مستريح ومستراح منه ، فقالوا يا رسول الله ما المستريح وما المستراح منه قال : «العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا واذاها إلى رحمه الله والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب ، 61
- مالك ، عن محمد بن عمرو بن حنبل الدبلي عن محمد ابن عمران الانصاري عن أبيه انه قال عدل الى عبد الله بن عمرو أنا نازل تحت سرحة بطريق مكة فقال مالك أنزلك ، تحت هذه السرحة فقلت اردت ظلها فقال هل غير ذلك ، فقلت : لا ما أنزلني إلا ذلك فقال ابن عمر قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم ، إذا كنت بين الاخشبين
من منى - ولفح بيده نحو المشرق - فإن هناك وادها
يقال له السرر به سرحة سر تعتها سبعون لبيا ، . 64

- مالك ، عن محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف انه
سمع أباه يقول: اغتسل ابي سهل بن حنيف بالخرار فنزع
جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر قال: وكان سهل
رجلا أبيض حسن الجلد فقال له عامر بن ربيعة ما رأيت
كالיום ولا جلد عذراء فوعك سهل مكانه واشتد وعكه
فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر أن سهلا
وعك ، وأنه غير رائج معك ، يا رسول الله فأناه رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأخبره سهل بالذي كان من
أمر عامر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : علام
يقتل أحدكم أخاه ؟ إلا بركت ان العين حق نوضاً له:
فتوضاً عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليس به بأس 69

عن مالك محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن
مالك وهما فاديان من منى الى عرفة كيف كنتم
تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ؟ قال: كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر
المكبر فلا ينكر عليه 230

- مالك عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم عن أبيه عن أبي اللضر السلمي ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : لا يموت لاحد من المسلمين
ثلاثة من الولد فيحتسبهم الا كانوا له حلة من اللباس ،
فقالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو
اثنان . قال : أو اثنان ، 36

- مالك ، عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل
انه قال اخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين
من جذامة بليت وهب الاسدية انها اخبرتها انها سمعت
رسول الله يقول : لقد هممت ان أنهي من الغيلة ،
حتى ذهبت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يفر أولادهم . 37

- مالك ، عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن عروة
بن الزبير انه اخبره عن عائشة أم المؤمنين قالت :
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة
الوداع ، فلما من أهل بعرة ، ومنا من أهل بحج وعمرة ،
ومنا من أهل بالحج وحده . وأهل رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالحج . فاما من أهل بعرة فحل ، وأما من
أهل بالحج ، أو جمع الحج والعمرة ، فلم يحلوا حتى
كان يوم النحر . 38

= مالك ، عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن عروة
عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افرد الحج 38

- مالك ، عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن عروة
بن الزبير عن زهلب بنت أبي سلمة عن أم سلمة انها

قالت شكوت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اني
اشتكى فقال « طوفي من وراء اللباس وانت راهبة ،
قالت فطفت راهبة بعمرى ورسول الله صلى الله عليه وسلم
حينئذ بصلي الى جانب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور 99

مالك عن محمد بن عمار عن محمد بن ابراهيم عن
أم ولد لابراهيم بن عبد الرحمان بن هوف أنها سألت
أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : اني
امرأة أطبل ذيلي وامشي في المكان القذر فقالت أم
سلمة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يطهره ما بعده» 108

مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي
صعصة الانصاري ثم المازلي عن أبيه عن أبي سعيد الخدري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ليس فيما دون
خمس أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس
أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود
من الأبل صدقة» 112

مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي
صعصة أنه قال سمعت أبا العباب سعيد بن يسار يقول
سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم «من يرد الله به خيراً يصب عليه» 119

مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه
عمرة بنت عبد الرحمن انها أخبرته ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال « لا يطلع نقع بئر» 120

- مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة
ابن اللعيان عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تلجوا
من العاصية 134

- مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه
عمرة بنت عبد الرحمن أنه سمعها تقول لعن رسول الله
صلى الله عليه وسلم المختفي والمختفية. يعلى نباش القبور 138

- مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه
عمرة بنت عبد الرحمن أنه سمعها تقول ابتاع رجل ثمر
حائط في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجه
وقام فيه حتى تبين له اللقضان فسأل رب الحائط ان
يضع له أو أن يقبله فحلف ألا يفعل فذهبت أم المشتري
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «قالى أن لا يفعل
خبراً ، فسمع ذلك رب الحائط فأذنى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ! هو له 149

- مالك عن موسى بن عقبة عن كريب مولى عبد الله
ابن عباس عن أسامة بن زيد أنه سمعه يقول دفع رسول
الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان
بالشعب نزل فبال فتوضاً فلم يسبغ الوضوء فقلت له:
الصلاة يا رسول الله فقال: الصلاة أمامك فركب فلما جاء
المزدلفة نزل فتوضاً فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فعلى

المغرب ثم أناخ كل انسان بعيره في منزله ثم أقبمت
صلاة العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئا . . . 166

- مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أنه
سمع أباه يقول: هذاؤكم هذه التي تكذبون على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهل رسول الله صلى
الله عليه وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد ذي الخليفة 165

- مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن
أبي موسى الأشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : من أحب بالترد فقد عصى الله ورسوله ، . . . 173

- مالك عن موسى بن ميسرة عن أبي مرة مولى عقيل
ابن أبي طالب ان ام هانيء بنت أبي طالب اخبرته: ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عام الفتح ثمانى
ركعات ملتحفا في ثوب واحد . . . 184

- مالك عن موسى بن أبي نعيم عن ابي الحباب سعيد
ابن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال: «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا تفضل بينهما» 189

- مالك عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن
الماوي أنه قال رأيت عبد الله بن عمر وأنا اعبت
بالحصباء في الصلاة فلما انصرفت نهاني وقال: اصنع كما
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقلت وكيف
كان رسول الله يصنع؟ قال : كان اذا جلس في

الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال: هكذا كان يفعل . . . 198

- مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال: «تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيفقر لكل عبد مؤمن إلا عبدا كانت بيته وبين أخيه شحنة فيقال: اذكروا هذين حتى يقوئنا» . . . 198

مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال: «لساء كاسيات عاريات مائلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة» . . . 202

- مالك عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى بن عباس أن عبد الله بن عباس أخبره أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي خالته قال: فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله في طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس بمسح النوم عن وجهه بيده ثم قرأ المعصر الآيات الخواتم من سورة آل عمران، ثم قام إلى شن معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه، ثم قام

صلى قال ابن عباس فقامت فصلت مثل ما صنع ثم ذهبت
فقامت الى جنبه، فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يده اليمنى على رأسي وأخذ بأذني اليمنى يفتلها فصلى
ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين،
ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر ثم اضطجع حتى اذاه
المؤذن فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى الصبح 206

- مالك عن المسور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد
الرحمن بن الزبير أن رفاع بن سمؤال طلق امرأته
نسيمة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثلاثا، فلحكمت عبد الرحمن بن الزبير فاعترض
عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رفاع أن يلكحها
وهو زوجها الاول الذي كان طلقها فذكر ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم فلهاه عن تزويجها وقال « لا
تحل لك حتى تذوق العسيلة، . . . » 219

- مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن
عمر ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة
الليل مثنى مثنى فاذا خشى احدكم الصبح صلى ركعة
واحدة نوتر له ما قد صلى، . . . » 240

- مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يأتي قباء راكبا وماشيا . . . 261

- مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر اذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح فقال الا صلوا في الرحال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر الدؤذن اذا هانت ليلة باردة ذات مطر: الا صلوا في الرحال 259

- مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من باع نخلا قد ابرت فثمرها للبائع الا أن يشترط المبتاع » 282

- مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري 299

- وبهذا الاسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابلة . والمزابلة بيع الثمر بالتمر ككلا وبيع الكرم بالزبيب ككلا 207

- وبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبله وهان بيما يتباعه اهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور الى أن تنتج الناقة ثم تلتح التي في بطنها 313

- وبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بيع بضعكم على بيع بعض 316

- وبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يخطب احدكم على خطبة اخيه » 324

صفحة

- وبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه» 325
- وبه قال هكلا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فبتاع الطعام فبيعت علينا من بامرنا بالتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه الى مكان سواء قبل ان يبيعه 335
- وبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النجش 347

3 . فهرست الاعلام المترجمة

66	.	.	.	اسماعيل بن يسار
11	.	.	.	جعفر بن برقان
178	.	.	.	جعهد بن عهد الرحمان
332	.	.	.	حماد بن يحيى البلخي
102	.	.	.	الحسين بن الوليد
223	.	.	.	خالد بن سعيد
178	.	.	.	زيد بن الصلت
281	.	.	.	السائب بن حبيش
304	.	.	.	سعيد بن مهنا
174	.	.	.	سعيد بن ابي هلد
66	.	.	.	صيفي ابو قيس بن الاسلت
44	.	.	.	عبد الله بن باباه
50	.	.	.	عبد الرحمان بن عبد ربه الهشكري
65	.	.	.	عبد الصمد بن علي
79	.	.	.	عبد الله بن عمر بن حفص
232	.	.	.	عبد الله بن فيروز الداناج
53	.	.	.	عبد الله بن محمد العيشي
62	.	.	.	عبيد بن محمد

170	عبيد بن جريح
185	علي الأزدي البارقسي
74	صلاح بن عمرو
89	عمر بن قيس دسلد
44	عمرو بن يحيى
42	أبو فادية
68	محمد بن أبي أمامة
215	محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمسي
72	محمد بن أبي بكر الثقفي
86	محمد بن أبي بكر الحزمي
121	محمد بن عبد الرحمان أبو الرجال
89	محمد بن عبد الرحمان أبو الاسود
112	محمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن أبي صععة
46	محمد بن عمرو بن ملقمة
103	محمد بن عمارة الحزمي
257	محمد بن المبارك الصوري
7	محمد بن يحيى بن حبان
116	محمد بن مسلم الطائفي
206	محزلة بن سليمان
8	مسلم بن خالد المخزومي
192	مسلم بن أبي مريم
256	مطلب بن ربيعة بن الحارث
10	مطلب بن شعيب
219	مسور بن رفاعة
829	المنذر بن عبيد المدني
54	المنذر بن مالك العبدي أبو نضرة

189	موسى بن أبى نعيم
47	موسى بن سلمة
155	موسى بن عقبة
172	موسى بن ميسرة
78	موسى بن يعقوب الزمعي
	أبو مرة يزيد
286	نيساف مع
56	نمران بن عليّة الذماري
185	هشام بن هونس اللؤلؤي
88	وهرة الكلبي
342	الوقار أبو بكر محمد بن أبى يحيى
55	الوليد بن رباح الذماري
46	الوليد بن مسلم
186	وهيب بن خالد البصري
74	يحيى بن حمير
91	جذامة بنت قيس بن عهن
121	عمرة بنت عبد الرحمان

4 - فهرست الالفاظ اللغوية

291	الابرار . . .
158	الاسباغ . . .
166 و 168	الاهلال . . .
84	التلبية . . .
29	الجف . . .
318	حبل العيلة
347	التحبير . . .
324	الخطبة . . .
92	بدعشره . . .
118	ذود . . .
200	شجلساء . . .
208	شن . . .
203	نشقع . . .
41	طفلت الشمس . . .
91 وما بعدها	الغيلة . . .
204	كاسيات عاربات
204	مائلات مبيلات . . .
314	مجر . . .

308	مزابلية . .
314	مضامين وملاحق
7	اللامسة والمطابقة
124	نقع . . .
348	اللدجش . .
133	نهورت . .
207	الوسادة . .
153	الوضاعة . .

5 - فهرست بعض المراجع

- تاريخ دلماء الاندلس : لابن الفرضي
- تاريخ بغداد : لابي بكر الخطيب
- تذكرة الحفاظ : لشمس الدين الذهبي
- تفسير القرطبي : « الجامع »
- التقريب : لابن حجر
- تنوير الحوالك : للسبوطي
- تهذيب التهذيب : لابن حجر
- تفسير الوصول إلى جامع الاصول ؟
- الجامع الصغير : للسبوطي بشرح المزني
- جذوة المقتبس : للحميدي
- مجمع الزوائد : لابن حجر العسيمي
- المحبر : لابن حبيب
- أخبار مكة : للزرقي
- الخلاصة : للخزرجي

- الديباج المذهب : لابن فرحون وبهامشه التطريز لـاحمد بابا الحودائي
- ذخائر الموارث : للناقلي
- الروض الانف : للسهيلى
- زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم : للشاذلي
- شجرة اللور الزكية : لابن مخلوف
- شذرات المذهب : لابن العماد
- شرح الزرقاني على الموطأ
- السنن الاربع :
- سنن الدارمي :
- سنن الدارقطني :
- الاصابة : لابن حجر
- الصلة : لابن بهكوال
- طبقات الشافعية : لابن السبكي
- طبقات الحنابلة : للمقاضي ابن ابي يعلى
- طرح التثريب : للعراقي
- عون المعبود شرح سنن ابي داود :
- غاية النهاية في طبقات القراء : لابن الجزري
- الاغانى : لابي الفرج الاصبهاني
- الفائق : للزمخشري

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ومقدمته : لابن حجر

- مبادئ الأزهار : لابن الملك

- مشارق الأنوار : للقاضي مياض

المعجم المفهرس لألفاظ السنة النبوية

المطالب العالية

الموطأ شرح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي واعتمدها في
تدريج الأحاديث كثيراً .

الموطأ شرح وتعليق أحمد راتب عرموش وهي التي كتبها
عليها متن الحديث وهي التي نشرها بكلمة الموطأ في
هوامش الكتاب .

الكشاف الذهبي .

وهناك مراجع أخرى لا ضرورة لذكرها كما أنه لا ضرورة
لذكر تاريخ ومكان الطبع .

تصويبات

خطأ	صواب	ص	س
حب	أحب	27	18
ككتدخل	كدخل	41	الاخير
مسلم بن الوليد	الوليد بن مسلم		23
الحجة ا	الحليفة	65	4
نفخ فالتفخ	نفخ فالتفخ	66	8
الرياح	رياح	72	3
علقمة عن ابن ابي علقمة	علقمة ابن ابي علقمة	79	6
وحدثنا الدراودي	حدثنا الدراودي	79	11
سجتياني	سختياني	208	6
بيه	فيه	100	17
فاستسلمه	فاستلمه	101	4
عن ابي سعيد	عن ابيه عن ابي سعيد	113	2
عبد الرحمان	عبد الرحمان		
عبيلة	عقوبة	218	3
أبي جريج	ابن جريج	128	12
والتحريج	والتخريج	151	
أناس	انسان	156	7

س	ص	مـواب	خـلاً
حاشية	205	صواحيبات	صداحبات
2 حاشية	157	ومتله	ومكله
11	159	فاسبع	فاصبع
1	164	لامامة	لامامة
5	165	ذي الحليفة	ذي الحجة
16	168	أطل	أظل
حاشية	170	المقبري	المبري
حاشية	173	وأقره	وأخذته
8	172	ابن	أبي
حاشية	180	روى	وروى
1	184	حديث ثان	حديثان
1	178	بفياً	بفيا
10	186	الفصل	الفضل
8	229	وعلى ابنه	وعلى أبيه
18	224	ويبطل	ويطل
حاشية	250	فحسن	فحسب
،	252	السلن	السلي
،	253	تصحيف	تعجيف
2	254	لم اعنفه	اعلفه
1 حاشية	273	أ ، ب	أ ، ج
9	274	المختلف	المختلف
12	284	لمبر	غمبر
12	291	انشق	نشق
حاشية	261	طلعة	ظلمة
حاشية	291	القاموس	القامس

خطأ	صواب	ص	س
بشيء	كشياً	295	15
قام	قلع	305	11
بيع التمر	بيع التمر	308	7
معلوما	معلوم	309	12
صر	عن	311	4
يذخر	يدخر	326	11
ابن	بن	330	5
السلف	لعله أسلم	333	12
يعرفه	بصرفه	333	4
عده	عده	334	6
حولو	حولوه	336	15
لقنني	لقيني	342	حاشية
اشترىته	استوفيته	343	2
الموضوع	الموضع	343	10
وجازه	وحازه	343	14
لما	مما	345	2
بكر	بكر	346	1
بي	أبي	349	15

انتهى الجزء الثالث عشر من كتاب :

(التمهيد)

ويتلوه الجزء الرابع عشر ، وأوله :

(حديث ثالث عشر لنافع عن ابن عمر)

رقم الابداع القانوني : 569 / 1984